ISSN :2353-0294

المجلة الجزائرية

للدراسات السياسية

مجلة دورية

تعنى بالدراسات والبحوث السياسية

العدد الرابع

مجلة دولية علمية محكمة

رقم الإيداع :

ديسمبر 2015م ربيع الاول 1437 هـ

المجلـة الجزائريـة للدراسات السياسية

- **المدير ومسؤول النشر:**

الدكتور ـعمار ة ناجي.

مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **رئيس هيئة التحرير:**

الأستاذ الدكتور ــ صالـح سعود.

أستاذ التعليم العالي.

نائب المدير مكلف بالنشر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **هيئـة التحـريـــر:**

أ.د ـ كريم خلفان.

أ. د ـ حسين بشاني.

أ. د ـ بوشرف كمال.

د ـ تسعديت مسيح الدين.

العنوان:

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر.

الإيداع القانوني : 1228 – 2013

الترقيم الدولي ISSN : 0294 – 2353

البريد الإلكتروني : journal@enssp.dz

الهاتف : +213 (0) 23 23 01 02

+213 (0) 23 23 01 07

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د ـ رابح شريط	جامعة الجزائر ـ 3.
أ. د ـ عبد السلام بن زاوي	المدرسة الوطنية العليا للإعلام والاتصال ـ الجزائر.
أ. د ـ بلقاسم ايراتني	جامعة الجزائر ـ 3.
أ. د ـ عمر فرحاتي	جامعة بسكرة ـ الجزائر.
أ. د ـ سالم برقوق	جامعة الجزائر ـ 3 .
أ. د ـ لطفي محرزي	جامعة باريس 13 ـ فرنسا.
أ. د ـ عيسى قادري	جامعة باريس 08 ـ فرنسا.
أ. د ـ رابح زبيري	جامعة الجزائر ـ 03.
أ. د عيسى يحى	جامعة الجزائر ـ 03.
أ. د. علي خالفي	جامعة الجزائر ـ 03.
أ. د ـ فرديو ولحاج	جامعة الجزائر ـ 03.
أ. د ـ عبد الحميد بوديا مراد	جامعة غرنوبل ـ فرنسا.
أ. د ـ يميلي غبالو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر
د ـ لخضاري منصور	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
د ـ لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
د ـ محمد هناد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ أبو القاسم دلال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د- حمود صالحي	الولايات المتحدة الأمريكية.
د ـ محمد جويلي	تونس.
د ـ محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ محمد ماضوي	فرنسا.
د ـ خليفة بوراس	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ إدريس عطية	جامعة تبسة ـ الجزائر
د ـ مليكة معمري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ فاطمة الزهراء فرشولي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ علي ربيج	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.
د ـ يوسف بوعندل	قطر.
أ ـ نعيمة بايو	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.

مستلزمات النشر

من ضمن شروط النشر في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

- أن يتوافق المقال مع اهداف المجلة.
- أن يكون المقال غير منشور سابقا.
- أن لا يتجاوز الموضوع 20 صفحة باللغة العربية، بالإضافة إلى إمكانية إرسال مواضيع باللغتين الفرنسية والأنجليزية، (يكتب الموضوع بخط SimplifiedArabic بالنسبة للغة العربية، و Times New Roman بالنسبة للغتين الفرنسية والأنجليزية، وان يكون المضمون بحجم 14، الهامش بحجم 12)، ويكون مرفوقا بملخص باللغة العربية وملخص بلغة أخرى (بالنسبة للمواضيع باللغتين الفرنسية و الأنجليزية يجب أن تتوفر على ملخص باللغة العربية).
- إلتزام الدقة والعمق في المضمون و الأمانة العلمية ، والتوثيق المنهجي.
- تكتب الهوامش بترقيم متسلسل في نهاية كل صفحة ، مع مراعاة أسلوب منهجي موحد:
  - الكتب: المؤلف، العنوان، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.
  - المقالات: المؤلف، العنوان، المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- يرفق عنوان البحث مع إسم الباحث، ورتبته العلمية، وتخصصه، و الهيئة العلمية التي ينتمي إليها.
- يرسل الموضوع عبر البريد الالكتروني للمجلة.(journal@enssp.dz)
- يعرض البحث على لجنة علمية للتقييم.
- المقالات التي لا تنشر لا تعاد لأصحابها.

الآراء الـواردة في البحـوث المنشـورة لا تعبـر بالضـرورة عن رأي المجلــة.

الإفتتـــاحيـــة

تهدف هيئة إدارة مجلة " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** " ـ و في إطار خطط بحثية متكاملة ـ إلى الحرص على تبني مبدأ التواصل المتعلق بنشر كافة البحوث والدراسات العلمية الجادة، ذات العلاقة بالعلوم السياسية، وهي تدرك أن بلوغ هذا المرام لا يسمو إلى مبتغاه إلا عبر فتح آفاق إستشرافية، تهدف إلى ترقية البحث العلمي والتراكم المعرفي، وأن تحقيق التميز يستدعي المثابرة الصادقة والملتزمة،

منذ البداية عبرت المجلة عن سياسة طموحة تسعى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية إلى تجسيدها، لتأكيد دورها الفعال ومساهمتها الإيجابية للتمكن من الإرتقاء بها ـ كما و نوعا ـ إلى مستوى ترسيخ مظاهر الأمن، ومبادئ المصالحة ومتطلباتهما في ربوع الوطن .

وضمن هذا المنظار تقدم في محتويات عددها الرابع قراءات متعددة ومتنوعة، لمجموعة من الباحثين والدارسين، والتي تتمحور عموما حول:

- مبدأ المقاربة الجزائرية لبناء السلم، وكيفية التعامل مع ظاهرة الهجرة.
- تهديدات مظاهر الإرهاب الدولي، وإعادة" مفهمة " الأمن و علاقتها بحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى التطرق لمواضيع أخرى ذات علاقة بالمخاطر الأمنية (العابرة للحدود)، والتي تطرح رؤى يتطلب بعضها التدعيم، لأنه ينحو إلى الموضوعية، ويستدعي بعضها من منطلق حرية التعبير المناقشة وإبداء الرأي في محتوياتها لتعميم الإفادة منها.

ويلتقي هذا العدد الرابع من المجلة مع مواضيع ذات علاقة بحالة الإستثناء التي تمر بها المنطقة العربية، ومسألة المشاركة السياسية والحكم الرشيد، كما تطرقت لدراسات ذات علاقة بإستراتيجية وسياسة بعض القوى الكبرى، وتمثل هذه المظاهر مجموعة من التحديات الأمنية التي لها علاقة بضروريات الأمن، بمفهومه الموسع والمشترك.

ومن أجل ترسيخ مبدأ ثقافة السلم والتميز المؤسس الذي تنتهجه الدولة، والذي نثق بإمكانية تفعيله عبر استمرارية التواصل العلمي المنشود، فإن هيئة التحرير تتقدم بشكرها وإمتنانها لكل الأساتذة والباحثين الذين ساهموا في إنجاز محتويات هذا العدد، وسائلة مواصلة كل الجهود الخيرة لتحقيق أهدافها، عبر مزيد من المساهمات العلمية، التي ستكون زاد أعدادها القادمة، وجازاكم الله عنا وعن إدارة المجلة كل الخير.

ـ رئاسة هيئة تحرير المجلة ـ

الفهــرست

الموضوع	الصفحة
الافتتاحية	05
المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات والتحديات د. مسيح الدين تسعديت	09
الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب أ. وقازي عقبة	19
تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا د. إدريس عطية	29
التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: أ. سليني ياسين	39
الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين "أمن الطاقة: تنافس من نوع جديد" د. خليدة كعسيس- خلاصي	45
ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية أ. العاقل رقية	57
كوارث الصّناعة النّووية و حقوق الإنسان د. عمــر صـــدوق	69
المشاركة السياسية كآلية لتفعيل نظام الحكم الراشد أ. خذيري حنان	77
آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي أثناء حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أ. بوصيلة محمد عبد الغفور	87
العوامل السياسية للثورات العربية أ. حدرباش لوهاب	97
واقع المنطقة العربية في عصر العولمة. أ. زايدي بوعلام	109
التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة "مفهمة الأمن" زاوشي صورية	119
« L’enjeu économique du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud » BOULANOUAR Messaouda	01

المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي : الرهانات والتحديات

د ــ مسيح الدين تسعديت

أستاذ محاضر ــ قسم أ

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

مقدمة:

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي إلى غاية ما يسمى بنهاية الحرب الباردة محل اهتمام الرأي العام العالمي، ولا محط أنظار القوى الكبرى والمنظمات الدولية، بل مجرد رقعة قاحلة وجافة من الصحراء الإفريقية، يقطنها أفراد قبائل رحل عرفوا بالبدو،غير أنّ الأمر تغير - عد ذلك- لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، وهو ما جعلها جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الدولية وبالخصوص للولايات المتحدة الأمريكية في مكافحتها للإرهاب.

وعلى الرغم من تعدد تعاريف الساحل الإفريقي وتحديداته، ستقتصر الدراسة على دول المنطقة التي يتواجد فيها التوارق (وهي مالي، والنيجر، وبوركينافاسو، والجزائر، وليبيا)،لأنّ عملية بناء السلم تكون في الغالب بعد النزاعات المسلحة، وبالتالي يمكن القول أنّ النزاع الترقي في المنطقة يعتبر المحور الأساسي ضمن مقاربة الجزائر لبناء السلم في الساحل، على الرغم من شمول المقاربة لمحاربة التهديدات الأخرى.

وينطلق الأخذ بظاهرة هذا التهديد من موقع المنطقة بالنسبة للجزائر وما تمثله من فناء إستراتيجي لها، ومعبرها إلى وسط وجنوب القارة، ومصدر العديد من التهديدات الأمنية التي تخترق حدودها (دون تأشيرة).ومن ثمة سيحاول هذه البحث الإجابة عن السؤال الأتي: **لماذا تولي الجزائر اهتماما كبيرا ببناء السلم في الساحل الإفريقي، وما هي أهم العقبات التي تقف في طريقها؟**

وهو ما يتطلب الإعتماد على مجموعة من المحاور، والتي من أهمها المقاربة الجزائرية لمفهوم السلم وبنائه، وبالخصوص ما يتعلق منها بمنطقة الساحل، وما هي الرهانات الممكنة التي يمكن بوساطتها مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف، من أجل بناء السلم المنشود.

المحور الأول – أصول المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تستمد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في منطقة الساحل أصولها من مبادئ راسخة في السياسة الخارجية الجزائرية والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- التسوية السلمية للنزاعات الدولية:

لقد تناولت المواثيق الرسمية هذا المبدأ صراحة، ومنها ما جاء في دستور 1976 في المادة 89 والتي ورد فيها: **"تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية" [(1)].**

كما ورد ذلك في دستور 1989 مع تسجيل اختفاء الفقرة الثانية في المادة 25، واكتفائها بما يلي: **"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها."[(2)]**

أما نص المادة 26 من دستور 1996 فقد أعاد الفقرة الثانية- ولو بصيغة جديدة- التي جاءت في دستور 1976 وكان مضمونها: **"تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"[(3)].**

2- دعم التعاون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

لم يتوقف الدعم الجزائري عند التحرر السياسي، بل تواصل إلى حد دعم التعاون الدولي والكفاح من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية، وفي هذا الصدد نصّت المادة 93 من دستور 1976 على ما يلي: **" يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية "**[4].

وبعبارة لم تختلف كثيرا جاء في المادة 27 من دستور 1989 ما يلي: **" تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه"**[5].

وقد اختصرت المادة 28 من دستور 1996 هذا المبدأ فيما يأتي:**" تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول"**[6].

3- قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

يكرس ميثاق الاتحاد الإفريقي، وقبله ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية هذا المبدأ، الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية ضمنيا في المادة الثالثة عشر من الدستور:**" لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني"**[7]، وقد كانت نتيجة ذلك ضبط هذه الحدود مع الدول المجاورة، منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، في ما سمي بحرب الرمال سنة 1963، ولأجل حل المشكل عقدت اتفاقية إفران في 15 جانفي 1969، واتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970، ثم معاهدة في 15 جوان 1972،كما عقدت اتفاقيات مع دول الجوار الأخرى من أجل ترسيم الحدود معها، فتم التوقيع مع تونس في جانفي 1970، وأخرى في 19 ماي 1983، وهي الدولة الوحيدة التي رسمت معها الحدود على أرض الواقع. بالإضافة إلى اتفاقيات مع موريتانيا والنيجر ومالي. أما الحدود الليبية الجزائرية فظلت خاضعة للاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

والخلاصة، أنّ مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار سمح للجزائر تجنب الأزمات مع دول الجوار، والحفاظ على ترابها الوطني، وهو ما جعلها ترفض انفصال شمال مالي، وتدعو - مرارا وتكرارا- إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لدولة مالي.

4- حسن الجوار الإيجابي:.

لقد تم الإعلان عن هذا المبدأ من طرف الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد – رحمه الله- في خطابه يوم 20 ديسمبر 1981أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، معلنا أنّ :**"حسن الجوار البسيط الذي يعني عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية لا يكفي لضمان الاستقرار والوفاق"**[8]، كما يواصل للتأكيد على ضرورة إضفاء التفسير الإيجابي الذي يعني:**"إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب، وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر"**[9].

وقد سارت الجزائر على هذا المنوال في كل جهودها الإقليمية والقارية، كما هو مجسد في المشاريع التكاملية، كاتحاد المغرب العربي، والتنموية كالنيباد.

5- التعاون الثنائي والجهوي:

يقوم هذا المبدأ على بعث تعاون ثنائي وإقليمي من أجل تنمية وتدعيم علاقات الجوار، وقد شمل إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لذلك، منها ما عرف باتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار، والتي أبرمت طوال الستينات مع جميع الدول المجاورة باستثناء المغرب[10].

المحور الثاني- أسس المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

على الرغم من أهمية عملية السلم، ووجود توافق حول تحقيقها، إلا أن هناك من يميز بين مراحل بنائها، حيث يميز غالتونغ بين "ثلاث طرق لتدخل الأطراف في النزاعات "[11]وهي:

- **صنع السلم:** مسار التفاوض الذي يجري بين صناع القرار من أجل تحقيق حل رسمي للنزاع.
- **حفظ السلم:** يتضمن طرف ثالثا للفصل بين الجماعات المتحاربة، والحفاظ على وقف العنف المباشر، أو التقليل منه.
- **بناء السلم:** ويركز على البيئة الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية على مستوى قاعدي Grassroots /Level، إذ يكون المقصد منه هو خلق بيئة قائمة على العدالة والمساواة والتعاون، ومن ثمة التعاطي مع الأسباب الكامنة للنزاع "العنيف" ليكون أقل من ذلك في المستقبل.

ويعرف Shinoda بناء السلم على أنه "خلق بنية سياسية واجتماعية قادرة على منع انفجار النزاع ، أو العودة إليه، وتأبيد السلم".[12]

أما بطرس بطرس غالي فرأى أنّ "بناء السلم يأتي بعد النزاع، وهو عملية تعيين ودعم البنى التي تقوي السلم وتمتنه بغرض تفادي السقوط في النزاع مرة أخرى"[13]

ويقصد ببناء السلم في إطار هذا البحث " **جملة الإجراءات التي تستهدف التقليل من خطر الوقوع في النزاع أو العودة إليه، من خلال تعزيز القدرات الوطنية خلال كل مستويات إدارة النزاع، وبناء أسس السلم والتنمية المستديمة**"[14].

وللواقع، أنّ تبني هذا التعريف كان بغرض التناسق مع خصوصية الوضع في المنطقة، التي تعرفت النزاعات منذ تأسيس الدول المستقلة في كل من مالي والنيجر، بل وما زالت تندلع من حين لآخر مما يجعل البحث عن أساليب وميكانيزمات أكثر فعالية خلال كل مراحل إدارة النزاع*.

وبخصوص المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي فتتميز بالخصائص التالية:

1- السعي إلى تحقيق السلم السالب والسلم الموجب في آن واحد :

يستعار هنا تقسيم جوهان غالتونغ للسلم إلى نوعين هما:

- **السلم السالب Negative Peace** : ويقصد به غياب العنف الجسدي المباشر[15]، وهو العنف الذي يتعرض إليه الناس جراء الحروب أو الاعتداءات الأخرى.
- **السلم الموجب Positive Peace** : وهو غياب العنف البنيوي كالموت بسبب الجوع، أو الأمراض والأوبئة الفتاكة، وهو وثيق الصلة بالعدالة لا سيما الاجتماعية منها[16].

وعليه، فإن المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي ظلت مرتكزة أولا على ضرورة تحقيق **السلم السالب**، أي وقف العنف المباشر الذي تعرفه دول المنطقة جراء النزاعات الداخلية، كما هو الحال في مالي والنيجر، والوضع في ليبيا منذ 2011، ومتينية ثانيا أسلوب الوساطة لتحقيق المصالحة بين الفرقاء.

ويسجل في إطار هذا المسعى، تخلي الجزائر عن التركيز على الحسم العسكري الذي تبنته تجاه التوارق أثناء تمرد كيدال 1963، وتحولها منذ **القمة الرئاسية بجـانت** يومي 8 و9 سبتمبر1990، إلى ضرورة التحاور من أجل عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الأزواد [17].

ووفقا لنفس المنطق، جرت مفاوضات السلام بين مالي وحركة الأزواد تحت رعاية الوساطة الجزائرية على المستويين المحلي والمركزي، إلى أن أفضت إلى اتفاقية تامنراست في جانفي 1991، فالقراءة المتأنية للمواد الثلاثة عشر لتلك الاتفاقية تبيّن تركيز الجزائر على ضرورة وقف القتال، وتحقيق الأمن العسكري من أجل عودة الاستقرار إلى البلاد[18].

وبدأت الجزائر منذ اتفاقية الصلح في فيفري 1995 في التفكير الحقيقي حول **السلم الموجب**، أي ضرورة محاربة اللاعدالة التي تعتبر سببا رئيسا في العنف، وهو ما تأكد بجلاء أثناء اتفاق الجزائر للسلام سنة 2006، كما لم تتوان الجزائر في تحقيق السلم بشقيه بعد التدخل الفرنسي في مالي سواء ضمن خارطة الطريق لجوان 2014، أو الجولات المختلفة التي مازالت متواصلة، وفي ذلك تركيز على ضرورة المصالحة الوطنية، والتي تعتبر إحدى أوجه الدبلوماسية المتعددة المسارات[19]، بدلا من التركيز على المسار الواحد كما هو معهود في الدبلوماسية التقليدية، أي إشراك الفواعل الرسمية فقط دون الاهتمام بالمدنيين والإطارات وباقي شرائح المجتمع.

ولا يقتصر الأمر على مالي، إذ تكفلت الجزائر بدور الوسيط في سلسلة من المفاوضات بين الحركات التارقية وحكومة النيجر ساهمت في التوصل إلى معاهدة سلام في 1995.04.24، ومن بين ما تضمنته هذه الاتفاقية إدماج المقاتلين التوارق بصفة كلية في الجيش أو القوات الأمنية النيجرية، والقيام بعملية تنمية حقيقية في المناطق الشمالية[20]، وهو ما يبيّن التزام الجزائر بضرورة تحقيق **السلم السالب والموجب** في آن واحد.

وكانت الوساطة الجزائرية قد قادت المفاوضات بين الحكومة والتوارق بوقادوقو في فيفري 1994، بعدما تم تأسيس محافظة سامية أوكلت إليها مهمة إحلال السلم بالبلاد، وقد أعدت المقاومة برنامجا يعد بمثابة قاعدة للتفاوض يتكون من شقين. تضمن الشق الأول جذور المشكل التارقي ووضعيته التي تتميز بالتهميش السياسي، والفقر والقمع والتهديد، وجاءت في الشق الثاني مختلف مطالب الشعب التارقي بحيث يعتبر تلبيتها الشرط الأساسي لإحلال السلم الدائم.

أما بخصوص ليبيا فقد عرضت الجزائر كذلك جهود الوساطة من أجل إيجاد مخرج للمأزق الأمني الذي وقعت فيه البلاد منذ أحداث 2011، على إثر انتقال عدوى " الثورات العربية" إليها، وبالأخص بعد تدخل الناتو، وقد أوضحت الأطراف الليبية المختلفة رغبتها في الوساطة الجزائرية، وكانت الاستجابة بـ **" استعداد الجزائر لإجراء الحوار السياسي"[21].**

ويعود سبب اللجوء إلى الجزائر من أجل التوسط بين الفرقاء الليبيين إلى أربع عوامل أساسية هي[22]:

- نجاح الوساطة الجزائرية بين الفرقاء التونسيين سنة 2013.
- إحرازات الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع في مالي.
- تراجع الدور المصري في المنطقة.
- الخوف من انتشار تنظيم داعش في ليبيا وذلك بسبب غياب الاستعدادات العسكرية الوطنية في ظل انتشار الميليشيات المختلفة.

وتتولى الجزائر - اليوم- برنامج المصالحة الوطنية الليبية لوقف النزيف الدموي بعيدا عن التدخل في الشؤون الداخلية الليبية، حيث جاء على لسان وزير خارجيتها: **"مهمتنا هي تسهيل الحوار بين الليبيين، وليس اتخاذ القرار بالنيابة عنهم"**[23]، مخبرا بأنّ عملية الحوار: **"مهمة وحساسة وخطيرة في آن واحد"[24].**

وللإشارة، فإنّ هذه الجهود لبناء السلم بشطريه لم تقتصر على المفاوضات والاتفاقيات، إذ تبين المساعدات الجزائرية لدول الساحل ذلك بجلاء، بحيث بلغت قيمة المساعدات الممنوحة لمالي سنة 2012 من أجل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل ما قيمته 10 مليون دولار[25]، إضافة إلى" إلغاء الديون المقدرة بـ 1،4 مليون دولار، ومساعدات غذائية قدرت بـ 3100 طن، وأخرى إنسانية وطبية بلغت 51 طنا"[26]، وتساهم الجزائر بـ"10 مليون دولار في برنامج تخفيف تجارة الأسلحة مقابل تعويض مالي، إضافة إلى تكوين قوات مشتركة قوامها 75000 جندي"[27].

أما المساعدات المقدمة للنيجر فقد بلغت في نفس السنة 40 طنا من المساعدات الطبية، و3100 طن من الأرز، كما عرفت إلغاء ديونها المقدرة بـ 23748 مليون دولار .كما تلقت بوركينافاسو مساعدات إنسانية وغذائية بعد فيضانات 2009، وأخرى سنة 2012 لاحتواء آثار اللاجئين الماليين بلغت 40 طنا من الغذاء[28].

وقد تكللت الجهود الجزائرية بإنشاء الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل في جوان 2012، بين الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، والبوركينابي، والمالي، والليبي، والنيجيري، والموريتاني، والتشادي، مهمتها تطوير الدبلوماسية الإنسانية ومتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل.

2- الانتقال من الحل إلى التحويل:

بيّنت الدراسات الحديثة فشل مقاربة الحل للتعاطي مع النزاعات الاجتماعية الداخلية، وذلك لأنها وضعت لمعالجة "الشؤون الكلاوزفيتزية المتحارب حولها بين مراكز السلطة" Clauswitzean affairs fought out by power centers[29]، أو ما يسمى النزاعات ما بين الدول، ومن ثمة صارت مقاربة التحويل أكثر جذبا في معالجة النزاعات الجديدة، ومع ظهور النزاعات الجديدة لم يعد إنهاء النزاع المقصد الرئيس، لأنه في الغالب لا يحقق العدالة، في الوقت الذي يعد تحويل النزاع أكبر ضمانا لاستمرار الاتفاق، من خلال تحقيق أعلى نسبة من المشاركة من طرف مجموعات النزاع، وهو ما جعل مقاربة تحويل النزاع تنتزع مكانة لنفسها في إطار دراسات السلام، ويتم التحويل في الواقع على خمسة أصعدة هي السياق، الفواعل، المسائل، الأشخاص والجماعات من أجل التخلص من تراث المرارة[30] (The legacy Of Bitterness).

وبالعودة إلى منطقة الساحل الإفريقي فقد كانت الجزائر أثناء بداية الأزمة الترقية في مالي تدعو إلى إيجاد حل نهائي لها، وكان الخبراء الجزائريون يحذرون في كل مرة النظام المالي من انفجار الأوضاع بسبب تماديه في الاستهانة بمشاعر التوارق/الأزواد، والاستمرار في سياسة التهميش، واعتبار هؤلاء مواطنين من الدرجة الثانية قياسا ببقية الماليين[31]. كما هيمن اقتراب الحل على الجهود الجزائرية من أجل إيجاد تسوية للنزاع التارقية في المنطقة خاصة أثناء اتفاقيات تمنراست، التي احتوت موادها الثلاثة عشر على الحلول العسكرية دون أي بديل آخر. وابتداء من اتفاق الصلح لسنة 1995 وبعده معاهدة السلم بين الحركات التارقية وحكومة النيجر في نفس السنة، وصولا إلى اتفاق الجزائر 2006، وخارطة الطريق لجوان 2014 يسجل التحول إلى مقاربة تحويل النزاعات.

فعلى مستوى السياق سعت الجزائر إلى ضرورة تحقيق التنمية في مناطق النزاعات، والقضاء على التخلف والفقر ومسببات اللاعدالة، باعتبارها السبب الرئيس في اندلاع النزاعات، وعلى مستوى الأطراف حاولت الجزائر- وما زالت تفعل- سياسة جمع جميع الأطراف على كثرتها وتنوعها، من أجل تحويل ذهنياتهم نحو التسامح والصلح، ونسيان الأحقاد التاريخية.

3- متلازمة الأمن والتنمية:

بدأت هذه المتلازمة في البروز منذ لقاء قاو يومي 25 و26 أكتوبر 1990، إذ عرف "مناقشة تنقل الأشخاص والممتلكات، وتطوير وتنمية المناطق الحدودية عن طريق محاربة ظواهر الهجرة السرية، والمخدرات والتهريب، وتوعية سكان الحدود باحترام القوانين التنظيمية الجاري العمل بها" [32]، وتواصل العمل وفق نفس المنطق، إذ صار الأمن ملازما للتنمية عند أي حديث عن معالجة الأزمات والنزاعات في المنطقة.

ففيما يتعلق بالأمن بات من الواضح أنّ التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في الساحل، خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب لا تقهرها أي وسيلة غير مكافحتها وبكل حزم، خاصة بعد أن صارت متشابكة بفعل ظروف المنطقة والتحولات الإستراتيجية على المستوى الدولي، التي حولت منطقة الساحل الإفريقي من قاعدة خلفية للحركات الإرهابية إلى فضاء للعمليات الإرهابية ذاتها[33].

أما الشق التنموي للمقاربة الجزائرية فلم يقتصر على الدول السابقة الذكر بل شمل الاهتمام بمراكز العبور بداخل الوطن، لتمييز اللاجئين عن المهاجرين غير الشرعيين، والتكفل بإنشاء الطريق العابر للصحراء بطول 4300 كلم بتكلفة 64 مليار دولار[34]، إضافة إلى أنبوب الغاز العابر للصحراء بطول 4300 كم بالشراكة مع نيجيريا، الذي وقعته سنة 2009، وكذا إنجاز خط ألياف بصرية بين الجزائر (من بني صاف) ونيجيريا (مرورا بالنيجر).

المحور الثالث- رهانات المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تهدف الجزائر من الجهود المكثفة لبناء السلم في الساحل إلى صيانة مجموعة من المصالح الحيوية، التي باتت مهددة باستمرار، وفيما يلي إشارة إلى البعض منها:

1- تأمين الحدود الجنوبية للجزائر:

على الرغم من صعوبة التغطية الأمنية للحدود الطويلة ، فإنّ تأمينها يبقى هدفا رئيسا للجزائر في كل الفترات، لاسيما بعد انتشار الثالوث الخطير المكون من الإرهاب والإجرام والتهريب، إذ سمحت الضربات العسكرية الداخلية المكثفة من أجل القضاء على الإرهاب بفرار الإرهابيين نحو الساحل، ثم عودتهم بقوة بعد تحالفهم مع مهربي المخدرات من أمريكا اللاتينية [35]. كما تسعى الجزائر وبكل حزم لتأمين البلاد من انتقال الأمراض والأوبئة إلى أراضيها جراء حركات تنفل اللاجئين، مما جعلها تهتم بتنمية مراكز العبور بداخل ترابها الوطني، على غرار جانت وعين قزام.

2- تأمين المنشآت الطاقوية:

تعد الثروة النفطية للجزائر المصدر الرئيس للإيرادات من العملة الصعبة، إذ تمثل الثروة النفطية والغازية حوالي 98 بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، والتي تغطى بفضلها النفقات العمومية المختلفة، في ظل السمة الريعية للاقتصاد الجزائري، ولذلك فإنّ تأمين منطقة الساحل يبقى ضروريا من أجل تأمين الصحراء الجزائرية، حيث توجد آبار النفط والغاز والمنشآت الخاصة بهما. ولعل إصرار الجزائر على ضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية لدول الجوار، وتغليب الحوار لكفالة الاستقرار، يخفي إلى حد بعيد القلق الجزائري من انتقال التهديدات الأمنية إلى الجنوب الجزائري، في ظل فشل بعض الدول، على غرار ليبيا ومالي، عن التغطية الأمنية لأراضيها، وقد بيّن الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتنقنتورين جانفي 2013 صدق المخاوف الجزائرية من انتقال عدوى اللاأمن إلى جنوبها.

3- تأمين الاستقرار الداخلي:

تخشى الجزائر من انتقال العدوى الانفصالية إلى أراضيها، في ظل وجود عناصر تارقية على أراضيها سواء كمواطنين، أو كلاجئين، خاصة وانّ النزاعات العرقية الإفريقية سريعة الانتشار، بسبب التقسيم الاصطناعي للحدود الذي شتت الهويات على أكثر من دولة، كما هو الحال للتوارق الذين يتوزعون على الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وبوركينافاسو. ويزداد التخوف مع وجود العديد من الحركات المتطلعة إلى الانفصال بداخل الجزائر، على غرار الحركة الثقافية البربرية سابقا، أو الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل سنة 2001 التي تحولت سنة 2013 إلى الحركة من أجل تقرير مصير منطقة القبائل، ومؤسسة ما يسمى بالحكومة القبائلية المؤقتة ، وهي حركات ذاع صيتها مع عدم الاستقرار الداخلي من جهة، وحمى"الثورات العربية" من جهة أخرى.

ويضاف إلى ذلك تردي الأوضاع الأمنية، فعلى الرغم من جهود المصالحة الوطنية وصمود الجيش الوطني الشعبي، إلا أنّ بقايا الإرهاب ما تزال مهددة لاستقرار البلاد، ولتتفاقم مع أعمال الجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي سنة 2011، والاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر سنة 2011 وهو ما أوجد مناخا ملائما ومشجعا لعمل مثل هذه الحركات.

4- إعادة النشاط للدبلوماسية الجزائرية بعد جمود فترة " الأزمة":

تعد القارة الإفريقية بنزاعاتها وفرص التكامل فيها دائرة أعيد ضمنها بعث الدبلوماسية الجزائرية بعد فترة طويلة من الجمود الذي عرفته جراء العشرية السوداء. وقد مثل النزاع الإثيوبي- الأريتيري بداية ذلك الانبعاث سنة 1999، ثم تلته جهود أخرى على غرار مشروع النيباد، والدخول ضمن الإستراتيجية الدولية لمكافحة

الإرهاب، في ظل اعتراف الدول الكبرى بقدرة الجزائر على مواجهة تعقيدات حروب العصابات كتلك التي تشنها الحركات الإرهابية، و لقد صارت الجزائر شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في أي جهد إفريقي لبناء السلم، وهي ضمن هذا الفضاء تسعى لإبعاد الأطراف الخارجية في بناء السلم وإحلال الأمن، رغبة منها في الحفاظ على استقلالية دول المنطقة وسيادتها الكاملة، مع الدعوة المستمرة لتكثيف التعاون الجهوي، وهي مواقف تستمد من الأصول السالف ذكرها.

5- السعي الدائم للريادة الإقليمية:

يكثر الحديث عن سعي الجزائر للريادة بل والزعامة في العديد من المناطق لاسيما ضمن الدائرتين المغاربية والساحلية. ويأتي رفض الجزائر للتدخل الخارجي في منطقة الساحل الإفريقي ليبرهن على هذا المسعى، رغم أنّ تكلفة الريادة جد باهظة في منطقة تعاني دولها من التخلف الاقتصادي، والاضطراب السياسي.

المحور الرابع- تحديات المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي:

تواجه الجزائر في مسعاها لبناء السلم في منطقة الساحل مجموعة من التحديات يمكن تقسيمها إلى مصدرين رئيسيين هما:

1- التحديات الداخلية:

ويمكن إجمالها في الأوضاع الأمنية والسياسية الداخلية التي - كما تمت الإشارة إليها- لازالت تثير العديد من القلاقل، وتعرقل المشاريع التنموية والأمنية التي تتبناها الجزائر داخليا ناهيك عن تلك التي تبادر بها خارجيا. كما يضاف إلى ذلك التكاليف الضخمة التي تتطلبها عمليات بناء السلام، لاسيما وأنها تتم ضمن بيئات دمرتها آلة الحرب، ومن قبل أطراف عانوا طويلا من الفقر والتخلف. وتزداد الصعوبة مع ثقل مستلزمات التنمية الداخلية، بفعل الدمار الذي مس البنى التحتية خلال فترة الإرهاب، وانتشار البطالة في أوساط الشباب وقلة الاستثمارات المنتجة، والاعتماد على الريع البترولي لتغطية كافة النفقات الداخلية.

وفي الأخير يشار إلى صعوبة مراقبة تنفيذ الاتفاقيات لاستحالة القيام أو المشاركة في عمليات حفظ السلم، إذ تتبنى الجزائر مبدأ عدم محاربة الجيش خارج حدوده، ومن ثمة فهي لا تشارك في عمليات حفظ السلم التي تبقى ضرورية في العديد من الدول التي أبرمت اتفاقيات وقف الاقتتال، ولذلك تبقى الجزائر متمسكة بلجان متابعة تنفيذ الاتفاقيات ذات الطابع السياسي أكثر من لعب دور الحفاظ على السلم.

2- التحديات الخارجية:

تبقى من أهم التحديات الخارجية طبيعة المشاكل الأمنية المطروحة وتقاطعها والتي تشكل جبهة مشتركة للأزمات، وهي كما يلي:

- النزاعات الاجتماعية الممتدة

إن أحسن وصف لهذه النزاعات هو ما أسماه Benjamin Gidron النزاعات العنيدة، Untractable conflicts[36] للدلالة على عنفها واستمرارها، إذ كثيرا ما تتغير أطرافها والمسائل التي تناضل من أجلها بين الحين والآخر.

- الإرهاب:

تتقاطع النزاعات في المنطقة مع هذه الظاهرة التي تحولت من استخدام الساحل كقاعدة خلفية للانطلاق بعملياته تجاه الجزائر، بعدما دفعت بها جهود الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود، إلى فضاء للنشاط مستغلة الفواعل الأخرى كالمتمردين والمهربين، والمجرمين. وقد تبنت الجماعات الإرهابية مفهوم العدو القريب[37] ضمن هذه الساحة المتميزة بشساعة الأقاليم، وضعف القدرات العسكرية لدول المنطقة.

إن تحول الساحل إلى جبهة جديدة لنشاط الإرهابيين هو نتاج **التحول الإستراتيجي** جراء اختيار الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة كساحة جديدة للمعركة، و**التاكتيكي** بسبب سهولة النشاط، في ظل تعاطي الإرهابيين مع الأزمات والمطالب الداخلية لجلب الرأي العام. **(38)**

ورغم الجهود المبذولة لصياغة إطار مشترك لمكافحة الإرهاب، كإنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست بالجزائر في عام 2010 وعقد قمم إقليمية عديدة، إلا أنّ انتهاج دول المنطقة مقاربات متباينة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب ومسألة الفدية جعل تلك الجهود تضيع سدى.

- نقص فرص التنمية:

تدور رحى النزاعات العرقية والعمليات الإرهابية والإجرامية في منطقة يميزها الفقر والجفاف والتهميش والإقصاء، مما جعل التجنيد في أوساط الجماهير سهلا من قبل هذه المنظمات التي أضحت توفر البديل من أجل الكسب السريع في ظل غياب فرص التنمية الحقيقية.

وعلى الرغم من إبرام اتفاقيات كثيرة مع التوارق، إلا أنّها بقيت حبرا على ورق خاصة فيما يتعلق بالشق التنموي، وذلك بفعل عدم الاستقرار السياسي وعدم جدية أطراف النزاع، وصعوبة تنمية المناطق الصحراوية البعيدة والصعبة التضاريس، خاصة وانّ هذه الدول فشلت في تنمية عواصمها [39].

وهكذا، تبقى العقبة الرئيسية لبناء السلم هي نقص التمويل في غياب المصادر الوطنية، ومرور الهبات القليلة عبر القنوات الحكومية الرسمية كجزء واحد فقط من المجتمع[40] مما يصعب استفادة الجماهير الواسعة التي تعاني الفقر والتهميش.

المنافسة الإقليمية:

والبداية بالمنافسة الليبية سابقا في عهد معمر القذافي، إذ كثيرا ما حاول التوسط لحل النزاع الترقي بين الحكومات المعنية والمتمردين، ووعدهم بتأسيس دولة الطوارق الكبرى[41]، وأقدم على تجنيد العديد من اللاجئين التوارق ضمن الفيلق الإسلامي، وإرسالهم للمحاربة في لبنان تجسيدا لنواياه الإستراتيجية [42].إنّ سياسة توظيف التوارق هذه وتجنيدهم لم تمر بسلام على دول المنطقة، بحيث سجلت عودة التوارق الماليين بعد سقوط نظام معمر القذافي، بداية القلاقل الداخلية في دولة مالي والتي أفضت في النهاية إلى التدخل الفرنسي فيها سنة 2013. أما المنافسة الثانية فيقودها المغرب الأقصى من أجل تحجيم الدور الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مركزا على أنّ الحركات الدينية المتطرفة والإرهابية في المنطقة ذات أصول جزائرية، ومع ذلك تبقى مالي غير قادرة على الاستغناء عن الدور الجزائري الذي لطالما كان له الفضل في الحفاظ على وحدته الترابية. ويستفيد المغرب في حملته تلك من البراغماتية المالية التي لا ترفض أي جهد يبذل في سبيل إيجاد حل للنزاع الذي طال أمده ولم يجد الحل بعد، خاصة وأنّ مالي لا تجاري الجزائر في قضية الصحراء الغربية، على عكس ما تقوم به موريتانيا.

وقد كان المغرب قد تعاون مع التدخل الفرنسي في مالي بكل وضوح في الوقت الذي بقي الموقف الجزائري غامضا، وهو ما يشير إلى محاولة إبعاد الجزائر عن المنطقة التي كانت تحتل السبق في إدارة مشاكلها الأمنية، وكسب المغرب لحلفاء دوليين، في ظل بقاء الجزائر رهينة مبدأ عدم انتقال الجيش خارج الحدود الوطنية.غير أنّ الجزائر لا زالت تساهم في تكوين وتجنيد وحدات من الجيش المالي والموريتاني والنيجيري التي هي حسب وزير الخارجية واجب واستثمار في الأمن الجماعي".

ارتباط بعض دول الساحل بالدول الغربية وتبعيتها لها:

يوضح التدخل الفرنسي في مالي اعتبار الساحل منطقة نفوذ فرنسية، نظرا لكونها المستعمر للمنطقة فيما سبق، والمستغل لثرواتها سيما اليورانيوم النيجيري، والذي يجعل أي مساس بالاستقرار في المنطقة مساس بهذا المورد الحيوي لفرنسا.

إنّ منطقة الساحل اليوم تعاني من تنافس دولي رهيب خاصة بين فرنسا والولايات المتحدة، بعد أن عرفت هذه الأخيرة تحولا في موقفها تجاه المنطقة باعتبارها قاعدة لتنفيذ إستراتيجيتها العالمية في مكافحة الإرهاب. ولعل التدخل الفرنسي في مالي 2013 هو أكبر دليل على هذه المنافسة، واعتراف من الولايات المتحدة بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في المنطقة.

ويبقى التحدي الأكبر الذي تولد عن هذا التنافس هو عدم المعالجة الجذرية لمشاكل الأمن بالمنطقة سوى ما تعلق بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية لهذه الدول.

الخاتمة:

يتضح مما سبق أنّ المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي تحركها دوافع قائمة على صيانة المصالح والأهداف الحيوية العليا للبلاد من جهة، وتحقيق منطقة مجاورة آمنة ومستقرة من جهة أخرى.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لذات الغرض تبقى الجزائر تواجه مجموعة كبيرة من التحديات الداخلية والخارجية. ولعل عدم نجاح الاتفاقيات التي كان للجزائر اليد العليا في إبرامها من أجل إخماد النزاعات، لدليل على صعوبة كسب الرهانات، واستعصاء التحديات التي تواجهها الجزائر في مقاربتها لبناء السلم في المنطقة.

والحقيقة أن تلك التحديات ليست بالجديدة بل تعود معظمها إلى خصائص بنيوية متجذرة في أنظمة ومجتمعات وذهنيات الأفراد في المنطقة، غذتها التهديدات الأمنية الجديدة المختلفة، أو غياب فرص التنمية، والتي تعد في جزئها الأكبر نتاج ضعف الإرادة السياسية في هذه الدول لمعالجة فعالة للمشاكل المطروحة، في الوقت الذي ترتبط به مع دول غربية لا تجني معها سوى تعميق التبعية.

وهكذا فقد تبذل الجزائر المزيد من المال والجهد دون بناء سلم حقيقي في المنطقة، والذي يشترط تحقيق سلم علائقي يؤسس له المدنيون قبل العسكريين، باعتبار أمن الفرد لا يتحقق إلى من خلال أمن أخيه، وذلك من خلال إشراكهم في الدبلوماسية الموازية والمتعددة المسارات. فالأفراد اليوم وفي ظل النزاعات العرقية ليسو مجرد ضحايا، بل أضحوا يمارسون العنف بكل أنواعه، ومن ثمة تصبح أي عملية لبناء السلم لا يمكن أن تنجح دون إشراكهم، والعمل على إلغاء الأحقاد الدفينة التي تهيمن عليهم.

وكختام لهذه الدراسة يشار إلى المقولة الآتية: " إنه في عالم صارت الحرب منتشرة في كل مكان، لا بد وأن تصبح الدبوماسية شغل كل إنسان".

الهوامش:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1976**،
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور** 1989 المؤرخ في 23 فيفري 1989.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل،**الدستور**، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية،1998، ص.9.
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1976، المرجع السابق.**
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور** 1989، **المرجع السابق** .
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، **الدستور مرجع سابق**، ص. 9.
7- **نفس المرجع**، ص.7.
8- سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي**، مذكرة ماجيستير: قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2011، ص. 28 .
9- **المرجع نفسه**.
10- **نفس المرجع**، ص. 30

11 - Michelle I.GOWERIC, The peacebuilding: Theoritical and concrete perspectives, http://www.glencree.ie/site/documents/Gawerc-Peacebuilding-Theoretical%20and%20Concrete%20Perspectives.pdf, consulté le 2/11/2014.

12 -Hirosha ODA, peace building from below, http://eprints.lib.hokudai.ac.jp/dspace/bitstream/2115/20475/1/ODA.pdf, consulté le 11.11.2014.

13 -**Idem**.
14 -Conceptual basis for peace building for the UN system adopted by the Secretary- General's Policy Committee in May 2007. http://www.pbsbdialogue.org/documentupload/45454619.pdf, consulté le 9.9.2014.
* - يؤخذ مفهوم إدارة النزاع هنا على أنه المسار الشامل عند التعامل مع النزاع بدء بجهود التسوية، إلى الحل إلى متابعة ومراقبة الأوضاع بعد انتهاء أو إنهاء النزاع كما يشمل التحويل. أنظر للمزيد من الاطلاع:
Hamad, Ahmad, AZEM, "The Reconceptualisation of Conflict Management", Peace, Conflict and Development: An Interdisciplinary Journal, Vol. 7, July 2005, **http://www.brad.ac.uk/ssis/peace-conflict-and-development/issue-7/Reconceptualisation.pdf**, consulté le 23.10.2014.
15 - GOWERIC, **Op.Cit**.
16 - **Idem**.
17- حسين بوقارة، " مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي "، **في العالم الاستراتيجي**، العدد 7، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر 2008، ص. 6.
18- انظر اتفاقية تامنراست في:
Accord sur la cessation des hostilités, le Gouvernement de la République du Mali d'une part et le Mouvement Populaire de l'Azaouad et le Front Islamique Arabe d'autre part (Tamanrasset, 6 janvier 1991) **http://www.unesco.org/culture/fr/indigenous/Dvd/pj/TOUAREG/TouaregC.pdf**, consulté le 20.10.2014.
19- Hirosha, Op.Cit.
20- Souleymane ANZA , La rébellion touareg est terminée, **Africa International**, Paris :Planète Afrique, N° 318, Octobre 1998, pp 14-15.
21- La crise en libye : nouvelle mediation algerienne **?, http://www.jeune-independant.net/La-crise-en-Libye-Nouvelle.html, consulté le 29.11.2014.**
22 - **Idem**.
23 - « Le rôle d'Alger dans la crise libyenne souligné », **Horizons**, 14.10.2014. http://www.horizons-dz.com, consulté le 29.11.2014.
24 - **Idem**.
25- جمال الدين بوشقرة، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014، ص.113.
26- **المرجع نفسه.**
27- **المرجع نفسه**.
28- **نفس المرجع**، ص. 114.
29- GOWERIC**, Op.Cit.**
30 - **Idem**.
31- أحمد شنه، **العاصفة الزرقاء، حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**. الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص.73.
32- **نفس المرجع**، ص ص127 - 129.
33 -Jean françois DAGUZAN, « Sécurité au désert : les. trafics íllicites, le crime organisé et les activités terroristes » , **www.cidob.org/en/content/.../30562/.../jean_francois_daguzan.pdf**, consulté le 20.11.2014.
34- بوشقرة، **المرجع السابق**، ص.112.
35- DAGUZAN, **Op.cit**.
36 - GOWERIC**, Op.Cit**.
37- DAGUZAN, **Op.cit**.
38 - **Idem.**
39 -Marije BALT, Marco LANKHORST , Assisting Peacebuilding In Mali: avoiding the mistakes of the past, the hague institute for global justice.org,Policy-Brief-5-**Assisting- Peacebuilding-in-Mali_1380818776.pdf,** consulté le 28.11.2014.
40- **Idem**.
41 -Annette LOHMANN, **Who owns the sahara ?** library.fes.de/pdf-files/bueros/nigeria/08181.pdf , consulté le 28.11.2014.
42 - **Idem**.

الإستراتيجيـــة الجزائريـــة لمكافحـــة الإرهـــاب

وقـــازي عقبـــة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر-03

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الإرهاب بأبعادها المتعددة ومتغيراتها المتشابكة على اختلاف أحجامها وسماتها وأوزانها من أخطر التهديدات الأمنية التي واجهت الجزائر منذ استقلالها وذلك لعدة اعتبارات ؛أهمها الأزمة الهيكلية التي عاشها النظام السياسي في بداية الثمانينيات والمتمثلة في ضعف الأداء السياسي والعجز الاقتصادي والتهميش الاجتماعي المتزامن مع التطرف الفكري الذي أسهم في بروز هذه الظاهرة و ما نتج عنها من عنف سياسي وتفكك اجتماعي وخسائر مادية وبشرية في تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن ارتباطات هذه الظاهرة الإرهابية بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية، ومازاد من حدتها وانتشارها هو توظيف الدين الإسلامي الذي شكل عبر تاريخ الجزائر احد أهم أبعاد الهوية الوطنية*؛ لتبرير السلوك المتطرف للجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات الإرهابية المرتبطة بها، حيث برز صراع الإرادات والمصالح بين النظام الجزائري والجماعات الإسلامية المتطرفة في إطار لعبة صفرية Zero_Sum Game ضمن إستراتيجية عملياتية عرفت باستراتيجية "**الأمن أولا**" مع تكييف المنظومة الأمنية و القانونية خدمة لهذه الإستراتيجية ثم محاولة القضاء على جذور هذا الصراع و**حله سياسيا** ببناء مصالحة وطنية عادلة وشاملة.

أولا- نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر:

قبل الحديث عن التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب من الضروري التطرق إلى الأسباب الكامنة وراء اتجاه التيار الإسلامي إلى ممارسة العنف السياسي؛ فمنذ نيل الجزائر استقلالها عام 1962 تبنى قادة جبهة التحرير الوطني مشروعاً يرمي إلى بناء دولة جزائرية "اشتراكية" عصرية[1] وقد أهمل الصراع على السلطة المشاركة الشعبية في مناقشة مشروع المجتمع المزمع تجسيده على أرض الواقع. و كرد فعل على التوجه الاشتراكي للدولة ظهرت جمعيات إسلامية معارضة لها ارتباطات بجماعة الإخوان المسلمين في مصر مثل **جمعية القيم** سنة 1963 بزعامة **تيجاني الهاشمي** والتي تم حلها سنة 1966 وأنشأت محلها **جمعية أنصار الله** التي ترأسها **خطاب أحمد تيجاني** وكسابقتها فإن هذه الجمعية كان لها نفس المصير نتيجة لمعارضتها للنظام القائم.

كما عرفت بداية السبعينيات انتشارا واسعا للتيارات الإسلامية المتطرفة في الجامعات الجزائرية خاصة جامعة قسنطينة ممثلة في **حركة أصحاب الدعوة والتبليغ** التي قادها كل من العبداوي سلام، عباسي مدني، وسلطاني عبد اللطيف صاحب كتاب **المزدكية أصل الاشتراكية.** وخلال تلك الفترة تنامت تجمعات الملتحين مستفيدين من تصاعد الأصولية؛ إذ أقاموا معسكرات للتدريب في الغابات والشواطئ المعزولة، كما نظمت سفريات إلى أفغانستان عبر باكستان والسودان والعربية السعودية و ليبيا ومصر من قبل جمعيات خيرية على غرار **الدعوة والإرشاد،** حيث تطوع عدد كبير من الجزائريين للقتال مع الأفغان ضد الاتحاد السوفييتي ومع انتصار الثورة الإيرانية والمقاومة الأفغانية زاد إيمان عناصر هته الحركة بأن الوصول إلى السلطة يقتضي استعمال السلاح.

وفي الثمانينيات ازدادت درجة التطرف الديني وبرز أول تجمع علني للإسلاميين بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة سنة 1980 بقيادة عباسي مدني وعبد اللطيف سلطاني منددين بتبعات أحداث تيزي وزو 1980وأحداث بن عكنون والاختطاف والسجن والتعذيب(2)؛وفي سنة1982تأسست أول مجموعة مسلحة أطلق عليها اسم **الحركة الإسلامية المسلحة(MIA)** بزعامة مصطفى بويعلي، وقامت هذه الجماعة منذ

تأسيسها بعدة عمليات إرهابية نذكر منها سرقة كمية من المتفجرات من مقلع (كاب جنات) والاعتداء على حاجز للدرك الوطني بعين النعجة (المونكاد)مع جرح دركي سنة 1982،كما قام عناصرها بعدة عمليات عام1985 منها الهجوم على مدرسة الشرطة بالصومعة ولاية البليدة حيث تم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة و اغتيال شرطي كما تم اغتيال أربعة دركيين بالأربعاء ولاية البليدة[3]،هته العمليات كان على رأسها منصوري ملياني – عبد القادر شبوطي – عبدالرحمان حطاب – مؤسسي الجماعات الإسلامية المسلحة في التسعينيات.

غير أن الهدف الرئيسي للحركة الإسلامية المسلحة كان إعطاء الانطباع بوجود معارضة سياسية قائمة على الدين الإسلامي و **إقامة الدولة الإسلامية**، وقد تمكنت مصالح الأمن من القضاء على بويعلي بتاريخ 03 فيفري 1987 فيما امتثل 208 فردا متورطين مع هذه المجموعة أمام محكمة أمن الدولة بالمدية. وفي سنة 1988 انقلبت الاحتجاجات الشعبية ذات الخلفية الاقتصادية إلى وضع مأساوي عندما خلفت أحداث الشغب التي اندلعت في الجزائر العاصمة عددا كبيرا من القتلى قدرب500 قتيل وعدد أكبر من الجرحى[4]، ما اضطر النظام الحاكم لمحاولة التكيف مع الأزمة الاقتصادية بفتح باب التعددية الحزبية الذي تم إقراره في دستور1989، وفي العام نفسه أقرت الحكومة بشرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب ديني يساوي في إيديولوجيته بين الكفر والديمقراطية.

وعملت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تقوية استراتيجيها للاستيلاء على السلطة عن طريق اختراق الأجهزة الإدارية الرئيسية والانخراط في العديد من النشاطات والأعمال الخيرية، من خلال استغلال تدني مستويات الرفاهية الاجتماعية بتقديم المعونات المادية (مثل المساعدات التي قدمتها لضحايا زلزال تيبازة أكتوبر 1989). وخلال الفترة 1989-1991 تبنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ خطابا يقوم على الغلو والمغالاة مع التأكيد المستمر على احتكارها " للحقيقة الإلهية" التي كانت صحفها (الإنقاذ، المنقذ الفرقان). تؤكد عليها دوما فكان خطابها السياسي الإعلامي والمسجدي يقوم على اعتبار النظام السياسي ومؤسساته وكل الأحزاب غير الإسلامية خارجة عن إطار الشريعة الإسلامية، خالقة بذلك تصورا ثنائيا للمجتمع (متدين وغير متدين) فاتحة بذلك أرضية لتكفير الدولة والمجتمع وإباحة دماء المواطنين والأجانب، ومما زاد من خطورة هذا الطرح المرضي هو تزامنه مع عودة عدد كبير من الجزائريين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية حاملين معهم (منطقا جهاديا) للتغيير السياسي والاجتماعي وتجربة ميدانية في حرب العصابات والتعامل مع المتفجرات مكتسبة من تدريبات قتالية أشرفت عليها أنشط وكالات الاستخبارات الغربية والتي استخدمت بشراسة ضد الدولة والمجتمع[5] .وتمثل دورهم داخل الحزب المنحل في تأطير مظاهرات استعراض القوة وكانوا متلهفين للانتقال الى الجهاد وقد شكل أغلبهم جزءا من نواة الجماعة الإسلامية المسلحة في المستقبل، بالإضافة الى ذلك فقد أعلن عباسي مدني وعلي بلحاج من خلال عدة اجتماعات خصوصا ذلك المنعقد يوم 12 نوفمبر 1990 بوسعادة ولاية المسيلة الجهاد في حالة تعذر قيام الدولة الإسلامية بعد الانتخابات التشريعية.

وقد حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انتصارا كبيراً في الانتخابات البلدية لعام 1990 وفي أولى جولات الانتخابات التشريعية للعام اللاحق و قبل خمسة أيام فقط من إجراء الجولة الثانية، وضعت عملية توقيف المسار الانتخابي نهاية للعملية الانتخابية بأسرها و أعلنت حالة الطوارئ مدة 12شهراً بتاريخ 09 فيفري 1992طبقاً للمرسوم الرئاسي (92-44) لتمدد حالة الطوارئ إلى غاية سنة2011 قانونيا،وتحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتاريخ 05 مارس 1992، وقدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته في 11 جانفي 1992 وهذا ما أدى بدخول الجبهة الإسلامية للإنقاذ في صراع عنيف ومحتدم مع النظام السياسي آنذاك، فنشب صراع مسلح استمر لسنوات عدة، وأصبحت تلك المرحلة المريرة من تاريخ الجزائر تعرف بالعشرية السوداء وما زالت آثارها مستمرة إلى غاية اليوم.

وكان العامل السياسي[6] ذريعة للجوء التيار الإسلامي للعنف؛ فجراء إلغاء المسار الانتخابي وتحكيم منطق القوة كان رد الفعل سريعا وعنيفا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة و الحركات الإسلامية المتطرفة ما

يثبت إعدادها المسبق للرد على هذا السيناريو؛ فدخلت الجزائر في دوامة الإرهاب والتخريب نتيجة تفاقم حركة العصيان المدني، وظهور عدة تنظيمات إرهابية نتجت عن تفكك الحركة الإسلامية المسلحة نذكر منها أساسا الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS الجناح العسكري للجبهة والذي دخل في نزاع مع الجماعة الإسلامية المسلحة، واتخذ منطقة الشرق الجزائري ميدانا لنشاطه وقد حُلَ فيما بعد واستسلم معظم أفراده بعد هدنة 1997 ثم صدور قانون الوئام المدني سنة 1999 .

ولعل اخطر جماعة إرهابية عرفتها البلاد هي الجماعة الإسلامية المسلحة أو ما يعرف بالجيا (GIA) والتي تكونت من خلال تلاحم ثلاثة تنظيمات نشأت عند اندثار الحركة الإسلامية المسلحة و هي **جماعة الباقون على العهد، جماعة الموحدين،جماعة الحركة من أجل الدولة الإسلامية** وكان ذلك خلال اجتماع براقي في سبتمبر 1992 أين تم تحديد الهدف الذي يعمل على تحريك الأعمال المسلحة وهو إقامة الدولة الإسلامية، وتولى قيادة الجماعة آنذاك عبد الحق لعيادة المكنى أبوعدلان كأمير وطني،و انحصر عمل هذه الجماعة ما بين 1992 و1995 في المناطق الحضرية ليتحول فيما بعد الى المناطق الجبلية نتيجة مضايقتها من طرف قوات الأمن. كماحدثت انشقاقات في صفوف الـ GIA بعد التناحر مع عناصر الجزأرة المتهمين بالتآمر للاستحواذ على المنظمة ومن المنظمات المنشقة عن GIA :

- **الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA**: أعلن انشقاقها سنة 1993 نتيجة زعم عناصرها بخروج GIA عن مسار الجهاد نتيجة الاغتيالات العشوائية حيث أن FIDA تؤمن بضرورة أن الجهاد يبدأ من الرأس وكانت أعمال هذه الجماعة تنصب في اغتيال الصفوة و المثقفين وتنفذ عملياتها في الجزائر العاصمة وسرعان ما تم تفكيك هذه الجماعة والقضاء على عناصرها.
- **الجماعة السلفية للدعوة و القتال: GSPC :** أنشقت سنة1998 عن الجيا تحت إمارة حسان حطاب إذ تعتبر الوريث الشرعي لها،وهي اليوم تحت إمارة دروكدال عبد المالك المدعو/أبو مصعب عبد الودود ويتكون هذا التنظيم من القيادة و11 كتيبة تضم 462 إرهابي مقسمين الى 04 مناطق حسب أماكن النشاط، المنطقة الوسطى، والمنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية. وهناك منظمات إرهابية أخرى و هي ذات أهمية أقل و نشاطها يبرز في غرب البلاد و وسطها و منها:
- **جماعة حماة الدعوة السلفية** (الأهوال سابقا)DHDS مجال نشاطها (غليزان تيبازة الشلف).
- **الجماعة السلفية للدعوة و الجهاد GSPD**مجال نشاطها (المدية- تيسمسيلت). والتي انضمت إلى GSPC عام 2004 وشكلت معها فيما بعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. AQMI.
- **الجماعة السلفية الحرة** مجال نشاطها (جيجل ،سكيكدة،والشرق الجزائري بصفة عامة).

وقد أطلقت قيادة GSPC على منظمتها اسم **القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** في جانفي 2007 [7] لكسب دعم الإرهاب الدولي وبالخصوص المنظمات الإرهابية المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة وذلك نتيجة الإصابات المتتالية و النقص الفادح في التمويل الذي أدى الى إتباع إستراتيجية جديدة في العمليات الإجرامية بدلا من الطرق القديمة التي باتت أقل نجاعة حيث يتم استعمال الانتحاريين بالمركبات والأحزمة الناسفة.

وتندرج أغلب العمليات الإرهابية التي وقعت في الجزائر في إطار الإرهاب المحلي"، لكن بعد الحرب العالمية على الإرهاب التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بات من الممكن إدراجها في إطار الإرهاب الدولي، كما عبر عن ذلك الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001 بقوله:**"الإرهاب وحدة لا تتجزأ، وإذا أردنا محاربته، فيجب علينا أن نقوم بذلك معا"**[8].

ومن أبرز عمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية للدعوة والقتال عملية اختطاف **اثنان وثلاثون سائحا أوربيا** في فيفري ومارس العام 2003، وشهدت العمليات الإرهابية نقلة نوعية عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي قام باستهداف الرموز السيادية

للدولة الجزائرية شهر ديسمبر 2007، من خلال التفجيرات التي مست مقر رئاسة الحكومة والمجلس الدستوري، ومكتب الأمم المتحدة بالجزائر العاصمة والتي خلفت عشرات القتلى ومئات الجرحى.

ولعل أخطر عملية إرهابية قام بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي أزمة احتجاز الرهائن بقاعدة الحياة الغازية **بتقنتورين** عين أميناس بتاريخ 16 جانفي 2013، والتي قامت بها **"كتيبة الموقعون بالدم"**، بقيادة الإرهابي مختار بلمختار المكنى بلعور، والتي يحمل أغلب عناصرها جنسيات أجنبية(32 إرهابي، من بينهم ثلاثة جزائريين مختصين في المتفجرات) هذه المجموعة الإرهابية تسللت على طول الحدود الجزائرية –المالية، والجزائرية-النيجرية، ثم عبر ليبيا التي تشهد انهيارا غير مسبوق للأمن، ما يثبت أن هذا الفعل الإرهابي ذو طابع دولي، علما أن المنشآت البترولية والغازية في الجزائر لم تمس حتى في خضم العشرية السوداء. كما أخذت عملية اختطاف الرعية الفرنسي هيرفي قوردال سنة2014 وإعدامه من طرف **تنظيم جند الخلافة** الذي أعلن ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ؛بعدا دوليا من خلال ربط تحرير الرعية بإيقاف قصف تنظيم داعش من طرف قوات التحالف الدولي. و ما سهل الاتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإرهابية الدولية، هوتورط معظم هذه العناصر في الجريمة المنظمة فضلا عن تطور تكنلوجيات الإعلام والاتصال واستراتيجيات الدعاية والتضليل التي تنتهجها التنظيمات الإرهابية.

ولم يكن لهذا الإجرام الوحشي الذي خلف كارثة إنسانية(أكثر 150 ألف قتيل، مليون متضرر، وحوالي مليون ومائتي ألف مهجر داخلي) ومادية (أكثر من 20 مليار دولار أمريكي) أن يستمر لولا وجود دعم خارجي على المستوى القيمي(فتاوى الجماعات الإرهابية كانت تصدر بالأساس من بريطانيا عن أبو قتادة الفلسطيني، أبو مصعب السوري وأبو حمزة المصري) والمستوى المادي (عن طريق شبكات الدعم الخارجية في أوربا، أمريكا الشمالية، إفريقيا جنوب الصحراء والعالم العربي) مع وجود تواطؤ دولي لرفض عدد من الدول حضر نشاطات داعمي الإرهاب أو إيوائها لقيادات إرهابية (ألمانيا، سويسرا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية) مستفيدة من القوانين الراعية لطالبي اللجوء السياسي[9].

ثانيا- استراتيجية الأمن أولا أو الكل أمني

لقد عرفت مسألة مواجهة الإرهاب وفقا للمقاربة الانفرادية في كثير من الدول التي عانت من الظاهرة الإرهابية، خاصة الدول الإفريقية مثل: الجزائر، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وأثيوبيا، إذ تبنت الجزائر منهجية تقوم في بادئ الأمر على المواجهة العسكرية المباشرة مع الجماعات الإرهابية فاختارت السلطة استراتيجية تحجيم الإرهاب بمعنى مواجهته ومحاصرته وتصغيره[10] ويتضح ذلك من خلال النقاط الآتية :

1- الاستراتيجية الوقائية: وهدف هذه الإستراتيجية هو منع الأعمال الإرهابية قبل وقوعها حيث تم إعلان حالة الطوارئ في الجزائر عام1992، نتيجة لاشتداد أعمال العنف واتجاه الجبهة الإسلامية لخيار العنف السياسي حيث أصبح العنف لغة الحوار بين الطرفين، و خلال فترة إعلان حالة الطوارئ في الجزائر تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها :

-تحديد أو منع مرور الأشخاص و السيارات حيث تم فرض حظر التجول ليلاً تجنباً لأي عمل إرهابي .
- تنظيم تداول وتوزيع المواد الغذائية .
- المنع من الإقامة أو الإقامة الجبرية لزعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى رأسهم عباسي مدني زعيم الجبهة.
-التفتيش ليلاً ونهاراً من خلال إقامة الحواجز الأمنية من طرف مصالح الأمن المختصة.

أما عن أسلوب الاعتقال فقد أنشأت السلطة السياسية في الجزائر معتقلات في كل من رقان، ورقلة، أدرار، تيميون، في 10 فيفري 1992 ولم يتم إغلاق آخرها إلا في نهاية عام 1995 وضمت هذه المراكز العديد من الشبان، حيث أن حملة الاعتقالات التي انطلقت قبل توقيف المسار الانتخابي ازدادت تصعيداً وضمت هذه المعسكرات قرابة 12 إلى 15 ألف مناضل ومتعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ يضاف لها ما عرف

بالاعتقال السري، وحالات التعذيب وسوء المعاملة والاختفاء والوفيات المشبوهة التي اتهمت فيها قوات الأمن من طرف منظمات حقوق الانسان وبعض الدول الغربية، إلا أن السلطات الجزائرية كانت تقوم في غالب الأحيان بالإفراج عن المعتقلين ما أدى إلى التحاقهم بالحركة الإسلامية حيث أقاموا صلات قوية وشبكات تغطي البلاد برمتها [11]، هذه السياسة التي اعتمدتها السلطات الجزائرية كانت سلبياتها أكثر من إيجابياتها نظراً لما خلفته من احتقان في صفوف المعتقلين وأهاليهم مما أطال في أمد الأزمة الأمنية والسياسية الجزائرية إذ لا يزال ملف المفقودين يشكل حجر عثرة في تحقيق مصالحة وطنية عادلة وشاملة .

كما قامت السلطات الجزائرية بضبط الأشخاص اللذين يقومون بدعم وإسناد الجماعات الإرهابية والدعاية والإشادة بأعمالها، وعملت على إزالة التحصينات الطبيعية والاصطناعية التي كانت تعتبر معاقل رئيسية للجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد بصفة كبيرة على جهاز الاستعلامات الذي يعتبر الجهاز الرئيسي في مد التشكيلات الأمنية الأخرى بالمعلومات الكفيلة بمنع الأعمال الإرهابية قبل وقوعها، وذلك من خلال تتبع مخططات الإرهابيين بعد إلقاء القبض على العناصر الإرهابية، أو من خلال العمل الميداني للكشف عن الشبكات اللوجستيكية لهذه الجماعات فضلا عن اختراق هذه الجماعات عن طريق استراتيجية التسرب، أما عن الجانب الإعلامي فإن السلطات الجزائرية اعتمدت على أسلوب الاستخفاف بالعمليات الإرهابية وتصغيرها والتكتم على أعمال العنف التي كانت تقوم به الجماعات الإرهابية من خلال منع نشر صور المجازر على التلفزيون الجزائري والاكتفاء بأسلوب الوصف فقط والسرد لأحداث العنف بغية التقليل والتحجيم من هول المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري، واعتبار هذه الأعمال العنيفة مجرد أحداث عابرة لقلة من المشاغبين وقطاع الطرق. بغية تحطيم معنويات الإرهابيين، كما عملت على توعية المواطنين بضرورة مشاركتهم في مكافحة الإرهاب بالاتصال بالرقم الأخضر (115)، و فتح حوارات إعلامية مع العناصر التائبة من تلك الجماعات حيث كان التلفزيون الجزائري بعرض أشرطة مصورة تظهر ندم عناصر تلك الجماعات على أفعالهم، ووصفهم لحياتهم القاسية في الجبال؛ وذلك لدفع الشباب الراغبين في الالتحاق بهذه الجماعات للعدول عن أفكارهم وقد حقق هذا الأسلوب نجاحاً معتبراً وذلك من خلال شهادة الإرهابيين بأنفسهم على فشل هذا المسار .

كما قامت السلطات بمراقبة الصحف و توقيف بعضها ومتابعة بعض الصحفيين قضائياً استنادا لقانون الطوارئ لعام 1992، والقانون الخاص بمكافحة التخريب والإرهاب1993 ، واحتكار نشر الأخبار ذات الطابع الأمني من طرف وكالة الأنباء الجزائرية طبقاًللقرار الوزاري المشترك (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وزارة البيئة والإصلاح الإداري) الصادر بتاريخ 07 مارس 1994 وتنصيب لجان القراءة على مستوى المطابع بتاريخ 11 ديسمبر 1996، إلا أن القيود والقوانين المقيدة لحرية التعبير في الجزائر قد أثرت سلباً على سمعة النظام السياسي الجزائري من خلال نشر بعض الأفكار كفكرة "من يقتل من" ؟ واعتبار ما يحدث في الجزائر بأنه حرب أهلية [12]

أما ما يمكن قوله فيما يخص هذه الإستراتيجية أي عملية منع الأعمال الإرهابية أنها أثبتت محدوديتها نظراً للإمكانيات المحدودة لأجهزة الأمن الجزائرية آنذاك ، خصوصاً بعد الحصار الدولي الذي ضرب على الجزائر في مجال تزويدها بالعتاد العسكري المتطور للوقاية من الأعمال الإرهابية ، كما أن الحرب النفسية على الجماعات الإرهابية لم تكن كافية وأصبحت المجازر الجماعية ترتكب غداة أي تصريح يصدره مسؤول جزائري لإثبات عكس ما يدعيه، وعليه دفع هذا السلطات إلى التركيز على الجانب القمعي للأعمال الإرهابية وهذا ما سنتطرق إليه في النقطة الموالية .

2- الاستراتيجية القمعية :

سخرت الجزائر معظم ميزانيتها للقطاع العسكري، بغية تدعيم القوات النظامية ، حيث أصبحت كل التشكيلات الأمنية النظامية تشترك في مكافحة الإرهاب (شرطة، درك الوطني، الجيش الوطني الشعبي بكل

تشكيلاته) فبرزت العمليات العسكرية في المناطق التي يتمركز فيها الإرهابيون خاصةً في ولايات الشلف وعين الدفلى والبليدة ومعسكر وغليزان والمدية و يسمسيلت، ومنذ 1993 تم تشكيل قوات خاصة لمكافحة الإرهاب تقدر بـ15 ألف فرد ليتضاعف العدد ويصل إلى 60 ألف سنة 1998 يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بقوة 100 ألف فرد سنة 1997 ، وقوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100 ألف فرد حيث الكل مسؤول عن حفظ الأمن الوطني[13]. وعلى العموم يمكن حصر جهود الحكومة الجزائرية فيما يخص إنشاء الفرق الخاصة بمكافحة الإرهاب في النقاط الآتية :

1- إعمال الدور المحوري للجيش الوطني الشعبي في حفظ الأمن العام و محاربة عمليات التخريب والإرهاب وذلك بناءا على القانون 91-23 (الصادر في 6-14-1991) المحدد لشروط مساهمة قوات الجيش في المهام الخاصة بحماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية المنصوص عليها من الدستور خاصة تلك المتعلقة بحالات وجود مخاطر جسيمة ولدعم هذه المساهمة استكمل هذا القانون بالمرسوم الرئاسي 91-488 (الصادر في 21-12-1991) الذي حدد كيفيات وشروط مساهمة وحدات الجيش وتشكيلاته في مهام حماية الأمن العمومي تحت رقابة وإدارة السلطات المدنية.

2- تأسيس هيكل مركزي للتنسيق الأمني (1992) يشمل الجيش الوطني الشعبي، الدرك الوطني، والأمن الوطني، وتأسيس قيادة موحدة تحت اسم " القطاع العملياتي"(ابتداء من 1993) وقطاعات فرعية عملياتية بكل الولايات لتنسيق الجهود الأمنية مع مراقبة إدارة ومتابعة العمليات. بالإضافة إلى إنشاء هياكل وفرق خاصة لمكافحة هذه الظاهرة على مستوى كافة التشكيلات الأمنية المقحمة في هذا المجال ومن بينها:

أ- إنشاء سرايا الشرطة القضائية للتدخل : شرعت المديرية العامة للأمن الوطني في البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تمكنها من مكافحة الإرهاب و الحفاظ على عناصرها . بالنظر للخسائر البشرية التي أحدثتها الجماعات الإرهابية في سلك الشرطة، لذلك تم إنشاء سرايا لمكافحة الإرهاب تحت تسمية (سرايا الشرطة القضائية للتدخل[14] حيث وصل عدد هذه السرايا على مستوى التراب الوطني إلى 200 سرية حيث أسندت إليها مهمة جمع وفرز جميع المعلومات المتعلقة بملف الإرهاب لإنشاء بنك للمعلومات(*) ومواجهة مرتكبي الأعمال الإرهابية، وقد ساهم تكوين هذه السرايا في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق المدنية الآهلة بالسكان، كما أن الأجهزة المعلوماتية والعتاد المتطور كالسيارات الرباعية الدفع والأجهزة المستخدمة في الكشف عن المتفجرات قد حسنت من ظروف العمل وسمحت لهذه السرايا بإثبات جدارتها ميدانياً، هذه السرايا سميت فيما بعد بالفرق المتنقلة للشرطة القضائية والتي مازالت تسهم لحد اليوم في مكافحة الإرهاب .

ب- فرق التدخل الخاصة التابعة للدرك والجيش : وتمثلت في فرق التدخل السريع وفرق التدخل الخاصة حيث دربت هذه الفرق تدريباً خاصاً يمكنها من التدخل حتى في المناطق الآهلة بالسكان، مثل ما حدث بالقصبة بالجزائر العاصمة وكذلك في منطقة خزرونة بالبليدة، وهي مناطق تقع في وسط المدينة وتعرف كثافة سكانية كبيرة أين تدخلت هذه الفرق الخاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية، كما تقوم هذه الفرق بتحرير الرهائن مثل عملية برج تليملي بالجزائر العاصمة حيث هدد الإرهابيون بتفجير المبنى المكون من 09 طوابق، أما الفرق الخاصة التابعة للجيش الشعبي الوطني فقد تشكلت أساسا من مظليين تلقوا تدريباً ميدانيا كثيفاً، حيث تقوم هذه الفرق بعمليات التمشيط باستخدام الوسائل الفعالة والمتطورة في الكشف عن مقرات الإرهابيين وتدميرها والتي غالبا ما تكون كازمات (كهوف) في الجبال ويتم دعم هذه الفرق بالأسلحة الثقيلة و المدفعية إضافة إلى التغطية الجوية لتنفيذ القصف بعد انتهاء المهل المحددة للإرهابيين من أجل تسليم أنفسهم للسلطات، كما تم وضع مراكز أمنية متقدمة للجيش في الجبال وذلك من أجل السيطرة على المحاور الكبرى وإحكام الطوق على الجماعات الإرهابية ورصد تحركاتها وعزلها ومنعها من الوصول إلى المدن والمناطق الحساسة .

3- **إنشاء وحدات الحرس البلدي** : إن نقص تعداد مختلف الأجهزة الأمنية دفع بالسلطات الجزائرية إلى إنشاء وحدات الحرس البلدي، حيث تم إنشاء عدد كبير من وحدات الحرس البلدي في البلديات والمناطق الريفية المعزولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-207 ليوم 22-09-1993 الذي حدد مهام وعمل هذا السلك، وكان الهدف من الشرطة البلدية التي أعيد تسميتها بالحرس البلدي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-265 ليوم 96/8/3، هو المساهمة المحلية في عملية حفظ الأمن والسلم العمومي مع المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب في القطاع الإداري الذي تتبع له. و قد بلغ عدد هذه الوحدات في الجزائر حوالي 2213 مفرزة تم إنشاؤها ما بين 1994 – 1997 [15] وهي الفترة التي امتازت باشتداد أعمال العنف لاستعادة النظام العام وحماية الأشخاص والممتلكات، حيث أن إنشاء مراكز الحرس البلدي المجهزة بالمعدات الملائمة للمناطق الريفية جعلها صلة الوصل بين أجهزة الأمن المتخصصة في مكافحة الإرهاب و أهالي المناطق النائية، كالقيام بعملية جمع المعلومات وحراسة منشآت البنية التحتية، كما أن مجرد وجودها في هذه الأماكن يشكل رادعاً بالنسبة للجماعات الإرهابية وعاملاً مشجعاً لأهالي القرى والأرياف للبقاء في مساكنهم، وقد أثبتت هذه الوحدات مقدرتها على التصدي لكثير من الأعمال الإرهابية، وإفشال مخططات الإرهابيين وما زاد من نجاحها أن معظم عناصرها من أهالي تلك المناطق .

4- إشراك الفئات المدنية : إن الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات التي لحقت بالشعب الجزائري بسبب النشاطات الإرهابية أدت إلى وضع إستراتيجية مناسبة للدفاع والأمن المدنيين ، فقام المواطنون بتنظيم صفوفهم لمواجهة آفة الإرهاب كرد فعل شعبي للتهديد الإرهابي فأخذت الدولة على عاتقها تطوير وتنظيم رد الفعل الناتج عن الإرادة الشعبية بإنشاء **فرق الدفاع الذاتي**وكذلك الأشخاص الوطنيون المشكلون أساساً من المجاهدين وأبنائهم و أبناء الشهداء ويمكن حوصلة الركائز الشعبية في النقطتين الآتيتين :

أ- **فرق الدفاع الذاتي :** يعود السبب الأساسي لتكوين هذه الفرق لكون السكان العزل من السلاح الذين يعيشون في المناطق النائية الخالية من المراكز الأمنية، خصوصاً أولئك الذين وقفوا موقفاً محايداً ولم يقدموا المساعدة للإرهابيين، وجدوا أنفسهم عزل وخاضعين دوماً لضغط الجماعات الإرهابية، وبالتالي كان من الواجب عليهم حماية أنفسهم وأهاليهم، وعليه قامت السلطات الأمنية الجزائرية بإنشاء قوات الدفاع الذاتي المتكونة أساساً من المواطنين العزل وشملت هذه العملية سكان المناطق النائية التي لا تصلها القوات النظامية بسهولة والمتضررين من الإرهاب وقد بلغ عدد هذه القوات أزيد من 200 ألف متطوع [16]، وتشير المصادر الرسمية الحكومية الجزائرية إلى تشكيل حوالي 5000 مجموعة دفاع ذاتي حتى نهاية عام 1997 [17]، وقد أثبتت هذه الفرق جدواها ومقدرتها أثناء عمليات مكافحة الإرهاب تحت إشراف القوى العسكرية، لكن في غالب الأحيان كان لهذه الفرق دور دفاعي فقط حيث لا يسمح لهم باستخدام السلاح إلا في هاتين الحالتين، أما النوع الثاني من الركائز الشعبية هي فئة الوطنيون.

ب- **الوطنيون (Les Patriotes)**تتشكل أساساً هده الفئة من قدامى المجاهدين الملمين إلماماً وافياً بالمناطق الصعبة كالأدغال و الأحراش، وكذلك بالمداخل والمخارج وحتى الأزقة التي من الممكن أن يستعملها الإرهابيون، وكان إلى جانبهم كذلك أبناء الشهداء الذين تطوعوا في المناطق التي يقطنون بها من أجل مساعدة أفراد الجيش أثناء قيامهم بعمليات التمشيط و تأمين هذه المناطق بإشراك السكان ونسج شبكة معلومات متينة، ويشرف على هذه الفئة أثناء تأدية نشاطهم مسؤول من المنطقة العسكرية و يقومون بمرافقة الدوريات العسكرية، ومن أشهر الفرق المعروفة على المستوى الوطني الفرق التي كانت تحت إشراف إسماعيل ميرة في بجاية وكان نشاطها يغطي ولايات البويرة، تيزي وزو، بجاية إلى غاية 1996 أين تم فرض نظام تقسيمي جديد بحيث تتكفل كل ولاية من هذه الولايات بفرقتها من الوطنيين وكانت فرقة ميرة لوحدها تضم حوالي ألف عنصر من سن 20 إلى 65 سنة وكانت مقسمة إلى ثلاث مناطق هي أكفادو وأقبو وتازمالت، ومما يبين نجاح هذه الفرق هو سقوط 12 قتيلاً فقط في هذه المناطق مابين 1992-1998م بالإضافة إلى القضاء على الكثير من

الإرهابيين في معاقلهم أثناء عمليات التمشيط مع عناصر الجيش وقد قدر هذا العدد بـ 600 إرهابي، ونجد كذلك فرقة زيطوفي في منطقة وادي غوسين وبني حواء بالشلف، وكذلك فرقة سليمان الغول في منطقة الونشريس أين كانت هذه الفرق السند الرئيسي لقوات الجيش في هذه المناطق وغيرهم من الوطنيين الذين أبلوا موقفاً إيجابياً أثناء مكافحة الإرهاب [18].

ثالثا: الاليات السياسية القانونية لمكافحة الارهاب

تحولت المقاربة الجزائرية في مواجهة الإرهاب من التعامل الأمني إلى الحل السياسي، مع مجيء الرئيس اليمين زروال في العام 1995، فتفاقم همجية الظاهرة الإرهابية استدعى تفكيرا استراتيجيا قائما على منظور جديد يجمع بين الأبعاد الفكرية والاجتماعية، السياسية والقانونية كدعامة أساسية للجانب الأمني العملياتي بغرض تفكيك الجماعات الإرهابية والشبكات الداعمة لها،وذلك بتقديم مجموعة من التحفيزات لعناصرها للعدول عن الأعمال الإجرامية والتخريبية. وقد انطلقت الإستراتيجية الجديدة بالحوار الفكري مع قيادة الجماعات الإسلامية الأصولية[19]، من خلال رجال المخابرات الجزائرية لمحاولة إقناعهم بالتراجع عن التطرف وقتل الأبرياء ومناقشتهم في مسائل الدين الإسلامي، وتبلورت الفكرة الأولى لهذه الأداة من خلال ما يسمى **بقانون الرحمة** .

حيث اعتبر القانون الإرهابيين مرتزقة ومجرمين ضالين عن سبيل القانون والحق والدين، يجب عليهم التوبة إلى الله والاستفادة من تدابير قانون الرحمة الذي يمنحهم فرصة عدم المتابعة القضائية ما لم يرتكبوا جرائم دم أو شرف أو تفجيرات شرط إعلان التوبة النهائية والعودة عن الجرائم التي كانوا سينخرطون فيها، وهذا بعد الاعتراف بأعمالهم لضمان عدم المتابعة ويستفيد أيضا من هذه التدابير من يقوم بتسليم الأسلحة والمتفجرات تلقائيا إلى الهيئات الإدارية والأمنية المختصة[20].

ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أكمل المشروع الوطني في مجال مواجهة الإرهاب عن طريق قنوات الحوار[21]، بحيث باشر الرئيس بوتفليقة بعد تأديته اليمين الدستورية بطرح معالم سياسة **الوئام المدني** في خطاباته حيث أعلن رسميا في خطاب وجهه للأمة يوم التاسع والعشرين من ماي 1999 عن عزمه تبني سياسة متسامحة لصالح المسلحين الراغبين في التوبة بقوله:

> **" فما لشعبنا من إيمان عميق يقيم التسامح وحب الخير أتوجه رسميا إلى من عاد إلى الله والوطن وسواء السبيل وأؤكد بصفة قاطعة إنني مستعد تمام الاستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم العودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية"** [22].

فمن خلال نص قانون الوئام المدني والمراسيم المكملة له يظهر رغبة الدولة الجزائرية بعد ثماني سنوات تقريبا من التعامل الأمني مع آفة الإرهاب، تطوير مقاربة سياسية تحطم التوافق العملياتي للجماعات الإرهابية، على الرغم من اختلاف برامجها وقناعاتها، وهذا ما أدى إلى تسليم أكثر من 6000 إرهابي أنفسهم للسلطات المختصة مما أدى إلى تراجع حقيقي للعمل الإرهابي، مع نزع الغطاء السياسي نهائيا عن هذه الجماعات الإجرامية وتكريس الحق الشرعي للدولة في مكافحة الجماعات المسلحة بعد تبني سياسة الوئام المدني، واستعادة الدولة لأكثر من 4500 قطعة سلاح، وأمام النتائج الايجابية التي حققتها هذه السياسة عمدت الدولة الجزائرية لترقية الوئام المدني لمستوى المصالحة الوطنية لإنهاء الملفات العالقة (المفقودين)، والانتهاء من الجماعات التي ترفض الامتثال لأحكام القانون ووضع سلاحها، وفي الرابع عشر من شهر أوت 2005 طرح الرئيس مشروع **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني ،والذي صادق عليه الشعب بالأغلبية المطلقة بنسبة 97.38 % في الاستفتاء المنظم يوم التاسع والعشرين من سبتمبر 2005.

وعليه فان الميثاق جاء لرّد الاعتبار للمؤسسات الأمنية جراء الحملة التشكيكية في مهنيتها، وتبرئتها من التهّم الموجهة إليها فيما يخص المجازر الجماعية والتقتيل خارج القانون وغيرها، و كان لهذه الأداة الحوارية، دورفعال في مجال مواجهة الإرهاب والتطرف في الجزائر؛ وتضييق نطاق استخدام الآلة العسكرية في

مواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى العمل على تحسين مستوى المعيشة[23]، إذ يظهر بجلاء أن الخبرة الجزائرية لا تنحصر فقط في الأطر القانونية الخاصة بالمحاربة الميدانية للإرهاب، ولكن أيضا بوضع مقاربة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين القانون و وشروط الاندماج الاجتماعي للعناصر الإرهابية، مع تثمين دورمن ضحّوا من قوى الأمن والجيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة والقضاء على حركية إرهابية قلما عرفتها مناطق أخرى في العالم.

وقد أفرزت سنوات المواجهة بين النظام الجزائري والجماعات الإرهابية خبرات واسعة، تؤكد على أن الاعتماد على الحل الأمني بمفرده في مواجهة هذه الجماعات لا يؤدى إلى احتوائها أو القضاء عليها، بل يزيد من مؤيديها، وخاصة إذا كانت هذه الجماعات تستخدم الفكر الديني في مجتمع يمثل الدين أهم عناصر هويته، إلا أن الرؤية الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة المغرب العربي و الساحل الإفريقي تختلف عن هذا الطرح، وتركّز على الحل الأمني الذي أثبت فشله في أفغانستان والعراق بل حول هذه الدول إلى دول فاشلة، ولم تتمكن القوى الدولية من القضاء على تنظيم القاعدة ، بل غيّر التنظيم إستراتيجيته وخرج من أفغانستانليكوّن خلايا انتشرت في العديد من دول العالم .

ويبدو أن المصالح الدولية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وإقليم غرب أفريقيا تستدعى التعامل الأمني مع الإرهاب في هذا النطاق الجغرافي الحيوي في إفريقيا، فالتدخل الفرنسي في مالي ومحاولات"توريط"وإقحام الجزائر في العمليات العسكرية في مالي ثم ليبيا، كلها وقائع ترتبط بمجموعة من الحقائق، أهمها أن هذه الأقاليم تتسم بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مطمعا للقوى الدولية، فإلى جانب الموقع الاستراتيجي، تختزن أراضيها كميات معتبرة من موارد الطاقة في مقدمتها النفط واليورانيوم.

ومن خلال التجربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب تطرح الدبلوماسية الجزائرية رؤية قوية لمكافحة هذه الظاهرة في إفريقيا، بدأً بتمكنها سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب، ناهيك عن الدور الجزائري الساعي لإنشاء نظام الإنذار المبكر والمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره في الجزائر منذ 2004، كما سعت الجزائر إلى طرح مشروع قانون تجريم الفدية في الاتحاد الإفريقي في جويلية 2010، وكذلك مشاركة الجزائر في لجنة مكافحة الإرهاب CTC ولجنة مديريات الاستعلامات في إفريقيا CISA، ومشاركتها كعضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب سنة 2011، بمناسبة الذكرى العاشرة لأحداث11 سبتمبر 2001، ووقوفها كحجر عثرة في وجه السعي الأمريكي لإنشاء قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا وخصوصا على أراضيها.

الخاتمة:

أخذت ظاهرة الإرهاب في الجزائر بعدا محليا ارتبط بالتطرف الفكري والإخفاق السياسي، وعلى الرغم من قدرة النظام السياسي على التكيف مع هذه الظاهرة وتحجيمها، فإن الجماعات الإرهابية عملت على التكيف مع البعد الدولي للإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لإبراز وجودها على الخارطة الأمنية للجزائر فضلا على تقوية ارتباطاتها مع شبكات الجريمة المنظمة بمختلف أصنافها ،و تعتبر الجزائر من أبرز الدول الناجحة في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية حيث أشارت الولايات المتحدة الأمريكية مرات عدة إلى الأنموذج الجزائري في مواجهة الظاهرة الإرهابية، وقدرة الجزائر على احتواء الأزمة والتقليل من آثارها والحد من انتشارها؛ بحيث احتلت قضية مكافحة الإرهاب أولوية ومكانة هامة في أجندة السياسة الداخلية والخارجية الجزائرية، مما جعلها تحتل مكانة إفريقية ودولية في معالجة الملفات المتعلقة بالإرهاب وتداعياته، لكن في الوقت نفسه تبرز ظاهرة العنف السياسي التي عرفتها الجزائر إشكالية بناء الدولة الوطنية الحديثة من خلال تبني مشروع مجتمع وفق هوية وطنية مشتركة استنادا إلى أسس المواطنة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ،فالإرهاب لابد له من بيئة ملائمة للتعبير عن نفسه، فالمشاكل الداخلية التي أنتجت الإرهاب لا تزال قائمة ، كما أن المصالحة الوطنية النابعة عن إرادة سياسية وبرغم الاستفتاء الشعبي عليها كانت ميثاقا لنسيان

الماضي المؤلم للعشرية السوداء؛ دون السعي إلى معرفة الحقيقة التي ركزت عليها تجارب أخرى كجنوب إفريقيا والمغرب، لذا لاتزال النساء المغتصبات وعائلات المفقودين يطالبون بمعرفة الحقيقة لنسيان الماضي فضلا على أن سياسة الدمج الاجتماعي والرعاية اللاحقة للمجرمين والضحايا ركزت على البعد المادي بمعناه الضيق الذي حال دون إندماجهم الحقيقي في المجتمع، كما أن الحراك العربي الذي أدى إلى تدهور أمني على الحدود الإقليمية للجزائر في كل من ليبيا وتونس وارتباطاته بالأزمة الممتدة في الساحل الإفريقي وسعي الدول الكبرى لتدويل هذه الأزمات لتحقيق مصالحها الإستراتيجية ،ووصول التطرف الديني إلى ذروته من خلال ما يسمى بالدولة الإسلامية بالعراق والشام وما تبعه من حملة إعلامية عالمية لمعاداة الإسلام، والوضع الداخلي المتأزم خاصة بالجنوب الجزائري(ورقلة،غرداية ،تمنراست) الذي يشكل باطنه أساسا للاقتصاد الجزائري المبني على الريع البترولي والمرتبط بتقلبات السوق النفطية العالمية، كلها عوامل توفر بيئة ملائمة لإعادة تفريخ الجماعات الإرهابية،لذا كان لزاما على صناع القرار في الجزائر التعامل بجدية مع مدركات البيئة العملية للجزائر من خلال تفعيل إقامة مشروع مجتمع يحتضن كل أفراده لبناء دولة الحق والقانون.

الهوامش :

* عند قدوم الاتراك إلى الجزائر كانت القبائل المرابطية المتدينة تبسط نفوذها الروحي على الشعب الجزائري طيلة ثلاثة قرون، وتعتبر مرحلة الحكم العثماني المعبر الزمني الذي حافظ على قيم الجزائر الحضارية وتراثها الإسلامي ،كما أن معظم الثورات ضد الاحتلال الفرنسي قادها شيوخ الزوايا .ابتداءا من الأمير عبد القادر بن محي الدين إلى ثورة الشيخ بوعمامة مرورا بثورة المقراني والشيخ الحداد،كما تبنت فيما بعد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المطالب الوطنية التحررية .للمزيد انظر:
أحمد بن نعمان ،فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر:الخلفيات الأهداف الوسائل البدائل، الجزائر: منشورات دحلب 1991 ،ص.103

1)- شوقي عماري ، " الجزائر : الانتفاع من الإرهاب ،" ***في ظل حروب عادلة : العنف والسياسة والعمل الإنساني*** ، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط.1 ، 2005)، ص ص . 245،244.

2)- أبوجرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر (الجزائر: دار الأمة ، ط.1 ، 1999) ص ص. 158،157.

3)- رشيد تلمساني،"الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية،" **أوراق كارنيجي**، ع.7 (جانفي 2008)، ص .06.

4)Abdelhamid Boumezbar et Azdine Djamila, **L'islamisme Algérien: De la Genès au Terrorisme,** Batna: Chihab editions, 2002, P 110.

5)- برقوق ،"مكافحة الإرهاب في الجزائر: من المقاربة الأمنية للحل السياسي،" **مجلة المفكر**، ع.2 (مارس 2007)،ص ص.37-.64

6)- شوقي عماري ،مرجع سابق ،ص ص.88-97.

7)Anneli Botha, **Terrorism in The Maghreb: The Transationalisation of Domestic Terrorism** (Pretoria: Institute for Security, 2008).p55.

8)- ويلز ، ص59.

9)- برقوق ،مرجع سابق ، ص ص.37-.64

10)- عنصر العياشي ، ***سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر*** ،القاهرة : دار الأمين للنشر و مركز البحوث العربية ، 1999 ،

11)- محمد عصامي ،مرجع سابق ، ص ص.37-.64

12)- عنصر العياشي ،مرجع سابق ، ص ص..194

13)- موقع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان : http:/www.fidh.imaginet.fr/rapports/flrap.http

14)- زهية بن عروس وآخرون ،مرجع سابق ، ص ص.202،201.

15)- عنصر العياشي ،مرجع سابق ، ص..70

16)- عماري شوقي ،مرجع سابق ، ص..249

17)- عنصر العياشي ،مرجع سابق ، ص..70

18)- زهية بن عروس وآخرون ،مرجع سابق ، ص ص.207،205.

19)- ويلز ،مرجع سابق ، ص..63

20)-)- برقوق ،مرجع سابق ، ص ص.37-.64

21)- رشيد تلمساني ،مرجع سابق ، ص..24

22)- برقوق ،مرجع سابق ، ص ص.37-.64

23)- فاضل أمال،" السلم المدني في الجزائر عبر آلية المصالحة الوطنية،" دراسات إستراتيجية، ع.6 (جانفي 2009)، ص ص.20-40.

تهديدات الإرهاب الدولي في منطقة شمال إفريقيا

د ـ إدريس عطية
أستاذ محاضر
جامعة العربي التبسي ـ تبسة

مقدمة :

عرف الإرهاب ـ كعدو غير تقليدي[*]- وبالخصوص منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحولا كبيرا في الشكل التنظيمي للجماعات الإرهابية فتحولت من الأنموذج التنظيمي الهرمي إلى الأنموذج التنظيمي العنقودي، وفي شكل شبكة من التنظيمات المترابطة استراتجياً وعملياً، وبدون هيكل قيادي يمكن تحديده، بحيث يصعب القضاء على هذا التنظيم وقياداته، حيث تحولت القاعدة من منظمة يأتي ترتيب أهمية طبقاتها من الأعلى إلى الأسفل، إلى منظمة مرتبة من حيث الأهمية من الأسفل إلى الأعلى، مع تركز المسؤولية الكبرى في تنفيذ الهجمات على الخلايا المحلية.

وجرى تطبيق هذه الإستراتجية العملياتية في بعض الدول والمناطق في إفريقيا، حيث تحالفت القاعدة مع تنظيمات محلية في شمال إفريقيا، ولاسيما الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، والتي تحول اسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جانفي 2007، كما تم انضمام فصائل من الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا إلى تنظيم القاعدة في أوائل شهر نوفمبر 2007. وهكذا، أصبح من الصعب عملية القضاء على رأس التنظيم فيها، إذ يمكن لهذه الشبكة استبدال القائد بطريقة آلية تلقائية، وفقا للتوازن التنظيمي داخل هذه الشبكة الأخطبوطية.

ويحاول هذا البحث عبر ثلاث محاور الكشف عن الحركيات المنتجة للإرهاب عبر الوطني في دول الشمال الإفريقي، ومحاولة استعراض مختلف الإستراتيجيات المختلفة لمكافحة هذه الظاهرة،لاسيما وأن هذا النوع من الإرهاب هونتيجة لمجموعة من الحركيات السببية الداخلية والخارجية.

المحور الأول- المقاربة الإيتمولوجية للإرهاب الدولي :

تظهر المفاهيم المتعددة والمتنوعة تحت عبارة الإرهاب تبريرا أولياً يعكس صعوبة تحديده، لاسيما وأنه توجد مجموعة من العوائق المرتبطة بمفهومه ما تزال تحول دون إمكانية التوافق حوله على الصعيد المفهومي، بالإضافة إلى أنه أصبح يستعمل كمطية للهيمنة والتحكم في بعض المناطق الإستراتيجية، ضمن مجال الصراع الدولي والاتهامات المتبادلة. وعليه تتعرض الدراسة لتعريفات الإرهاب المختلفة وفق المستويات التالية:

1- التعريف على المستوى اللغوي(اللفظي)، والإصطلاحي[1]

تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد (أرهب)، يرهب، إرهابا وترهيبا. ويقال أرهب فلانا:أي خوّفه وفزّعه، فإذا انتقلنا إلى الانجليزية ـ حيث نكون بصدد لغة عالمية أكثر شيوعا واستخداما وتداولا ـ أن كلمة Terror والتي ترجع في أصولها إلى الفعل اللاتيني Ters والتي تعني الترويع أو الرعب والهول ومشتقاتها تدور حول هذه المعاني المحددة.

ومما سبق يتضح لنا ـ إجمالا ـ أن لفظ الإرهاب يثير معاني الخوف أو التخويف، والرعب والإرعاب.

أما على المستوى الاصطلاحي:

وصف يطلق على الذي يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية[2]، ويعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الانجليزية في العام 1794. وذلك بعد حكم

الرعب Reignofterror . والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه[3]، والإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو نظام معين، وذلك وفقا لإستراتجية محددة[4].

ويتضح مما سبق، أن القاسم المشترك فيما بين هذه التعريفات لمفهوم الظاهرة الإرهابية تشترك كلها، في نمط من أنماط العنف ذي الطبيعة السياسية.

التعريف على المستوى الإيديولوجي:

لا يوجد إجماع من الناحية العلمية و الأكاديمية حول تعريف الإرهاب، إذ تختلف التعاريف من توجه لآخر، حيث يقتصرالبحث على تعريف بعض الهيئات والأشخاص

- **تعريف لجنة الإرهاب الدولي التابعة للأمم المتحدة:** عند وضعها مشروع اتفاقية موحدة بشان إجراءات مواجهة الإرهاب الدولي العام 1980 ذكرت: يعد الإرهاب الدولي عملا من أعمال العنف الخطير أو التهديد به، يصدر من فرد أو جماعة سواء كان ضد الأشخاص أو المنظمات، أو المواقع السكنية، أو الحكومية، أو الدبلوماسية، أو محاولة ارتكاب، أو الاشتراك في الارتكاب، أو التحريض على ارتكاب الجرائم يشكل أيضا جريمة الإرهاب الدولي[5] .
- **تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 :** عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولى في جزئها الثاني الإرهابي على أنه: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي، فردي أو جماعي، يهدف إلى إيقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق و الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[6].
- **تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع و مكافحة الإرهاب العام1999** : فقد تبنت تعريفا للإرهاب يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء، ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية، أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة، لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي، ويكون هادفا ومتعمدا. ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كل ما يلي: الترهيب أو تخويف أو إجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام أو أي قطاع، لفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل، أو عن أن تتبنى أو أن تمتنع عن موقف معين، أو تعمل طبقا لمبادئ معينة، أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل إيصال أي خدمة أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة، أو إيجاد حالة من العصيان المسلح في الدولة[7].كما حرصت الاتفاقية على التمييز بدقة بين الإرهاب والمقاومة الوطنية.

أما على مستوى بعض الأشخاص فتعود أولى المحاولات العلمية للتعريف بالإرهاب إلى عام 1930 حيث عرف "هاردمان" في مقال له بموسوعة العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه: المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة منظمة أو حزب إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية[8].

وتوالت بعد هذه المحاولة الفكرية العديد من المحاولات الجادة التي ساهمت بدرجة أو بأخرى في توضيح المفهوم و تقريبه للأذهان .

ويلاحظ "أرنولد" أن الظاهرة الإرهابية وصفها أسهل من تعريفها. أما "ألكس شميد" A. Shimid فلقد اعتبر الإرهاب بأنه: أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا الجزافية أو الرمزية كهدف عنف فعال[9].

أما أحمد جلال عزالدين فيعرف الإرهاب بأنه: عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية والذي ترتكبه جماعة منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية[10].

فمصطلح الإرهاب الذي لم يلق تحديدا مقبولا من الجميع يمكن اعتباره انطلاقا من جملة هذه الإسهامات وأخرى لم تتطرق الدراسة لها أنه:

- الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا مضمون محدد.
- التعريف المفرد، لا يمكن أن يحصر الاستخدامات الممكنة للمصطلح، بينما تشترك العديد من مختلف التعريفات في عناصر عدة.
- معنى الإرهاب يتطلب عدم الاكتفاء بمدخل واحد لدراسته، بل يتطلب عدة مداخل تحليلية (سياسية، واجتماعية، ونفسية، ...)[*].

تتمثل نقطة الانطلاق الرئيسية في علاقة القارة الإفريقية بالظاهرة الإرهابية في أن هناك شكلين يتخذهما التهديد الإرهابي في مناطقها.

إذ يقصد بالإرهاب المحلي ذلك الإرهاب الذي تتم ممارسته داخل الدولة الواحدة وذلك بتوافر الظروف التالية[11]:

- أن ينتمي المشاركون في العمل الإرهابي وضحاياه ونتائجه إلى جنسية نفس الدولة التي وقع فيها الفعل الإرهابي.
- أن يتم الإعداد والتخطيط للعمل الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة.
- أن لا يكون هناك أي دعم مادي أو معنوي لذلك النشاط الإرهابي من الخارج.

ويرتبط الإرهاب المحلي في شمال إفريقيا بالعنف السياسي كذلك، حيث يشتركان في الطابع السياسي كهدف لكليهما، فلقد شهدت أغلب الدول العربية والإفريقية أشكالا مختلفة من العنف السياسي وأغلب هذه الحالات ظهرت بدرجة أكبر في فترة ما بعد التحولات السياسية [12].

أما الإرهاب الدولي هو الشكل الثاني الذي يتخذه الإرهاب في القارة الإفريقية، وهو الإرهاب النسقي أو الإرهاب العابر للحدود، والإرهاب الذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة أو الجريمة العابرة للحدود والقارات[13].

هذا علاوة على وجود مخاوف قوية من إمكانية تحول شمال القارة الإفريقية إلى إحدى الساحات الساخنة لعمل الجماعات الإرهابية، لاسيما مع ما يشهده العالم العربي من حراك وتحولات سياسية غير مسبوقة وغير متحكم فيها، وبالتالي يمكن للجماعات الإرهابية أن تستفيد من حالة الفراغ السياسي والأمني في بعض هذه الدول، فضلا عن تواجد العديد من الأسلحة المتواجدة في ليبيا والمهربة منها جراء حل الجيش الليبي، مما ييسر الحصول عليها من طرف الجماعات الإرهابية المتطرفة.

المحور الثاني- تفاعلات الظاهرة الإرهابية عبر دول شمال إفريقيا:

تنشط الجماعات الإرهابية في أغلب دول هذه المناطق تقريبا، وإن تباينت حدة التهديدات الإرهابية فيما بينها، وعلى الرغم من الإختلاف فيما بين هذه الحالات، فإن هناك في المقابل تماثلا كبيرا في منابع الإرهاب، ودوافع منفذيه الناتجة –أصلا- من البيئة الداخلية لهذه المناطق وكذا تأثير البيئة الخارجية فيها.

كما تتسم ظاهرة الإرهاب بقدر كبير من التداخل والترابط فيما بين دول المغرب العربي، ولاسيما كل من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجماعات المتطرفة فيها من حيث الأهداف والعضوية والنشاط، بل إن الجماعات المتطرفة تتبنى الأسماء ذاتها في بعض هذه الدول، مثل: الجماعة الإسلامية المقاتلة، الذي يعتبر اسما تتبناه الكثير من الجماعات الإرهابية في بلدان المغرب العربي، مثل: الجماعة المغربية

الإسلامية المقاتلة، والجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة..، وان كانت تلك الجماعات تتباين في أوزانها وقدراتها.

وتبدوا **الجزائر** من بين كافة الدول المغاربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب[14]، لأنها خاضت صراعا داخليا لأكثر من عقد من الزمن، أدى بحياة الكثير من الجزائريين، فقد دخلت البلاد منذ بداية عام 1992[15]، مع حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مرحلة جديدة لعب ما يطلق عليهم **"العائدون من أفغانستان"** فيها دورا بارزا وأساسيا في نشوء الظاهرة الإرهابية، إذ هدفت التنظيمات الإسلامية المسلحة منذ عام 1992 إلى الإطاحة بالنظام، إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ المحلة والعملية الانتخابية التي تم إيقافها.

ولقد شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينيات وما بعدها، حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر وارتباط الجماعات في بعض الحالات ببرامج تخريبية موحدة، واندماج البعض منها مع تنظيم القاعدة.

وترتبط الجماعات الجهادية في الحالة الجزائرية بعمليات التجزئة والتقسيم التي تعرضت لها الجبهة الإسلامية (FIS)، والتي كانت السبب في عدد من الجماعات المسلحة المنبثقة عنها، مما أدى إلى بروز العديد من الجماعات الصغيرة، إذ كان أكثرها عنفا ما يعرف بـ "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" التي أنشأت في عام 1998 على يد حسن حطاب [16]الذي كان في الأصل أحد قادة حركة متطرفة أخرى[17]. ثم ارتبطت هذه الجماعة بروابط وثيقة مع تنظيمات إرهابية آخرى في المغرب العربي، واندماج هذه الجماعة في تنظيم القاعدة من خلال " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في جانفي 2007، وكان هذا من أهم انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وتعتبر أغلب العمليات الإرهابية، -علما بأن أغلب عمليات العنف التي وقعت في الجزائر تندرج في إطار الإرهاب المحلي- التي شهدت نقلة نوعية، عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنه من الممكن إدراجها في إطار الإرهاب الدولي، وكما عبر عن ذلك عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الجزائري عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001 بأن:**"الإرهاب وحدة لا تتجزأ، وإذا أردنا محاربته، فيجب علينا أن نقوم بذلك معا**

و في أعقاب إعلان التحالف الرسمي بين الجماعة السلفية والقاعدة، يجب تقييم أنشطة المسلحين الجزائريين في إطار الحركة الإسلامية الدولية المتطرفة، وهو التقييم الذي أظهر أن عمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية السابقة للدعوة والقتال هي تلك التي قامت بها في فيفري ومارس عام 2003 باختطاف الأجانب، وكذلك ما قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من تهديد عنيف لسلطة الدولة، عبر استهداف رموز سيادية من خلال العمليات التي قامت بها في عام 2007، ولعل أبرزها استهداف مقر رئاسة الحكومة آنذاك وتفجير واجهة المجلس الدستوري.

أما في **المغرب** التي تعتبر من أولى الدول الإفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973، وتطور هذه التحركات تدريجيا وبطريقة هادئة داخل النظام المغربي، ومن أبرز الجماعات الإرهابية، الجماعة المغربية المقاتلة، والتي تضم الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية، والتي تسببت في تفجيرات الدار البيضاء الواقعة في السادس عشر ماي 2003، والتي أسفرت عن قتلى وجرحى، أغلبهم من المغربيين، والتي ضربت خمسة أماكن سياحية يتواجد بها سياح غربيون وإسرائيليون[*].

وتعتبر الجماعات الإرهابية المغربية المسئولة عن تفجيرات مدريد عام 2004، حيث ظل الغموض يحيط بهوية منفذي العمليات الإرهابية في المغرب، حيث كان واضحا منذ البداية أن تلك العمليات ترتبط بالخلايا الصغيرة المتطرفة داخل المغرب، والتي انبثق بعضها عما كان يعرف بـ "الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة"، والتي تتبنى نفس الفكر الإسلامي السلفي الجهادي في كل من الجزائر وتونس، وبقية الأفكار الجهادية

في العالم، إلا أن تنفيذ تلك العمليات الإرهابية لم يقتصر على جماعة واحدة داخل المغرب، فالتفجيرات التي وقعت في الدار البيضاء عام 2003 جرت بواسطة ما يعرف بـ "تنظيم الصراط المستقيم"، بينما تعود المسؤولية عن تفجيرات عام 2007 ، إلى ما يعرف بـ "خلية عبد الفتاح الرايدي"، كما تعود بعض الأعمال الأخرى إلى جماعة "أنصار المهدي" في المغرب"، والتي قامت بتنفيذ تفجيرات مدريد في عام 2004 ، والكثير من العمليات الهامشية في المغرب.

وتكشف الكثير من التقارير الأمنية على وجود روابط بين الجماعات الإرهابية في المغرب وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، خلافا للموقف المغربي الذي يؤكد على محلية العمليات الإرهابية، لاسيما مع ما تكشّف من أن منفذي العمليات الإرهابية في الدار البيضاء كانوا يعتزمون مهاجمة سفن حربية تابعة لحلف شمال الأطلنطي (الناتو NATO)، كانت تزور المغرب في أفريل 2007 [18]، في إطار تدريبات مشتركة مع القوات المغربية؛ كما تعزز هذا الرأي بحقيقة أن المنفذين من الفكر العملياتي للقاعدة، القائم على نظام الخلايا الصغيرة، والتي يرأس كل منها قائد يسمى بـ "الأمير".

وفي **ليبيا** ظلت ظاهرة الإرهاب ذات طبيعة محلية إلى حد كبير، واشتملت على مواجهات عنيفة منذ بداية التسعينات، بين السلطات الليبية وما يعرف بـ"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"، والتي أسسها عبد الله الصادق، وتألفت في بادئ الأمر من "العائدون من أفغانستان"، ثم حاولت تنفيذ عمليات واسعة، إلا أن السلطات الليبية سرعان ما شرعت في تصفيتها، ووقعت اشتباكات ضارية بين الجانبين منذ التسعينات، حاولت خلالها الجماعة إغتيال العقيد معمر القذافي، إلا أن السلطات الليبية نجحت في توجيه ضربات عنيفة للجماعة، بل وأعلنت في عام 1998 عن القضاء الكامل على هذه الجماعة، ومع ذلك، فقد استمرت الاشتباكات بين الجانبين[19]، ثم تعاونت ليبيا مع الولايات المتحدة وبريطانيا عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، من أجل القضاء على فلول الجماعة في الخارج.

ولم تكن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في بادئ الأمر متعاونة مع تنظيم القاعدة، أو حتى قريبة من أفكاره، إذ كانت الجماعة أكثر اعتدالا بكثير - من الناحية الفكرية – من القاعدة، إلا أنها منذ أواخر عام 2007، بدأت في نسج علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهي علاقات لم تسفر بعد عن وقوع عمليات إرهابية كبيرة من جانب تلك الجماعة في ليبيا.

كما ظهرت جماعات إرهابية في **تونس** تحت تسمية "الجماعة التونسية المقاتلة"في التسعينيات، علماً أنها شهدت العنف السياسي والتطرف الديني في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، جراء رفض الكثير من الاتجاهات السياسية المتبعة في البلاد، وطبيعة النظام السياسي والقمع والاستبداد ، وهي نفس الأسباب إلى جانب البطالة التي دفعت بالشباب للقيام بعمليات عنف وتخريب منذ شهر ديسمبر 2010 أدت إلى دخولها اليوم في سلسلة من الاغتيالات السياسية، والعمليات الإرهابية الكبرى التي عرفتها بعض المناطق في البلاد[*].

كما حذرت تنظيم القاعدة حركة النهضة إلى الكف عن التصريحات المعادية للتنظيم، داعية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وفي ذات السياق وجه أمير أنصار الشريعة في تونس في بيان صادر عنه رسالة إلى وزير الداخلية داعيا إياه إلى مصارحة الشعب بحقيقة قوائم الاغتيال السياسي الذي حدث في تونس.

وتعتبر **موريتانيا** الدولة المغاربية الأكثر هشاشة من حيث المناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد أقاليمها حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية، ومظاهر الجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى، في منطقة الساحل وباقي دول المغرب العربي، كما تشهد حركة كبيرة في تجارة الأسلحة الوافدة من السنغال باتجاه الصحراء الغربية و مالي،كما أن تهديد تنظيم القاعدة يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

وعليه، فقد استفادت التنظيمات الإرهابية في المغرب العربي من تحولها إلى هيكل يعتمد بقدر كبير على خلايا صغيرة محلية، وهو الأمر الذي أضفى عليها مرونة وقدرة على التكيف، من استغلال بقايا الهيكل المتمرد الخاص بالجماعة الإسلامية الجزائرية والجماعات الآخرى في الدول المجاورة، في الحصول على التدريب، كما تمكن أفراد مرتبطون بالجناحين العراقي والأفغاني من "القاعدة" من العمل في المغرب العربي، وهو ما سهل الاتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإسلامية الدولية، وتورط معظمها في الجريمة المنظمة، بما في ذلك السطو المسلح من أجل تمويل أنشطتهم، مما يزيد من صعوبة تحديد ملامح التهديد الإرهابي في منطقة المغرب العربي.

وقد شهدت **مصر** أول الدول الإفريقية التي ظهر فيها الإرهاب المعاصر، على مدى ما يقرب من سبع سنوات، أو بالتحديد منذ حادثة الأقصر في أكتوبر 1998، كما عرفت سلسلة من الأحداث الإرهابية - فيما بعد- بدءا بتفجيرات طابا في أكتوبر 2004، ثم تفجيرات شرم الشيخ في جويلية 2005، كما وقعت أحداث إرهابية في القاهرة خلال شهر أفريل 2005 وخلفت المئات من المصابين والعشرات من القتلى[20]، ثم تفجيرات في أفريل 2006، وأخيرا تفجيرات الفاتح من جانفي 2011، ثم ظهر الإرهاب مؤخرا في شبه جزيرة سيناء حيث نشطت الجماعات التكفيرية والجهادية.

ومازالت العديد من علامات الاستفهام تحيط بتفجيرات سيناء، ومن بعدها تفجيرات القاهرة، إذ تشير معلومات أجهزة الأمن المصرية إلى جماعة جهادية محلية، تدعى "جماعة التوحيد والجهاد"، التي تقف وراء هذه التفجيرات، وقد كان من الواضح في ضوء ما هو متاح من معلومات أن الدوافع الرئيسة المحركة للتفجيرات الأخيرة، هي بالأساس دوافع خارجية، تتعلق بالرغبة في الاستجابة للدعوة إلى الجهاد العالمي، وهو ما أدى إلى تحول الجماعة المذكورة من العمل الدعوي إلى العمل الجهادي منذ عام 2004، وانخراط هذه الجماعة في تنظيم القاعدة، وأصبحت ترتبط بباقي الخلايا في العراق وأفغانستان، والخلايا الموجودة في السودان، ومنطقة القرن الإفريقي، وباقي شرق إفريقيا.

المحور الثالث- تداعيات الحراك العربي على الظاهرة الإرهابية في شمال إفريقيا: وفاة الإرهاب أم بيئة خصبة له؟

يبدو أن حراك الشمال الإفريقي قد أتاح فرصا جديدة للجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي السعي لتثبيت وجوده وزيادة عمليات التجنيد بوساطة جذب جماعات ومؤيدين جدد إلى صفوفه، وإقامة شبكات من التعاون.

فمن ناحية أولى: قد خلقت أجواء عدم الاستقرار والاضطرابات الناجمة عن ما يسمى بـ"الربيع العربي" فرصًا جديدة للقاعدة وحلفائها لإعادة التجمع وإعادة التنظيم .فمن المرجح أن تظل خدمات الاستخبارات والأمن في هذه البلدان تركز خلال السنوات القادمة على أعمال الاحتجاجات والاضطرابات المعنية أكثر بالمشكلات الداخلية، أكثر من تركيزها على القاعدة وغيرها من التهديدات العابرة للحدود، والتعاون مع نظرائهم في الغرب، وفي أماكن أخرى قد لا يكون له فيها شعبية أو يتغاضى عنها الرأي العام الداخلي، وفي الواقع، يمكن أن تنمو في عدد من الدول الفاشلة أو المنهارة في أعقاب التغييرات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط[21].

و**من ناحية ثانية،** أدت (الثورة) الليبية وسقوط نظام معمر القذافي إلى نتائج استفادت منها الجماعات الإرهابية، فمن جانب لجأ العديد من الموالين له والمدججين بغنائم الحرب والسلاح إلى بلدان إقليمية. فتدفقت أعداد كبيره من الأسلحة " الثقيلة" من ليبيا إلى دول الجوار، لتحمل هذه الأسلحة تهديدا جديدا للاستقرار في المنطقة، بعد أن أصبحت متاحة أمام المرتزقة والإرهابيين، وهي أنواع مختلفة واستفادت بعض القبائل المتمردة من هذا المخزون من الأسلحة .

ومن جانب آخر، فإن نظام معمر القذافي ظل لسنوات طويلة، الموجه الأساسي لمجريات الأمور في العديد من بلدان الصحراء والساحل، خاصة فى النيجر ومالي؛ حيث كان يمسك بملف حركات الانفصال الطارقية المعقد، ويوجهه حسب ما يرى أنه صمام أمان يضمن الحفاظ على محورية النفوذ الليبي في المنطقة، ويكمن السر في التأثيرات الليبية على هذا الملف في كونها هي البلد الذي استوعب آلاف الشباب من"الملثمين "بعد موجات الجفاف الملحقة التي ضربت المنطقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي

ومكن ذلك التواجد المكثف لشبان بلا مؤهلات ولا تكوين تربوي يذكر الحكومة الليبية من الحصول على مجندين يمكن استخدامهم كمرتزقة فى حروبها التوسعية، كما حدث في تشاد ضد نظام حسين حبرى في بداية الثمانينيات، أو لإيفادهم كألوية" مجاهدة "لتحرير فلسطين ولبنان من الاحتلال الإسرائيلي في نفس الحقبة، كما استُخدموا في حروب استنزاف ضد بعض الأنظمة التي لا تروق توجهاتها لحكام ليبيا.

ومن ناحية ثالثة، أتاح "**الحراك العربي**" للجماعات الإرهابية المحلية فرصا للحصول على التأثير الإيديولوجي والقوة المادية، ولتتمكن القاعدة من التوسع في شمال القارة الأفريقية، فانهيار الأمن الليبي وانتكاسات القاعدة في آسيا، أفضيا إلى دور جديد في منطقة المغرب العربي والساحل وشمال وغرب أفريقيا، كأجزاء يمكن استغلالها في توسيع انتشار فكر القاعدة وعملياتها، فضلا عن التعاون والتواصل بين القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الإرهابية الأخرى في القارة ، وهي جماعات لا تعتزم البقاء في نطاق محدود، سواء كان ذلك بالمغرب أو في نيجيريا أو بالصومال، أو حتى في مالي، وإنما لديها النية وإمكانات التنظيم للانتقال إلى جنوب القارة الأفريقية، ومن جانب آخر، استفادت من تطلعات الاستحواذ والسيطرة على السلطة التي بعثتها تطورات الانتفاضات في الشمال الأفريقي، والتي كان من بينها المحاولة الانقلابية التي شهدتها مالي في مارس2012 .

ومع التغيرات التي شهدتها دول الشمال الأفريقي عقب الهزات الشعبية ظهرت فرص جديدة لمشاركة الجماعات والحركات (الأحزاب) الإسلامية في السلطة عبر الانتخابات التعددية، وقد أثار هذا الوضع مخاوف الغرب الذي يرى أن هناك شرائح كبيرة من المجتمعات المسلمة تناصبه العداء وإسرائيل، وأن صعود الجماعات الإسلامية إلى السلطة قد يهدد مصالحه الحيوية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد يحمل تهديدا للأمن العالمي.

وخلافا للعديد من التنبؤات[*]، فإن الحراك العربي لن يحمل ناقوس الموت لتنظيم القاعدة.فالقاعدة لا تزال أقوى في المحيط الجغرافي للأحداث الدرامية في الأشهر الماضية؛ فباكستان، والصومال، واليمن لا تزال البيئات التشغيلية الرئيسية لتنظيم القاعدة والمحميات الطبيعية له.كما أن الأساس الديموغرافي للقاعدة من المحرومين واليائسين والمهمشين من الشباب يزداد، فلا يوجد احتمال على المدى القصير أن يلبى الحراك العربي احتياجات ومطالب هؤلاء بل على العكس قد تتمكن القاعدة في أجواء الحراك العربي من زيادة عمليات التجنيد والتعبئة من المحرومين الذين لم تحقق الحكومات الجديدة تطلعاتهم التي خرجوا من أجلها.

ويرى "بريان مايكل" Brian Michael أن الحقائق المؤكدة بالفعل على أرض الواقع في هذه الدول هي أن مواجهة قوات الأمن في دول ما يسمى الربيع العربي لمزيد من التحديات وأعمال الشغب والعنف الطائفي واستمرار الصراع القبلي، واستمرار الأعمال التخريبية من المؤيدين للنظم القديمة، هو ما يمثل بيئة صالحة يمكن استغلالها من جانب الإرهابيين لإدخال المنطقة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار[22].

وأمام الصعود المحتمل للتنظيمات الإرهابية في أفريقيا والذي ظهر في أولى صوره في منطقة الساحل وتحديدا في شمال مالي، والذي يشهد تواجد ثلاثة تنظيمات أساسية هي: **تنظيم القاعد في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعتي التوحيد والجهاد وأنصار الدين،** بات واضحا أن مواجهة التنظيمات الإرهابية في هذه المنطقة أصبحت أمرا ضروريا يستلزم تنسيقا إقليميا، يعتمد على الخبرات التاريخية في التعامل مع الجماعات الإرهابية، وخاصة الخبرة الجزائرية، مع الحفاظ على الدعم الدولي لتنفيذ خطط هذه المواجهة على مستوى الميدان.

فقد أفرزت سنوات المواجهة بين النظام الجزائري والجماعات الإرهابية خبرات واسعة، تؤكد على أن الاعتماد على الحل الأمني بمفرده لا يؤدى إلى احتوائها أو القضاء عليها، بل يزيد من مؤيديها، وخاصة إذا كانت هذه الجماعات تستخدم الفكر الديني في مجتمع يمثل الدين أهم عناصر هويته، إلا أن الرؤية الدولية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل تختلف عن هذا الطرح، وتركز على الحل الأمني الذي أثبت فشله في أفغانستان والعراق بل حول هذه الدول إلى دول فاشلة، ولم تتمكن القوى الدولية من القضاء على تنظيم القاعدة كما ادعت في بداية الأمر، بل غير التنظيم إستراتيجيته وخرج من أفغانستان ليكون له خلايا انتشرت في العديد من دول العالم.

ويبدو أن المصالح الدولية في منطقة الساحل وإقليم غرب أفريقيا تستدعى اندلاع**"حرب دولية على الإرهاب "** في هذا النطاق الجغرافي الحيوي في أفريقيا، دون أن تهتم القوى الدولية بما سيصل إليه حال الدولة في مالي أو إقليم غرب أفريقيا بعد شهور وربما سنوات من الحرب، فالإصرار الفرنسي على تدخل قوات عسكرية في مالي منذ بداية الأزمة، وسعى الرئيس الفرنسي "فرنسوا هولاند" للحصول على موافقة الولايات المتحدة التي كانت ترفض هذا التدخل في البداية، ومحاولات"توريط "وإقحام الجزائر في العمليات العسكرية كلها وقائع ترتبط بمجموعة من الحقائق، أهمها، أن إقليم غرب أفريقيا يتسم بمجموعة من الخصائص التي تجعله مطمعا للقوى الدولية، فإلى جانب موقعه الاستراتيجي، تختزن أراضيه كميات كثيرة من موارد الطاقة، في مقدمتها النفط حيث تحتل بعض دوله مراكز متقدمه في إنتاجه عالميا، بل وتعتمد بعض القوى الدولية كالولايات المتحدة في استهلاكها على استيراده من هذا الإقليم، وذلك لتخفيف اعتمادها على نفط منطقة الشرق الأوسط.

بالإضافة إلى أن الإقليم يختزن أضخم مناجم اليورانيوم،خصوصًا في النيجر، التي حصلت شركة "أريفا" الفرنسية على امتياز استغلالها منذ عقود، وهي تزود بالوقود النووي ثلث المفاعلات النووية المنتجة للطاقة في فرنسا، وفى الوقت الذي تتشارك فيه بعض دول الإقليم في الحدود مع دول الشمال الأفريقي مما يجعلها قريبة من دول "الربيع العربي"التي تخشى الدول الغربية على مصالحها للتعرض للخطر في هذه المنطقة.

الخاتمة: من أجل التوجه نحو إستراتيجية تعاون شمال إفريقي لمجابهة مشتركة للإرهاب عبر الوطني

تبين أن تطور التعامل مع ظاهرة الإرهاب قد ارتبط بتطورات فعلية محددة، تتعلق، إما بوقوع عمليات إرهابية كبرى داخل المنطقة، أو بحدوث تطورات جوهرية في ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولية، على غرار هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، بحيث أدت هذه النوعية من الأحداث إلى حدوث تطور تدريجي في تعامل دول شمال القارة الإفريقية مع الظاهرة الإرهابية.

لقد شاعت مسألة مواجهة الإرهاب وفقا للمقاربة الانفرادية في كثير من الدول التي عانت من الظاهرة الإرهابية، لعل من أبرز الدول الإفريقية، نجد الجزائر، وكينيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، وأثيوبيا، بينما يقل كثيرا الاهتمام بقضايا الإرهاب في دول آخرى.

كما كان الاهتمام بتعزيز التعاون في مجال مواجهةلظاهرة الإرهابية على المستوى الإقليمي بنداً رئيسياً على قائمة اهتمامات المنظمات الإقليمية، إذ تعد جامعة الدول العربية في مقدمة من نادوا بالحرب على الإرهاب فقد أدانت جميع الدول العربية الإرهاب بشدة وبجميع أشكاله ومظاهره أيا كان مرتكبوه وحيثما ارتكب، حيث أنه يشكل أخطر التهديدات والتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين،إلاّ أن الدول العربية نادت بضرورة التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في الكفاح المشروع ضد الاحتلال.

ولذلك يجب التنبيه إلى ضرورة إعادة النظر في الإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب لكي تتماشى مع المتغيرات الإقليمية وتستجيب للتحديات الراهنة، وتعمل على وضع مجموعة من الآليات للوقاية والمكافحة من الجرائم العابرة للحدود الوطنية في ظل الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب .

فتحديث البنية التشريعية في العالم العربي خطوة مهمة نحو تعزيز العمل، إضافة إلى تحديث البنية القانونية العربية لتكون قادرة على نبذ العنف خاصة أن هذه البنية لا تتماشى مع التطور الذي شهده العالم سواء على مستوى تطور فكر الجيل المقبل أو على مستوى تطور وسائل المعلومات.

ولقد كانت الأبعاد الأمنية أحد أبرز دوافع الانتقال من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، كما كانت هذه الأبعاد هي الأكثر وضوحا في بنية المنظمة القارية الجديدة، حيث استحوذت مسألة مواجهة الإرهاب على حيز رئيسي في اهتمامات المنظمة الجديدة، كما يسعى الاتحاد من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي على التعاطي مع الظاهرة الإرهابية في القارة، هذا من الجانب العملي . أما من الجانب العلمي فقد اضطلع المركز الإفريقي للدراسات والبحث في مجال الإرهاب بالإعداد والتخطيط لذلك بهدف تحسين جهود مواجهة الإرهاب بمنطقة شمال إفريقيا، بما يتفق مع خطة عمل الإتحاد الإفريقي ودعم القدرات وتيسير التعاون الوطني والمتعدد الأطراف في مجال مواجهة الظاهرة الإرهابية ككل.

كما ظهر أن المرحلة القادمة تدفع بضرورة توثيق روابط التعاون والتضامن الدولي، في سبيل تحقيق أمنها وإنّ الطريقة التي تتعامل بها أي من هذه الدول مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدّد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها القوميّ .

الهوامش :

(*) تم تناول الإرهاب في مؤسسة "راند" RAND Corporation الإرهاب كعدو غير تقليدي يتطلب رؤية غير مسبوقة. فأعداء اليوم ، الإرهابيون – وفقا لرؤية "بريان جنكينز" التي ضمنها في مقال بعنوان **"إعادة تعريف العدو: العالم تغير، ولكن عقليتنا لم تتغير"** (RAND Review، ربيع 2004)– هم أعداء ديناميكيون، متنوعون، منظمون، لا يمكن التنبؤ بهم، كما أنهم يتميزون "بليونة" Fluent، وقدرة على التخفي، وذلك خلاف أعداء الأمس الذين يتصفون بالسكون، والتجانس، والجمود.

(1) لمزيد من التوضيح ينظر كل من:العياشي وقاف، **مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006)، ص.12.

(2) منير البعلبكي، **المعجم الوسيط**، مادة (إرهاب) (القاهرة: دار النهضة، 1994)، ص ص.182-183.

(3) **Oxford world power dictionary** (china: oxford university press, 2006),P.416.

(4) وقاف، **مرجع سابق**، ص.8.

(5) عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، **الجريمة المنظمة:التعريف والأنماط والاتجاهات** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،1999)، ص.145.

(6) جامعة الدول العربية، **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب** (القاهرة:صدرت الاتفاقية بقرار من مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك بمقر الأمانة العامة بتاريخ 22افريل 1998- تاريخ بدء النفاذ:07 ماي 1999 وفقا لما نصت عليه المادة :40)، المادة الأولى – الجزء الأول، ص.1.

(7) منظمة الوحدة الإفريقية، **الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب** (الجزائر: القمة الخامسة والثلاثون،1999)، المادة الأولى- الجزء الأول، الفقرة الثالثة، ص ص.2- 3.

(8) مطيع مختار،"محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكي،" **مجلة الوحدة**، ع.67، (أفريل 1990)، ص ص.211-221.

(9) كما ركز أيضا "شميد" Shimid و "جوكمان" Jougman على طريقة عمل وتنظيم الجماعات الإرهابية في كتابهما **الإرهاب السياسي**، حيث قاما بعملية جمع لحوالي 109 تعريف لمفهوم الإرهاب، وذلك لأغلب الباحثين المتخصصين في ظاهرة الإرهاب. ومن ثم عزل العناصر التي تكررت في التعاريف، ليخرجا بجدول رتبا فيه أهم العناصر المكونة لمفهوم الإرهاب والتي وردت بنسب مئوية وكانت: العنف كقوة مادية 83.3% ، تواجد العنصر السياسي 51% ،التهديد 47% ، التأثيرات النفسية 41.5% ، الاختلاف بين الضحية والهدف 37.7% ، له هدف معين، مخطط، منظم 37.7% ، أسلوب قتال إستراتجية وتكتيك 30.5% . أنظر:
- يونس زكور،" الإرهاب وإشكالية تحديد المفهوم،" **الحوار المتمدن**، ع.1758 (8 ديسمبر 2006).ص ص.9-11.

(10) أحمد جلال عزالدين، **الإرهاب...والعنف السياسي** (القاهرة: دار الحرية، 1986)، ص.21.

* ومن خلال ما سبق يمكن استنتاج عدة أنماط من التعريفات:
أ. **نمط التعريف العادي والبسيط** للإرهاب باعتباره عنفا أو تهديد يهدف لخلق جو من الفزع والخوف أو لتغيير نمط سلوكي.
ب. **نمط قانوني للتعريف** بمعنى أن الإرهاب عنف ينتهك القانون ويستلزم عقاب الشرعية القانونية (قانون داخلي، إقليمي، دولي..).
ج. **نمط تحليلي لتعريف الإرهاب** بإرجاع كل سلوك إرهابي إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ونفسية معينة.
د. **نمط تمييزي لتعريف الإرهاب** بمعنى تمييزه حسب أنواعه إلى نمط إرهاب الأفراد أو الجماعات ونمط إرهاب تقليدي أو حديث، وغيرها.

(11) ومما هو جدير بالذكر أن الإرهاب المحلي يخضع كاملا للاختصاص العقابي للدولة دون تدخل خارجي. انظر: -حريز، **مرجع سابق،** ص.52.

(12) Babcock et al, **op. cit.** , pp.38-40.

(13) وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن الإرهاب الدولي لا يخضع للاختصاص العقابي للدولة المعنية فحسب، بل تحكمه وتحدد العقوبات الرادعة له مبادئ القانون الدولي العام المنبثقة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية. انظر:- حريز، **مرجع سابق،** ص.54.

(14) مايكل ويليز،" الإرهاب الجزائري: الجذور المحلية والصلات الدولية،" في هاشم كاظم نعمة (مترجم ومحرر)، **إفريقيا، في السياسة الدولية** (طرابلس، ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2005)،، ص.59.

(15) عمار بن سلطان،" نظام الاختراق والتغلغل ونشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر"، من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** (الجزائر: دار هومة، 2004)،، ص.97.

(16) بدر حسن شافعي،" الجزائر..ماذا بعد مرور عقد من الأزمة؟،" **السياسة الدولية**، م.37، ع.148(أفريل 2002)، ص ص.102-105.

(17) محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون: من الجماعة إلى القاعدة** (الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2002)، ص.46.

(*) وهي: المركز الاجتماعي الإنساني، ومقبرة يهودية، ونادي ليلي يهودي، وقنصلية بلجيكا، وأحد الفنادق الكبرى في الدار البيضاء، وقد توالت سلسلة من الأحداث الإرهابية في عام 2007 في الدار البيضاء لكنها أقل شأنا من تفجيرات 2003. للمزيد أنظر: عبد الواحد أكمير،"الحضور المغاربي – الأوربي في إفريقيا الغربية،" في أحمد المبارك وآخرون(محررون)، **العرب والدائرة الإفريقية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص.131.

(18) أشرف راضي،" الحرب على الإرهاب ومشكلات التعامل مع الدولة الفاشلة،" انظر على الرابط التالي:
http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm (03/01/2013)

(19) سليم السيد مصطفى،" الجماعة الليبية تلتحق بالقاعدة" انظر على الرابط التالي:
http://www.magharebia.com/21cocoon/AWI/xhtmlt/ar/2010/feat / ص ص1-2. (24/09/2014)

(*) بحث قتل شكري بلعيد في فيفيري 2013، ومحمد البراهمي في جويلية من نفس السنة، ناهيك عن العمليات الإرهابية الكبرى التي تجري في جبل الشعانبي حيث تم اغتيال ثمانية عسكريين وزرعوا الألغام أمام المقرات الأمنية في حلق الودي وفي المحمدية وغيرها.وتفاقمت أزمة تواجد الإرهابيين في تونس بعد تحصنهم بجبل الروحية وأسفرت المواجهات معهم عن مقتل عناصر من صفوف الجيش الوطني وعناصر منهم.كما تأكد وجود الإرهاب في تونس من خلال أحداث الشعانبي بولاية القصرين حيث تحصنت مجموعات إرهابية و أنشأت معسكرات تدريبية في الجبل و أسفرت المواجهات معهم عن مقتل عسكريين بألغام مزروعة في الجبل.

(20) كمال حبيب، **تحولات الحركة الإسلامية والإستراتجية الأمريكية** (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2006)، ص.163.

(21) هيثم مناع،**المقاومة المدنية في عناصر المناعة الذاتية**(باريس: المؤسسة الأوربية العربية للنشر، 2012)، ص.33.

(*) ووفقا لـ "بروس هوفمان"Brosse Hofman فإن الإعلان عن قتل أسامة بن لادن في ماي 2011 قد حمل تفاؤلا كبيرا وآمالا بنهاية القاعدة، إلا أن الحقيقة تشير إلى أن القاعدة نفسها قد كتبت نهايتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير، ولم تنته، كما أن إستراتيجية "**قطع الرأس** "التي يتبعها البعض للقضاء على تنظيم لا تؤدى لإنهائه، فقتل رجل واحد قد يضعف القاعدة ولكنه لن يقضى عليها.أنظر:عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** (الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، أوت2011)، 74.

(22) **المرجع نفسه**، ص ص.54-55.

التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية

سليني ياسيــن
أ ـ كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية-
جامعة الجزائر3-

مقدمـــة :

نفذ الصينيون تكتيكات وإستراتيجيات سياسة خارجية مختلفة لإتباع التغيرات في النظام الدولي أو ما يسمي نهاية الحرب الباردة و ذلك لتعزيز إنجازاتهم الداخلية، وفي هذا الصدد تزاوجت التغيرات في علاقاتهم مع كل من موسكو و واشنطن مع التغير الداخلي في سياستهم الناتج عن إعطائها الأولوية للتنمية الإقتصادية.

ولقد أثرت العديد من التطورات المهمة التي حدثت في المنطقة العربية وحولها خلال فترة التسعينات في سياسة الصين الخارجية تجاهها، فالتهديد السوفياتي المدرك من طرف الصينيين قد زال، وبرزت الولايات المتحدة كقوة عالمية متفوقة في الساحة الدولية، و على إثر إندلاع أزمة الخليج، أصبحت الصين مستوردا مهما للنفط لأول مرة في تاريخها، ومن جانب أخر لم تعد المنافسة مع تايوان رهانا كبيرا للدبلوماسية الصينية في المنطقة،على الرغم من بروز بعض التوترات على إثر إستعادة العديد من البلدان العربية الإتصالات مع تايوان (ليبيا، مصر، الأردن) لكن بصفة عامة، لم تعد المنافسة مع تايوان تشكل هاجسا كبيرا لها في السنوات الأخيرة، كما أن البعد الإيديولوجي لم يعد هو المحدد لطبيعة العلاقات بين الصين و البلدان العربية، حيث أن رهانات أخرى أصبحت منذ بداية التسعينات تلعب دورا مهما في مركز الإقتراب الصيني تجاه هذه الدول، فهناك العديد من المصالح السياسية و الإقتصادية أصبحت تحفز على مستويات مختلفة زيادة تفعيل هذه العلاقات وتشجيع التواجد الصيني في المنطقة.

المحور الأول- التغيرات الجديدة في السياسة الخارجية الصينية:

شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرا جوهريا خلال ثمانينيات و تسعينيات القرن الماضي فبعد أن تم في ديسمبر 1978 إطلاق الإصلاحات التي جاءت بها القيادة الجديدة بعد وفاة **ماو تسي تونغ** و تسلم **دينغ كسياوبينغ Deng Xiaoping** زمام الحكم في البلاد، حيث تخلى القادة الجدد عن الحملات السياسية المكثفة وركزوا على التنمية الإقتصادية من أجل محاولة تحفيز الصينيين [1]، وقد أكد دينغ كسياو بينغ أن بلاده توجد في المرحلة الأولى للإشتراكية [2]، ومن الملائم مستقبلا أن يتم تحقيق إشتراكية بخصائص صينية، ويبقى دور الإيديولوجية الماركسية، (اللينينية و الماوية) دائما أساسيا [3]، و بالتالي مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، كانت سياستها قد أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم، وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي [4]، وبالتالي تراجع دور العامل الإيديولوجي كمحدد في السياسة الخارجية الصينية لصالح العامل الإقتصادي.

ولقد إستمر هذا التوجه بعد إنتهاء الحرب الباردة، و على الرغم من تأكيد القادة الصينيين على عدم المساس بالرؤية الماركسية، وهو ما صرح به الرئيس الصيني السابق: **هو جين تاو Hu Jintao** (خلال المؤتمر 16 للحزب في أكتوبر 2002) ليؤكد أن النهج الحالي سياسته هو في الوقت نفسه استمرار للماركسية، و لفكر ماو تسي تونغ، و لنظرية دينغ كسياو بينغ، و هي تجسيد لكل حكمة الحزب الناتجة عن الممارسات الكبرى لملايين الصينيين،إلا أن السياسة الخارجية الصينية بدأت تميل أكثر فأكثر إلى البراغماتية [5].

ومنذ بداية سنوات 2000، أصبحت السياسة الخارجية الصينية أكثر إعتدلا، و بالتالي أكثر فعالية (أي أكثر مرونة، وأكثر إحترافية و أكثر إنفتاحا على العالم)، مدعومة في ذلك بخطابات أقل عدائية من ذي قبل، حيث أصبحت تفضل الحلول المبنية على تصورات: "**رابح-رابح**" و "**الإنسجام الدولي**"، و"**تفادي النزاعات**"، وعلى هذا الأساس أصبحت الصين تبدو و كأنها لا تملك أعداءا [6].

وإنطلاقا من وعي الجيل الجديد من المسؤولين الصينيين بصعود بلده نحو القوة ، أصبحوا منشغلين بتفكيك المخاوف التي خلقها هذا التطور الذي لم تشهد الصين له مثيلا، لاسيما في آسيا و في الغرب، وعلى هذا الأساس أطلق

هوجين تاو في نهاية سنة 2003 مصطلح "**الصعود السلمي** "**Ascension Pacifique**" للصين، وهوا المصطلح الذي أثار إحتجاجا داخل الحزب الشيوعي الصيني، ولهذا فقد تم إستبداله بالشعار الأكثر إعتدالا والأقل طموحا وهو "**التنمية السلمية**" "**Dévelepement Pacifique**"، لكن إجمالا فإن الفكرة هي نفسها والتي تتمثل في: التحديث و الصعود نحو القوة سيكونون بطريقة سلمية، أو لا يكونون[7]. ولتحقيق هذا الهدف فإن الفريق الجديد في السلطة ركز على إعادة التوازن للسياسة الخارجية من خلال تركيزها على العلاقات مع القوى الكبرى الأخرى، وتبني دبلوماسية أكثر إعتدالا وأكثر تنوعا تبعا للأهداف المسطرة.

وهكذا، فقد عملت الصين على إظهار نفسها أكثر نشاطا وأكثر تعاونا في المحافل الدولية (هيئة الأمم المتحدة)، فقد أعارت إهتماما كبيرا في الوقت نفسه لتحسين علاقاتها مع جيرانها، و كذا إيجاد الأدوات للقوة الناعمة [8]، الجديدة التي إكتسبتها بفعل النمو السريع لقوتها الإقتصادية و تأثيرها الثقافي، وأكبر مثال على هذا الطموح هو قيامها منذ بداية سنوات 2000، بإفتتاح العديد من المعاهد الكنفشيوسية من أجل ترقية اللغة والثقافة الصينية-حوالي 150 معهدا تم إفتتاحها سنة 2008- يتم تمويلها من طرف الحكومة الصينية[9]، والتي تصرح حاليا ورسميا بأنها تنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة، ومن محتوياتها الرئيسية[10]:

- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي، حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لتحفيز التعددية القطبية في العالم بنشاط، ولدفع تعايش القوى المتعددة في وئام، وللمحافظة على استقرار المجتمع الدولي، ولتحفيز النشط لتطور العولمة الاقتصادية صوب اتجاه مؤات لتحقيق الازدهار المشترك، وتنمية المصالح مع تجنب الأضرار، ولتمكين مختلف الدول، وخاصة الدول النامية من الاستفادة من ذلك.
- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل ومعقول،حيث يجب أن تحترم كافة الدول بعضها البعض وتتشاور فيما بينها سياسيا، ولا ينبغي فرض الإرادة الذاتية على الآخرين، فيجب أن تدفع بجهودها المشتركة نحو التنمية المشتركة، دون حدوث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويجب أن تستفيد من الخبرات والدروس الجماعية ثقافيا لتحقيق الازدهار المشترك، ولا ينبغي استبعاد ثقافات الأمم الأخرى، ويجب أن تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة، وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، وهو ما يتطلب تسوية النزاعات الدولية عن طريق الحوار والتعاون، دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها، حيث إن الصين تعارض الهيمنة وسياسة القوة بشتى أشكالها، ولن تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.
- الحفاظ على التنوع العالمي، حيث تدعو الصين إلى تفعيل الديمقراطية في العلاقات الدولية، وإحترام تنوع أنماط التنمية، فيجب أن تتبادل كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم، وأن تستفيد من عملية المنافسة والمقارنة، وأن تحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة وترك الخلافات جانبا، ويجب أن تقرر مختلف الشعوب شؤون دولها الخاصة، وأن تتشاور على قدم المساواة في إدارة الشؤون الدولية.
- و تدعو الصين إلى تعزيز التعاون الدولي في مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله، والمعالجة الفرعية والجذرية للأعمال الإرهابية، ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتثاث جذوره.
- تحسين وتطوير العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط الالتقاء للمصالح المشتركة، وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة، وذلك انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب، وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب والأيديولوجيات، وعلى أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي[11].
- تعزيز علاقات حسن الجوار، والتمسك بمبدأ معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة، وتعزيز التعاون الإقليمي.
- تقوية التضامن والتعاون مع (العالم الثالث)، وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادل، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعليتة.

- المشاركة الجادة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف، ولعب دور متزايد في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية، وتأييد (الدول النامية) في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التحولات التي شهدتها الصين على مستوى بنية السلطة السياسية أدت إلى تغير في العمل السياسي الخارجي، الذي أصبح يغلب عليه النزعة البراغماتية، حيث أن الصين أصبحت تتصرف بخطى ثابتة تحكمها المصلحة والوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد، حيث إتخذت في السنوات الأخيرة إستراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراغماتي على البعد الإيديولوجي، كسياسة تتبعها في علاقتها على المستوى الخارجي، وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية[12]، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتلات الإقليمية الآسيوية، كمنظمة شنغهاي[13] التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، مما سيوفر لها مركزا إقليميا مؤثرا، لاسيما وأن هذه المنظمة تتطور بثبات، من رابطة اقتصادية إلى كيان إقليمي ذو تطلعات سياسية واقتصادية طموحة، إلى جانب ذلك التحاقها بمنظمة التجارة العالمية .

المحور الثاني: محددات سياسة الصين الجديدة تجاه المنطقة العربية

لقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية تحكمها العديد من المحددات لاسيما الإقتصادية: التموين بالموارد الطبيعية، التطور الدولي للشركات الكبيرة، النفاذ إلى الأسواق المحلية ومحيطها في النهاية، وفي ترتيب ثاني تحقيق سياسة تنمية بعض الأقاليم الداخلية (مثلا نينغزيا)، هذا التسلسل للمصالح يبدو بديهيا بالنظر إلى النزوع الصيني نحو التنمية الإقتصادية، بإعتبارها تمثل أولوية في سياستها الداخلية والخارجية.

وبالتالي، فقد أصبحت حاجات الصين الإقتصادية توجه الكثير من علاقاتها مع البلدان العربية، لأن حاجتها لممونين مستقلين بالطاقة على المدى الطويل و للأسواق لتصريف منتجاتها وذلك للحفاظ على مستوى نموها الإقتصادي العالي، وهو ما أصبحت تميز به علاقات الصين مع البلدان العربية في هذه المرحلة، ومع إزدياد النفوذ الصيني العالمي، بدأت تنظر إلى هذه البلدان - التي تحتفظ لها تاريخيا بصورة باهتة- إاى السعي لإقامة موطئ قدم لها في المجال السياسي والإقتصادي بإعتبارها المنطقة الغنية بالطاقة والمركزية إستراتيجيا في عالم اليوم.

غير أن الحافز الأكثر وضوحا الذي تقوم عليه إستراتيجية الصين وإلتزاماتها الجديدة مع البلدان العربية هي الحاجة لتأمين تزويدها بموارد الطاقة الحيوية التي تحتاجها للحفاظ على نموها الإقتصادي الديناميكي، في ظل عدم الإستقرار المتزايد لأسواق الطاقة الدولية، بعدتوقفها عن أن تكون مصدرا صاف للنفط مع بداية 1990، مع العلم أنها تستورد - حاليا- حوالي نصف نفطها من البلدان العربية[14]، وأغلب الشركات النفطية المملوكة للدولة مثل SINOPEC قامت بإستثمارات معتبرة في السنوات الأخيرة لدى المنتجين الرئيسيين للطاقة مثل العربية السعودية، السودان والجزائر، فشركة CNPC منشغلة في السودان، في حين شركة CNOOC وضعت نفسها في الجزائر وفي أماكن أخرى في المنطقة، والملاحظ أن، النمو الداخلي الصيني -غير المسبوق عبر العشريتين الأخيرتين- أدى إلى رفع التكاليف الإجتماعية و التأثيرات البيئية، حيث أن الإعتماد على الفحم نتج عنه أضرار بيئية جسيمة و إرتفاع منذر بالمخاطر المتنوعة التي أصابت أولئك الذين يعيشون في المدن الكبرى، والمناطق كثيفة التصنيع، دافعة الصين للبحث عن مصادر الطاقات النظيفة-الإحتراق مثل البترول و الغاز الطبيعي[15].

كما أن الصين أيضا تتوق إلى كسب منافذ أسواق إستهلاكية غير مستغلة لصادراتها وفرص الإستثمار الربحية، وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية من 25 مليار دولار عام 2004م إلى 239 مليار دولار عام 2013م[16]، بنسبة نمو سنوية تقارب 25%، حيث كان قد تضمن منتدى التعاون الصيني العربي لسنة 2006 إلتزاما بتوسيع و تنويع حجم التجارة بين الطرفين، والأكثر من ذلك، تعهد كل من وزير الخارجية الصيني في ذلك الوقت والأمين العام لجامعة الدول العربية بنسج روابط مقربة أكثر في مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، والتكنولوجيا، وتحويلات المساعدة، والتبادلات الثقافية، وتوسيع حجم التعاون الصيني-العربي، إلى ما يتجاوز الطاقة والأعمال. وتعتبر الجزائر وليبيا والعربية السعودية بالنسبة للتموين بالطاقة شركاء إستراتيجيين بالنسبة لبيكين، حيث كانت حتى 1990 تتمون الصين أساسا من سلطنة عمان في المنطقة العربية، وقد أصبح تنويع الممونين أولوية وطنية

بالنسبة لها، وذلك بسبب زيادة الإستهلاك، كما إستفادت أيضا السودان من هذه الإستثمارات في المجال النفطي، وأصبحت ليبيا تستجيب كلية للحاجات الصينية من البترول.

ولقد بذلت الصين رغم نقص الدعاية جهودا مهمة في السنوات الأخيرة لتقوية علاقاتها في هذا المجال، وقد وجدت عددا كبيرا من الشركاء الممكنين لتسخير الزخم الإقتصادي و السياسي لأهدافها الذاتية، لاسيما وأن الأنظمة الإستبدادية(الشمولية) -عبر الشرق الأوسط- تبحث على إسناد مواقعها وتخفيض تبعيتها للولايات المتحدة من خلال الروابط المقربة مع بيكين. ومنظور الصين لعلاقتها للبلدان العربية لا يقتصر على الجانب الإقتصادي فقط، فمصلحتها المتنامية مع هذه البلدان ينبغي أيضا الإهتمام بها في سياق جيوسياسي، لأن وضعها الحالي كقوة دبلوماسية وعسكرية صاعدة على المستوى الدولي يجعلها تسعى لمد قوتها خارج مجال تأثيرها الحالي في شرق أسيا، واللحاق بالجهود المثيرة للإهتمام للقوى الأخرى في المنطقة، و في هذا الصدد فإن نسج علاقات قوية مع العالم العربي والشرق الأوسط ككل، تشكل مفتاح دعم لهذه الإستراتيجية، حيث أن إنشغال واشنطن مع تصاعد العنف وعدم الإستقرار في العراق و سوريا و أفغانستان، وكذلك الأزمة النووية الإيرانية ـ متوافقة مع إتساع المعارضة الشعبية للولايات المتحدة ـ توفر ليكين نافذة تاريخية من الفرص، لتعزيز وضعها في المنطقة العربية.

وقد بدأت بكين بمهارة في إستغلال عدم الإطمئنان العربي من الولايات المتحدة، منتقدة بشدة التحركات الأمريكية في الشرق الأوسط، ففي مقال ظهر في 1 فيفري 2007 في يومية الشعب، وجه مدير إدارة الدولة للشؤون الدينية للصين الوزير يي كسياونye xiaowen إنتقادا لاذعا لتوجه إدارة بوش في الحرب على الإرهاب، ومن بين أشياء أخرى، ركز على الخصوص على إستعمال الرئيس جورج و.بوش على مصطلح "الصليبية" "Crusade"، لوصف الحرب المعلنة على الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 والتي تصور إستعمال الرئيس لمصطلحات مثل " الفاشية الإسلامية" كهجوم ضد الإسلام[17]. وتبحث الصين في إنتقاداتها المحسوبة على التوجه و الخطاب الأمريكي في الحرب على الإرهاب على تصوير نفسها للعرب و المسلمين كبديل إيجابي و ودي لمواجهة هيمنة الولايات المتحدة، خاصة من خلال الإعتماد على "القوة الناعمة" للمرافعة عن حالتها، فخطاب البيت الأبيض كما وصف في مقال يومية الشعب أثار معارضة قوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مؤكدة الإعتقاد الذي يدور في أذهان العديد من العرب والمسلمين أن الولايات المتحدة عزمت على إستغلال هجمات 11 سبتمبر كذريعة لشن حرب إمبريالية ضد البلدان المسلمة و الإسلام، فإنتقادها لخطاب الولايات المتحدة يعزز صورتها كصديق للعرب و المسلمين، عبر الإشارات الكئيبة التي تقدمها حول الحقوق الإنسانية و الدينية المتعلقة بجماعة الإيغور الإثنية والأقلية المسلمة .

وفي هذا الصدد، تحرس الصين على ان تعلن للعرب بأن دبلوماسيتها تجاه بلدانهم تقوم على: الإحترام المتبادل، وعدم الإعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، علاقات، وأنها قائمة على المساواة، والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي، وهي القواعد التي وجدت الكثير من القبول لديهم، وأنهم ضاقوا من بممارسات القوى الغربية الإنتهازية و التسلطية ضدهم، لا سيما بعد خيبة الأمل المريرة للعديد من الممارسات السياسة الأمريكية في المنطقة بعد إجتياح العراق.

على المستوى الأمني، هناك أيضا إهتمام صيني عميق بالمنطقة العربية منذ بروز الإرهاب العالمي في بداية التسعينات، حيث ترى الصين أن الإستقرار والسلام في الجزء الغربي من الإقليم الصيني أصبح مهددا بصورة مستمرة من طرف الإرهاب الذي يستمد أصوله من التطرف الديني "الإسلامي" والنزعة الإنفصالية الوطنية، وبالتالي فإن الحفاظ على الإستقرار والسلام في هذه المناطق له أولوية إستراتيجية في حسابات الصين الداخلية، حيث ترى أن هذه القوى تجد مصدرها في الإضطراب و الفوضى السائدة في أسيا الوسطى و الشرق الأوسط، وبالتالي تبحث عن تعزيز روابطها الأمنية مع المنطقة العربية من أجل إحتواء هذه التهديدات، لا سيما وأن مفهوم الصين للأمن- من أجل بناء عالم منسجم- متوافق تماما مع تطلعات العديد من الأنظمة في المنطقة.

من جانب أخر، الصين هي القوة الهامة الوحيدة في العالم التي تحافظ على علاقات جيدة مع كل البلدان المتورطة في النزاعات و الخلافات في المنطقة، كما أنها تتمتع بعلاقات جيدة حتى مع الفاعلين المهمين من غير الدول في المنطقة، مثل حماس في فلسطين و حزب الله في لبنان، هذه الوضعية الفريدة وضعت قادتها في موقع متميز للمساهمة

في السلم والأمن في المنطقة، من أجل ذلك أصبحت ترى أنها لا بد أن تلعب دورا أكثر نشاطا في شؤون المنطقة في كل الأبعاد، فإستراتيجيتها الجديدة ترتكز أساسا على تقوية العلاقات الثنائية مع البلدان العربية في السياق العالمي والإقليمي الجديد، من خلال البناء على المسار الطويل لعلاقات الصداقة والتعاون التقليدية، حيث أن كلا الجانبين عملا معا من أجل إيجاد السبل لتقوية وتنمية العلاقات بينهما تحت الظروف الجديدة. وبالتالي، ركزت الصين على العمل معا رفقة البلدان العربية الأخرى للحفاظ على السلم والإستقرار في المنطقة، حيث ظلت الصين تشجع الحل السلمي لكل النزاعات الإقليمية من خلال الوسائل الدبلوماسية، وترحب بالتعاون والتنسيق الدولي خاصة بين القوى الأساسية لتوفير مساعدة مهمة، وتشارك أيضا بصورة نشطة في الجهود لمنع إنتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل و في مكافحة الإرهاب الدولي، من أجل تسليط الضوء على تدخلها المادي في جهود صنع السلام في المنطقة بدأت في تعيين مبعوث خاص لها إلى الشرق الأوسط في 2002 لطرح الرؤية الصينية و المساعدة على تسهيل المفاوضات بين الأطراف المختلفة المتدخلة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاعات الأساسية التي تشهدها المنطقة.

وفي هذا الصدد، عارضت الصين بحزم الإجتياح الذي قامت به دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة للعراق، لكن لما إنجرت الأمور إلى الحرب وغرقت الولايات المتحدة في المستنقع العراقي، وأصبحت غير قادرة على التعامل مع نتائج أعمالها، كانت الوضعية المعقدة والهشة على المستوى الإقليمي التي عقبت ذلك صعبة بالنسبة للمصالح الصينية، وتحت تلك الظروف، تبدو أنها تشارك الآن بعض الإهتمامات مع الولايات المتحدة وبالخصوص المتعلقة منها برؤية الإستقرار في العراق وفي سوريا وليبيا و اليمن والبلدان العربية الأخرى التي لا زالت تعاني من هزات الربيع العربي، وتتعرض إلى صراعات دامية أوهنت كاهلها، وألحقت أضرار بمصالح حلفائها في المنطقة عموما.

إضافة إلى أن زيارات القادة الصينيين إلى المنطقة منذ 2004 يمكن أن ينظر إليها كحدث مهم فيما يتعلق بالتصور الصيني للعلاقات مع البلدان العربية، حيث خلال هذه الزيارات إقتراح المبادئ الأربعة للتعامل لإدارة هذه العلاقات، وذلك من أجل الذهاب بعيدا تجاه تنمية أنموذج جديد من الشراكة بين الطرفين، وهي أيضا قواعد السياسة الثابتة لبكين تجاه المنطقة في المستقبل، وهذه المبادئ الأربعة هي[18]:

- ترقية العلاقات السياسية على أساس الإحترام المتبادل،
- صقل روابط تجارية و إقتصادية أقرب، من أجل تحقيق التنمية المشتركة،
- توسيع المبادلات الثقافية، من خلال إتباع تجارب بعضهما،
- تقوية التعاون في الشؤون الدولية، بهدف الحفاظ على السلم العالمي، و ترقية التنمية المشتركة.

ومن البديهي، أن الهدف من هذا التطور يكمن في إثراء العلاقات بين الطرفين، وذلك عبر المساعدة على تقوية و توسيع التعاون المتبادل للمنافع في المجالات السياسية، التجارية و الإقتصادية، والعلمية و التكنولوجية، والثقافية و التربوية، الصحية، و رفع مستوى التعاون بينهما في كل مجال على ضوء الوضعية الحالية.

لقد فتحت زيارة هو جين تاو الباب لعلاقات صينية-عربية جديدة، والتي وفرت فرصة ذهبية للتعاون من خلال خطط العمل المنتظمة في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، واللقاءات والنشاطات الأخرى، وقد تم التعاون ليس فقط على المستوى السياسي، لكن أيضا على المستوى الإقتصادي. غير أن إدراكات الصين تجاه المنطقة تأثرت كثيرا بالتطورات التي حدثت مؤخرا في البلدان العربية، في خضم ما أصطلح عليه "الربيع العربي"، حيث كان للصين منذ البداية موقفا متحفظا على هذه الثورات، وفي هذا الصدد يصر الرسميون الصينيون على وصف الثورات العربية بـ "الفوضى"، وتتحجج الصين أن الأسباب الحقيقية لهذه الثورات ليست سياسية بل داخلية، إجتماعية وإقتصادية مثل النمو الإقتصادي البطيء مقابل النمو السكاني السريع، ونسب البطالة المرتفعة، إنتشار الفساد، وكذلك بطء مسار التحول أو التغير الديمقراطي، مع ذلك فإنهم يشددون على أنه من حق العرب (كلاهما حكاما ومحكومين) إنشاء الشكل الديمقراطي الذي يلائمهم، وإتباع شكل التنمية الذي يرغبون فيه[19].

من الجانب التحليلي للثورات، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الأكاديمية والبحثية المرتبطة مع صناع القرار الصينيين أكدت بأن العرب قد رموا بلدانهم في الفوضى واللانظام المسمى "ثورة"، وأهم ما حققته هذه الثورات وفقا للتقديرات الصينية هو "حرية القتال المتبادل بين المصريين"،"الفوضى في ليبيا وسوريا واليمن"[20].

ربما لهذا السبب - ليس من المفاجئ- أن وضعية الصين من الثورة السورية كانت بصورة متطرفة، خاصة بعد التحول إلى "نزاع مسلح بين النظام والمعارضة المسلحة"، " وهو ما قاد الصين لإستعمال حق الفيتو ضد العقوبات المقترحة على النظام السوري، ومع ذلك لم ترد بكين زيادة غضب البلدان العربية التي تدعم الثورة، وخافت من تراجع وضعيتها مقابل شعوب المنطقة، ويبدو أن الميزان بين الحلين يرتبط بالبحث عن المصالح، حيث أدركت الصين تماما أن موقفها من الأزمة السورية جعلها في وضعية غير محبذة في الرأي العام العربي، والعديد من البلدان العربية، خاصة في الخليج، وبالتالي سعت لإطلاق حملة دبلوماسية لإعادة إصلاح صورتها وربح العرب مجددا، وكسب المنافع المرافقة لذلك أصبحت بكين نشطة كثيرا في حملة دبلوماسية جديدة، فالهياكل الخارجية سياستها عبأت عددا كبيرا من المؤسسات الأكاديمية، السياسية والإجتماعية لتوضيح رؤيتها حول الربيع العربي والأحداث الأخيرة في سوريا.

خاتمــة:

لقد أثرت مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية بصورة حاسمة في توجهات الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية، فعلى المستوى الداخلي أدى إعطاء الأولوية للتنمية الإقتصادية إلى إزدياد الإهتمام بمكانتها الجيوجوليتيكية والجيو إقتصادية، وذلك في إطار سياسة الصين للتموين بالطاقة، والنفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نشاط شركاتها الكبرى، أما على المستوى الخارجي، فقد أصبحت المنطقة تكتسي أهمية جيوستراتيجية بالنسبة سياستها التي باتت تبحث عن تعزيز مكانتها كقوة عالمية صاعدة، وعلى الرغم من ذلك، ما تزال العلاقات مع الولايات المتحدة تحدد طبيعة و مدى التدخل الصيني - عموما- في المنطقة.

الهوامش:

(1) Yin Wenquan, ***La voie de développement de la chine et la mondialisation***, (Beijing, Editions en langues étrengères,1 ed, 2007), pp: 3-18.

(2) Tian Yingkui, ***La voie chinoise Concept du Developpement Scientifique***, (Beijing,Edition en Langues Etrangères, 1 ed , 2008) p.10.

(3) Gerrard Marie Henry, ***Quand la chine s'essoufflera,*** (paris, groupe standryma, 2006).p.50.

(4) فرانسيس فوكوياما، ***نهاية التاريخ***، ترجمة د: حسين احمد،(القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، 1993)، ص115.

(5) Liu Binjie, ***La Philosophie diplomatique chinoise au 21 éme siècle***, (Beijing, Editions en langues étrangères, 1 ed, 2006), p33,34

(6) Jean –Pirrre Cabestan, « La Chine, une tres grande puissance incomplete et vulnérable, » ***Questions Internationales***,(Paris, n32, Juillet-Aout 2008), p.9.

(7) يرى جوزيف ناي أن القوة الناعمة هي القوة الجاذبة التي تسمح بالحصول على النتائج المرادة دون اللجوء إلى تهديدات ملموسة أو رشاوى، فقد يتمكن بلد ما من الحصول على النتائج التي يريدها في السياسة العالمية لأن هناك بلدانا أخرى - معجبة بمثله، و تحذو حذوه و تتطلع إلى مستواه من الإزدهار و الإنفتاح- تريد أن تتبعه، أنظر:
جوزيف س.ناي، ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية***، ت: محمد توفيق البجيرمي،(الرياض،دار العبيكان، ط1،2007)، ص.24.

(8) Cabestan,***op-cit***, p.10.

(9) Zhou Mingwei et autres, ***op-cit***, pp :84-91.

(10) **المبادئ الخمسة للتعايش السلمي هي:** إحترام السيادة و الإقليم، عدم الإعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والتعامل بالمثل، التعايش السلمي.

(11) Zhou Yihuang, ***La dipomatie chinoise***, traduit par : Gu liang, Cao Qinglin et Jean Delving, (Beijing, China International Press, 2004).p.78. .

(12) خضر عباس عطوان، ***مستقبل العلاقة الأمريكية-الصينية***، (مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2004)، ص ص:71،70.

(13) منظمة شنغهاي: أساسها أمني بالدرجة الأولى، حيث أنشأت بمبادرة من بيكين سنة 1996 من أجل مواجهة مشكلة حركة تركستان الشرقية والخطر الذي يشكله الإيغور وسميت منظمة "خمسة شنغهاي" حيث ضمت (الصين، روسيا، طاجكستان، قيرغيزستان وكازخستان) الساعية إلى تعزيز الثقة والأمن في مناطقها الحدودية، وبإنظمام اوزباكستان إلى المنظمة في 2001 تغير وضع المنظمة وإسمها وأعلنت الدول الستة تشكيل "منظمة شنغهاي للتعاون"، و قد بدأ إهتمام المنظمة يتجه شيئا فشيئا نحو التعاون الإقتصادي .أنظر: Cabestan,***op-cit***, p.15

(14) ذكر رونغ شيلو المراقب العام للهيئة الوطنية للطاقة أن الدول العربية تعد أهم مورد للنفط في الصين، مشيرا إلى أنه في عام 2013 بلغ إجمالي واردات الصين من النفط من الدول العربية 133 مليون طن، بإجمالي ما نسبته 47% من واردات الصين من النفط:.http://www.alriyadh.com/996045(17-01-2015)

(15) Chris Zambelis and Brandon Gentry, «**China through Arab Eyes:American Influence in the Middle East**, **Parametrs**, Strategic Studies Institut, US Army, , spring 2008 p.61,62.

(16) http://www.alriyadh.com/996045(17-01-2015).

(17) Chris Zambelis and Brandon Gentry, **op-cit**, p.64,65

(18) http://arabic.people.com.cn/31660/7829515.html (2014-01-18)

(19) Shafeeq Choucair , **China's Diplomatic Interpretations of Middle eastern Affairs** Aljazeera center of studies.16 April 2013, p.3.

(20) Shafeeq Choucair, **op-cit**, p.3

الاستراتيجية الروسية في عهد بوتين
"أمن الطاقة : تنافس من نوع جديد "

د ـ خليدة كعسيس- خلاصي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تيزي وزو ـ الجزائر.

منذ وصوله إلى الحكم يواصل فلاديمير بوتين مسعاه المزدوج بتحقيق تنمية اقتصادية لتجسيد استقلالية روسيا من جهة ومضاعفة التبادلات الديبلوماسية من جهة ثانية ،لتصبح روسيا مُحاورا متميّزا لدى القوى الكبرى، له وزنه في اللعبة العالمية. و من أجل هذا انصب اهتمامه على السياسة الخارجية من خلال إعادة تنظيم عملية صنع القرار الروسي محدثا بذلك القطيعة مع الإرث السياسي لسابقه بوريس يلتسن. هذا البحث عن دور عالمي بقدرات محدودة لكن مشبعة بافتخار واعتزاز قومي واضح، جعل العديد من المراقبين يقيمون نوعا من الموازاة و المقارنة بين سياسة بوتين وتلك التي اتبعها شارل ديغول بعد 1958[1] .

من أجل الاحتفاظ بموقع القيادة لأكبر قوة عسكرية والقوة الوحيدة والمتفردة بالقرار العالمي، عملت الولايات المتحدة على تطوير وإعادة صياغة إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية لكي تستطيع أن تؤدي دور المحور العالمي في السياسة الدولية وفق ما تراه منسجما مع مكانتها العالمية. وهذا من خلال منع ظهور منافسين جدد من جهة والسيطرة على منابع الطاقة من جهة ثانية.

في مقال لـ عازار جات Azar Gat بعنوان "عودة القوى السلطوية الكبرى" يقول هذا الأخير أن النظام الليبرالي يواجه اليوم تحديين أساسين أولهما الإسلام الراديكالي، وحسب رأيه أنه التحدي الأقل خطورة، أما ثانيهما وهو الأكثر خطورة وأهمية من وجهة نظره فيكمن في صعود القوى الكبرى السلطوية التي كانت تنافس الغرب في الحرب الباردة، وهي الصين وروسيا. ويأتي الصعود الجديد لهذه القوى في إطار رأسمالي سلطوي وليس شيوعي كما كان من قبل، وهما بذلك تقتربان كثيرا من اليابان وألمانيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية[2].

هذه المقارنة تبرز بالفعل أن روسيا والصين أصبحتا من أهم القوى الصاعدة على مستوى النظام الدولي وذلك لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى وإمكانيات تجعلهما الأقدر على منازعة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي ولو بعد حين، و أن تكونا لاعبين فاعلين ومؤثرين في النظام الدولي بما يعني سيادة نظام دولي متعدد الأقطاب.

من جهة أخرى و بالرغم من تأكيد زبيغنيو بريزنسكي على تمتع الولايات المتحدة بكل عناصر القوة التي وفرت لها نفوذا عالميا لا نظير لها كونها ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المنظور القريب[3]، إلا أنه يعود ويركّز على أهمية أوراسيا باعتبارها مركزا كبيرا للتأثير السياسي والقوة الاقتصادية المتنامية كرقعة شطرنج سيستمر عليها الصراع . وبذلك يدعو أمريكا المنشغلة بالشأن العالمي إلى تعقيد علاقات القوى الأوراسية إذا ما كانت تنوي منع انبثاق قوة أوراسية عدائية ومهيمنة [4].

فما هي طبيعة العلاقة الروسية الأمريكية منذ وصول بوتين ذو النزعة القومية إلى السلطة؟ وما هي فضاءات التنافس الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا ؟ و فيما تتمثل الآليات الأمريكية لردع طموحات القوى الصاعدة في لعب أدوار عالمية ؟

تعتبر العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة متعددة المستويات، تنطوي على التعاون والاختلاف، إذ ستستمر الولايات المتحدة في تحجيم وحصار الدور الروسي المستقبلي وتطويقه، بل وربما كسبه و وضعه

ضمن إطار الاستراتيجية الغربية في العالم. من جهتها ستعمل روسيا على استرجاع موقعها كعضو في نادي الكبار والدفع بالسياسة الدولية إلى النظام التعددي. غير أن هذه التناقضات لا تعني عودة أجواء وعلاقات الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة والغرب عموما،لأن حربا باردة جديدة ليست في الأفق وذلك لأن البيئة الدولية مختلفة تماما عن تلك التي سادت في القرن الماضي، بالإضافة إلى أن عوامل القوة متباينة بين روسيا والولايات المتحدة. غير أن الإقرار بأنالقوة النووية قد قلّصت خيارات المواجهة العسكرية المباشرة بين القوى الكبرى، لا ينفي بأي حال من الأحوال احتمالات المواجهة بين هذه القوى، حيث ستُعوَض الحرب الباردة بمجموعة واسعة ومتعددة من الحروب الباردة الصغيرة بين القوى الكبرى على حد تعبير صامويل هانتنغتون.

يرشّح الكثير من الباحثين منطقة القوقاز المحصورة بين بحر قزوين الغني بثرواته الاقتصادية والبحر الأسود المعروف بأهميته الاستراتيجية، كأحد أبرز بؤر التنافس العالمي في القرن الحادي والعشرين. وقد أظهرت العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين وهي فترة حكم بوتين، كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة كقطبين متنافسين يسعيان بكل ما توفر لديهما من معطيات جيواستراتيجية وإمكانيات مادية إلى إخضاع واحدة من أهم وأكثر مناطق العالم أهمية استراتيجية، بشكل يعيد سيناريو التنافس أثناء الحرب الباردة وذلك بكل ما يحمله هذا التنافس من أبعاد سياسية ، أمنية وجيوبوليتيكية .

فما هي رهانات كل طرف؟ وما هي استراتيجية كل منهما؟ وهل نحن أمام تنافس حلفاء أم صراع من نوع جديد؟

المحور الأول: توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة

لعل أهم مشكلة واجهت روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي هي كيفية تحديد الدور الروسي مستقبلا ضمن إطار سياسي واستراتيجي و كذا إيديولوجي جديد ،ومن ثمّ كيفية صياغة سياسة خارجية في ظل حالة الانهيار والفوضى في الداخل الروسي من ناحية، وفي ظل تبلور نظام عالمي جديد تسيطر عليه قوة واحدة من ناحية أخرى. غير أن الوضع المتهالك لروسيا وعدم الاستقرار السياسي والتدهور الاقتصادي لا ينفي امتلاك روسيا مقومات دولة كبرى، لذلك ظهرت المعضلة في كيفية وإمكانية صياغة مركز دولي جديد لروسيا بما يتفق مع مقدرتها العسكرية. فكان الإشكال في كيفية ومدى إمكانية التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى والالتزامات الضخمة لتلك العظمة التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟

عرفت روسيا الاتحادية في السنوات الأولى لتفكك الاتحاد السوفياتي ضبابية في الرؤية المستقبلية وعدم وضوح المنهج في رسم السياسة الخارجية ، و تخبطا نتيجة حالة الفوضى والانهيار التي خلفتها إعادة الهيكلة في كل الميادين. لذلك عرفت السنوات الأولى توجها نحو الغرب وتقاربا معه باعتباره نموذجا لإعادة الهيكلة الاقتصادية ، ولعدم وجود بدائل لدى الادارة الروسية المتدهورة ، ولرغبة "الإصلاحيين " في إحداث قطيعة مع كل ماله صلة بالإرث السوفياتي .

1- الشراكة مع الغرب

سيطر هذا التوجه على السياسة الخارجية الروسية منذ تفكك الإتحاد السوفياتي حتى منتصف التسعينات، وانطلق هذا الأخير من أهمية الاندماج غير المشروط مع الغرب باعتبار أن هذا المسلك سوف يُمكّن روسيا من النهوض اقتصاديا وإخراجها من أزماتها، كما أن هذا الاندماج من شأنه إضعاف إحتمالات عودة الشيوعية إلى روسيا. هذا إلى جانب الإعتراف من أن روسيا أصبحت قوةدولية عادية ما يعني تخلّيها عن تطلعات الهيمنة، وبما أنها تسعى لبناء سياسة خارجية براغماتية بعيدا عن الإيديولوجيا، فلم يعد لها أعداء في النظام العالمي[5]. لذلك توافقت السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوريس يلتسن مع المطالب والمواقف الغربية والأمريكية بوجه عام، انعكس ذلك من خلال التنازلات الروسية الغير مشروطة من منطلق القبول بالواقع الجديد للعلاقات الدولية.

كما أصبحت روسيا مرتبطة بعلاقات ومصالح إقتصادية مع الولايات المتحدة و الغرب على أساس اتفاق التعاون والشراكة بين روسيا والإتحاد الأوروبي القائم منذ 1994 والذي جعل من الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا بنسبة 51% من الصادرات الروسية و 46% من مجموع وارداتها، خاصة بعد تجديد اتفاق التعاون والشراكة بين روسيا والإتحاد الأوروبي في عام 2007[6]. للعلم تعتبر روسيا المصدر العالمي الأول غير عضو في منظمة التجارة العالمية[7].

وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية والعسكرية، سعت روسيا في هذه الفترة إلى طمأنة الغرب بخصوص ترسانتها العسكرية ، تجسّد ذلك في وثيقة التعاون الأمريكي- الروسي التي وقعت في كامب ديفيد عام 1992 بين الرئيس جورج بوش الأب والرئيس بوريس يلتسن، تناولت جوانب التعاون وطبيعة العلاقة بينهما لبناء سياسة خارجية غير إيديولوجية وأنها ستتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا[8]. كما قدّمت روسيا الكثير من التنازلات المنفردة في إطار التعاون العسكري مع الغرب مثل النزع المنفرد للسلاح من أجل تدمير أو تخفيض ترسانتها النووية. هذا بالإضافة إلى مواقفها الدولية تجاه قضايا المرحلة كقضية العراق، ليبيا ويوغسلافيا، أين أظهرت المواقف الروسية مرونة وانسجاما تاما مع المواقف الغربية والأمريكية. لكن في منتصف التسعينات ونظرا للمكانة الروسية التي ازدادت تدهورا، وعدم فعالية الإصلاحات الاقتصادية ،بدأت تظهر صيحات مطالبة بإتباع سياسة متزنة تأخذ مصالح روسيا في الاعتبار خاصة في الشرق (آسيا الوسطى، الصين، الشرق الأوسط)، الذي اقتصرت علاقتها معه على الحد الأدنى. وبالفعل بدأ التوفيق لاحقا بين التوجهين الأوروبي والأسيوي بشكل محتشم إلى غاية وصول بوتين إلى السلطة.

2- العمق الأوراسي

في منتصف التسعينات بدأت تظهر جملة من المتغيرات دفعت بروسيا إلى سلوك تجاه جديد لسياستها الخارجية أهمها:

- معارضة سياسية قوية داخل روسيا لتوجهات يلتسن خاصة من طرف الأحزاب القومية و الشيوعية .
- انحسار وهْم الاعتماد على الغرب كمخرج للأزمة.
- أهمية دول آسيا الوسطى كمجال حيوي لروسيا لا يمكن التخلي عنه .
- متغيرات جديدة في آسيا الوسطى تهدد مصالح روسيا دفعت بها إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية (تنافس تركي – إيراني على آسيا الوسطى) .
- تصاعد التيارات الأصولية في آسيا الوسطى.
- مطالبة دول آسيا الوسطى ذاتها من روسيا بلعب دور ضامن للأمن لعدم قدرتها القيام بتلك الوظيفة.

من هنا بدأت تتبلور ملامح توجه أوراسي جديد للمصالح الروسية هناك.وتجسّد هذا التحوّل في بناء العديد من التحالفات والإتفاقيات الإقتصادية والعسكرية، وتزايدت وتيرة التوجه الأوراسي ابتداءً من 1994 في دول الحزام الجنوبي لأسيا الوسطى والقوقاز، كما بدأت المواقف روسيا تعكس نوعا من الانتقاد للسياسة الأمريكية في الخارج . وتجسّد التحوّل الفعلي عند وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، حيث أصبحت القطيعة واضحة بين عهدتي بوريس يلتسن و فلاديمير بوتين في مجال السياسة الخارجية والطموحات الروسية. فمنذ وصول هذا الأخير في صيف 1999 أصبح هناك بالفعل ما يسمى "ظاهرة بوتين "[9]، حيث تمثلت أولويته في تأكيد سلطة القانون، والواقع قليل من الروس كان لديه فكرة واضحة عن معنى ذلك المصطلح في حينها. فعلى المستوى الداخلي أعاد بناء الدولة حول عمودية السلطة « La Verticale du Pouvoir» وديكتاتورية القانون « La Dictature de la Loi »[10]؛ في حين كان التركيز في عهد غورباتشوف ينصبّ على الانفتاح والشفافية، أما يلتسن فقد ركّز على الديمقراطية والانتخابات الحرّة.

أما على المستوى الخارجي فقد أعاد تكييف السياسة الخارجية الروسية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا، ودورها في إمكانية تغيير قواعد الشؤون الدولية. ولكي يتحقق هذا التصوّر الإستراتيجي كان لابد من تحقيق بعض الإنجازات. فتحديث روسيا حسب إدارة بوتين ينبغي أن يمرّ عبر تنمية اقتصادية تتضمن استثمارات أجنبية ضخمة لاندماج البلد في عجلة العولمة دون أن يفقدها ذلك المسألة الأمنية. أي تحقيق النمو باتجاه الاندماج الاقتصادي، إلى جانب التركيز على الرهانات الأمنية. وإلى جانب المعادلة الاقتصادية الأمنية أصبح تركيز روسيا على ضرورة ترسيخ عالم متعدد الأقطاب وعدم السماح بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. و هو بذلك يقود ديبلوماسية ذكية أين تلتحق المصالح الاقتصادية بالتحديات الأمنية لتمهد الطريق لحوار متعدد الأطراف تكون روسيا جزءا منه[11].

و عليه تم تحديد جملة من الركائز الأساسية والمتمثلة في:

1- صياغة مفهوم "الخارج القريب " Near Abroad " ويقصد به ضمان الصلة التي تربط بين روسيا من جهة ، والدول التي كانت تشكّل الاتحاد السوفيتي سابقا.
2- العمل على تأمين الحدود الأورو- آسيوية، وضمان أمن الأقليات العرقية في روسيا من خلال منظمة كومنولت الدول المستقلة، والقيام بدور الضامن الشرعي للاستقرار السياسي والعسكري في هذه المنطقة، وتحقيق الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح مع هذه الدول.
3- الوضعية الجغرافية لروسيا بين القارتين الآسيوية والأوروبية تفرض عليها الاهتمام بجميع المسائل الهامة في القارتين، ولا يجوز أن تعالج أي من هذه المسائل من دون مشاركة روسيا.
4- ضمان حصول روسيا على وضع خاص ومميّز عند صياغة أمن أوروبي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإعطائها دور يليق بمكانتها كدولة كبرى ومؤثرة إقليميا.
5- إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، واعتباره شريك أساسي ومهم خاصة في المجال الاقتصادي، والتخلي عن فكرة أن هذا الاتحاد يعتبر "الركيزة الأوروبية للحلف الأطلنطي".
6- الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية واعتبارها عنصر حيوي في أي مفاوضات مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مزايا وتدعيم وضع روسيا في الساحة الدولية.

3- جدلية الاقتصاد/ الأمن

عملت سياسة بوتين على مواكبة النمو الاقتصادي من أجل تقليص الفجوة القائمة بين ديبلوماسية روسيا ووزنها الحقيقي. ذلك أن السياسة الخارجية ينبغي أن تساهم في تثمين موارد وثروات البلاد تحديدا الطاقة، وهو ما يمثّل انقلابا بالنسبة للحقبة السوفياتية. كما ظهرت صرامة هذه الجدلية على مستوى المجمع العسكري- الصناعي الذي يواصل سيطرته بشكل كبير على النشاط الاقتصادي للدولة من خلال الصناعات الفضائية بما يضمن نسبة كبيرة من الصادرات [12] ، ووزنه الكبير على مزاج المجتمع[13] .

ومن أجل إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية و الإقتصادية كان الإهتمام الروسي موجها لما يسمى بأمن الطاقة، لهذا حاولت روسيا إعادة التأثير وممارسة النفوذ على دول آسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية. لكن تباينت مواقف الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بين من اختار الحفاظ على شكل من أشكال الارتباط بالمنظومة القديمة أي بعلاقة المحيط بالمركز، ومنها من فضّل الانفصال تماما والالتحاق بالمجموعة الغربية كطوق نجاة، و مجموعة ثالثة وقفت مترددة بين التوجهين.

ورغم تعدد أشكال التحالفات بدءًا من كومنولث الدول المستقلة الذي تأسس في الثامن من ديسمبر 1991 واتفاقية الأمن الجماعي 1992 إلا أنها لم تقدّم البديل المقنع لحل مشاكلها بسب عدم وجود هدف وتصوّر واضحين، وكذا الخوف من أن روسيا بحجمها وقوتها الكبيرة ستسيطر على هذا الاتحاد. وكمحاولة لإيقاف

سيطرة روسيا على الدول آسيا الوسطى تأسس إتحاد (جوام) GUUAM عام 1997 الذي يضم -Géorgie Uzbekistan –Ukraine- Azerbaïdjan –Moldavie.ومثّل هذا التنظيم تحديا كبيرا لروسيا حيث ارتبطت هذه الدول بعلاقات مع الدول الغربية والولايات المتحدة سواء بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها مثل قيرغيزيا وأوزبكستان التي تراجعت، أو بقبول الدعم الغربي للثورات الملونة خاصة في جورجيا وأوكرانيا.

وتسعى دول GUUAM إلى الانضمام إلى حلف الناتو لحل مشكلة أمن الطاقة، وازدادت حدة ذلك بعد أحداث سبتمبر 2001 حين حاولت الولايات المتحدة إزاحة روسيا عن آسيا الوسطى من خلال دعم التمركز العسكري لقواتها وقوات الناتو في أفغانستان بما يشكّل عامل ضغط لدول آسيا الوسطى، وكمحطات انطلاق وتوغل للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية. إلى جانب دعم انقلابات سلمية لإزاحة الأنظمة الموالية لموسكو.

وتمثلث ردة الفعل الروسية في إنشاء منظمة شنغهاي عام 2001 التي ضمّت إلى جانب دول آسيا الوسطى قوتين هما روسيا والصين ثم بعدها الهند، باكستان وإيران في مرحلة أولى كعضو مراقب. وتمثل منظمة شنغهاي أحدث أشكال التعاون الإقليمي وتعدّ اليوم أكبر تعاون إقليمي يجمع هذه الدول حيث تنسّق هذه المجموعة في مجال التعاون الاقتصادي والمناورات العسكرية وحتى المواقف السياسة. بذلك تكون حالة التنافر المتصاعدة من الجانب الروسي ضد الغرب عموما وضد الولايات المتحدة قد أدّت الى تقوية التحالفات الاستراتيجية مع الصين [14]. إلى جانب ذلك قامت روسيا بتوقيع عدد من الاتفاقيات ومعاهدات الدفاع المشتركة والتنسيق الأمني من خلال منظمة شنغهاي والعمل على مقاومة الإرهاب والحركات الأصولية في آسيا الوسطى.

لقد كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 وما أفرزته من إستراتيجية عالمية جديدة للولايات المتحدة قائمة على الحرب الإستباقية واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، دافعا لبوتين لاستثمار التحوّل الأمريكي بتحوّل مماثل على أساس تقديم روسيا على أنها شريك في الحرب على الإرهاب وذلك لدعم مواقفه في حربه على الشيشان. هذا القرار الذي شكّل من جهة تحديات بالنسبة للعسكريين الروس وأحدث من جهة ثانية القطيعة مع الضبابية التي عرفتها فترة يلتسن[15]. و رغم التسهيلات التي قدمتها روسيا للقوات الأمريكية لغزو أفغانستان في2003 (قواعد عسكرية في أوزبكستان) واقتراحها التعاون في مجال الدفاع الصاروخي، لكنها سرعان ما تراجعت عن ذلك مع استمرار الولايات المتحدة في سياستها الانفرادية وتهميشها للدور الروسي، وكذا لانتعاش الاقتصادي الذي عرفته روسيا نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما قلّل من اعتمادها على المساعدات الغربية.

لقد استطاعت سياسة بوتين من تعميق توجهها الأوراسي بدليل أن المواجهة الجورجية الروسية في أوت 2008 ، لم تكن مجرد أزمة إقليمية بين دولتي الجوار وإنما مواجهة بين روسيا التي تحاول استعادة نفوذها في المنطقة وبين الولايات المتحدة التي تحاول اجتذاب حلفائها في المنطقة لتطويق روسيا ومد الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة[16].

انطلاقا من هذه التطورات يمكن تلخيص مبدأ بوتين للسياسة الخارجية الروسية في ثلاثة عناصر جديدة.

- سعي روسيا إلى دعم الترابط بين دول آسيا الوسطى.
- معارضة روسيا للانفراد الأمريكي في التعامل مع قضايا الإرهاب، التسلح.
- دعم بيئتها الأمنية في الشرق من خلال تدعيم الشراكة مع الدول الأسيوية الصين، الهند، اليابان.
- إدراك قدرته للضغط من خلال استخدام سلاح النفط والورقة الإثنية.

بذلك نجحت السياسة الروسية في العمل على خطين استراتيجيين :

- الأول التأسيس لقطب روسي - صيني(منظمة شنغهاي) يقوم على أساس النمو الاقتصادي لكتلة شنغهاي.
- السيطرة على منابع الغاز من خلال مشروعين هما " السيل الشمالي" و "السيل الجنوبي" وذلك في مواجهة المشروع الأمريكي " نابوكو" لاقتناص غاز البحر الأسود .

لقد اقتنعت إدارة بوتين أنه لبناء قوة ذاتية روسية بشكل مستقل عن النماذج الجاهزة يجب تنويع البدائل في سياسته الخارجية ، واستطاع أن يمزج بين التوجهين الأورو- أطلنطي والأوراسي الجديد على أساس وجود المصالح في الشرق كما في الغرب . وعليه يمكن تحديد إطار السياسة الخارجية الروسية ومميزاتها منذ تفكك الإتحاد السوفياتي بمرحلتين :

الأولى: في عهد يلتسن، أين كانت إعادة البناء الداخلي على حساب تأثيرها العالمي كقوة عالمية كبرى.

الثانية: في عهد بوتين الذي وضع تصوّرا استراتيجيا لسياسة روسيا يعطي لها دورا هاما في عالم متعدد الأقطاب. كما استطاعت سياسة بوتين المرنة أن تخلق قدرا كبيرا من الإستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي، وبذلك تمكّن من استرجاع هيبة الدولة المركزية لروسيا الاتحادية.

المحور الثاني: مجالات التنافس الروسي – الأمريكي

رغم أن علاقات التعاون والتوافق مع الغرب شكّلت توجها عاما للسياسة الخارجية الروسية، إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات وخلافات تظّل في حدود الخلاف بين الشركاء وليس بين الخصوم، وهذا بشأن عدد من القضايا أبرزها استياء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي (أوكرانيا،جورجيا، قيرغيزيا، مولدافيا) والتي تمثل مجالا حيويا لروسيا. كذلك رفض روسيا توسيع حلف الأطلسي شرقا حيث تعتبر ذلك مساسا بأمنها القومي. ولعل أكثر القضايا التي تمثل جوهر الخلاف بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى إلى جانب قضية الدرع الصاروخية هي قضية أمن الطاقة.

أمن الطاقة :

في إطار ما يسمى بالهيمنة الروسية على أمن الطاقة في عهد ما بعد الشيوعية يؤكد المختصون على الدور الجيوسياسي للغاز الروسي باعتبار أن الارتهان له لا يقل تهديدا عن التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري[17]. وفي إطار رغبة روسيا في تحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، وتبوؤها أحد أهم مراكز التأثير في العالم، أدركت أن ذلك لن يتأتى إلا عبر النهوض بقدرات روسيا من خلال إعادة البناء الداخلي، واستغلال عوامل القوة الروسية. بعد انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 ، ثم توقيع الدول المتقدّمة على اتفاقية كيوتو في اليابان، بدأ حينها الحديث عن استعمال الطاقات البديلة عن النفط كطاقة قد تصبح غير مرغوب بها خصوصاً بعد طرح ما سُمّي بحصص الدول من أجل خفض انبعاث الغازات.

وفي عام 1994 قرّر الاتحاد الأوروبي الالتزام باتفاقية كيوتو والبدء بالانتقال إلى الطاقات البديلة، كما تقرّر حينها أن العام 1999 سيكون عام إصدار اليورو ليصبح منافساً للدولار. بذلك أصبح أكبر خطر يهدّد التفرد الأمريكي هو خطر اليورو على الدولار، و الخطر على النفط من الغاز الطبيعي والوقود الحيوي.

وبما أن معظم غاز العالم موجود في روسيا وإيران، و بما أن روسيا هي أكبر دولة قادرة على المنافسة ب"الوقود الحيوي"، إضافة إلى السودان المرشح هو الآخر لإنتاج هذا الوقود . كان على واشنطن التحرك بسرعة للسيطرة على منافس النفط، و وضع اليد على منابع وممرات الطاقة.أولاً لتحافظ على عملتها، وثانياً لمنع ظهور أي تكتلات اقتصادية في مجال الطاقة .ومنه أصبح لزاماً على واشنطن السيطرة على منابع الغاز ومعابرها لتضمن بيع الطاقة بالدولار وليس باليورو أو بأي عملة أخرى. كما أصبح عليها تأمين غاز للسوق الأوروبي أمام تصاعد الطلب في أوروبا . وبالفعل بدأ التخطيط لرسم خريطة جديدة للطاقة باتجاه هذا المنحى، خاصة أن معابر وخطوط نقل الغاز الطبيعي والنفط لها أهمية ربما أكثر من المادة نفسها .

لقد بات واضحاً أنّ البحث عن مكمن القوة لم يعد في الترسانات العسكرية النووية ، إنما يوجد حيث توجد الطاقة، وهنا بدأ الصراع الروسي – الأمريكي يتجلى في أبرز عناصره. حيث تلمّس الروس بعد سقوط

الاتحاد السوفياتي أنّ الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غياب عن عالم الطاقة الضرورية لأي دولة صناعية، فيما كان الأمريكيون يتحرّكون في مناطق النفط عبر عدّة عقود مكنتهم من النمو والسيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازع.لذا تحرّك الروس هذه المرة باتجاه مكامن الطاقة (النفط والغاز)، وعلى اعتبار أنّ القسمة الدولية لا تحتمل المنافسة في قطاعات النفط كثيراً، عملت موسكو على السعي إلى ما يشبه احتكار الغاز في مناطق إنتاجها و نقلها وتسويقها على نطاق واسع.فإما أن يأخذ الاتحاد الأوروبي بعوامل الاحتكار ويصبح تحت النفوذ الروسي، وإما أن يبحث على مصادر متنوّعة أخرى للغاز. لهذا بدأ صراع جديد حسب المخطّط الأمريكي وهو حرب على روسيا على أمل الوصول إلى ثروات بحر قزوين والسيطرة على وسط آسيا . و بالفعل بدأت حرب الطاقة هذه بإشعال الحركة الانفصالية في الشيشان ومحاولة إشعال داغستان وصولاً إلى الثورات البرتقالية أين اتضح الرد الروسي الحازم باعتبار موسكو نفسها في حالة دفاع.

1 - المخططات الأمريكية

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ جزء من مخططها التي أطلقت عليه خطوط أنابيب الفيل الأبيض للاستفادة من الثروات النفطية في بحر قزوين و حرمان روسيا وإيران من الحصول على جزء كبير من كعكة نفط بحر قزوين. كان أول المشاريع هو خط **"باكو - تبليسي - جيهان"** وهي المدن التي تمثل مسار الأنبوب الذي يبلغ طوله 1700 كلم، ويقوم بنقل مليون برميل يوميا من النفط من بحر قزوين ابتداء من أزربيجان ثم جورجيا إلى جنوب شرق تركيا على سواحل البحر المتوسط ثم إلى الأسواق الغربية متجنبا الأراضي الروسية والإيرانية والبحر الأسود [18] وذلك لأهداف سياسية. بدأ انجاز المشروع في عام 2002 كلّف 3,2 مليارات دولار ويأتي ضمن برنامج كبير لخطوط أنابيب أخرى تنطلق من بحر قزوين. واجه المشروع عددا من العقبات والمعارضة من الدول المتشاطئة على بحر قزوين التي لازالت لم تنهِ خلافاتها حول توزيع ثروات هذا البحر، كما يواجه هذا الخط أيضا مشكلة أمنية تتمثل في احتمالات اندلاع صراعات محلية باستمرار.

جاء هذا المشروع نتيجة الرغبة السياسية التي تهدف إلى تجنب المرور عبر أي إقليم من أقاليم الاتحاد السوفياتي السابق الذي لا يحافظ على علاقات ودّية مع أزربيجان. كما يرغب في تجنب أيضا دول الشرق الأوسط بسبب عدم الاستقرار، وتجنب أرمينيا بسبب سوء العلاقات مع أزربيجان من جهة وارتباطها بتحالف عسكري "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" بقيادة روسيا من جهة أخرى. أما عن الرهانات السياسية ،فحتى قبل الانتهاء منه، كان لهذا الخط تأثير على السياسة النفطية العالمية. فجنوب القوقاز، الذي يعتبر الحديقة الخلفية بالنسبة لروسيا وحكرا لها، اكتسب مزيدا من الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى الأخرى. وعليه أصبحت الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى أكثر انخراطا في شؤون هذه الدول الثلاث(أزربيجان – جورجيا – تركيا) التي من خلالها يتدفق النفط. وقد أدى هذا التدخل والتورط في قضايا المنطقة إلى انتقادات روسية.كما تمّ استغلاله أيضا من قِبل البلدان نفسها لموازنة الهيمنة الاقتصادية والعسكرية من روسيا وإيران على المنطقة.

بقيت التساؤلات قائمة حول سلامة هذا الخط:

فمن جهة حالة الحرب لا تزال رسميا قائمة بين أرمينيا و أزربيجان حول المنطقة الانفصالية ناغورني كاراباخ في أزربيجان، وهي المنطقة التي يسكنها الأرمن. ثم جورجيا التي تواجه بدورها حركة انفصالية في إقليم أبخازيا المطالب بالاستقلال عن جورجيا. وأخيرا الحدود التركية التي تعرف حربا مع الانفصاليين الأكراد. و باندلاع الحرب في أوت 2008 في أوسيتيا الجنوبية بين روسيا وجورجيا أصبح من المؤكد أن سلامة هذا المرفق لم تعد مضمونة.

واسترشادا بنفس السياسة لعزل روسيا، سارعت واشنطن إلى تصميم مشروع **«نابوكو» "Nabucco"** الذي جاء بدعم من واشنطن وبروكسل، و يعتبر مشروعا ذو أهمية استراتيجية في سياق شبكة النقل العابرة

لأوروبا [19]. أهدافه جد سياسية ، يسعى للالتفاف على غازبروم الروسية، إذ يتعلق الأمر باستيراد الغاز إلى أوروبا من بحر قزوين(أزربيجان وتركمانستان)، وحتى كردستان العراق وإيران.

ويشار إلى أن هذا المشروع سيقلل من اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، و سيكون مسارا بديلا عن الغاز الروسي الذي يصل إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية عبر أراضي أوكرانيا. بذلك سيتم تجنب الضغوطات الروسية .فقد سبق و أن تأثرت الإمدادات إلى أوروبا سلبا بشكل خطير إثر الخلاف الذي نشب بين روسيا وأوكرانيا. وبالفعل وقّعت أربع دول أوروبية هي النمسا وبلغاريا والمجر ورومانيا مع تركيا في 13 جويلية 2009 إتفاقا لإقامة هذا الخط الذي من شأنه تقليص تبعية أوروبا لروسيا في مجال الطاقة [20]. المشروع المبدئي هو انجاز خط أنابيب يربط إيران ودول جنوب القوقاز إلى أوروبا الوسطى[21]. حيث سيسمح ابتداء من عام 2017 بتنويع مصادر إمدادات الطاقة الى أوروبا. ويقضي مشروع «نابوكو» ببناء خط أنابيب غاز يبلغ طوله 1350 كلم لنقل ما يصل إلى 31 مليار متر مكعب سنويا بصورة تدريجية من آسيا الوسطى إلى الاتحاد الأوروبي مرورا بتركيا وجنوب شرق أوروبا. وقدّرت تكلفة المشروع الذي أطلق في 2002 بـ9.7 مليار يورو وكان من المتوقع أن يبدأ تشغيله في عام 2014. إلا أنه في عام 2011، تم تأجيل المشروع مرة أخرى لعامين.

لقد جاء مشروع نابوكو ليسابق المشروعين الروسيّين "السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي"؛ إلا أنّ الأوضاع التقنية والتكلفة الكبيرة والتعثرات السياسية قدأخّرته إلى عام 2017. فحتى الجزء الغربي لنابوكو الذي تتولى تركيا جزءا منه لا يزال مكلفا للغاية مقارنة بالخط المنافس "TAP" الذي يمرعبر البحر الأدرياتيكي والذي يبلغ طوله 800 كلم (Trans Adriatic *Pipeline*)لذلك تمّ اختيارهذا الأخير من طرف شركة الغاز الأزربيجاني لنقل الغاز على حساب نابوكو الغربي[22]. بهذا يبدو أن مشروع نابوكو التابع للمفوضية الأوروبية أصبح افتراضيا على نحو متزايد، وأمام هذه التطورات سيعود وضع المشروع على الرفوف بعد أكثر من عشر سنوات على إطلاقه [23].ما جعل السباق محسوماً لصالح روسيا في هذه المرحلة بالذات، وهوما يستدعي البحث عن مناطق دعم بديلة لكلّ من المشروعين الغربيين وتتمثل في:

1- الغاز الإيراني كبديل لغاز "نابوكو"ليمرّ في خط مواز لغاز جورجيا إلى نقطة التجمّع في أرضروم (Erzurum) في تركيا.
2- غاز منطقة شرق المتوسط (إسرائيل ولبنان وسوريا).

لكن بفعل القرار الذي اتخذته إيران ووقعت اتفاقيات لنقل الغاز عبر العراق إلى سوريا في شهر جويلية 2011 تصبح سوريا هي منطقة التجميع والإنتاج بالتضافر مع الاحتياطي اللبناني، وهو فضاء استراتيجي – طاقي يُفتح لأول مرة جغرافياً من إيران إلى العراق وسوريا فلبنان. وربما تتبدد هنا الكثير من الاستفهامات حول ما يحدث في المنطقة من حراك أُدرِج في خانة الثورات العربية. فلم يكن استهداف سوريا بعيداً عن الصراع على الغاز في العالم والشرق الأوسط، ولم يكن الموقف الروسي الداعم لسوريا خارج الحسابات الاستراتيجية وأمن الطاقة، كما لم تكن التحالفات الغربية إلا انعكاسا للحرب على موارد الطاقة بين القوى الكبرى.

ب - الإستراتيجية الروسية

يدرك بوتين أكثر من أي شخص آخر أن النفط والغاز هما مصدرا الانتعاش للاقتصاد الروسي، حيث أن كلاهما يعتبر مصدرا للقوة العسكرية والاقتصادية، كما أنهما ورقة الضغط الروسية في أي مفاوضات لها . ومع زيادة الطلب على مصادر الطاقة، و تداخل السياسة مع الاقتصاد وفي التعامل في أسواق الطاقة، خاصة بعد دخول روسيا لهذه الأسواق كمصدّر أساسي ورئيسي للطاقة لأوروبا و لجهات أخرى، بدأت تظهر الأزمات كتلك بين روسيا و أوكرانيا، خاصة حول مشروع خط نابوكو الذي سينقل غاز بحر قزوين إلى أوروبا بعيدا عن الأراضي الروسية. لذلك عملت روسيا على تطوير طرق بديلة للغاز لتجنب أوكرانيا، لأنه هو البلد الذي تسببت التخفيضات الغاز الروسي إلى أوروبا عدة مرات.

لقد أظهرت أزمة الغاز بكل جلاء مدى أهمية تنويع خطوط نقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، خاصة وأنه من الواضح أن هناك جهات سوف تتضرر من زيادة نفوذ روسيا في أسواق الطاقة الأوروبية، تحديدا واشنطن التي تشعر بأن موسكو بدأت تسحب البساط من تحت أقدامها في أوروبا. في عام 1996 كان بوتين قد بدأ الإمساك بزمام الأمور جراء الوضع في الشيشان وتأسست حينها شركة "غاز بروم " التي تمتلك الدولة الروسية حصص الأغلبية فيها، بالتالي جزء كبير من أرباح هذه الشركة يغذي الميزانية الروسية[24]، ما يعني أن استراتيجية الشركة شديدة الارتباط بالمصالح الروسية. وكانت البداية عام 1995 حين رسم بوتين استراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا فأزربيجان فتركمانستان فإيران وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط . وكان من المؤكد أن مشروعي "السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي" سيكونان الطريق من أجل عودة روسيا إلى المسرح العالمي ،ومن أجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوروبي الذي سيعتمد لعقود على الغاز بديلاً عن النفط أو بالتوازي معه ولكن بأولوية أكبر لصالح الأول.لذلك أُنشأ خطان:

- خط السيل الجنوبي (South Stream): تمكنت غازبروم من التوقيع النهائي مع الدول المعنية في سبتمبر 2011 لتكون بداية الإنجاز في ديسمبر2012 على أن تكون سنة2015 بداية التشغيل الفعلي[25] .
- خط السيل الشمالي (North Stream): الذي بدأ العمل به عام 2005 ويمكنه ضخ الغاز ابتداء من 2016[26].

لهذا كان على واشنطن أن تسارع إلى تصميم مشروعها الموازي "نابوكو" لينافس المشروع الروسي على قسمة دولية على أساسها سيتوزّع القرن المقبل سياسياً واستراتيجياً وعليه فإنّ الغاز سيشكل فعلياً مادة الطاقة الرئيسة في القرن الحادي والعشرين سواء من حيث البديل لتراجع احتياطي النفط عالمياً أو من حيث الطاقة النظيفة.ولهذا فإنّ السيطرة على مناطق الاحتياطي للغاز في العالم تعتبر بالنسبة للقوى الكبرى أساس الصراع الدولي في تجلياته الإقليمية.

واضح أنّ روسيا قد قرأت الخارطة وتعلّمت الدرس جيدا. فسقوط الاتحاد السوفياتي كان بسبب غياب موارد الطاقة العالمية عن سيطرته.ولذلك تعلمت أنّ لغة الطاقة القادمة إلى القرن الحادي والعشرين على الأقل هي لغة الغاز،كما أدركت روسيا خطورة المشاريع الأمريكية عليها، ولهذا خطّطت لمد خطوط غاز عبر البحر بحيث لا يمكن التأثير عليها كما حدث في العام 2008 حين تحوّلت أوكرانيا إلى عائق أمام صادرات الغاز الروسي، وكذلك حين بدأ الإعداد لثورة ملوّنة في بيلاروسيا .

لذا فإنّ السباق استراتيجي بين مشروعين للسيطرة على أوروبا من ناحية وعلى مصادر الغاز من ناحية أخرى:

- **المشروع الأمريكي نابوكو**:ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود ، فيما تعتبر تركيا الموقع المخزّن ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم المجر فالتشيك وكرواتيا وسلوفينيا فإيطاليا .
- **المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي** والذي يقطع الطريق عبر التالي:

أ- السيل الشمالي: وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة وعبر بحر البلطيق من دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

ب- السيل الجنوبي: ويمرّ من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا ويتفرّع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى المجر فالنمسا.

ويستهدف «السيل الجنوبي» ليس فقط تلبية الطلب المتزايد على الغاز في أوروبا وإنما سيعزز أيضاً أمن الطاقة في أوروبا عن طريق تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي. كما سيتيح لبلدان جنوب ووسط أوروبا تلبية احتياجاتها المتنامية إلى الغاز بصورة مضمونة ، إلى جانب الحصول على امتيازات اقتصادية بما في ذلك توفير فرص العمل الضرورية، والحصول على إيرادات من ضريبة ترانزيت الغاز.

أما «السيل الشمالي» ، فهو بمثابة خط احتياطي لصادرات الغاز الروسي عبر بيلاروسيا ولذي لا يمرّ بأراضيها بل بمياهها، كما يحافظ على بيلاروسيا ضمن الفلك الروسي. و بالنسبة للسيل الشمالي فقد وقعّت عليه الدول المعنية وخصوصا ألمانيا وتمّ تنفيذه و هو قيد العمل الآن ،أما السيل الجنوبي وهو المنافس لخط نابوكو هو الذي سيعيد النفوذ الروسي إلى أوكرانيا.

بهذا ستتيح خطوط الغاز الروسية "السيل الجنوبي والسيل الشمالي" لروسيا الاستغناء عن نقل الغاز عبر البر وخصوصاً عبر أوكرانيا، وبالتالي ستترك أثراً اقتصادياً ضخماً، لاسيما وأن حجم الغاز المار عبر أوكرانيا يصل إلى 54 مليار متر مكعب، وبالتالي ستفقد هذه الأخيرة دخلاً ضخماً من موازنتها ،وحتى تنعم بغاز رخيص دون رسم عبور في حال توقف العبور من أراضيها ،عليها أن تعود إلى الحظيرة الروسية ،إلى جانب ذلك سيزيل النفوذ الأمريكي من المحيط الجيوسياسي لروسيا.

و ما الأزمة الأوكرانية اليوم والتطورات الميدانية للانفصاليين إلا إحدى تجليات هذا الصراع ، وانعكاسا لموازين القوى الجيواستراتيجية إذ لم تقتصر على كونها نزاع محلي، بل تطوّرت لتتحوّل إلى أزمة بين روسيا من جهة و بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة ثانية ، أزمة تريد روسيا من خلال دورها وموقفها الصارم أن تظهر للغرب و للعالم أنها عادت بقوة لتكون قوة فاعلة في رسم الاستراتجيات العالمية خاصة في عمقها الاستراتيجي .

تصل نسبة الاستهلاك الأوروبي من الغاز الروسي إلى 15% يمر معظمه عبر أكرانيا[27] التي تعد واحدة من اثنين من الممرات التاريخية للغاز مع بيلاروسيا. يصدر الغاز الروسي من طرف الشركة العملاقة النصف قومية Gazprom. لأوكرانيا، موقع استراتيجي، ووزن جيوسياسي رئيسي بالنسبة لأوروبا، باعتبارها بلد عبور ممتازة للغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي عبر شبكة معقدة من خطوط الأنابيب. ازدادت هذه الأهمية خلال "حروب الغاز" بين روسيا وأوكرانيا منذ عام 2000 وكانت أكثرها تأثيرا على أوروبا أزمة 2008، حيث أن قطع إمدادات الغاز الروسي إلى بلدان أوروبا الوسطى والغربية نبهت روسيا إلى البحث عن بدائل لنقل الغاز عن طريق البر. كما أن سياسات الجانب الأوروبي بتنويع مصادر الطاقة، وخاصة تجاه النووية، كان دافعا للجانب الروسي في التفكير في الاستغناء عن أوكرانيا وإنشاء اثنين من الطرق البديلة، واحدة في بحر البلطيق North Stream والأخرى في البحر الأسود South Stream ، وذلك للحد من الاعتماد على جغرافية الطريق الأوكرانية[28]. وتؤكد روسيا من خلال الأزمة الأوكرانية أنها لا تحتاج لأوكرانيا اليوم لنقل الغاز إلى أوروبا ، فإلى وقت قريب، 80٪ من الغاز الروسي إلى أوروبا كان يمر عبر أوكرانيا. وقد انخفضت هذه الحصة منذ إنشاء خط أنابيب North Stream، الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. وسيميل إلى الانخفاض أكثر حتى مع خط أنابيب South Stream ، الذي سيربط أوروبا عبر بلغاريا والمجر وسيتم ذلك في السنوات القليلة المقبلة. [29]

لاشك في أن الأزمة الأكرانية بكل تداعياتها القومية والجيواستراتيجية هي إحدى فضاءات التنافس الروسي الغربي، يسعى بوتين من خلالها لفرض أمر واقع بخصوص امتلاك روسيا أوراق اللعب في منطقة تعدّ ضمن فضاءها الجغرافي وتمثل خطرا على أمنها القومي في حال تمكن الغرب من اجتذابها عبر الإغراءات العديدة. لذلك أظهرت القيادة الروسية هذه المرة قدرتها على استخدام ورقة الغاز لفرض الأمر الواقع على الأوروبيين كمستوردين للغاز الروسي، ولأمريكا التي تلعب لعبة الشطرنج في المحيط الاستراتيجي لروسيا .

ولكن رغم ما يبدو من تركيز إعلامي وطرح سياسي على أن الغاز هو محور النزاع إلا أن هناك أبعاد أخرى تتعلق بمشكلة جيواستراتيجية ذات جذور تاريخية، ليس الغاز معنيا مباشرة في ذلك. فمشكلة الهوية كبيرة جدا في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 ، فقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى قيام جدال

واسع في روسيا حول ما ينبغي أن يكون عليه التعريف الذاتي الروسي في المرحلة التاريخية الراهنة، وإلى نقاشات مكثفة على المستويين الرسمي والعام حول قضايا محورية في جوهرها موضوع الهوية التي لا تقتصر على الجوانب العرقية و الثقافية بقدر ما تحمله من دلالات جيوبوليتيكية واستراتيجية. فهل تعتبر روسيا دولة قومية تستند إلى عرقية روسية محضة، أم أن تحمل في تعريفها دلالات أكبر، ثم ما هي الحدود الحقيقية لروسيا، تاريخيا، وجغرافيا، استراتيجيا وعرقيا؟

من هنا يصبح التحدي بالنسبة لادارة يوتين ليس رهان الغاز فقط كآداة للضغط، بل التحدي مرتبط بإشكاليات سياسية يرتهن إليها مستقبل روسيا . لذلك عليها إعادة تمددها في إطارها الجيوبوليتيكي، وإعادة تعريف مصالحها القومية في هذا الفضاء الاستراتيجي ممثلا في العمق الذي تمثله منطقة القوقاز عموما وبحر قزوين على وجه الخصوص الذي بدوره يشكّل إطارا للصراع بين القوى الكبرى من أجل السيطرة على العالم.

الهوامش:

[1]-V. Nikonov: la Russie et l'occident: des illusions au désenchantement, **Critique internationale,** n° 12, juillet 2001, pp 188.

[2] - Azar Gat : The return of authoritarian Great Powers, **Foreign affairs**, vol 86 N° 4 July – august : 2007.

[3]- زبيغنيو بريزنسكي: **الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ،ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان،2004 ،ص7.

[4]- زبيغنيو بريزنسكي : **رقعة الشطرنج العظمى : التفوق الأمريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة**، ترجمة سليم أبراهام ،مراجعة جورج عيسى،دار علاء الين للنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الثالثة ،دمشق، سوريا،2007. ص7.

[5]- محمد السيد سليم: التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية،**السياسية الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007، ص 41.

[6]- نورهان الشيخ: العلاقات الروسية – الأورو أطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، **السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر 2007 ، ص 47.

[7] -J Vercueil : la Russie et l OMC , **le courrier des pays de l Est** , n 1031 , janvier 2003,p 58-65 .

[8]- محمد السيد سليم: **النظام العالمي الجديد**، مركز البحوث والدراسات السياسة ، القاهرة، 1994، ص 41.

[9] -B. LO : Vladimir Putin and the evolution of Russian , **Foreign Policy**, chapitre 1**,** 2003.

[10] -Thomas Gomart : op .cit ,p 791 .

[11]-Thomas Gomart: Vladimir Poutine ou les Avatars de la politique Etrangère Russe **,Politique Etrangère,** 3-4 / 2003, P789.

[12] -G . Gloaguen : le complexe militaro- industriel , **le courrier des pays de l' est**, n° 1032, fevrier 2003, p4-17 .

[13] -T.Gordodze : le tournant géostratégique de Poutine et l'armée russe , **critique internationale** n°17, octobre 2002 , p29.

[14]-Gilbert Rozman: La crise en Ukraine réduit les options de la Russie face à la Chine. http://paris-international.blogs.la-croix.com

[15] -O . Antonenko : Putin Gamble , **Survival** ,n° 4 hiver 2001-2002 ; p 49 .

[16]- استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية ، **التقرير الاستراتيجي العربي** (2008-2009) مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية 2010، ص 53.

[17]- عاطف عبد الحميد: روسيا وآسيا الوسطى ، حماية المصالح واحتواء المخاطر، **السياسة الدولية**، العدد 170 أكتوبر 2007 ، ص 84.

[18] - http://www.universalis.fr/encyclopedie/oleoduc-bakou-tbilissi-ceyhan/

[19] -GDF Suez entre dans le projet Nabucco », *Lemonde, 28 mai 2013*

[20] - Étape décisive pour le gazoduc européen Nabucco [archive], *Le Figaro*, 13 juillet 2009.

[21] - « He who pays for the pipelines calls the tune », *The Economist, 17 juillet 2009*

[22] -http://www.latribune.fr/opinions/tribunes/gazoduc-transadriatique-l-europe-doit-cesser-la-division-energetique-.html

[23] - http://www.rfi.fr/emission/20130627-gazoduc-nabucco-verra-pas-jour/

[24]- http://www.lexpress: Ukraine - Russie: quatre questions pour comprendre la crise du gaz .

[25] - http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/12/07/la-chantier-du-gazoduc-south-stream-qui-doit-relier-la-russie-a-l-ue-est-lance_1801750_3234.html
[26] - http://fr.ria.ru/business/20121126/196729083.html
[27]- http://www.lexpress: Ukraine - Russie: quatre questions pour comprendre la crise du gaz
[28] Nicolas Mazzucchi- : la crise ukrainienne expliquée par les enjeux énergétiques Read more at : http://www.atlantico.fr/decryptage/petropolitik
[29] - http://tempsreel.nouvelobs.com/economie/2014: Crise en Ukraine : "La Russie a besoin de vendre son gaz aux Européens"

ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية

أ ـ العاقل رقية

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر.

يحظى المغرب العربي بموقع استراتيجي مهم، كونه يطل على البحر المتوسط الذي يربطه من الشرق بالقارة الآسيوية و من الغرب بالقارة الأوربية و الاتحاد الأوربي، فهو بوابة إفريقيا على المتوسط، كما يحيطه من الجنوب دول إفريقيا (لجنوب الصحراء أو ما اصطلح على تسميتها بإفريقيا السمراء)، و ذلك بدءا من الفضاء الساحلي الذي يمثل مضلع الأزمات الأمنية، إذ أنه يجسد وضع اللاتوازن ما بين شمال إفريقيا وإفريقيا (لجنوب الصحراء)، و قد ذهب البعض لحد تشبيه منطقة الساحل بالفجوة ما بين إفريقيا البيضاء وإفريقيا السمراء[1] من خلال الريف الممتد من موريتانيا إلى السودان، وفي خضم الانشقاقات والوضع الأزموي الحاد بهذه المنطقة يمثل المغرب العربي الجسر الذي يربطها بأوربا عبر البحر المتوسط.

وبالموازاة لا يتجاهل أحد كون الهجرة موضوع الساعة، آخذة حيزا كبيرا في أخبار اليوميات، البرامج التلفزيونية، وحتى الأخبار الإذاعية، إذ ما تزال الهجرة غير الشرعية تقلق- بل و حتى تزعج- الدول المستقبلة لها و العابر منها، لما تحمله من آثار سلبية تمس أمن هذه الدول بمفهومه الحديث، وهو ما استدعى تكثيف الشراكات والتعاونات وحتى الضغوط من خلال الشروط المتضمنة في الاتفاقيات الاقتصادية، التي تجمع دول الاتحاد الأوربي المستقبلة والدول المغاربية والإفريقية، كدول مصدر وعبور للمهاجرين السريين.

وقد يبدو من الوهلة الأولى أن هناك تضخيما لظاهرة المهاجرين السريين، وإقترانهم بالتهديدات الأمنية، حيث ما من أحد ينكر حال المهاجرين غير الشرعيين كضحايا للظروف السيئة و المزرية العامة، وعلاقتها بسياسات دول المصدر، وأن الفارين منها يحذوهم الأمل في الحصول على ظروف الحياة الكريمة، التي يبقى الانبهار لها لمجرد ما تبثه وسائل الإعلام من صور عن مجتمع الاستهلاك، من ظروف الرفاه التي يتمتع بها المواطن الغربي، غير أن الواقع قد يصدم ذاك الأمل، فلا يجد المهاجرون السريون مبتغاهم لتحقيق آمالهم، وأمام حرج العودة إلى الدولة الوطن خائبين، يفضل هؤلاء ممارسة أي نشاط مربح فقط للبقاء بدولة الاستقبال وجمع المال.

إن تبني النظرة الموسعة للأمن من خلال التعاريف التي آلت إليها الدراسات الغربية، في زمن شاع فيه تبني سياسات الهجرة، و اتخاذ إجراءات كلها معادية للمهاجر السري، بل و طرح هذا الموضوع ضمن النقاط التي يتم التطرق لها في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية، يؤدي بدوره إلى التطرق إلى الإشكالية التالية، والتي تنطلق من أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي ما تزال محل اهتمام خبراء علم الاجتماع و الديمغرافيا بدأت تحتل حيزا من الانشغالات الأمنية للدول، مما أدى إلى طرحها للنقاش على طاولات الاجتماعات الدولية كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية والتي يمكن طرحها على شكل سؤال رئيس مفاده: كيف تؤثر الهجرة غير الشرعية على مكانة دول المغرب العربي، وإدراجها في إطار الحسابات السياسية التي تجمعها مع محيطها الدولي؟

ستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية:

- توسع مفهوم الأمن في إطار التهديدات الجديدة: (أنسنة الأمن).
- الهجرة في منطقة غرب المتوسط.
- الهجرة غير الشرعية والنشاطات الإجرامية التي تمس الأمن بالدول المغاربية.
- مشروطية التحكم في الهجرة غير الشرعية ووضع سيادة الدول المغاربية وأمنها.

- توسع مفهوم الأمن و ضمه لتهديدات جديدة: أنسنة الأمن

لقد تنامت في الوقت الحاضر النقاشات حول الأمن، و كلها تحمل مفاهيم يتقارب بعضها البعض: أمننة، الدراسات الأمنية لظاهرة ما، أمن وطني، أمن إنساني، أمن جماعي، التهديدات و المخاطر الأمنية...، حيث ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدولة لقوتها، في مواجهة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي، وذلك من خلال مجابهة الدول الأخرى، و بهذه الطريقة كان مفهوما مجردا ومرادفا للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها، وذلك بالاعتماد على القوة وبالذات في شقها العسكري[2].

غير أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية، التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي،و تزامنت مع تطور الأحداث الدولية، ما جعل من المفهوم التقليدي للأمن الذي لطالما انصب على الجانب العسكري للدولة في تحقيق مصالحها، بل وقبل كل شيء في الحفاظ على بقائها، يتسع ليأخذ معنى أكثر شمولية للمستجدات التي عايشتها الدول على مستوى الساحة الدولية، والمتمثلة أساسا في: انهيار الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وظهور فواعل جديدة من منظمات دولية حكومية وغير حكومية تنافس دور الدولة، وتصاعد الكوارث البيئية، وانتشار الآفات المرضية، المجموعات الإجرامية، وحتى منها الإرهابية، والتنقلات غير القانونية للأشخاص، العولمة...، كلها أنقصت من سيادة الدولة وزعزعت مكانتها فبعدما كانت الفاعل الأساسي والوحيد في التفاعلات الدولية، والسيدة على ترابها الإقليمي، والآمر الناهي والحارس على أمن مواطنيها(بالمعنى الوستفالي للسيادة)، أصبحت هشة مخترقة، وصارت معرضة لاختراقات وتحديات من قبل فواعل من الصعب التعرف عليهم، وبالتالي من الصعب مواجهتهم.

وعليه، فقد أدى عدم وضوح ملامح العدو للدولة، وعدم بقاء الأمن محصورا في بعده العسكري التقليدي، في الوقت الحاضر إلى تعقيد في المعنى الحالي لمفهوم الأمن، (أمن من؟ و ضد من؟ وماذا؟) و لعل هذا الغموض في الصورة كان سببا في تنامي النقاشات حول معانيه ومدلولاته وأبعاده ويبدو أن هناك قناعة تامة بأننا نعيش في عالم مضطرب، لا يمكن أن يتحقق فيه الأمان الكامل، مما يجعل الأمنمسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

و قبل التعمق أكثر، في التطور الذي آلت إليه الدراسات الأمنية، يجدر التطرق إلى تعريف مفهوم الأمن، الذي يرد عند WolfersArnold، حيث يقول "أنه في جانبه الموضوعي يعني غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي يعني غياب الخوف، من أن يتم المساس بأي من هذه القيم"[3]، وبإسقاطه على فترة الحرب الباردة، فإن هذه التهديدات انحصرت في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي، والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية.

تفيد دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: "حماية الدولة/ الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"[*]، وهناك العديد من التعاريف التي إجتهد أصحابها في تحديد أبعاده. ولعل أدقها هو ما ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى **"فليعبدوا رب هذا البيت. الذي أطعمهم من جوع. وآمنهم من خوف."** (سورة قريش، آية: 3-4-5)، و في قوله تعالى هذا تأكيد على أن الأمن هو نقيض الخوف. وينطوي الأمن القومي لأية دولة أو أمة على السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي و الجسدي لمواطنيها، عبر استخدام جميع عناصر و مصادر القوة المتنوعة التي تملكها، للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها و حياة مواطنيها و نمط معيشتها.

ولكون أنه من الصعب الحديث عن أمان خالص وكامل مهما كانت القوة التي تتمتع بها أية دولة أو أمة، يبقى أن للأمن أبعادا مختلفة: (أمن عسكري، أمن معنوي، ثقافي، اقتصادي، غذائي، بيئي، اجتماعي، صحي ...)، كما أن له مستويات مختلفة: (أمن فردي، وطني، قومي، إقليمي، عالمي)[4]، ولهذا فإن الأمن بمستوياته و أبعاده الحالية هو نتيجة سيرورة و تطور لدراسات و أحداث عبر الزمن، بدءا بانهيار المعسكر السوفياتي الذي ترك جيوشا يتيمة العدو! عدو لا طالما كان يحسب له ألف حساب، وتدبر له ألف مكيدة، وهواختفاء قد أدى إلى تغيير الحسابات، وكان سببا في نهاية الثنائية القطبية، من جهة، كما غيّر من هرمية تصنيف الأخطار والتهديدات، من جهة أخرى.

هذه الهرمية التي عرفت جمودا لمدة طويلة بسبب التفكير المادي و الإيديولوجية المادية التي قسمت العالم إلى قسمين قد نهايتها. (أي نهاية الثنائية القطبية) إلى تجاوزالمرحلة الوست فالية، ونهاية الدولة –الأمة، ونهاية النظام العسكري؟[5] ،وإلى طرح مجموعة من الاستفسارات إثر انهيار النظام العالمي السابق، مع التلميح أحيانا إلى عدم قيام نظام ولي جديد محدد الأبعاد،وستفسارات مفادها أنه ستعم فوضى عالمية بعد الثنائية القطبية، وأحيانا أخرى على أنه سيسود نظام الأحادية القطبية الذي سيعدل الأوضاع.

وفي خضم هذه التطورات نظام جديد أم فوضى جديدة ؟ تغير عدد اللاعبين على الساحة الدولية وكذا بداخل الدولة ذاتها، ليفسح المجال لعوامل عابرة للحدود، أدت بالدولة الأمة، وكذا مكتسباتها المعروفة في عصر وست فاليا بالدخول في أزمة [6]، وإذا ما تم تبسيط الأوضاع، فقد حدثت نقلة تدريجية من "الدولة، هي الأنا"، أي تشخيص الدولة بعلاقة تكافؤ، إلى "الدولة، هي ماذا ؟"، أي تساؤل حول أزمة الهوية، و القوانين التي تعود على سيادة الدولة لم يعد لها نفس المعنى و المحتوى، ليتم تجاوزها بأشكال أخرى من السلطة، وفي خضم هذه العلاقة الغامضة، (مفاهيم الثنائية القطبية من شرق وغرب) قد فقدت معانيها بصورة ملموسة (محسوسة)، بمعناها الأول الإيديولوجي، وأخيرا الجغرافي.

وفي إطارهذا التحول من الثنائية القطبية، فإن النظرة والتفكير التقليدي للأمن –بخصوص نهاية النظام العسكري- قد أفسح المجال تدريجيا لمفهوم أوسع وأقل وطنية للأمن، وأقل ارتباطا بالدولة، أين لا تكون فيه الدولة هي الفاعل الأساسي، وهكذا تم الانتقال من التفكير بالأمن المتمحور أساسا حول جهاز الدولة، إلى التفكير الذي يأخذ بعين الاعتبار "الشعب، الدول، والخوف" وهو ما جاء به باري بوزان الذين مهدو لاتجاه فكري جديد حول الأمن، وذلك قبل نهاية الحرب الباردة، حيث تم إعادة التفكير فيه بصورة أعطت له مفهوما جديدا يتم من خلاله الاهتمام لا فقط بالدول وعلاقاتها فيما بينها، بل وكذلك العلاقات فيما بين الفرد والمجتمع، والدولة، ونظراتهم المتقاطعة بخصوص التهديدات التي أصبحت تأخذ أشكالا عديدة ومختلفة، وفي مجال تصور كهذا فإن المعنى التقليدي لأمن الدولة قد تغير تدريجيا، ليصبح مفهوما أكثر شمولية لأمن الجماعات البشرية، الذي يصنف ضمنه باري بوزان كل التحديات الأمنية القديمة والجديدة في خمسة قطاعات، وباتباع تصنيفه يمكننا التمييز إلى جانب الأمن العسكري: الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والأمن البيئي.

يسمح الأمن الإنساني بإدراج كل التساؤلات التي تمس المجتمعات والمجموعات البشرية عن طريق الفرد في التحاليل الأمنية، وبهذا تكون الصياغة الجديدة لمفهوم الأمن من قبل Roxanne Lynn Doty[*] (التي أضافت لهذا الحقل المفاهيمي أمن الفرد ككائن إنساني لا ككائن اجتماعي)، مما يتيح النظر إليه وتحليله عبر ثلاثة أقطاب مختلفة، انطلاقا من الدولة إلى الكائن البشري مرورا بالمجتمع.

وفي إطارهذه الثلاثية، يصنف **الأمن الوطني** في السجل الكلاسيكي لأمن الدولة-الأمة بهدف ضمان بقائها في إطار دولي، أو ما بين الدول الوطنية (الكفاح من أجل بقاء الدولة) [7].

الأمن الاجتماعي يعود إلى قدرة المجتمع للإبقاء على صفاته الأساسية في مضمون تطوري، لإعادة إنتاجه لـ"نحن" المؤسس و المهيكل على مر الزمن دون تدهوره و تغيير طبعه.

الأمن الإنساني يسمح بالإستجابة لنقائص الأمن الاجتماعي عن طريق إدراجه في التحليل لكل التساؤلات ذات العلاقة براحة المجموعات البشرية، أي أن الأمن الإنساني يهتم براحة المجموعات البشرية من خلال الأبعاد غير المتضمنة في كل من الأمن الوطني و الأمن الاجتماعي، و بالتالي تخص أمن الفرد ككائن إنسانى /بشري، و ليس فقط ككائن اجتماعي، سواء تعلق الأمر بكرامة الفرد أو راحة باله[8].

ولقد أحدث مفهوم الأمن الإنساني تمييزا بين أمن الدول و أمن الأشخاص، على أساس أن الأول (بأهميته) لا يحقق بالضرورة الثاني، بيد أن هذا لا يعني إنفصالا بين الطرفين، ذلك أن الدولة تبقى المسؤولة عن أمن مواطنيها، وإن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة، و إنما يعتبر أن أمن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاتها، و إنما هووسيلة لضمان أمن الأفراد[9].

والملاحظ أن كلا من الأمن واللاأمن لم يعودا حكرا على الدولة، كما هو الحال كذلك بالنسبة للوسائل المسخرة لإضفاء الأمن واللاّأمن، وهو ما يدفع إلى القول أن الدولة قد فقدت امتيازها الحصري في إنتاج واستهلاك الأمن و اللاأمن.

وبهذا، يكون حقل المفهوم الأمني مبني على الفرد سواء بمفاهيمه الأمن الإنساني أو أمن المجموعات البشرية أي الإنتقال من أمن الدولة (Sécurité étatique: monoréférentielle) الذي يستدل بمرجعية وحيدة للأمن (كمركز كل الاهتمامات الأمنية)، إلى الأمن الإنساني المتعدد المرجعيات (Sécurité humaine: multiréférentielle)، بحيث يهتم الأمن الإنساني بالفرد ككائن بشري، و بمحيطه، بنشاطاته ونقاط ضعفه بمختلف أبعادها[10].

وبهذا، تقود الدراسات الأمنية الحديثة التي تنصب اهتماماتها على الإنسان، كون أن الهدف منها يتمثل في مواجهة التهديدات التي تعيق راحته ومسار حياته، وذلك من خلال إدراج متغير الإدراك الحسي والحواسي المطبق على المنطق الأمني، والمجسد أساسا في "تخوفات المجتمع"[*]، ومن ثم اعتبار المجتمع والفرد كمواضيع للأمن أو كرهانات أمنية، فالدولة لم تعد المحتكر الحصري للتهديد على الساحة الدولية، وهو ما يستدعي الوقوف عند تهديدات من نوع جديد، قد تكون حقيقية أو كامنة، أو ناجمة فقط عن تخوفات الأفراد والمجتمع، ومن بين هذه التهديدات: الآفات المرضية، الكوارث الطبيعية، هجرة الأفراد ...

- النظرة لتهديد الهجرة في منطقة غرب المتوسط

يقصد بالهجرة غير الشرعية (أو كما تعرف كذلك بالهجرة غير القانونية أو السرية): "الدخول أو الخروج غير القانوني من وإلى إقليم أية دولة من قبل المهاجرين، أي من دون التقيد و الامتثال للضوابط والشروط القانونية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[11]، وما يعرف عن المهاجرين غير الشرعيين هو عدم احترامهم و عدم تقيدهم بالإلتزامات و الشروط الموضوعة من قبل دولة الاستقبال المتواجدين بها، والخاصة بدخول و إقامة الأجانب"[12].

إن النظرة للأمن بمفهومه الموسع بصفة عامة، ولتهديد الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، في الضفة الجنوبية لغرب المتوسط لا تختلف عنها في الضفة المقابلة، بفرق التجانس والتنسيق بين دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط. والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل الخطاب السياسي في الشمال بخصوص التهديدات القادمة من الجنوب واقعي أم لا ؟، هل هو خطاب قائم على تبريرات واقعية، حقيقية (الديمغرافيا، الهجرة، الإرهاب، انتشار الأسلحة ..)؟، أم أنه عبارة عن بناء إيديولوجي لإثبات الذات و تمييزها عن الآخر؟.

ويشمل تهديد الهجرة غير الشرعية بين طياته بشمل مختلف المخاطر، أي أنها تعد كمنبع للتهديدات، فهي تجمع بين: المهاجر، والمتشرد، والجريمة المنظمة والإرهاب، و بهذا تكون الهجرة جامعة لمختلف المخاطر المتعددة الأبعاد في مصدر واحد، ولذلك أطلق على ما ينتج عنها مصطلح «A Catchword» وهو بمعنى العدو الداخل[*].

وبالرغم من عدم وجود نظرة واضحة للتهديد تجمع بين الدول المغاربية [13] بخصوص الأمن والهجرة، والإقرار بوجود هوة ما بين نظرات النخب الحاكمة و نظرات القاعدة (الشعوب المحكومة)، إلا أن موضوع الهجرة غير الشرعية يصب في اتجاه توحيد آراء القمة و القاعدة، كما أظهرت الاجتماعات والمؤتمرات التوفق حول توحيد جهود هيئات الأمن لهذه الدول المغاربية كلها من أجل محاربة الهجرة غير الشرعية والحد من انتشار الجريمة المنظمة بكل أشكالها، وذلك من خلال التطرق إلى الأسباب الحقيقية وليس فقط مظاهرها الخارجية[14]، وهو ما يتوافق مع وجهة النظر الجزائرية[**].

وتعاني الدول المغاربية -هي الأخرى وتشتكي- من التواجد الكبير للمهاجرين على أقاليمها، وأن هذا راجع لقربها الجغرافي من أوروبا، بحيث أنها تشكل طريق عبور مميز، ومقر استقرار للمهاجرين الأفارقة مع تفاوت التفضيل، لتصبح هي الضحية.

هذا، وينص الخطاب المغاربي الرسمي على أن المجتمعات المحلية (المغاربية) هي ضحية تدفقات المهاجرين التي تغزوها و تجتاحها، وبالربط مع الخطاب الأوروبي /الأمني أصبح الأجنبي (المهاجر) بمثابة تهديد لأمن الدول التي يجتاحها(*).

وفي اجتماع لجنة المتابعة لـ 5+5 بطرابلس الذي عقد في نوفمبر 2003 (في إطار اللقاءات التحضيرية لقمة "حوار 5+5" المنعقد يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بالعاصمة التونسية)، صرح ممثل الجزائر بأن النظرة المغاربية لمسألة الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على درء المخاطر التي تحملها ظاهرة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة والإتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وتبييض الأموال، و دعا في هذا الإطار إلى بلورة ديبلوماسية مغاربية منسجمة تتطلب مواقف موحدة و وجهات نظر متجانسة في الحوار مع شريك أوربي موحد ومتجانس، ليطالب الدول المغاربية بتنسيق التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والخبرات بشأن مكافحة الظواهر الإجرامية بمختلف أشكالها .. [15].

لقد أصبحت الهجرة تشكل تهديدا للأمن الإنساني في الدول المغاربية لما يرفقها أو ينجم عنها من جرائم عابرة للحدود، ففي سنة 2001 (حسب إحصائيات قسم السكان لمنظمة الأمم المتحدة لـ2002) [16]44% من الدول المتقدمة قد بلورت سياسات مشددة بشأن الهجرة، و قد اتبعتها الدول النامية بنسبة 39%، هذه السياسات قد ساهمت في تفشي ظاهرة المتاجرة بالأشخاص، الأسلحة والمخدرات...، بحيث تم تقدير ما يفوق عن نصف ثلاثين مليون مهاجر غير شرعي في العالم، هم مضطرين للتنقل بمساعدة المتاجرين غير الشرعيين.

- الهجرة غير الشرعية ضمن النشاطات الإجرامية التي تمس الأمن بالدول المغاربية

معروف منذ القدم بأن المجرمين يهاجرون سرا إلى الخارج هروبا من القانون، هذا إلى جانب أن أغلبية الجرائم الدولية معروفة هي الأخرى منذ القدم: القرصنة، احتجاز الرهائن، عصابات السرقة، المتاجرة بالرقيق و بالبشر، ...

إذا كانت الهجرة تعني مغادرة الدولة الوطن، فهي بمعنى آخر الهروب من الظروف السائدة فيه لتحقيق الآمال المرجوة، و لكون أن الفرص بدول الاستقبال تبقى محدودة و بعيدة عن صور المستقبل التي رسمها المهاجرون السريون بأذهانهم، و أمام استحالة العودة إلى الدولة الوطن خائبين فارغي الأيادي، ينجر العديد من المهاجرين السريين للعمل كعبيد في المصانع و ورشات البناء و المناجم لساعات عمل جد طويلة و بأجور زهيدة، غير أن سوق العمل لا يسعه استقطاب كل المهاجرين السريين الذين هم في تزايد مستمر، ما يؤدي بالكثيرون منهم للانخراط في شبكات المتاجرين غير الشرعيين و ذلك للمتاجرة بمختلف السلع المحظورة فقط لاكتساب المال و تجنب العودة إلى الوطن الفار منه.

لقد استقطبت جرائم المهاجرين (الأجانب) اهتمام الخبراء لا فقط على المستوى الوطني بل حتى على المستوى الدولي، لتصدر منظمة [17] OIPC-Interpol* في نشرتها التي تصدرها كل سنتين الإحصائيات المتعلقة بالجرائم العالمية، مستندة في ذلك على المعطيات الوطنية التي تفيدها بها شرطات الدول الأعضاء، وفيها تتبين نسبة الأجانب مقارنة بالمواطنين من بين مرتكبي الجرائم، لتتراوح نسبتهم من 0.34% إلى 94.11%بين الدول سنة 1984، و يرجع هذا الفرق بالدرجة الأولى إلى نسبة الأجانب المقيمين في كل دولة، و ما يمكن الإشارة إليه، أنه في أغلبية الدول المعنية، تكون نسبة المتاجرة بالمخدرات و العملات المزورة أكبر من بقية النسب الأخرى[18].

في سياق هذا المنطق، تشكل منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط مسرحا للعديد من الممارسات والأعمال غير المشروعة، و التي تشكل اليوم تهديدات أمنية على دول ضفتي غرب المتوسط بدرجات متفاوتة، فأغلبية الأعمال الإجرامية العابرة للحدود والمتعلقة أساسا بالهجرة السرية من: المتاجرة بالمخدرات، بالبشر، وبالأسلحة، تتخذ طريقها من الجنوب إلى الشمال عبر الطرق البحرية المؤدية إلى: اسبانيا، فرنسا، و إيطاليا، انطلاقا من دول جنوب صحراء إفريقيا، مرورا بـ: ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب الأقصى[19].

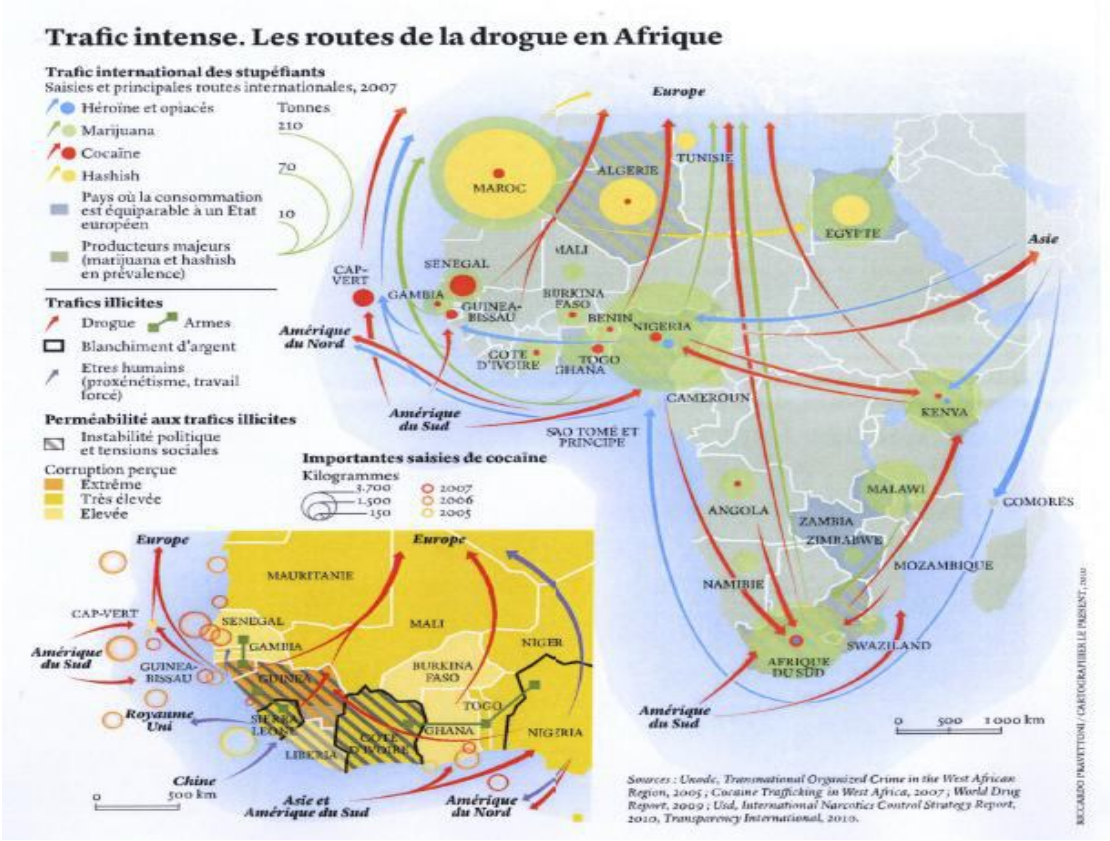

خريطة (1)[20]: طرق المتاجرة بأنواع المخدرات بإفريقيا توجها إلى الدول الغنية

من الخريطة -1- تتضح أهمية المتاجرة بالمخدرات وذلك من خلال الطرق الكثيفة التي يرسمها المتاجرون غير الشرعيون بهدف التسويق بالدول الغنية وخاصة منها الأوربية كونها تمثل أهم وأقرب الأسواق إلى إفريقيا، كما يتضح أن الطرق المتبعة في تجارة المخدرات هي ذاتها الطرق التي يعبرها المهاجرون السريون خفية من أعوان الأمن و حراس الحدود، وهو ما يفسر التقارب ما بين ظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإتجار بالمخدرات إلى حد ما.

فتحركات المهاجرين هذه تمس بأمن الدول، المجتمعات و خاصة الأفراد بكل من دول العبور و الاستقبال، وتضطرهم إلى غلق حدودهم، ومنع المهاجرين غير الشرعيين من التوغل إلى الداخل، أين يعم الأمن والحماية.

وحسب السيدة Tana de Zulueta[*] فإن وجود المهاجرين السريين في وضعية غير قانونية يضطرهم لتقبل أي عمل مهما كانت سمعته و ذلك في سبيل الاستمرار في العيش، فبعد التحريات التي قامت بها والتي دامت حوالي أربع سنوات، توصلت إلى أن المتاجرة بالأشخاص تعد ثاني تجارة عالمية بعد المخدرات والمؤثرات العقلية [21].

فاستغلال النساء، العمل السري، الاستعباد المنزلي: في كل هذا، الضحايا هم خصوصا النساء و الأطفال، باعتبارهم سلعة خاضعة لأعمال العنف و المتاجرة... .

إن عدم التوازن السوسيو-إقتصادي للعالم وخصوصا ما بين دول جنوب صحراء إفريقيا و الدول المغاربية وبأكثر حدة مع الدول الأوربية، يجعل إفريقيا مهمشة و في وضعية مزرية، و تظهر المفارقة الهامة عند مقارنة مساحتها بمنتوجها الداخلي الخام PNB، ففي هذه الحالة تظهر القارة الإفريقية في شكل هيكل عظمي، والأرقام هي بكماء، بحيث أن 40%[22] من الأفارقة يعيشون تحت عتبة الفقر، وعليه فهم أكثر من 350 مليون في

وضعية البحث عن وسائل العيش، وللخروج من مأساتهم، فإن الهجرة غير الشرعية بالنسبة لهم تكون الحل لبعض مشاكلهم، ويبقى ممارسة الجريمة المنظمة ضرورة ترفق أغلبية هؤلاء المهاجرين السريين.

فلا تزال منطقة الساحل تعاني من مخلفات الأزمات الغذائية الأربعة المتعاقبة (2005، 2008، 2010، 2012)، والعديد من البيوت لا تزال العائلات فيها تكافح من أجل ظروف عيش مقبولة، و قد تم تقدير نحو 20 مليون شخص أي بمعدل 1 من بين 8 أشخاص بمنطقة الساحل يعاني من اللاأمن الغذائي في سنة 2014، وقد تضمن هذا الوضع تسعة دول واقعة بإفريقيا الغربية: السنغال، غانبيا، موريطانيا، مالي، بوركينافاسو، نيجر، تشاد، شمال الكاميرون، و شمال نيجيريا، و قد ازداد الوضع تدهورا مع الإنخفاض الحاد في التحويلات المالية للمهاجرين كنتيجة للتراجع الاقتصادي العالمي، وهو ما كان له تأثير على النزاعات في شمال مالي وشمال نيجيريا إضافة إلى دول أخرى مثل دارفور وجمهورية وسط إفريقيا، كما تمثل الزراعة أهم وسيلة إنعاش بالنسبة لغالبية الدول الساحلية، ليصل وضع الفقر فيها إلى كون أن أغلبية العائلات الريفية الأكثر فقرا لا يمكنها تغطية أكثر من 20 من حاجياتها الغذائية، وإلى جانب الفقر المدقع تتفشى اللامساواة وعدم توفير الخدمات القاعدية الكافية كالتربية والتعليم، المرافق الصحية و التدهور البيئي[23].

منذ سنوات الثمانينات، أي منذ أن أصبح تصدير الموارد الفلاحية غير مربحا، خاصة مع تحرير التجارة، تحول الاهتمام إلى تجارة الحشيش Cannabis التي تكسب أكثر من القهوة، الكاكاو، أو القطن، إذ حسب التقرير لسنة 2005 للعضو الدولي لمراقبة المنشطات: OICS[*]، يشكل الحشيش من أهم المخدرات في إفريقيا، مستهلك من قبل 34 مليون شخص، بنسبة 28 % من الإجمالي العالمي للمخدرات أي حوالي 12000 طن [24].

ودائما في ميدان الجريمة نجد التزوير (التقليد) الذي يغلب في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فعشرات الآلاف من الشبان المغربيين و التونسيين يحترفون التقليد، كما أن قرصنة الآلات الإلكترونية في تنامي، بحيث نجد بحي درب غالف بالدار البيضاء، أكبر واجهة للإعلام الآلي بإفريقيا.

هذا التقليد الذي يأخذ طابعا إجراميا، ففي نيجيريا تقريبا كل الأشياء هي موضع التقليد: قطع غيار السيارات وحتى الطائرات، الأدوية (معدة بمقادير خطيرة)، النقود، الوثائق الإدارية والشهادات الدراسية[25].

كما أن الفقر المدقع الذي تعرفه دول إفريقيا يدفع للتساؤل عن كيفية العيش، فالعديد من النساء، الفتيات، وحتى الأولاد في سن المراهقة، يجدون أنفسهم معرضين لكل أشكال الإستغلال و هي حقيقة درامية تتقاسمها كل دول إفريقيا [26]، حتى أن الوضعية المزرية تدفع بعض العائلات إلى بيع أولادهم و لو مقابل قفة غذاء و10 أورو، و من هنا يبدأ مسار التجارة غير الشرعية بالبشر وصولا إلى المتاجرة بالأعضاء، فالفرد الإفريقي يبقى دائما أسير الأوضاع التي حوله، والهجرة عنده تبقى المنفذ لمشاكله، غير أن نقص الفرص[27] المتاحة أمامه تدفعه إلى الاشتغال في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص وحتى الأسلحة، هذه التجارات غير الشرعية التي تعرف بأرباحها الطائلة و لما لا الاتجار بالأسلحة، لا سيما وأن هذه الأخيرة تجد سوقا هاما لها في دول إفريقيا المشتعلة بالحروب و التشابكات.

إن الانحراف والجريمة، اللتان تتلبسهما فئة المهاجرين راجع أساسا لوعيها بالفجوة [28] القائمة ما بين الأهداف المسطرة والفرص المتاحة لها، هذا من جهة، ولكن إذا كان الاغتراب ونقص الفرص التي يلجأ من أجلها الفرد الإفريقي لمهاجرة دولته تدفعه إلى التلبس بأعمال العنف والشغب ونشر الفساد والأعمال الإرهابية فكل من الهجرة و الجريمة المنظمة يخدم الآخر.

فالتنقل السري والمحكم الذي يقدمه أعضاء القاعدة بكل من مالي، الجزائر، موريطانيا والنيجر إنما يزيد من خطورة التحدي الأمني الذي تواجهه الدول المغاربية إزاء ظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية القادمتين من دول الساحل الإفريقي.

وإن كان هذا يبين شيئا فهو يبين مدى إمكانية تنقل هؤلاء المجرمين وقطعهم لحدود الدول من دون أي تخوف أو ارتباك، و هم مسلحين بأحدث الأسلحة.

- مشروطية التحكم في الهجرة غير الشرعية للإنقاص من سيادة الدول المغاربية وتكثيف المجموعات الإرهابية

يزداد الاهتمام الدولي في مجال الأمن بمنطقة المغرب العربي لا سيما و أنها تعد حلقة وصل بل والجسر الرابط بين الدول الإفريقية والأوربية بحكم تاريخها الاستعماري من جهة، دون أن ننسى رصيدها الثقافي والهوياتي الذي يبقيها على اتصال بدول الشرق الأوسط كونها جزءا من الوطن العربي الكبير من جهة أخرى، هذا ولا يمكن تجاهل التنافس الدولي على المنطقة المغاربية بحكم ثرواتها الطبيعية و موقعها الجغرافي، فكل هذا يجعل من المنطقة المغاربية منطقة استراتيجية ما يفسر الاهتمام الدولي الكبير المنصب على المنطقة، ومحاولات الدول لبذل الجهود من أجل إحلال الأمن و الاستقرار فيها[29].

كما تزداد أهمية المنطقة المغاربية باعتبارها فضاء لعبور و استقبال الآلاف من المهاجرين من أصل دول جنوب صحراء إفريقيا الذين يطمحون في الالتحاق بدول الاتحاد الأوربي إلى جانب عدد كبير من المهاجرين المغاربة و آخرون من دول آسيوية الذين اتخذوا من المنطقة المغاربية معبرا يوصلهم إلى بلد الأحلام بأوربا، وهذا ما اتخذته هذه الأخيرة مبررا لعدم البقاء في معزل عما يحدث في الدول المغاربية كونها تأوي عددا كبيرا من المهاجرين القادمين من دول إفريقيا عموما[30].

وبدلا من أن يكون التحكم في مسألة الهجرة غير الشرعية هذا التهديد الأمني العابر للحدود بجعله عاملا للتعاون المغاربي، فعلى العكس من ذلك، إذ أن كل دولة مغاربية عملت على مأسسته بطريقة تحرج من خلالها الدول المجاورة، و ذلك بهدف الظهور كأهم حارس و الساهر على أمن أوربا، ففي أكتوبر 2005، قام الوزير المغربي الأول ادريس جطو باتهام الجزائر على أنها تجعل من المهاجرين جنوب الصحراويين "وسيلة دعاية" ضد المملكة المغربية في النزاع حول الصحراء الغربية، وقد صرح على أنه "من غير المقبول ترك أعداء المملكة المغربية يستفيدون من بؤس وضعف هؤلاء البشر الساعين للالتحاق بأوربا والآملين في ظروف العيش الكريمة"، وقد جاء هذا التصريح بعد تسيير المملكة المغربية السيء لمسألة الهجرة السرية، والذي كان محل انتقاد من قبل المنظمات غير الحكومية، فبأيام قليلة من قبل قامت القوات المغربية بقتل 14 مهاجر إفريقي عند محاولتهم دخول المدن الإسبانية: سبتة ومليلة، هؤلاء المهاجرين غالبا ما كانوا يخضعون إلى أسوء المعاملات بكل من المغرب الأقصى، ليبيا وموريطانيا، فمن خلال ممارستها لهذا التعامل السيء إزاء المهاجرين غير الشرعيين، فقد قبلت هذه الدول لعب دور العميل للأمن الأوربي[31].

ويرى الأستاذ الباحث -علي بن سعد- بـ IREMAM[*] أن الأنظمة المغاربية تنظر لهذا الدور القمعي إزاء المهاجرين كورقة مساومة مع الدول الأوربية، و مثال ذلك أن ليبيا التي لم تتخلى أبدا عن طموحاتها في قيادة المغرب الكبير، قد استعملت ورقة الهجرة غير الشرعية لإعادة التسلح جزئيا و ذلك من خلال فرض وسائل عسكرية للمراقبة وتجديد ترسانتها المتآكلة خلال سنوات الحصار، بل أكثر من هذا فالجماهيرية التي كانت تستقبل ما يقارب مليون ونصف مهاجر إفريقي أرادت أن تظهر كمحاور رئيسي للأوربيين في المكافحة ضد الهجرة السرية، كما أن بعض المحاولات لتنظيم التعاون الجهوي حول مسألة الهجرة لم تكن مجردة من الخلفيات الفكرية البراغماتية، وهو حال اجتماعات أوربا -إفريقيا بالرباط في جويلية 2006، وبطرابلس في نوفمبر من نفس السنة، حيث أن كلا من الدولتين عملت على أن تكون مأسسة الظاهرة لصالحها، فالمغرب الأقصى سعى من جهته إلى تحسين صورته الملطخة بتراجيديا 2005 والتي راح ضحيتها المهاجرين الموقوفين بإقليمه، أما ليبيا فقد عملت على استخدام ورقتها في مكافحة الهجرة غير الشرعية لإيجاد مكانا لها بالمحافل الدولية و ذلك بعد سنين طويلة من الحصار، بهذا يتضح أن الدول المغاربية قد تتفق بالأساس حول الخطوات المتبعة في التعامل مع مسألة الهجرة، ويبقى مصدر الخلاف بينهم يكمن في أن كلا منهم يريد أن يكون المحاور الأول مع الأوربيين[32].

إن تواجد المغرب العربي ما بين أوربا القلعة (المنغلقة) وإفريقيا لجنوب الصحراء والتي أدى بها اللاتوازنالسوسيو-إقتصادي العالمي من أن تعاني من كل الآلام، ما دفع الدول المغاربية أن ترتدي زي القمع إزاء المهاجرين غير الشرعيين مضخمة الإنتهاكات التي يمارسونها وذلك استجابة منهم لشروط الاتحاد الأوربي، الذي يجبرهم على إستعادة لا فقط مواطنيهم بل وحتى المهاجرين الذين قاموا بالعبور على أقاليمهم قبل الالتحاق بأوربا، و هي بهذا تفرض عليهم لعب دور الشرطي في مراقبة تدفقات المهاجرين المتجهين إليها، وذلك مقابل منحهم المساعدة المالية، حيث كان حكام أوربا واضحين في نوفمبر 2004، عندما تم الكلام عن إدماج كامل لمسألة الهجرة في العلاقات الحاضرة والمستقبلية ما بين الاتحاد الأوربي و الدول غير الأعضاء فيه، إذ أنهم فرضوا تكثيف الإمكانيات بالحدود البحرية مع الاتحاد الأوربي، و ذلك بوعدهم بتقديم المساعدة للدول التي تبدي فعلا رغبتها بتطبيق الشروط المفروضة عليها[33]، فبدلا من اشتراط الديمقراطية على الدول المغاربية كما في السابق، صارت أوربا تفرض عليهم كشرط التحكم في المهاجرين.

إن البعد الخارجي للاتحاد الأوربي في معالجة مسألة الهجرة يصعد الضغوطات ما بين الدول المغاربية وحتى ما بين هذه الأخيرة والدول الساحلية، حيث تضعف الخط الفارق المتواجد بالصحراء، هذا الفارق ما بين مستويات التنمية المختلفة ما بين أنظمة سياسية غير تامة، من موريطانيا إلى تشاد مرورا بمالي و النيجر[34].

وإذا كانت التراجيديا الواقعة ليست من كامل مسؤولية الدول المغاربية، فإن هذه الأخيرة تساهم في تعميقها، فالأنظمة المغاربية التي تطلق الرصاص على المهاجرين وتبعدهم بتركهم في الصحراء، تستخدم القمع كوسيلة للمساومة مع الدول الأوربية بعدما تم تجاهلها (لا سيما بانغلاق أوربا وتحول اهتمامها لدول أوربا الشرقية)، لتمثل حماية أوربا القلعة من المهاجرين غير الشرعيين وما ينبعث عنهم من مختلف أشكال الجريمة والإرهاب نوع من "الريع الجغرافي"، ويبين الواقع أن ما يقارب 3 مليون مهاجر إفريقي يعيشون من ليبيا إلى المغرب الأقصى في وضعية سرية، يتم استغلالهم من طرف القطاعات الاقتصادية التي تشابه مثيلتها بأوربا حيث تؤسس رفاهيتها على هذه اليد العاملة المهاجرة الضعيفة، واقع حقيقي من اقتصاد المتاجرة بالمهاجرين السريين يجمع ما بين المجموعات الإجرامية المغاربية والساحلية وكذلك موظفين مرشيين، وقد وصلت الجرائد لحد الكلام عن "الإتجار بالعبيد"، ذلك أن المهاجرين السريين متواجدون بليبيا بأعداد كبيرة، ويتم فيها تسمية المهاجر بـ"العبد"، ومن هنا فقد صار واضحا التعامل السيء والمرفوق بالعنصرية اتجاه المهاجرين الأفارقة السريين[35].

لقد كانت للأزمة الليبية وسقوط القائد القذافي تأثير مزعزع للوضع الأمني بالساحل، إذ أن عودة المهاجرين الذين أقاموا بليبيا وعلى وجه الخصوص التوارق، وانتشار الأسلحة على مختلف أنواعها قد أثار قلقا حقيقيا و شكل تهديدا جديا على مستقبل المنطقة الساحلية.

فقد مثلت ليبيا منذ سنوات 70 أرض استقبال للتوارق الذين قد تحصل العديد منهم على الجنسية الليبية كما تم تجنيدهم بالقوات المسلحة الليبية، و مع سقوط القذافي، حرم التوارق من الحامي عليهم كما أنهم فقدوا أكبر دعم مالي لهم، حيث سمح القذافي للعديد منهم بالحصول على عمل بليبيا، فالمهاجرين المتواجدين بليبيا سرعان ما أصبحوا غير مرغوب بهم و تم إرجاعهم إلى دول المصدر بتركهم عند الحدود الليبية، حيث تم تقدير بنهاية شهر نوفمبر 2011 أزيد عن 2000 جهادي رجعوا إلى مدينة تومبوكتو لوحدها، و مثل هذا التدفق للمهاجرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 40 سنة فقدوا عملهم و متواجدين من دون إمكانيات للإستجابة لاحتياجات عائلاتهم، لا يمكن أن يكون من دون نتائج، خاصة و أن الكلام هنا يخص مناطق فقيرة و جد هشة، فلا يمكن الإستغراب من تنامي تمرد المهاجرين الذين تركوا ليبيا(على رأسهم التوارق)، فترك هؤلاء الأفراد من دون عمل مكسب يوفر أرضا خصبة لتنامي الجريمة و الإرهاب بالارتباط مع التنظيمات المتواجدة بالمنطقة، خصوصا وأن المهاجرين الذين هربوا من الأزمة الليبية لم يعودوا فارغي الأيدي، و إنما محملين بالأسلحة، علما أن ليبيا كانت قد جددت ترسانتها بحجة مكافحة المهاجرين غير الشرعيين[36].

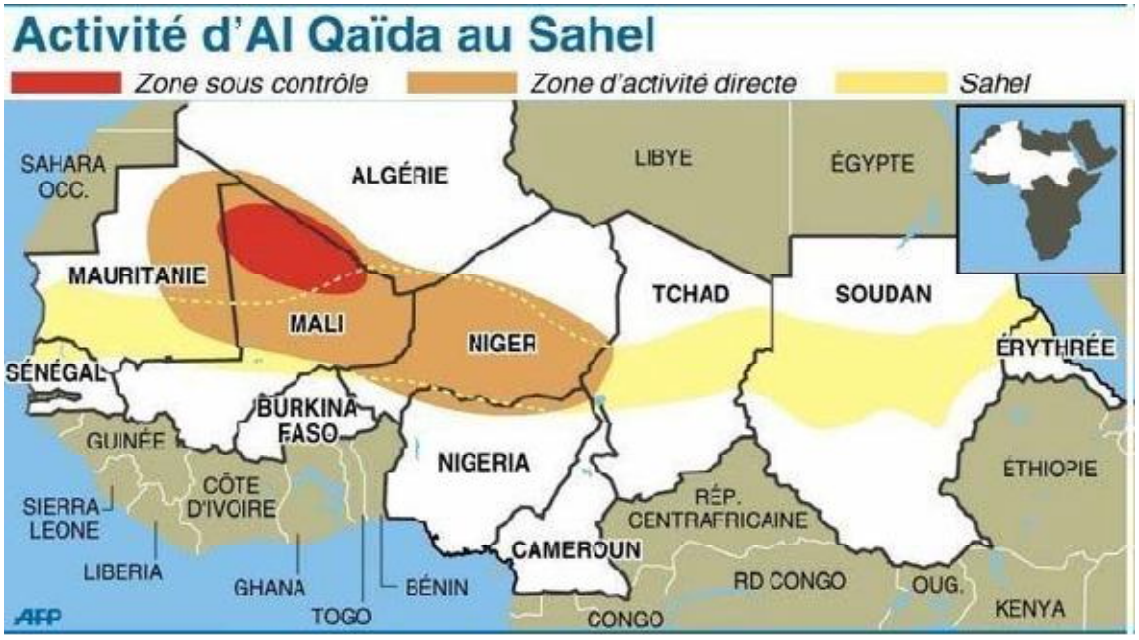

خريطة (2)[37]: تموقع نشاط القاعدة (AQMI في جانفي 2007) بمنطقة الساحل بالقرب من الحدود الجزائرية الصحراوية

من الخريطة (2) يتضح تموقع نشاط تنظيم القاعدة بالمناطق الصحراوية التي تجمع الحدود الجزائرية بكل من مالي و نيجر و موريطانيا. يبقى أن الحدود الصحراوية ليست دائما واضحة، كما أن هذه المناطق لا تتمتع بنفس الحجم و الأهمية، إذ يتجلى واضحا أهمية المنطقة "وسط" في نظر AQMI، لكونها تتواجد بقلب المكافحة ضد السلطة الجزائرية، مع أنه لا توجد أعداد رسمية تسمح بتقدير الحجم الحقيقي لتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، غير أن المعطيات المتوفرة بميدان الاستخبارات تشير إلى أنه يضم ما بين 500 و 1000 إرهابي موزعين ما بين كتائب الساحل و صولا إلى الجزائر[38].

إن تهديد الهجرة لا يتوقف على ما يسربه المهاجرون السريون إلى داخل كل من دول الاستقبال والعبور من تجارات غير مشروعة للمخدرات، البشر، الأسلحة، أو الإطاحة بقانونية مؤسسات الدولة من خلال اللجوء إلى التزوير، غسل الأموال، وتعريض حياة المواطنين للآفات الخطيرة التي ينشرها هؤلاء المهاجرين، وإنما حتى حملات القمع و طرد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين تلحق الضرر بالدول المغاربية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بحدودها الصحراوية التي تجعلها في مواجهة دائمة مع المهاجرين السريين، بمعنى أنه عند طرد المهاجرين السريين وإرجاعهم إلى الحدود الصحراوية، يشكل هؤلاء مجموعات (عصابات) في فضاء صحراوي، بعيدا عن أوربا و خارج حدود الدول المغاربية، خارج الإطار الإقليمي للدولة، في فضاء مفتوح، هذه الفضاءات هي متقطعة على طول الحدود: نيجر-ليبيا، والجزائر-مالي، أي أين يتم إيصال المهاجرين السريين الأفارقة[39].

هكذا تتشكل مجموعات المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين التي تجد نفسها في فضاءات مفتوحة (لأنها صحراوية، رملية من دون حدود دقيقة) ولكنها في حقيقة الأمر هي فضاءات مغلقة، مغلقة لأن هذه المجموعات لا يمكنها الرجوع إلى دولها الأصلية التي قامت بالفرار منها للأسباب الحرمان والخيبة والتي يتعذر عليهم مواصلة العيش في خضامها، كما تجابههم الحدود الإقليمية للدول المغاربية التي يتمركز على طولها أعوان الأمن.

وفي خضام فضاء مغلق لا يسع لهؤلاء المهاجرين السريين سوى ممارسة النشاطات الإجرامية والإرهابية للحصول على حصانة من جهة، و مداخيل مالية تمكنهم من العيش بل و الحصول على أرباح من جهة أخرى، كالمتاجرة بالأسلحة و غيرها من السلع المحظورة أو الانضمام إلى AQMI.

- خاتمة:

إن الشيء الإيجابي الذي انجر عن تصاعد تحديات كل من الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، و غيرها في منطقة المغرب العربي ودول الساحل، خاصة في الآونة الأخيرة، أنها سمحت للدول المغاربية بإعادة التفكيربتكاملها في إطار الاتحاد المغاربي بهدف التنسيق الأمني والتصدي لهذه التحديات كقوة موحدة، حيث تعتبر الجزائر أن مناقشة مسألة الهجرة السرية يجب أن تتم في إطار الاتحاد الإفريقي، كونها تؤيد المقاربة الإفريقية التي حسبها يكون حل مشكل الهجرة غير منفصل عن التنمية، وقد استضافت الجزائر في أفريل 2006 اجتماع الخبراء الأفارقة ذوي المستوى العالي والذين دعوا إلى "مقاربة شاملة، متكاملة، متوازنة ومتناسقة" بخصوص ظاهرة الهجرة.

إن التحكم في مشكل الهجرة يوضح أعراض العداء ما بين الدول المغاربية، ففي حين تتم مطالبة المغرب الكبير بحسن الجوار مع أوربا، لا يوجد اندماج فعلي لهذا التكتل الإقليمي، و لم يتم التوصل إلى إقامة علاقات طبيعية فيما بين الدول المتجاورة، ليبقى المغرب الكبير في تأخر عميق مقارنة بالعملية المزدوجة الجهوية – العالمية السارية، فالأنظمة القائمة منهكة بالتفكير في كيفية حفاظها على السلطة تستخدم كل الوسائل المشروعة من دون فتح حقل الديمقراطية، في حين أن الإرهاب، الفساد و آلام أخرى تتنامى في المجتمعات المغاربية، فلا يزال التعامل على أساس وجود عدو خارجي.

فعوضا عن تسخير الإمكانيات للتسلح كان أفضل لو تم معالجة الفقر و البؤس اللذان هما أسباب كل من الهجرة بشكليها الشرعية و غير الشرعية و كذلك الإرهاب، أو إقامة مشاريع عميقة لصالح الشباب المغاربي، هذه الشريحة من السكان الأكثر عرضة للميول إلى تبني العنف و الإرهاب.

أمام هذه التحديات التنموية و الأمنية المشتركة فإنه من فائدة و لصالح الدول المغاربية وضع حد لمشاكلهم و نزاعاتهم فيما بينهم و الشروع في تسطير إجراءات الثقة و الأمن الضرورية لإنعاش الاتحاد المغاربي.

الهوامش:

[1]. Mehdi Taje, « Situation au Sahel Sahara et acteurs extérieurs : enjeux politiques et sécuritaires au Sahel », 23/10/2012. www.realpolitik.tv/2012/10/situation-au-sahel-sahara-et-acteurs-exterieurs/

[2]. عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث في الأمن المجتمعي-"، ص1، زيارة الموقع: 2012/03/25 http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3106.html

[3]. نفس المرجع السابق، ص01.

[*] بينما يقدم هنري كسينجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق و المستشار الأسبق للأمن القومي، تعريفه بأنه: "أي إجراءات يتخذها المجتمع يسعى عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء". أما روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، فيقول: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة ... والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في مختلف المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"، للمزيد أنظر: منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، مجلة المستقبل العربي، العدد 326، مارس 2006، ص32.

[4]. منذر سليمان، المرجع السابق، ص 32.

[5]. Giovanni Arcudi, “La Sécuritéentre permanence et changement », Revue: Relations internationales, N° 125, hiver 2006, p 97.

[6]. Ibid, p 98.

[*]صاحبة المقال بعنوان: « Immigration and the politics of Security », Security Studies, vol 8, n° 2-3, 1998, 1999

[7].Ibid, p 101.

[8].Ibid, p 102.

[9]. د. عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص 60.

[10].Charles-Philippe David, Jean-Jacques Roche, Théories de la Sécurité: Définitions, approches et concepts de la sécurité internationale. 2ème édition, Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2006, p 112.

[*]. و هو ما جاء في كتابي بوزان: .. People, States, and Fear:

[11]. أحمد رشاد سلام، "الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، أحمد عبد العزيز الأصغر و آخرون. الطبعة 1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص211.

[12]. محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات"، جريدة العالم الاستراتيجي، العدد 03، ماي 2008، ص 04.

[*] حسب Alexandre Koyré مؤلف كتاب La cinquième colonne.

[13].TaoufikBourgou et Frédéric Ramel,« les perceptions de la menace en Méditerranée dans l’après guerre froide : regards croisés », in : Michel Bacot-Décriaud et d’autres, La sécurité internationale d’un siècle à l’autre. L’Harmattan, Paris, 2001, p 387.

[14]. ج. إسماعيل، "الهجرة و التنمية: أوربا لم تعد بلد الأحلام"، مجلة الجيش، العدد 518، سبتمبر 2006، ص ص (30-31).

[*]. صرح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية بالجزائر: عبد القادر مساهل خلال اجتماع الجزائر بمجموعة من الخبراء الأفارقة و الدوليين في أفريل 2006 حول موضوع "الهجرة والتنمية"، على نية الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية والشبكات التي تشجعها وتستغلها

[**]. « Certains quartiers de Tripoli sont entre les mains des immigrés. Ils imposent leurs lois, la drogue et la prostitution sont florissantes. Quand je disais que pour nous, c'est une invasion, c'est exactement ce que je pensais ».

[***] وهو ما أكده شلغم Chalgham وزير الشؤون الخارجية الليبي بتصريحه: "بعض الأحياء في طرابلس واقعة في قبضة المهاجرين الذين يفرضون قوانينهم، إلى جانب انتشار المخدرات والدعارة فيها، فعندما قلت أن هذه الهجرة هي بمثابة غزو لنا، هذا حقا ما كنت أقصده "، أنظر :

- Ali Bensaâd, « Le Sahara, nouveau carrefour migratoire intercontinental », Revue : Recherches internationales, N° 74, 4/2004, p 126.

[15]. إلياس. ب، "معاهدة أوربية-مغاربية حول حقوق و واجبات المهاجرين"، الجريدة الجزائرية: اليوم، العدد 1463، السبت 22 نوفمبر 2003، ص 24.

[16].La Sécurité humaine maintenant, Rapport de la commission sur la sécurité humaine. Presse de la fondation nationale des Sciences Politiques, France, 2003, p 89.

[*].OIPC-Interpol : organisationinternationale de police criminelle.

[17].André Bossard, La criminalité internationale. 1ère édition, Presse universitaire de France, 1988, pp (75-76).

[18]. Ibid, p 76.

[19]. Basil Germond, « Les forces navales européennes face aux nouvelles menaces en mer », revue : Relations Internationales, N° 125, hiver 2006, pp (51-52).

[20]. Henri Plagnol et François Loncle, « La situation sécuritaire dans les pays de la zone sahélienne », Rapport d'information, N°4431, 06Mars2012, p26.http://www.assemblee-nationale.fr/13/pdf/rap-info/i4431.pdf

[*]. عضو في المجلس البرلماني ضد المافيا الإيطالية.

[21]. Chems Eddine Chitour, La nouvelle immigration entre errance et body shopping. Enag-éditions, Alger, 2004, p 48.

[22].Christian Bouquet, « Criminalité du système D aux pratiques illicites », revue : Jeune Afrique, Hors-série N° 12, 2006, p 134.

[23].«Sahel : crise alimentaire et nutritionnelle», p02. http://ec.europa.eu/echo/files/aid/countries/factsheets/sahel_fr.pdf

[*] . OICS : Organe Internationale de Contrôle des Stupéfiants.

[24]. Christian Bouquet, op cit, p 135.

[25]. Ibid, p 136.

[26]. Ibid, p 138.

[27].د. محمد عبد السميع عشمان، نماذج النظرية الاجتماعية في تفسير الظواهر الاجتماعية. مصر: المكتبة المصرية للطبع النشر و التوزيع، 2003، صص (111-112-113).

[28]. نفس المرجع السابق، ص ص (175-176).

[29].AomarBaghzouz, « Le Maghreb, le Sahara occidentale et les nouveaux défis de sécurité », l'Année du Maghreb, III 2007, http://anneemaghreb.revues.org/397

[30].Khadija Mohsen-Finan, « Les défis sécuritaires au Maghreb », in: Eduard Solder i Lecha et LaiaCarbonellAgustin, VIème Séminaire International sur la Sécurité et la Défense en Méditerranée : Sécurité humaine. Barcelone: EdicionsBellaterra, 2008, p56.

[31].AomarBaghzouz, op cit.

[*]. IREMAM: Institut de Recherches et d'Etudes sur le Monde Arabe et Musulman.

[32].Ibid.

[33].Ali Bensaad, «Le Maghreb pris entre deux feux», Le Monde, 28Octobre2005, www.manifeste.org/imprimer.php3?id_article=260

[34].Lorenzo Gabrielli, « Les enjeux de la sécurisation de la question migratoire dans les relations de l'Union européenne avec l'Afrique : Un essai d'analyse », R.V: Politique européenne, N°22, Printemps 2007, p154.

[35]. AliBensaad, « Le Maghreb pris entre deux feux », op cit.

[36].Henri Plagnol et François Loncle, op cit, p29.

[37].Ibid, p39.

[38].Ibid, pp(39-40).

[39].Ali Bensaad, « Migrations africaines vers l'Europe: Le Maghreb une plaque tournante », Le quotidien algérien: El Watan, N° 4326, Dimanche 13 février 2007, p 17.

كوارث الصّناعة النّووية و حقوق الإنسان

أ. د ـ عمر صدوق
كلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة تيزي وزو ـ الجزائر.

مقدمة

بعدما شاهدت وسمعت.وقرأت ما حدث في اليابان خلال شهر مارس 2011 إثر انفجار المحطة النووية في منطقة فوكوشيما بسبب الزلزال، تذكرت ما خلفته عملية إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية لقنبلتين نوويتين في مدينتين يابانيتين: هيروشيما، ونغازاكي سنة 1945 خلال الحرب العالمية الثانية، وما سببته التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء رقان بالجزائر سنتي 1960 و1961 من خسائر في الأرواح البشرية والحيوانات والنباتات، ومازالت مخاطر الإشعاعات سارية المفعول إلى الآن.

بادرت إلى ذهني فكرة الموازنة بين الأضرار والمنافع الناجمة عن الصناعة النووية ولو في حالات الاستخدام السلمي، وبعد التدبر والدراسة اقتنعت بكون خسائرها أكثر بكثير من فوائدها بالنسبة للإنسانية جمعاء، لأنها تمس حقوق الإنسان الأساسية في الصميم، والدليل على ذلك ما أسفرت عنه كل التجارب النووية المجراة على مستوى العالم من سنة 1945 إلى الآن وعلى مدى أكثر من نصف قرن.

ومن ثم، أنجزت هذا البحث المتعلق بالعلاقة الوطيدة والطردية ما بين إنجازات الصناعة النووية وما تسببه من كوارث للإنسانية كلها والماسة بحقوق الإنسان الأساسية، لأنتهي إلى خلاصة الدعوة إلى إلغاء هذا النوع من الصناعة أصلا وكليا، وإبرام اتفاقية دولية عالمية تحرم وتجرم كل من يمارس أية صناعة نووية مهما يكن نوعها وغرضها في السلم أو الحرب.

وبالنسبة للإشكالية الأساسية المطروحة في هذا الموضوع، فمرتبطة بالبحث عن كيفية بداية الإنتاج النووي، والاتفاقات الدولية الخاصة بالحد من التجارب النووية، وموقف محكمة العدل الدولية تجاه التجارب النووية، وضمانات الدول غير النووية تجاه الوكالة الدولة للطاقة الذرية، وعدم مشروعية استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة، والمقتضيات الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان في حالات السلم والحرب...

ولذلك قسمت هذه الدراسة إلى ستة فروع، وأنهيتها بخاتمة تضم حوصلة أهم الملاحظات والنتائج المرتبطة بموضوع البحث.

الفرع الأول: بدايات الإنتاج النووي

في أواخر سنة 1938 واستعدادا لاندلاع الحرب العالمية الثانية أعلنت ألمانيا اكتشاف الانشطار النووي، وكان ذلك في ظل الحكم النازي الذي طور علم الفيزياء، وتم الابتكار على يدي المختص في الفيزياء السيد: لوزيلارد الذي هو من أصل مجري، ثم قضي على هذا الاكتشاف واندثر بسبب انهزام ألمانيا.

وفي عهد الرئيس الأميركي روزفلت نفذ مشروع إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصناعة القنابل النووية خلال سنوات: 1942، 1943، 1944، 1945.

وفي 16 جويلية 1945 فجرت الولايات المتحدة الأمريكية أول قنبلة نووية في صحراء ولاية نيومكسيكو كتجربة علمية وتحذيرية لإرهاب الخصم المتمثل في المعسكر الشرقي الشيوعي مع بداية الحرب الباردة.

ثم في يومي 6 و9 من شهر أوت 1945 قررت وأمرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتين يابانيتين وهما: هيروشيما، ونغازاكي، وكان ذلك سببا إرهابيا دوليا حاسما ومباشرا في إنهاء الحرب العالمية الثانية، وكرد فعل على ذلك في إطار الحرب الباردة وفي السباق لإنتاج أسلحة الدمار

الشامل أجرى الإتحاد السوفياتي سنة 1949 أول تجربة تفجير نووي، وبذلك أعلن بداية التنافس بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يسمى: التسابق النووي، وعلى حساب باقي الدول في العالم

وفي سنة 1952 قامت بريطانيا بتفجير أول قنبلة نووية، تم قلدتها وتبعتها فرنسا في سنة 1960، وبعدها الصين سنة 1964، وبذلك أصبح الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن الدولي يحتكرون ويتنافسون في مجال الصناعة النووية وإنتاج أسلحة الدمار الشامل المخصصة لإبادة البشرية.

ورغم الاحتكار والحظر الممارس من الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلا أن هناك ثلاث دول تمردت ورفضت توقيع اتفاقية عدم الانتشار النووي، وشرعت في إنتاج فعلي للرؤوس النووية وبدرجات متفاوتة وهي: إسرائيل، الهند، الباكستان.أما دولة جنوب إفريقيا، فبدأت في إنتاج رؤوس نووية، ثم توقفت سنة 1990. ودمرت كل ما أنتجته سنة 1991 ثم وقعت على الاتفاقية الدولية الخاصة بعدم الانتشار النووي.

والى جانب كل ذلك، برزت دول أخرى تريد وتسعى لإنتاج أسلحة نووية، ومنها: كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايوان، إيران، العراق، سوريا، ليبيا، إسبانيا، إيطاليا، كندا...[1].

ولا شك أن للطاقة النووية حدين: إيجابي وسلبي، لأنها تستعمل في الدمار الشامل، كما تستعمل في الأغراض السلمية لتحقيق التنمية بانجاز مشروعات صناعية متطورة جدا وبذريعة تطبيق الحظر النووي دمر العراق واحتل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها سنة 2003.

واعتبرت الحرب الباردة سببا مشجعا ودافعا إلى السباق على إجراء التجارب النووية، والدليل على ذلك إجراء الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من 800 تجربة مقابل 560 تجربة أجراها الاتحاد السوفياتي في الفترة ما بين 1945 و1986، وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها أعلنت عدة دول تجميد إجراء تجاربها النووية إلى حين، ومثال ذلك الحالات الثلاث التالية [2]:

1- في 06 أوت 1985 أعلن الرئيس السوفياتي تجميد التجارب النووية مؤقتا، ثم قرر إيقافها لمدة عام واحد ابتداء من شهر أكتوبر 1991، وفي شهر نوفمبر 1992 مدد هذا التجميد لمدة عام آخر.
2- في 08 أفريل 1992 وبضغط من الكونغرس أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تجميد التجارب النووية لمدة سنة، ثم جددته في 14 جويلية 1993 ولمدة 15 شهرا.
3- في شهر أكتوبر 1992 قررت الولايات المتحدة الأمريكية تجميد تجاربها النووية دون تحديد أية مدة زمنية، وتبعتها بريطانيا في ذلك، كما قررتا وأعلنتا ذلك في 02 من شهر جويلية 1993.

مع العلم أن الصين قد رفضت صراحة اتخاذ هذا الإجراء المتعلق بالتجميد المؤقت لإجراء التجارب النووية، ودعت إلى وقف نهائي من كل الأطراف المعنية ليس إلاّ .

الفرع الثاني: الاتفاقات الدولية للحد من التجارب النووية

سعيا من الدول النووية الخمس القوية والمسيطرة لإدامة احتكارها لإنتاج السلاح النووي وحظره على باقي الدول، لجأت إلى إبرام عدة اتفاقات دولية، ولعل أهمها ما يلي[3]:

1- معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب النووية: إذ بعد إجراء أكثر من 500 تجربة نووية في العالم، برزت فكرة التفاوض والتشاور الدولي قصد الوصول إلى اتفاق من أجل تجريمها وتحريمها خلال بداية الستينات، لكن بسبب اشتداد وطأة الحرب الباردة فشلت كل المحاولات في ذلك.

غير أنه بعد الأزمة الكوبية سنة 1962 تم التوصل في 15 أوت 1963 إلى إبرام اتفاقية دولية في موسكو بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا من أجل تحريم إجراء التجارب النووية في المياه والهواء والجو والفضاء، وتم التوقيع عليها في 10 أكتوبر1963، ولكن الغريب في الأمر أن فرنسا والصين قد رفضتا هذه الاتفاقية واعتبرتاها كأن لم تكن فيما يخصهما.

ولعل أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية التعهدات الثلاثة من الدول الأطراف فيها وهي[4] :

1- عدم القيام بتجارب نووية في أي مكان تحت ولايتها ومراقبتها.
2- عدم القيام بتجارب نووية في مجالها الجوي وبعد المجال الجوي (الفضائي).
3- عدم القيام بتجارب نووية في المياه (المياه الإقليمية وأعالي البحار).

لكن الملاحظ في الواقع المعيش أن هذه الاتفاقية لم تطبق، ولم تمنع إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض إلا إذا سببت في إشعاعات نووية ضارة بالدول المجاورة.

2- اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية: بعد مفاوضات دولية عسيرة دامت من سنة 1965 إلى سنة 1968، وفي 02 جويلية 1968 أبرمت اتفاقية دولية كانت الغاية منها هي مقاومة دولية جماعية لانتشار الأسلحة النووية، ونصت مادتها الخامسة على أن يسمح للدول الحائزة على السلاح النووي بإجراء تجارب نووية لغايات وأغراض سلمية، ودخلت حيز التنفيذ منذ 05 مارس 1970.

وحسب ما نصت عليه المادة الأولى من هذه الاتفاقية، فالدول النووية التي جربت وفجرت سلاحا نوويا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي (سابقا)، وبريطانيا، وفرنسا، والصين، والتي هي الدول الخمس المحتكرة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي مع تمتعها بامتياز الاعتراض الذي تستعمله لإجهاض قراراته. وتتعهد بعدم نقل صناعة الأسلحة النووية إلى دول غير نووية، ولكن هذا المنع العلني أدى إلى ممارسة التجارة السرية في السلاح النووي أو ما يشبه القرصنة الدولية في المجال النووي عن طريق شركات وسماسرة صناعة الموت وإفناء الحياة البشرية، وبعلم وتواطئ سلطات الدول النووية ذاتها.

وهنا يبرز الاحتكار للصناعة النووية من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وحظرها على باقي الدول التي تعتبر في وضع الولد الصغير غير المميز الذي يمنع عليه حيازة أي سلاح، فأين العدل الدولي، والمساواة في السيادة، وتوازي الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية؟.

ومن باب ذرّ الرماد في العيون، ومقابل هذا الاحتكار في الإنتاج الصناعي النووي، تعهدت الدول النووية بوضع المزايا والمنافع الناجمة عن الاستخدامات السلمية تحت تصرف الدول غير النووية الأعضاء في هذه الاتفاقية وذلك بشروط تفضيلية وغير تمييزية. وبلغ عدد الدول المنضمة إليها 186 دولة، ورفضت عدد من الدول العاصية أو المارقة الانضمام إليها ومثالها: إسرائيل، الهند، الباكستان، كوريا الشمالية، البرازيل، كوبا.

مع العلم أن الجزائر قد انضمت إلى هذه الاتفاقية وصدقت عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم (94 – 287) المؤرخ في 1994/09/21[5].

3- معاهدات تحديد مناطق خالية من التجارب والأسلحة النووية:

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها واندثر المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، أبرمت عدة معاهدات دولية تتضمن تحديد مناطق خالية من التجارب والأسلحة النووية، ونشير إلى أهمها فيما يلي[6] :

- معاهدة راروتنغا في 06 أوت 1985 والتي تخص منطقة جنوب المحيط الهادي.
- معاهدة بانكوك في 15 ديسمبر 1995 والتي تخص منطقة جنوب شرق آسيا.
- معاهدة بلاندبا المبرمة بالقاهرة في 11 أفريل 1996 والتي تخص المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في القارة الإفريقية، وقد صدقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم (97 – 375) المؤرخ في 1997/09/30 [7] .

والملاحظ أن الدول الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا هي المعارضة دوما للتحريم الكامل للتجارب النووية، ولعل السبب في ذلك يكمن في اعتبارها معسكرا سياسيا واقتصاديا وحلفا عسكريا دائما يقف في مواجهة ومقاومة القوى الكبرى المنافسة وهي: روسيا، اليابان، الصين، مع العمل لإدامة السيطرة والتبعية على كثير من الدول المتخلفة في كل مناطق العالم اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

4- الاتفاقية الدولية للحظر الكلي للتجارب النووية: في إطار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وبتاريخ 10 سبتمبر 1996 أبرمت اتفاقية دولية خاصة بالتحريم الكلي لإجراء التجارب النووية، وتم ذلك بموافقة 150 دولة ومعارضة ثلاث دول وهي: بوتان، الهند، ليبيا، مع امتناع خمس دول أخرى عن التصويت.

وكانت حجة الهند في رفضها هي المطالبة بتدمير كل الترسانات النووية لدى الدول المعنية وهي أمريكا، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين، وفي المنطق القانوني الدولي، فالهند محقة ومؤسسة في طلبها على أساس مبدأ المساواة في العلاقات الدولية، وتخليص الإنسانية من مخاطر الدمار الشامل وكل الآثار السلبية الناجمة عن الإشعاعات النووية...، ووصولا إلى إبرام هذه الاتفاقية كثفت لجنة نزع السلاح التابعة لمنظمة الأمم المتحدة جهودها منذ سنة 1981 وأجرت مفاوضات عديدة وعسيرة مع الدول ذات الإنتاج الصناعي النووي على مدى أكثر من خمس عشرة سنة كاملة. وتنفيذا لهذه الاتفاقية أعلنت الصين في 29 جويلية 1996 امتناعها عن إجراء التجارب النووية لمدة عشر سنوات، وحسب أحكام المادة الأولى من هذه الاتفاقية تلتزم كل الدول الأطراف فيها بالواجبين الأساسيين التاليين[8].

1- الامتناع عن القيام بالتجارب النووية وتحريمها في كل مكان خاضع لسيادة كل دولة طرف في الاتفاقية.
2- الامتناع عن القيام بتفجير اختباري للسلاح النووي.

ونصت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية على وجوب عقد مؤتمر دولي لمراجعتها بعد مضي عشر سنوات على دخولها حيز التنفيذ، كما يعتمد النظام الدولي للمراقبة على مدى احترام هذه الاتفاقية على 170 محطة زلزالية مخصصة لقياس الاهتزازات الأرضية الناجمة عن إجراء التجارب النووية تشبه اهتزازات الزلزال الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى عمليات التفتيش الدولي الميداني عن طريق الأقمار الصناعية ومعاينات اللجان الدولية المتخصصة وطبقا لأحكام المادة الرابعة من هذه الاتفاقية.

الفرع الثالث: موقف محكمة العدل الدولية من التجارب النووية.

بالاطلاع على سجل القضايا المعروضة أمام محكمة العدل الدولية يمكن تحديد موقفها من التجارب النووية في قضيتين أو قرارين وهما كالتالي[9]:

1- في 09 ماي 1973 قدمت كل من أستراليا ونيوزلندا شكوى ضد فرنسا إلى محكمة العدل الدولية بسبب إجرائها تجارب نووية في الهواء داخل منطقة المحيط الهادي، وادعيتا انتهاك سيادتهما الإقليمية عن طريق مخاطر الإشعاعات النووية وأضرارها الجسيمة، وبالاستناد إلى عدد من الاتفاقات الدولية، ودفعت فرنسا بعدم اختصاص محكمة العدل الدولية، لأن الأمر يتعلق بشأن من شؤونها الداخلية المرتبط بالدفاع الوطني. وفي 20 ديسمبر 1974 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بعدم اختصاصها مع توجيه تحذير إلى فرنسا لكي تقوم باتخاذ إجراءات الوقاية من الأضرار غير القابلة للإصلاح تجاه كل من استراليا ونيوزلندا. لكن في الواقع العملي، تجاهلت فرنسا تحذيرها من محكمة العدل الدولية ولم تبال به، وواصلت إجراء تجاربها النووية حتى بلغت حوالي 175 تجربة ما بين شهري جويلية 1966 وجويلية 1991.
2- في 13 جوان 1995 قررت فرنسا إجراء عدد من التجارب النووية تحت الأرض في المحيط الهادي في الفترة ما بين شهر سبتمبر 1995 وشهر ماي 1996، ولذلك قدمت نيوزلندا في 21 أوت 1995 شكوى إلى محكمة العدل الدولية قصد إصدار أمر إلى فرنسا بعدم الإضرار بها، واستندت في ذلك إلى القرار الذي أصدرته المحكمة ذاتها سنة 1974 سابق الذكر بسبب تطابق الوقائع والظروف والمعطيات وكسابقة قضائية دولية مهمة. وفي 22 سبتمبر 1995 قضيت محكمة العدل الدولية برفض شكوى نيوزلندا على أساس كون شكواها لسنة 1973 مؤسسة على تعهد فرنسا دوليا، وهو ما يختلف تماما عن شكوى سنة 1995، مع العلم أن فرنسا قد أجرت في الفترة ما بين سنتي 1975 و1991 ما يساوي= 134تجربة نووية.

وفي رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ 08 جويلية 1996 أكدت عدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، لأن ذلك يتعارض مع أحكام القانون الدولي للنزاعات المسلحة ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

الفرع الرابع: ضمانات الدول غير النووية تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية

حسب علاقات الدول غير النووية وتعهداتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، توجد أشكال أو نظم من الضمانات، وأهمها الآتي[10]:

1- **نظام INFCRIC 66**، والمعمول به ما بين سنتي 1964 و1967، ويعني مراقبة الوكالة على الدول غير النووية للتأكد من عدم حيازتها للأسلحة النووية، وتقتصر تجاربها على الاستخدام السلمي، وتتم عمليات التفتيش الدوري بناء على اتفاق ملزم يبرم بين الوكالة والدولة المعنية.

2- **نظام INFCRIC 153**، ووفق هذا النظام وعملا به، أبرمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقات ضمانات مع مئة (100) دولة في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1972 و1993 من أجل إعداد السجلات وتقديم التقارير وإجراءات التفتيش الدوري. ومثال ذلك حالة العراق، إذ في الفترة ما بين سنتي 1991 و1996 قام فريق عمل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحوالي 30 زيارة تفتيش داخل العراق وبتطبيق نظام 153 ولم يعلن وجود أي أثر لإنتاج سلاح نووي. وفي 28 نوفمبر 1990 أبرمت الأرجنتين مع البرازيل اتفاقية تنص على تخليهما عن إنتاج القنبلة النووية وإجراء التجارب النووية لأهداف سلمية، وذلك من أجل تحقيق غاية جعل أمريكا اللاّتنية كلها منطقة خالية من الأسلحة النووية[11].

3- **نظام INFCRIC 2 + 93**، ويتضمن التزام الدول غير النووية بتقديم تقارير دورية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن كل نشاطاتها النووية لأغراض سلمية.

وهناك حالات تمرد على كل هذه الأنظمة من طرف بعض الدول العاصية، ونشير إليها في الآتي[12]:

1- حالة إسرائيل الرافضة لإجراء أي تفتيش، ومصرة على إنتاج صناعة نووية لأغراض سلمية وعسكرية قصد ردع وقهر أعدائها من الدول العربية وإيران وتركيا، ولذلك سبق لها أن أبرمت عدة اتفاقات تعاون في المجال النووي مع فرنسا منذ سنة 1955، وتخفي ترسانتها النووية، وبالتالي فهي تشكل حقا خطرا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط وعلى العالم كله.
2- حالة كوريا الشمالية التي تماثل حالة إسرائيل، إذ رغم انضمامها إلى معاهدة منع الانتشار النووي منذ سنة 1989، إلا أنها قد حصلت على مساعدات من الإتحاد السوفياتي سابقا وروسيا حاليا، واستمرت في مواصلة النشاط النووي جهارا نهارا، وقررت وأعلنت سنة 2003 انسحابها من المعاهدة متحدية في ذلك المجتمع العالمي كله...
3- حالة الهند، ونظرا لكونها في عداء شديد وقديم ومستمر مع كل من الصين والباكستان، فإنها مصرة وبإلحاح على خوض غمار اكتساب السلاح النووي لردع أعدائها، ولذلك أجرت تجارب نووية في 13 ماي 1998.
4- حالة الباكستان، إذ كرد فعل على ما قامت به الهند، أجرت هي الأخرى تجارب نووية مماثلة في 28 ماي 1998.
5- حالة إيران، بسبب العلاقات الحسنة مع كل من الهند والصين وروسيا، وفي موقف التحدي لكل من العراق والسعودية وإسرائيل، هناك عدة تجارب نووية لأغراض سلمية على الأقل، ورغم كل الاعتراضات والعقوبات والهجومات الموجهة ضدها من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وقد كثفت نشاطاتها النووية منذ سنة 1999 بصورة خاصة[13].
6- حالة جنوب إفريقيا، التي تعاونت مع كل من إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات وأنتجت ست قنابل نووية، ولكنها في سنة 1990 انضمت إلى معاهدة منع الانتشار النووي ووقعت اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفككت كل قنابلها النووية.

ومن الدول التي تخلت فعليا عن نشاطاتها النووية، نذكر ليبيا، البرازيل، أوكرانيا، روسيا البيضاء، الأرجنتين، كازاخستان، العراق. كما توجد دول أخرى ترغب وتحاول دخول مجال الصناعة النووية ومثلها: كوريا الجنوبية، إسبانيا، إيطاليا، تايوان، كندا.

أما بالنسبة للجزائر، فقد أبرمت اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 30 مارس 1996 من أجل تطبيق ضمانات معاهدة منع الانتشار للأسلحة النووية[14]، ويوجد مركزان للبحث النووي في كل من درارية واسمه نور بولاية الجزائر، وآخر اسمه السلام في عين وسارة بولاية الجلفة، وهما مخصصان للبحث وليس لإنتاج الطاقة النووية ولذلك لا يشكلان أي خطر على الإنسان والبيئة، ويخضعان للتفتيش الدوري من الوكالة الدولية للطاقة الذرية[15].

وحسب ما صرح به أحد المختصين في محاضرة عامة، يوجد حاليا = 23 ألف رأس نووي في العالم، وتحوز الولايات المتحدة الأمريكية 9.000 رأس نووي، وتحوز روسيا 3900 رأس نووي، وتحوز فرنسا 300 رأس نووي وتحوز إسرائيل أكثر من 100 رأس نووي وتحوز الباكستان 80 رأسا نوويا، وتحوز الهند 60 رأسا نوويا،وتهدد هذه الرؤوس النووية العالم كله، ولذلك يجب تفكيكها وتدميرها، علما أن الصناعة النووية تتطلب ميزانية مالية كبيرة جدا، ويعود سبب تخوف الغرب من امتلاك إيران للسلاح النووي إلى إمكانية نقل هذه التكنولوجية إلى البلاد العربية[16]، ورغم أن هذا أمر مستبعد جدا بالنظر إلى عدم إمكانية قبول إيران تقوية دفاع أية دولة عربية ما لم تكن تابعة لها كلية ومنفذة لبنود إستراتيجيتها في المنطقة.

وفي شهر أفريل 2011 اقترح السيد: يوكيا أمانو الياباني الذي يشغل منصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد مؤتمر دولي في فينا خلال شهر جويلية 2011 يحضره وزراء الدول الأعضاء وعددها: 151 دولة. وليكون موضوع جدول الأعمال هو: استخلاص العبر من كارثة اليابان بسبب انفجار المفاعل النووي في محطة فوكوشيما – دايشي إثر الزلزال الذي هيج البحر في شهر مارس 2011 وأسفر عن خسائر جسيمة جدا.

والسؤال المطروح في هذا الإطار هو: كيف يمكن تعزيز الأمن النووي؟ وما هو العمل المناسب في حال وقوع حوادث نووية أخرى مماثلة أو أكثر خطورة؟.

أليس من الممكن عمليا والجدير قانونا أن تقرر منظمة الأمم المتحدة منع إنتاج الصناعات النووية في كل الدول ودون أيّ استثناء؟.

وتحديد مهلة مدتها ما بين سنة وثلاث سنوات لتقوم الدول النووية بتحويل مصانعها النووية إلى مصانع إنتاج مواد ذات الاستعمال السلمي، وبذلك يتحقق هدف إزالة إرهاب أسلحة الدمار الشامل في العالم خدمة للإنسانية كلها ووقاية وحماية لحقوق الإنسان الأساسية.

الفرع الخامس: عدم المشروعية الدولية لاستخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة.

من المتفق عليه في الفقه القانوني الدولي أن استخدام الأسلحة النووية في النزاعات الدولية المسلحة محرم وغير مشروع، ويؤسس ذلك على الأسباب الكثيرة، ومنها:

1- انتهاك حق الحياة للإنسان بسبب الدمار الشامل لمكونات الحياة في رقعة شاسعة ولزمن طويل، ومثال ذلك ما سببه ضرب أمريكا لليابان (مدينة هيروشيما) بقنبلتين نوويتين في يومي 06 و09 أوت 1945 قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما دمرته التفجيرات النووية الفرنسية في صحراء رقان بالجزائر سنتي 1960 و1961، ومازالت الآثار السلبية تتفاقم إلى الآن، وما خلفه من خسائر بشرية ومادية انفجار المفاعل النووي "تشرنوبل" في جمهورية أوكرانيا بالاتحاد السوفياتي بتاريخ 04 أوت 1986.

وأخيرا، في يوم الخميس 10 مارس 2011 وقع زلزال في اليابان بقوة = 8,8 درجة على سلم ريشتر، وارتفعت أمواج البحر لأكثر من عشرة أمتار علوا، وفاضت المياه إلى المدينة الساحلية، وحدث انفجار في المفاعل النووي للهيدروجين رقم 3 الواقع في منطقة فوكوشيما، وسبب في إشعاعات كثيرة للبشر والحيوان والنبات والبيئة. وزيادة على عدد القتلى والجرحى والمرضى والخراب التام في العمران والاقتصاد، حدث تغيير كبير ومفاجئ في سلوك استهلاك الناس في اليابان، وأصبحوا لا يأكلون الأسماك والحيوانات والنباتات

البحرية كما اعتادوا منذ زمن بعيد، وذلك خوفا من الإشعاعات النووية...ولا شك أن في ذلك مساس خطير بحقوق الإنسان، وماذا يمكن تصور حدوثه لو وقع الانفجار في كل المحطات النووية التي توجد في اليابان حاليا وعددها 18 محطة؟؟؟. مع العلم أن هذا التفجير قد حصل في قبة المفاعل وليس في مركزه، وإلا لكانت الطامة الكبرى التي لا تبقي ولا تذر شيئا إلا أتت عليه وجعلته رمادا.

2- قواعد القانون الدولي الإنساني التي تحرم إصابة المدنيين بشتى أنواعهم وفي كل مواقعهم، وتأثيرات السلاح النووي لا تستثني شيئا أبدا، لأنها لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، بل تحدث دمارا شاملا في البيئة كلها.

1. لا يمكن للسلاح النووي أن يوقف عند قاعدة الدفاع الشرعي عن النفس، بل يتجاوزها بكل تأثيراته الإشعاعية الخطيرة وإلى أبعد الحدود.
2. رفض فكرة الردع في القانون الدولي، لأنها غير مشروعة أصلا.
3. انتهاك قاعدة الحياد، لأن الدمار الشامل لا يعترف بالحدود، بل يشمل كل الدول بما فيها التي تعلن التزام الحياد الدائم مثل سويسرا.
4. الأضرار الجسيمة التي يلحقها السلاح النووي بالبيئة العامة، وهو ما ينتهك بشكل خطير حقا أساسا للإنسانية كلها بسبب تدمير وتلويث البيئة، وما ينجز عن ذلك من مآس كبيرة، ولذلك، فاتفاقية حظر استخدام تقنيات البيئة لأغراض عسكرية المبرمة في 10 ديسمبر 1976 تحرم الإضرار بالبيئة العامة من خلال النزاعات المسلحة، ومثال ذلك ما قام به العراق في غزوه للكويت سنة 1991 عندما أقدم على حرق آبار البترول في 17 فيفري 1991.

الفرع السادس: المقتضيات الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان في حالات السلم والحرب.

تتفق كل الدول في العالم المعاصر (منذ أن وضعت الحرب العالمة الثانية أوزارها سنة 1945، ثم انحلال واندثار المعسكر الشيوعي سنة 1990)، وبدون أي استثناء على الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان، ووجوب ضمان وقايتها وحمايتها من كل الخروق والانتهاكات، وتقنن ذلك صراحة في دساتيرها وشتى قوانينها الأساسية، وبالنسبة لكل دولة على حدة في حدود اختصاصها السيادي والإقليمي.

وعلى المستوى العالمي، وفي إطار العلاقات الدولية المفتوحة، صدرت مئات البيانات والتوصيات والإعلانات والتصريحات، كما أبرمت عشرات الاتفاقات والمعاهدات المكرسة لحقوق الإنسان في حالات السلم والحرب حتى أصبحت تراثا إنسانيا مشتركا، ويقتضي الأمر الدفاع عنها فرديا وجماعيا وفي كل زمان ومكان، وتعتبر كل القواعد القانونية الدولية التي تتضمنها من نوعية القواعد الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها.

ومنذ سنة 1945، عقدت عدة اتفاقات دولية أساسية تخص ضمانات حماية حقوق الإنسان، ولعل أهمها الآتي[17].

1. معاهدة باريس للسلام / 1947.
2. اتفاقية تحريم وتجريم إبادة الجنس البشري/ 1948.
3. اتفاقات جنيف الأربع المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني/ 1949.
4. الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية /1966.
5. الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان المدنية والسياسية/ 1966.
6. الاتفاقية الدولية لعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية/ 1968.
7. الاتفاقية الدولية لمنع الدول من التحلل من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عن طريق التشريعات الوطنية/ 1970.

وكل ذلك، بالإضافة إلى ما ينص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة[18] الذي هو بمثابة دستور دولي عالمي ملزم لكل الدول في العالم فيما يخص تأكيد أهمية احترام الحقوق الأساسية للإنسان وجعل تعزيزها هدفا وأولوية للجميع، مع تكليف أجهزة دولية مختصة باتخاذ الإجراءات العملية في المتابعة والتنفيذ في الميدان مثل: لجنة

حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس العالمي لحقوق الإنسان، علاوة على ما تقوم به أجهزة مختلف المنظمات الدولية العالمية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية...

خاتمـــــة

من الثابت في الواقع العملي أن الحروب مدمرة وكل منتصر منهزم في الوقت نفسه، وكانت السبب الرئيسي والمباشر للبحث في اكتشاف وإنتاج الصناعة النووية في الاستخدام السلمي والعسكري وعلى مدى نصف قرن من الزمن الماضي. وفي إطار الحرب الباردة جرى التنافس والتسابق لامتلاك السلاح النووي لممارسة الردع والإرهاب وفرض الوجود في الإستراتيجية العالمية قاطبة، مع إدامة سيطرة واحتكار القلة القليلة من الدول الحائزة للقوة الاقتصادية والسياسية وهي ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي والمتمتعة بامتياز الاعتراض المستعمل عند إصدار القرارات الدولية لإجهاضها.

ومع تطور المجتمع العالمي المعاصر وعلى ضوء كل التجارب النووية التي أحدثت خسائر كبيرة جدا، وباتجاه العالم إلى إقرار الأمن والسلم وتكريس حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحاجة الشعوب إلى أموال الميزانيات الضخمة لتنفقها في تحقيق التنمية الشاملة بدلا من هدرها في إنتاج صناعات نووية مدمرة. ويقتضي الأمر تفعيل كل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من أجل الدعوة والعمل لإزالة كل الصناعات النووية مهما يكن نوع ومجال استخدامها سلميا أو عسكريا، ويكون الحل بالوصول إلى إبرام اتفاقية دولية عالمية تحرم وتجرم ذلك مع تحديد مهلة زمنية معينة لكل الدول ذات الإنتاج النووي لتقوم بتحويل مصانعها النووية إلى مصانع لإنتاج مواد غذائية وصناعية تخدم الإنسانية بعيدا عن أية أضرار في البشر أو الحيوان أو البيئة، وهو ما يجدر أن يدعو إليه كل إنسان واع ومثقف ومسالم في كل زمكانية، وليكون ذلك عبر كل وسائل التربية والتعليم والإعلام والاتصال والثقافة المتاحة.

وإذا ما اقتضى الموقف الدولي العالمي تنظيم استفتاء شعبي عام في كل دولة من دول العالم من أجل إقرار نزع كل الصناعات النووية في العالم، فالنتيجة يحتمل جدا أن تكون إيجابية لصالح الإنسانية لتدخل في السلم كافة ووقاية وخدمة وتعزيزا لحقوق الإنسان في العالم كله.

الهوامش:

(1) د. فوزي حماد: منع الانتشار النووي: الجذور والمعاهدة، مجلة السياسة الدولية، أفريل 1995، ص 52.
(2) M.TORRELLI : La reprise des essais nucléaires Français, A.F.D.I/1995.P760
(3) J.F. GUIL HAUDIS : Essais nucléaires, Suspension, Terminaison, interdiction, R.G.D.I.P/ 1994.
(4) المرجع السابق.
(5) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 62 لسنة 1994.
(6) S.SZUREK : Les nouvelles Zones exemptes d'armes nucléaires, A.F.D.I/ 1996.P 176.
(7) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 65 لسنة 1997.
(8) M.SHAKER : La conférence des parties au traité sur la non- prolifération des armes nucléaires, A.F.D.I/ 1997 P 169.
(9) المرجع السابق.
(10) د. غسان الجندي: الوضع القانوني للأسلحة النووية، ط1، دار وائل للنشر، عمان الأردن/ 2000، ص. 65.
(11) محمد عبد السلام: الموقف الإسرائيلي من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، أفريل 1995، ص.70.
(12) M.LEFBVRE : Les garanties de l'agence internationale de l'énergie atomique A.F.D.I/ 1996, 140.
(13) المرجع السابق.
(14) راجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 27 لسنة 1996.
(15) راجع في ذلك: - جريدة الخبر الجزائرية ليوم الأربعاء 13 أفريل 2011، جريدة الشروق الجزائرية ليوم الأربعاء 1 جوان 2011.
- جريدة الخبر الجزائرية ليوم الجمعة 17 جوان 2011.
(16) المرجع السابق.
(17) د. عمر صدوق: دراسة في مصادر حقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3/ 2003، ص 90.
(18) ميثاق منظمة الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945 والذي دخل حيز التنفيذ منذ 25 أكتوبر 1945.

المشاركة السياسية كآلية لتفعيل نظام الحكم الراشد

أ ـ خذيري حنان
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة حمه لخضر ـ الوادي.

مقدمـــــة:

اهتم المنظرون بمفهوم الحكم الراشد وذلك بعد ظهور التوجهات العالمية التي تدعو إلى مشاركة أفراد المجتمع في إتخاذ القرارات التي تهمهم الإلتزام بتنفيذها، لتعمق الأفكار الديمقراطية والحرية... وغيرها، إذ ظهرت رؤى فلسفية جديدة تؤكد على أهمية الإصلاح المجتمعي، من خلال تطبيق نظام الحكم الراشد في جميع مؤسسات الدولة، عن طريق اشتراك جميع الأطراف تسيير شؤونها؛ حتى لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معيّنة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة بشفافيةإدارة الحكم ووضوحها، مع تحديد حقوق وواجبات القائمين عليها ولتجنب حدوث حالات الفساد الإداري، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات. كما تهدف هذه العوامل إلى التأكد من أن جميع مؤسسات الدولة تدار بطريقة سليمة، وأنها تخضع للرقابة والمساءلة.

ولهذا فإن الإصلاح المجتمعي لا يمكن تنفيذه في أي دولة أو مؤسسة من مؤسساتها إلاّ من خلال تطبيق الحكم الراشد، وذلك لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف و النزيه، في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.

و انطلاقا من أن الحكم الراشد يرتبط بمدى تفعيل حق المشاركة السياسية، واحترام الحرية في الاختيار، كأهم محدد لجودة النظام السياسي، فإنّ هذا ما يفرض ضرورة طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المشاركة السياسية عامل أساسي في نجاح و تفعيل نظام الحكم الراشد؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نتطرق عبر هذا البحث إلى المحاورالرئيسية الآتية:

- **أولا: الإطار التنظيمي للمشاركة السياسية.**
- **ثانيا: تفعيل مؤشرات نظام الحكم الراشد.**
- **ثالثا: أبعاد الحكم الراشد وعلاقته بمؤسسات الدولة.**

المحور الأول: الإطار التنظيمي للمشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية محصلة الجهود التي يقوم بها المواطنون لمساعدة السلطات الحكومية في تنفيذ ونجاح المشروعات والأنشطة المختلفة داخل مجتمعاتهم المحلية، فيصبح المواطن مدرك لقضايا و مشاكل مجتمعه، واشتراكه في البحث عن الحلول الممكنة والملائمة لها، و إبداء الرأي فيما يقترح من قرارات بشأنها.

وعليه، تقتضي هذه الدراسة تناول مفهوم المشاركة السياسية والتعريف بوسائلها.

1- مفهوم المشاركة السياسية:

انطلاقا من أن المشاركة السياسية هي تعبير عن إسهام المواطنين - بدرجة أو بأخرى- في صنع و تنفيذ السياسات العامة للدولة، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية أو المحلية، لذا سوف نتطرق في تبيان مفهوم المشاركة السياسية إلى تعريفها، ثم تناول أهميتها في التنظيم الإداري، مع معالجة متطلبات تنفيذها بما يتوافق مع الواقع المعيش.

أ- تعريف المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية ذلك العمل التطوعي الذي يقوم به المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، و إدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي، مثل انتخاب رؤساء المجالس (على المستوي البلدي، الولائي، الوطني) . كما تعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير - بشكل مباشر أو غير مباشر- في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، حيث تمثل هذا النوع من المشاركة السياسية موضوعا محوريا من موضوعات علم السياسة، وذلك لعدة اعتبارات من منطلق صفتها التي تمثل إسهاما حقيقيا في انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق ، سواء أكان هذا الانشغال يتم عن طريق التأييد أو الرفض[1].

ولقد اتفق العديد من المنظرين والدارسين الفقهاء على أنّ المشاركة السياسية هي تعبير عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام والتأثير في القرارات الحكومية، وصنع السياسة العامة، فيعرفها "فيربا" و"كايم"، بأنها تشير إلى الأفعال القانونية التي يقوم بها مواطنون نحو التأثير على اختيار الأفراد الحكوميين أو الأفعال التي يقومون بها.

كما يعرفها آخرون بأنها: "مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات، والتي بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم"[2].

1- سيدني فيربا: مفكر أمريكي وأستاذ في السياسة (الثقافية السياسية المدنية) شارك في لجنة قامت(1968) بإعداد دراسة تتعلق بواقع التنمية السياسية في الدول النامية.

2- ماركس كايم: مفكر سياسي ألماني، مهتم بالتغيرات الدولية الراهنة في مؤسسة العلوم والسياسة البرلينية.

وأنّها " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي أو غير سياسي كمناقشة الأمور العامة أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[3].

كما أن هناك من يرى بأنها عملية ديناميكية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي، بغية التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، و تتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب و الترشيح للمؤسسات التشريعية، و الاهتمام بالحياة السياسية و التصويت[4].

كما تعني المشاركة حق الرجل و المرأة في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا، و يتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية، والحريات العامة والانتخاب، والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم و اهتماماتهم لترسيخ الشرعية[5].

وعليه، نستنتج أن القصد من وراء المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة، وإدارة شؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي و الوطني، ويكون ذلك من خلال إسهام الأحزاب السياسية في بلورة النقاشات التي تدور من خلال مجموعة وطنية، وهذا باحترام الرأي ومراعاة المصلحة العامة عن طريق إضفاء الرقابة الشعبية التي تتولاها المجالس المنتخبة بشكل حر ونزيه، وهذا بتحقيق مكاسب المواطنين.

1- أهمية المشاركة السياسية في التنظيم الإداري:

يعتبر اهتمام المواطنين وإشراكهم في أعمال الإدارة المحلية أمرا ضروريا لنجاح برامج التنمية ومشروعاتها، فبالمشاركة السياسية يمكن توفير الدعم المادي و المعنوي للمشاريع، و توفير سبل نجاحها وذلك كما يلي:

- تبرز أهمية المشاركة السياسية في ظل تبني معظم دول العالم اللامركزية بأنواعها، واعتماد أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى لأغراض تنموية.
- تعمل على تمكين القوى المجتمعية على التعامل مع المشاكل التي تواجهه عبر التعاون والحوار فيما بينها.

- تؤدي المشاركة السياسية إلى زيادة إقبال السكان المحليين و تأييدهم للمشاريع التي يشاركون في التخطيط لها و تحفزهم على مساندتها و تنفيذها و الحفاظ عليها.
- تمثل إستراتيجية مهمة للتنمية المستديمة، حيث ترفع كفاءة استخدام الموارد و تصبح الخدمات المقدمة أكثر تلبية لحاجات السكان، خاصة في مجال النقل و الصحة العمومية، كما أن تغيير المجتمع لا يتحقق باستخدام القوة، بل عن طريق المشاركة و قناعة المواطنين.
- تعمل على استنهاض المعرفة الضمنية لدى المواطنين، و خبراتهم لمواجهة المشكلات المحلية ورفع كفاءة الأجهزة الإدارية[6].
- تجسيد الديمقراطية التي تعني نظاما يوفق بين السياسة و بين خيارات أغلبية المواطنين، الذين وافقوا أن يقلموا و يفهموا بأنّ الآلية مفتوحة للجميع، فإذا كان القانون هو التعبير عن الإرادة العامة فهو يفترض بأن هذا التعبير قد نتج عن بناء إرادي، إنطلاقا من عمل سياسي قد حققه المواطنون[7].

2- متطلبات المشاركة السياسية:

تقتضي تنمية هذه المشاركة ما يلي :

- إنشاء جهاز للعلاقات العامة في المجالس المحلية، يتكفل بإعداد وتنفيذ برامج التوعية للمواطنين، عبر وسائل الإعلام المناسبة لشرح مزايا المشاريع التي يتقرر تنفيذها، والاستفادة من آراءهم مما يساعد على كسب تأييدهم لهذه المشروعات، ومحافظتهم عليها في المستقبل، كما يعنى هذا الجهاز بالوقوف على حاجات السكان واستطلاع الرأي العام، واستفتائه بأساليب متعددة و التوسع في إنشاء صناديق الاقتراحات وإصدار النشرات الدورية وعقد اللقاءات لتحقيق الاتصال فيما بين المجالس المحلية والسكان، وكذلك النقابات و منظمات القطاع الخاص، لضمان مبدأ التعاون والمشاركة الفعالة.
- إيجاد تشريعات تحث على المشاركة السياسية، فإذا كانت الدول الأوروبية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، فإنّ التجربة في الدول العربية ماتزال في بداياتها باستثناء التجربة الأردنية التي تعتبر(*)
- تفعيل الرّقابة الشعبية عن طريق المجتمع المدني، لكونه الطرف الذي يستطيع تأطير المشاركة الشعبية في ممارسة السلطة، وتوفير الإمكانيات المختلفة لهذا الغرض، ويشترط أن يكون مستقلا، غير أن هذا الشرط غير موجود، لأنّ أغلب الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من إنشاء المؤسسات المركزية أو اللامركزية، وكثيرا ما تعبر عن منبر رؤسائها وتغيب صوت الأعضاء الآخري، كما أن معظم أعضاء المجتمع المدني ليس لهم أية نظرة حول مدى القدرة على الرقابة لأعمال الجماعات المحلية، بالإضافة لانعدام العلاقة الوظيفية بينهما[8].
- توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب، وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، مع دعم المؤسسات التي يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام[9].

II- وسائل المشاركة السياسية:

يتصدر هذه الوسائل الانتخاب أو التصويت، باعتباره المحور الرئيس أو المرآة العاكسة والمعبرة عن مدى التطبيق العملي لمبادئ الديمقراطية، ثم الأحزاب السياسية لما تلعبه من دور في ترشيح الممثلين، ولما تلعبه في مجال التوعية السياسية، وأخيرا وسائل الإعلام، لما لها من علاقة في تغيير موازين القوة بين المرشحين، ولما لها من تأثير في الرأي العام.

1- الانتخاب:

أ- **تعريف الانتخاب:** يعرف الانتخاب بأنه اختيار شخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين، من طرف مجموعة من الأفراد لتمثيلهم في حكم البلاد، كما يعرف بأنه حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات

المؤهلة لتلك الممارسة، إلى الانتخابات التي يعبر فيها الناخبون عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاءات[10]. ويتجلى الانتخاب السياسي في فكرة المواطنة، ويتميز عن الانتخابات الأخرى التي ينعدم فيها عنصر السيادة الوطنية، وكذا صفة العمومية كالانتخابات المتعلقة بالجمعيات على اختلاف أهدافها، والانتخابات النقابية، كون هذه الانتخابات لا يمارس فيها أصحاب الحق السيادة الوطنية، كما أنها مقصورة فقط على أفراد من نفس المهنة أو التوجه. ولقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا في جعل الانتخاب عاما، لتمكين أكبر عدد من المواطنين من المشاركة السياسية، لأن فكرة الاقتراع العام –اليوم- مرتبطة بالمبادئ الديمقراطية، التي انتشرت في العالم، مما دفع بكل الأنظمة إلى استخدام تعبير الديمقراطية، تحقيقا لرغبة شعوبها بجعل الاقتراع العام الوسيلة الوحيدة التي يشترك فيها أفراد الشعب في اختيار ممثليهم، وهذا الاختيار عبّر عنه بما يسمى النظم الانتخابية، والتي يقصد بها الطرق التي يتم بموجبها اختيار الناخبين لنوابهم، لتمثيلهم في المجالس النيابية المختلفة وتتنوع هذه الطرق بحسب الظروف السياسية والاجتماعية، التي تراها الدولة أكثر ملائمة مع ظروفها وطبيعة بيئتها السياسية.

ب- **أهمية الانتخاب:** نظرا للارتباط الوثيق بين الانتخاب والديمقراطية في العصر الحديث أصبح يمثل الوسيلة الأساسية لإسناد السلطة بواسطة الإرادة الشعبية، وهو الأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار ، بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر[11]، ويعد كذلك الوسيلة المثلى لتحقيق التطابق المفترض بين إدارة الحكام والمحكومين، وهو بذلك يمثل صياغة توفيقية بين خضوع الشعب لنوابه و سيادته عليها[12]. وتظهر أهمية الانتخاب الممارس في ظل الشرعية واحترام مبدأ التداول على السلطة بجعل السلطة المفوضة -بناء عليه- عنوانا للدولة الديمقراطية، التي لا يمكن المساس بها أو تغييرها، إلا بالطرق الرسمية التي يحددها الدستور. ويضاف إلى هذه النظم الانتخابية نظام الاستفتاء، الذي يعبر عن طرح موضوع عام على الشعب، لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو الرفض، ومن ثم يكون الجواب أو الرد في الاستفتاء دائما بنعم أم لا، والاستفتاء ظهر في سويسرا من خلال مجلس ذو اختصاصات تشريعية، حيث كانت كل مقاطعة ترسل ممثلين يلتقون من موكليهم تعليمات وأوامر محددة يتقيدون بها، حيث لا يجوز لهم الخروج عنها أو عن بعضها في إطار المجلس إلا بالرّجوع إلى موكليهم. وعليه، يعتبر الانتخاب أو الاستفتاء من أهم وسائل المشاركة الشعبية في تسيير شؤون الحكم، حيث يطغى عليها عنصر التكامل، وهو ينبثق عن حق التصويت الذي يتمتع به الشعب، والذي يمثل وسيلة التعبير عن السيادة في الدولة[13].

2- الأحزاب السياسية:

تحرك وتؤثر على سلطات الدولة العامة قوى لا تعتبر في الحقيقة من أجزاء هذه السلطات، ولكنها مع ذلك يكون لها أكبر الأثر عليها في عملها و اتجاهاتها، وأهم هذه القوى المحركة الأحزاب السياسية التي تلعب دورا مهما في النظام السياسي بأكمله، وإن كانت ظاهرة الاختلاف الفكري بين الجماعات تعتبر من الظواهر القديمة، إلا أن ظاهرة التحزب - في المجال السياسي-حديثة نسبيا، حيث ارتبط ظهورها في أوروبا في القرن التاسع عشر[14].

أ- **تعريف الأحزاب السياسية:** هناك عدة تعريفات للأحزاب السياسية، منها من عرف الحزب بأنه عبارة عن تجمع بين عدة أشخاص، تربط بينهم روابط فكرية أو وحدة الهدف السياسي، كما يعرف بأنه تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي، يسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة [15]. وبالتالي، نستنتج بأن الحزب هو جماعة منظمة من الأفراد، تسعى للوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة، لتحقيق مبادئها المتفق عليها، وتؤدي الأحزاب جملة من الوظائف كوظيفة التنظيم والتكوين و الإعلام، و انتقاء الحزب للأشخاص الذين يتولون ممارسة المسؤوليات.

ب- **أهمية الأحزاب السياسية :** إن الأحزاب السياسية باعتبارها إطار للمشاركة المستمرة، تعمل على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، من خلال تنمية العلاقات بالناخبين، كما تعد حلقة وصل بين

الحاكمين والمحكومين. وتظهر أهمية الحزب من خلال العمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة و فعالة، وبدوره الثقافي في المجال السياسي، الذي يمكنها من المشاركة باعتبارها تعبر عن الرأي العام، الذي يشكل مع والنظام الانتخابي ونظام الأحزابتشكل جميعها ثلاثة أبعاد متداخلة بعضها ببعض، فأي تغيير في إحداهما يؤدي إلى إحداث تغيير مقابل في الأخرى، وفي جميع الأحوال لا تتحقق الحرية السياسية بدون أحزاب قوية و فعالة، وذلك لبناء الدولة الديمقراطية القائمة على حرية المشاركة السياسية والحرية الحزبية، بشرط العمل على إصلاحها وتحسين ظروف عملها.

2- الرأي العام ووسائل الإعلام:

أ- **الرأي العام :** تعتبر حرية الرأي جوهر الفكر الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية بدون رأي و رأي مضاد، ويعتبر الرأي العام من الضمانات الكبرى لتنفيذ قواعد وأحكام الدستور في الدولة، لأنّ أنظمة الحكم في العصر الحديث أصبحت تهتم بالرأي العام، ومسايرته خوفا من ردة الفعل السلبية لشعوبها، إذ يعتبر الأي العام بمثابة المرآة العاكسة لاتجاه الجماهير، والعامل المؤثر في استقرار و بقاء الأنظمة وانهيارها. ويقصد بالرأي العام حكم اجتماعي لعدد كبير من أفراد المجتمع، الذين يتمتعون بوعي كاف على أحد الموضوعات العامة، أو القضايا الأساسية التي تهم المجتمع ككل.

ب- **وسائل الإعلام:** تلعب وسائل الإعلام الدور الرئيسي في تكوين الرأي العام، لارتباطها الدائم بالجماهير بشكل مرتب ومنظم، وعلى رأسها الصحافة المرئية والمسموعة و السينما والمسرح، ويتجلى هذا التأثير على الرأي العام في تصويب الناس في الانتخابات والاستفتاءات، وتتمثل وسائل الاتصالات الحديثة، مقروءة كانت أو مرئية أو مسموعة، أهم و أكثر وسائل الدعاية السياسية فعالية و تأثيرا في الجماهير.

ثانيا- تفعيل مؤشرات الحكم الراشد:

I - تعريف الحكم الراشد:

يقصد بالحكم الراشد(الرشيد) في اللغة العربية أن "من صفات الله (عز وجل) الحكم والحاكم، بمعنى هو القاضي يحكم الأشياء ويتقنها. وقيل حكيم ذو الحكمة أي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، وبمعنى قادر عليه. حكمت بمعنى منعت: قيل الحاكم بين الناس، لأنه يمنع الظالم عن الظلم. أصل الحكومة رد الرجل عن الظلم، والحكم: هو القضاء وجمعه أحكام، حكم: قضى، والحاكم منفذ الحكم") [16].

أما من الناحية السياسية فالحكم يعبر عن ممارسة السلطة السياسية، وإدارتها لشئون المجتمع وموارده وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي، ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الراشد، نظرا لاختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية والإنسانية [17].

فقد عرف " كاتو" الحاكمية بأنها أسلوب ممارسة السلطة، في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية. والدول ذات الحكم الراشد تمارس السلطة بموجب قوانين، من الممكن توقعها من قبل العامة، من خلال مؤسسات الدولة ومنظماتها الخاضعة للمحاسبة والمسألة، بكل شفافية، وبمشاركة الناس في عملية التنمية وإعداد السياسات، وبحسب تقرير التنمية الإنسانيةالعربية فإنّ الحكم الراشد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، بينما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحكم الراشد بأنّه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

وأما تعريف البنك الدولي فهو يعبر عن " التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها "، وكذا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تُعرف الحكم الراشد بأنّه " استخدام السلطة والرقابة في المجتمع، فيما يخص إدارة موارد الدولة، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية "[18].

وعليه فالحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو ضبط ممارسة السلطة السياسية، باتجاه تنموي يلتزم بتطوير موارد الدولة ونموها، طويلة الأمد على أجيال متعددة، وهو الحكم الذي يوفر النزاهة والمساءلة بين الناس، ويضمن احترام المصلحة العامة، ويستهدف في النهاية تحقيق مصلحة المجتمع بأكمله.

II- الحكم الراشد يعني الحد من الفساد:

طالما أنّ الفساد يعني فشل المؤسسات في أداء مهمتها، كأن تعجز عن تحقيق المنافسة الحرة، وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي، ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة أنه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة، فالفساد يحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية، ويربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها، وهذا ما يجعل نشوء الفساد أكثر احتمالا[19]، خاصة عندما يكون الفساد السياسي والفساد الإداري مترابطين.

يعد الحكم الراشد محور أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فالحكومة التي تستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم، فرفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد.

وتستلزم التنمية المستدامة مؤسسات سليمة وكذا تضافرا بين المجالين الاقتصادي و السياسي[20]، غير أنه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخما وعديم الفعالية، حيث لا يحاسب السياسيون وكبار الموظفين إلاّ محاسبة محدودة في ظل انعدام النزاهة والشفافية، ويتطلب الحد المستمر من الفساد معالجة الظروف التي يتولد عنها ويتغذى عليها مع بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة، كما يتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال، فالمجتمع المدني إذا كان يتمتع بحرية التنظيم والعمل يستطيع أن يصبح شريكا أساسيا في تطوير وتعزيز ممارسات نزيهة في القطاع العام، حيث يستطيع المجتمع المدني الفعال أن يضع قواعد اجتماعية قوية للسلوك المهني[21]، ويقدم بالتالي دعما قويا للإصلاح.

المحور الثالث: أبعاد الحكم الراشد، وعلاقته بمؤسسات الدولة.

1-الأبعاد التي تحدد ملامح الحكم الراشد:

أ- **البعد السياسي:** يتعلق البعد السياسي للحكم الراشد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ففي ظل النظام الديمقراطي -وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني- تتم المساعدة على الإصلاح، مع اتساع حجم المشاركة السياسية، التي تعد الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة، من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم، من جهة ثانية، فيؤدي إلى تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل. إلى جانب هذا،فإنّ النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي على السلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة، وهذا ما يخلق أسس وقواعد دولة الحق

والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة. وعليه، يبقى النظام الديمقراطي أساسي ضروري لتأكيد فعالة ومشروعية الدولة، والتوزيع العادل للعائدات الاقتصادية وتحقيق المسؤولية والشفافية والمشاركة، ومنه، فإن درجة رشادة النظام السياسي يتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي، وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات والسياسات واتخاذ القرارات[22].

ب- البعد الاقتصادي و تحسين مستوى الأداء: يمثل البعد الاقتصادي- الذي لايجوز إغفال أهميته- أحد أهم محاور وآليات حسم الحكم الراشد، كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات، وذلك عبر إصلاحات هيكلية. وتكون الخدمة للجميع، أي جاهزية المؤسسات العامة والقائمين عليها لخدمة الجمهور، أي للمصلحة العامة، فيكون التوجه نحو تحرى إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول النفع العام للوطن، كما أن تحقيق المساواة في تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (رجالاً ونساء)، تكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة، من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم [23].

2- علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد:

أ- المجتمع المدني: تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور الحكم الراشد، بحيث اعتبر التأكد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية، فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات يتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى، في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون، بما يضمن استقلالها عن أي توجهات أيديولوجية، من جانب، والارتفاع بمستوى المساءلة، من جانب أخر.

ويستخدم مصطلح المجتمع المدني في إطار علاقته بالإصلاح السياسي والتحول إلي النظام الاجتماعي الحديث، حيث يشير المجتمع المدني للمؤسسات غير التابعة للدولة التي تسعى للوصول للقوة والسلطة السياسية.

وعليه، يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه مناخ الحديث الاجتماعي، والتوجهات والحركات الاجتماعية المستقلة التي تسعى لتنظيم المجتمع، ويكون الهدف من هذه النشاطات زيادة قدرات وإمكانات المواطن، وحمايته من الاستخدام غير المنضبط للسلطة من قبل الدولة، أو أي جماعة تنظيمية أخرى.

ويرتكز المجتمع المدني في العالم العربي حول محورية الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية، حيث لا مكان فيه للديكتاتورية الشخصية أو الجماعية أو حتى ديكتاتورية الأغلبية، ففي هذا المجتمع يتم احترامه واحترام حقوقه، ويستمتع المواطنون في المجتمع المدني الإسلامي بالحق في تحديد هويته الخاصة، وتحديد من يحكموه، وبالتالي محاسبتهم، وتكون الحكومة في مثل هذا المجتمع في خدمة الناس وليست السيد عليهم، ويتم محاسبتها بشكل فعلى من قبل من تحكمهم، وليس مجتمعنا المدني مجتمعا للمسلمين وحدهم، لكنه مجتمع يعترف بحقوق كل الأفراد تحت مظلة القانون، ويرتبط تحديد هذه الحقوق بالواجبات الأساسية للحكومة، بل يقف في مقدمتها احترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الأخلاقية، وأن هذا تواتر طبيعي لتقاليدنا ومعتقداتنا الدينية.

يعتبر دور المجتمع المدني في النظام الديمقراطي دور حيوي وفاعل، ويذهب بعض الكتاب إلى أنّ العنصر السياسي للعديد من منظمات المجتمع المدني تحاول تحديد معالم واضحة لمفهوم المواطنة، والذي يدعم مزيد من القدرة على الاختيار والتصويت والمشاركة في السياسات ومحاسبة الحكومة، لتحسن من أدائها ويتسنى الوصول إلى نتائج أفضل، ويرى " Robert Putnam" أن المنظمات غير السياسية في المجتمع

المدني لها دور حيويي في تعزيز الديمقراطية، وذلك لأنها تساعد على بناء رأس المال الاجتماعي والثقة والقيم المشتركة، والتي يتم نقلها للمناخ السياسي وتساعد في تـرابط المجتمع[24].

حيث يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، و يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام، وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع، و الدفاع عن الفئات المحرومة والمهمشة، و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، يستطيع المجتمع المدني أن يكون مراقبا لأداء و عمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات التدخل، و هكذا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته[25]، وذلك لكون منظمات المجتمع المدني هي النبع الذي يتولد منه رأس المال الاجتماعي- جماعة من الناس تعمل معا من أجل هدف مشترك – وهو الأمر اللازم للحكم الراشد، و تستطيع منظماته أن تملأ الفراغ الذي ينشأ عن تقليص حجم الدولة، كما تستطيع أن تدعو للإصلاح الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة، وأن تراقب خطى تنفيذ ذلك الإصلاح[26].

ب- دعم الشفافية و المساءلة :

يفترض على كل موظف رسمي في هيئة حكومية أو مؤسسة عامة أن يجيب بكل وضوح عن كيفية التصرف، واستخدام الموارد والصلاحيات التي وضعت تحت تصرفه وقراراته وسياساته، وأن يكون مستعدا لتحمل المسؤولية المترتبة عن هذه القرارات ونتائج سياساته.

ويكون ذلك في إطار الشفافية، أي وضوح العلاقة ما بين السلطة والجمهور، حيث تحتم الشفافية الوضوح والاجهار في إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن السياسات العامة المتبعة بجميع أنواعها، كالإدارية، والمالية، وسياسات التوظيف، والوضوح في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرارات، وتعني الشفافية كذلك الحدّ من السياسات والإجراءات السرية، وتشمل كذلك توفر الوثائق والمعلومات الواضحة عن الهيئة الحكومية، أو المؤسسة العامة، ووجود سياسات عامة ومتبعة للإفصاح والنشر[27].

وتشير الإستراتيجيات الحالية للتنمية إلى موقع مهم لدور الفاعلين في رسم وتحديد معالم المسار التنموي، وبطبيعة الحال، يتضح هذا الدور جليا في دول العالم اعالم الجنوب(العالم الثالث – سابقا) من خلال دعم هؤلاء الفاعلين لبعض التوجهات التي تدعم مقولات وآليات الحكم الراشد بصفة عامة في هذه الدول، وذلك عبر مساعدات اقتصادية تقدمها الحكومات الأجنبية وبعض الوكالات الدولية، وهي مساعدات عادة ما توجه -على سبيل المثال- لدعم التعددية كأحد الأبعاد المؤسسية للتنمية السياسية، أو إلى دعم استقلالية المنظمات الشعبية بما يضمن مزيدا من الشفافية والمساءلة.

الخاتمة:

تتضح مكانة المواطن في المجتمع السياسي عن طريق المشاركة السياسية التي يمارسها عن قناعة، لكي يلعب دوره في اختيار الحكم، وفي صياغة السياسة العامة، وهو من أجل ذلك يبدي مشاركته في الانتخابات كأفضل وسيلة لديه، ليدلي برأيه ويمارس تأثيره في بعض القضايا والشؤون العامة، ويضمن بواسطة ذلك مشاركته في الاختيار السليم للحكام و الممثلين.

بناءا على ما سبق ذكره، يمكن تقديم النتائج المتوصل إليها كمايلي:

1- المشاركة السياسية لها أهمية في تشكيل العملية السياسية و القانونية بين المواطن والسلطة العامة، ولها وسائل متعددة منها الانتخابات والأحزاب السياسية و الرأي العام ووسائل الإعلام، كما تلعب دورا فعالا في

قياس درجة جودة النظام السياسي، حيث تعبر عن أنشطة وأعمال تستهدف اختيار الحكام للتأثير في القرارات الحكومية ووضع السياسة العامة.

2- أن هناك علاقة وظيفية وترابطية بين مفهوم المشاركة السياسية من جهة، والحكم الراشد من جهة أخرى، إذ لا يمكن تفعيل الحكم الراشد دون الرقي بالمشاركة السياسية في أي بلد، فالكثير من المنظمات والمؤسسات المالية ربطت هذين المفهومين، وهو ماتطلب من السلطات العمومية والمجتمع المدني من لعب أدوارهما كل حسب موقعه في خلق التنسيق بينهما لإضفاء مشاركة سياسية حقيقية.

3- 3-تشجيع رجال الدولة للمواطنين على استخدام كل من المنافسة و المساءلة بهدف تحقيق الاستقرار للمؤسسات المدنية وزيادة قدرتهم على النقد البناء للسياسات الحكومية الخاصة، والاهتمام أكثر بالدور الرقابي لبناء أسس المشاركة السياسية، لأنه يستحيل العمل السياسي بدونها، كما أنه يجب تأطير العامل البشري وتوظيفه أكثر لأنه يدخل هو الآخر ضمن المجال السياسي من خلال تعليمه و تكوينه وخلق ثقافة سياسية له، وهذا لا يكون إلاّ بإشاعة روح العلم بين أفراد المجتمع المدني.

4- بروز أهمية زيادة الشفافية حول التغيّـــــرات السياسية في السلطة والحكم مع الارتباط القوي بديمقراطية التعددية وكذلك حرية التعبير وحرية ممارسة العمل السياسي، من أجل انفتاح أكثر يقودنا إلى السلم المدني، للتمكن من ملء فراغ الدولة الغائبة لإقامة دولة القانون، التي تخدم الشفافية والمسؤولية في مختلف مفاهيم الحياة العمومية والخاصة، مع تسيير فعال للموارد العمومية عن طريق التسيير بالمشاركة، وفق نظام لامركزي لاتخاذ القرارات ودوما في نطاق الشفافية.

الهوامش:

1- عبد العزيز إبراهيم عيسى و محمد محمود عبد الله عمارة: السياسة بين النمذجة و المحاكاة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص178 .

2- طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 1999 ص 108، 109.

3- محمد السويدي: علم الاجتماع السياسي – ميدانه و قضاياه- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص.159

4- طارق محمد عبد الوهاب: المرجع السابق، ص.110

5- محمد خليفة: مداخلة بعنوان إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، ص.03

6- خروفي بلال: الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية- دراسة حالة الجزائر-مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012، ص.64

7- نصر الدين لبال: دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 62.

*- حيث صدر قانون عام 1982 ينظم قيام مؤسسات تطوعية في المدن الأردنية، ويجيز هذا القانون أن يتقدم ثلاثون شخصا فأكثر بطلب إلى وزير شؤون البلدية لإنشاء مؤسسة في مدينتهم فيقوم الوزير برفع الطلب مقرونا بتوصياته إلى مجلس الوزراء الذي يملك صلاحية إنشاء المؤسسة وقد بيّن المشرع الأردني أن المؤسسة لا تهدف للربح وإنما ينحصر عملها في تطوير الخدمات الأساسية العامة اللازمة للمدينة ونشر الوعي التطوعي وإقامة المشاريع النافعة وتقديم العون المادي والفني والإداري للبلدية وتقديم اللوازم والمعدات والتجهيزات.

8- خروفي بلال: مذكرة الماجستير السابقة، ص63،62.

9- الدكتور عادل عبد اللطيف: الحكم الراشد(المضمون و التطبيق)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير/شباط 2013، ص.08

10- محمد عبد اللطيف: إجراء القضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998،ص85.

11- الأمين شريط: الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص13.

12- محمد السويدي: المرجع السابق، ص55.

13- عصمت سيف الدولة: النظام النيابي و مشكلة الديمقراطية، الثقافة العربية القاهرة، 1976، ص142.

14- محمد السويدي: المرجع السابق، ص 113.

15- سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر، الأردن، 2001، ص200.

16- الدكتور محمد محمود العجلوني: أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، تركيا،2013، ص04.

17- صلاح محمد العزالي: الحكم الصالح الطريق إلى التنمية، جمعية الشفافية الكوتية،2010، ص04.

18- الدكتور محمد محمود العجلوني: المقال السابق، ص06.

19- Keefer, Philip, and Stephen Knack; "Institutions and Economic Performance: Cross-Country Tests Using Alternative Institutional Measures". *Economics and Politics* 7(3):207-27.1995.

20- Johnston, Michael; "What can be done about Entrenched Corruption?" Paper prepared for the World Bank 1997 Annual Conference on Development Economics, Washington, D.C., April 30-May 1.1997.

21- Cooter, Robert D; "The Rule of State Law Versus the Rule of Law State: Economic Analysis of the Legal Foundations of Development." Paper presented to the World Bank Annual Conference on Development Economics (April 1996).
22- بن عبد العزيز خيرة: دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، العدد الثامن، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 325.
23- صلاح محمد العزالي:المقال السابق،ص07.
24- مهدى محمد القصاص: دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي وتحقيق الحكم الراشد، الملتقى الدولي السادس تحت عنوان الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة، جامعة دالي إبراهيم – الشراقة، أيام 9-10 ديسمبر 2006، ص06-07-
25- الدكتور غربي محمد: الديمقراطية و الحكم الراشد(رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية) دفاتر السياسية والقانون، عدد خاص، أفريل، 2011، ص.375
26- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، كانون الثاني/يناير 1997، ص23..
27- معهد الأبحاث التطبيقية،القدس (أريج) وحدة الحكم الرشيد،برنامج تدريبي حول الحكم بالمشاركة،2011،ص07-

آليات استعادة الأمن والتخفيف من حدة العنف السياسي
أثناء حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

أ ـ بوصيلة محمد عبد الغفور
أستاذ مساعد
كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ الأغواط

توطئة:

لقد عرفت الجزائر ظاهرة العنف السياسي على غرار كثير من الدول العربية الأخرى، غير أن هذه الظاهرة في الجزائر تكتسي طابعاً فريداً، سواء من حيث أسباب ظهورها ووسائلها، أو كيفية تعامل النظام السياسي الجزائري معها. وقد برهنت أحداث 05 أكتوبر(تشرين الأول) 1988 على مدى هشاشة النظام السياسي الجزائري وعدم فعاليته في احتواء هذه الأزمة متعددة الأبعاد.

لقد ترتب على هذه الأزمة عنف جماهيري، تجسد في سلسلة من الأحداث والاضطرابات الداخلية، بفعل تأثير مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، غير أن استجابة النظام السياسي أدخلت الجزائر وحلة جديدة، قِوامُهَا الانفتاح السياسي وفتح مجال الحرية في تشكيل الأحزاب السياسية، من خلال إقرار دستور 23 فبراير (شباط) 1989. فعرفت الجزائر بعد ذلك أول انتخابات تعددية بين مختلف القوى الحزبية، وما ميز هذه الانتخابات هو بروز معارضة سياسية للنظام وللسلطة في الجزائر، خاصة من قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأدى ذلك إلى تفجر الصراع بين السلطة والمعارضة، والذي زادت حدته عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992. هذا الأخير كان سبباً في تزايد شدة العنف السياسي وما صاحبه من ارتفاع أعداد المفقودين.

وتتمحور دراسة الباحث على-**إشكالية**- رئيسة مفادها:

إذا كان النظام السياسي الجزائري قد فشل في القضاء على العنف السياسي بالأساليب الأمنية، فإلى أي مدى يمكن الحكم على نجاعة الأساليب السلمية القانونية، المستخدمة من طرف الرئيس بوتفليقة لاسترداد الأمن وغلق ملف المفقودين، عبر إجراء معالجة عادلة ومراعية لمطالب أُسر(المفقودين) التي شملها هذا الإجراء بصورة مباشرة؟

المصالحــة:

مأخوذة من (الصلح)، وهو إنهاء الخصومة أو إنهاء حالة الحرب[1]، ومنه قوله تعالى:**{وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ}**[2]. وقوله تعالى:**{فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ}**"[3].

الدعوة إلى المصالحة الوطنية، هي في ميزان الإسلام دعوة إلى الخير **{وَالصُّلْحُ خَيْرٌ}**[4]، ودعوة إلى إحياء الناس مقابل الدعوة إلى عدم قتل الناس **{مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً}**[5].

وقد جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي بادر به رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة**وزكّاهُ الشعب، في استفتاء التاسع والعشرين(29) من سبتمبر(أيلول) سنة2005. لاستكمال المسعى الذي بادرت به الحكومة الجزائرية في استرجاع الأمن وإحلال السلم من خلال قانون الوئام المدني سنة 1999[6].

ويهدف هذا القانون، إلى إعادة بناء الوطن وإرساء روح التعايش، من خلال اقتراح حلول اجتماعية وإنسانية لمعالجة **الأوضاع التي خلّفتها الأزمة، تشمل وضع تدابير لصالح جميع الفئات التي قامت بأفعال**

إرهابية، بشرط تصريحها التخلي نهائياً عن أي نشاط إرهابي، وشملت التدابير انقضاء الدعوى العمومية، واستبدال العقوبات وتخفيضها، كما نص الأمر على عدد من الإجراءات، لكفالة أسر ضحايا المأساة الوطنية وذويهم مادياً ومعنوياً، من أجل التماسك الوطني، ويضم النص أيضا تدابير خاصة بالأشخاص المُسرَّحين من العمل ومعالجة ملف المفقودين.

ولما كانت سمة الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر السياسية معقدة ومتعدد الأبعاد والعناصر، فإنه يصعب ضبطها ودراستها اعتماداً على مدخل أو اقتراب واحد.وبالتالي يحسُنُ الاستعانة بعدة مداخل تناسب المشكلة محل البحث، ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة ظاهرة سياسية اجتماعية وذات أبعاد قانونية، فقد رأى الباحث اعتماد أكثر من مدخل، كل منها يتناول بعداً من أبعاد الظاهرة، والاقتراب الرئيس للدراسة هو **اقتراب تحليل النظم** بمساعدة كل من الاقتراب القانوني ومدخل التاريخي، إقتراب صنع القرار.

إقتراب تحليل النظم خصوصاً في شقي المدخلات والمخرجات. ويقصد بالمدخلات في هذه الدراسة، العوامل المسئولة عن ظهور وتصاعد أعمال العنف السياسي في الجزائر خلال الفترة الزمنية قيد الإهتمام، بينما تشير المخرجات إلى استجابة النظام السياسي التي تمثلت في الحل الأمني إبان المرحلة الأولى ثم تمثلت في الحل الشامل للأزمة خلال المرحلة الثانية.

فمنتوجات العنف السياسي وملفاته الكبيرة (المفقودين، ضحايا الإرهاب، الإرهابيين.....الخ) يمكن لها أن تكون مدخلات أساسية للنظام السياسي يتفاعل معها هذا النظام حسب العلاقات الرسمية وغير الرسمية من خلال عمليات مساندة المجتمع السياسي: الولاء للنظام، ومستويات الشرعيةبناءً على حجم الدولة، ونوع النظام والتعددية داخله[7]، فبالرغم من أن النظام السياسي الجزائري مغلق، إلا أنه أستطاع تحويل المطالب الآتية من البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مخرجات،كالفعَّالية في ترسيخ ثقافة المصالحة التي سجل الشعب إسهاماته الإيجابية في مختلف المحطات الانتخابية، (استفتاء حول الوئام المدني 1999 تم تزكية مشروع المصالحة الوطنية2005) المتعددة وهذا ما أضفى طابع الشرعيةوالفعَّالية على أداء وسلوك النظام السياسي الجزائري، منذ مجيء الرئيس" **عبد العزيز بوتفليقة** "وتوليه هرم السلطة وساهم بشكل إيجابي في ترسيخ ثقافة الحكم الصالح وبناء دولة الحق والقانون[8].

دور المصالحة الوطنية في استعادة الأمن خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة.

اعتمد الرئيس **بوتفليقة**أسلوب المرحلية، والتدرجية في معالجة الأزمة الجزائرية، بدءاً من **قانون الوئام** المدني، ومروراً **بالعفو الرئاسي الخاص**[9]، وصولاً إلى **ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، وقد ظهرت المصالحة الوطنية كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي، ومنظوراً إليها كرد فعل على الوضع الأمني من جهة، وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية[10] من جهة أخرى، هي بذلك سياسة تقوم على رفض السلاح، والأخذ بالحل السياسي والسلمي، للخروج من الأزمة واسترداد الأمن.

وتقوم المصالحة كمشروع سياسي للجزائر في جوهرها، على الحد من الاستعلاء السياسي بأي منطق، سواء كان بمنطق الثورة، أو باسم الحفاظ على الدولة، أو باسم الشرعية الانتخابية، أو الدفاع عن الإرادة الشعبية، أو باسم الإسلام والثوابت، أو باسم الخصوصية الثقافية واللغوية والعرقية، والمحافظة على مجمل مؤسسات الدولة دون استثناء، وتمكينها من مباشرة صلاحياتها الدستورية بكل حرية واستقلالية وشفافية، والعمل على تنمية الدولة الجزائرية كهوية وثوابت واستقلالية في القرار الوطني،بعيداً عن كل تبعية اقتصادية وفكرية وسياسية، وتعميق دورها الحضاري في العالم الإسلامي والعربي، وتمكينها من التعايش والتعاون في عالمها الإنساني ومحيطها الجغرافي المتنوع. وليس هناك منطق يجمع الشركاء والفرقاء السياسيين إلا منطق الدولة، والحفاظ عليها، وإدارة شؤونها. إن المصالحة كمشروع سياسي، يجمع الفرقاء والحلفاء على منطق القواسم المشتركة [11]، وفي مقدمتها الحفاظ على الدولة كمؤسسة ينتمي لها الجميع دون استثناء، والمصالحة

طبيعة وليست استثنائية في مسارات الشعوب. وهي نقيض للمصادمة، مرادفة للسلم والأمان، وليست مجرد وثيقة ومجموعة نصوص وإجراءات، وإن كانت في حاجة إلى توثيق وتقنين، بل هي قبل ذلك ذهنية ونفسية وقناعة تعلوهما. فالنصوص والمواثيق تبقى جسداً بلا روح إذا اعترض سبيلها المتردد والمجامل والمتحامل، ومن يريد أن ينتفع أيام الحصاد، وخاصة إذا تسلل هؤلاء جميعا إلى مواقع الترسيم والتسيير. ولا ريب أن إشراك مختلف المؤسسات في عملية تجسيد المصالحة الوطنية، يجعلها ذات مدلول في الواقع، بحيث تستصحب سياسات مختلف المؤسسات فكرة ونفسية المصالحة. فالجهاز التنفيذي عندما يُعدّ برامج سياسية في مختلف القطاعات والدوائر، يُعِدُّها بشكل لا يدفع إلى الانكسارات، ومسارات التأزم ونسف معالم المصالحة داخل المجتمع، سيما وأن الأوضاع الاجتماعية تشكل نقطة ارتكاز في تثبيت المصالحة الوطنية، وعلى المؤسسة التشريعية أن تتجه نحو تجسيد الرقابة على الحكومة، والحد من استعلائها. باعتبارها

-المؤسسة التشريعية- تمثل الإرادة الشعبية، وبالتالي يتقرر عليها سن قوانين لا تستفز مشاعر ووجدان الأمة، خاصة ما تعلق بمشروع مجتمع أو المعيشة اليومية[12].

والمصالحة كما قال الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، يُرادُ لها أن تبدد الشعور الشديد بالظلم، عند المعارضة تجاه السلطة، وتبدد الشعور الدفين بالتمرد والإخلال بالنظام عند السلطة تجاه المعارضة، ويبدد الشعور الفاتر عند عموم المجتمع باللامبالاة في التعاطي مع الشأن العام، والاستبداد والانفراد بالرأي والسلطة. والتبديد تكون بدايته **تعميق الحوار وإرسائهِ كقيمة أخلاقية إنسانية وثقافة في المجتمع**، وفتحمنابر له، ومَدِّ الجسور في كل الاتجاهات للسلطة والمعارضة، **وإقامة ندوات وطنية تحضرها كل الأطراف الموجودة على** الساحة، **وإرساء الديمقراطية والاحتكام إلى قواعدها، واستكمال مشاريع الإصلاح السياسي**، من ضمنها **إعادة النظر في قانون الأحزاب والانتخابات، بما يعزز المسار الديمقراطي**، والخروج **من التهريج والتهييج والتسييج السياسي إلى العمل السياسي المنهجي**. وبذلك تندرج المصالحة السياسية في منهجية الإصلاح السياسي الشامل، الذي يجب أنيؤسس له في الوطن، قبل أن يؤسس في الوطن من طرف قوى دولية مُتَنَفِّذَة بمشروعات فوقية كمشروع الشرق الأوسط الكبير[13].

وعليه سوف يُقسم هذا المبحث إلى مطالب أولها لدراسة الظروف التي جاءت فيها آلية المصالحة الوطنية، ثم يلقي الضوء في المطلب الثاني على مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أما المطلب الثالث سوف يُخصص لدراسة المعارضين لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وفي المطلب الرابع فسوف يحاول الباحث استشراف مستقبل المصالحة الوطنية(الحظوظ والعوائق).

أولاً: ظروف إقرار آلية المصالحة الوطنية.

برزت الدعوة للمصالحة كحقيقة سياسية ورؤية حضارية وحتمية في إنهاء الصراع، واقتنع الكثير ممن كانوا يتحفظون عليها سابقاً، بضرورة ترك مسعى الحل الأمني، والانخراط في مسارات المصالحة، وطي صفحة الماضي مع عدم تمزيقها، لتبقى تشكل جزءاً من الذاكرة الجماعية، في مواجهة مختلف الأوضاع المستقبلية في الجزائر[14].

وبعد فوز الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**في رِئاسيات 8 أبريل (نيسان) 2004، دخل مطلب المصالحة الوطنية ضمن برنامج الحكومة، وصادق عليه النواب في البرلمان بغرفتيه بعدهاإنا طُرِحَتْ المصالحة الوطنية بتسمية جديدة هي**"المصالحة الوطنية والعفو الشامل"**، أو **"المصالحة الوطنية الشاملة"** على معنى يختلف[15]جذرياً عن معنى المصالحة الوطنية، الذي كان سائداً من قبل، في مضامين قانون الرحمة والوئام المدنيهذانِ القانونان بحثاً عن حل الأزمة السياسية، بوضع إجراءات وآليات أمنية[16]ويركزانِ على:

1)- ملف حاملي السلاح 2)- ملف المفقودين 3)- ملف عائلات الإرهابيين 4)- ملف المتورطين في دعم الإرهاب 5)- ملف ضحايا المأساة الوطنية.

وفي هذا الصدد استهدف الميثاق ما يلي: [17] توفير المجال لعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة، التي ترغب في التخلي عن أعمال العنف، للاندماج في المجتمع الجزائري. ووقف إراقة الدماء وإرساء السلم، وتدعيم مفعول الوئام المدني، وتزكية جملة من الإجراءات القانونية والإدارية، التي تتولى مؤسسات الدولة تنفيذها بعد الاستفتاء. علاوة على محاولة إيجاد حل شامل يتضمن الاتفاق على طريقة ناجعة لوضع حد نهائي للعنف، ورفع المظالم العديدة التي خلفتها الأزمة، والتخفيف والعفو عن العقوبات التي حكم بها القضاء، والاتفاق على حلول للمشاكل السياسية، التي تسببت فيها الأزمة سواء على مستوى البناء الداخلي أو العلاقات الخارجية[18]. والواقع أن العديد من الفئات المثقفة والشعبية أبدت مخاوفها، من غموض مضمون الميثاق خاصة فيما يتعلق بأمرين هما:

- التخوف من أن تصبح المصالحة الوطنية وسيلة يستفيد منها الحركى والأقدام السوداء، تحت تأثير ما سمي بالمصالحة الوطنية التاريخية الشاملة، التي تحدث عنها الرئيس الفرنسي السابق **جاك شيراك** خلال زيارته للجزائر في مارس(آذار) 2003[19].
- تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات أخرى، قد تجعل فئات محددة تخرج من تحت طائلة القانون، بحُجة العفو الشامل (كمهربي الأموال، ومرتكبي جرائم معينة، والمتهمين بالفساد)[20].

على أية حال تم تنظيم الاستفتاء حول ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29سبتمبر (أيلول) 2005*،حيث بلغت نسبة المشاركة على المستوى الوطني (79،76 بالمائة). وقد بلغ عدد الناخبين (14,5 مليون) ناخب[21]، وكان عدد المصوتين بـ **نعم** (14،054 مليون) أي بنسبة(97،36 بالمائة). وعدد المصوتين بـ **لا**(38ألف)، أي بنسبة(2،64بالمائة)[22]. بحيث كانت في ظروف تميزت بتحسن الوضع الأمني في الجزائر، ورجوع نوع من الاستقرار على إثر النجاح النسبي لسياسة الحوار والوئام المدني، والتي أسفرت عن استفادة العديد من الجماعات الإسلامية المسلحة، والمنخرطين فيها من إجراءات العفو.كذلك عودة الجزائر إلى المسار الديمقراطي، واكتمال البناء الفعلي لمؤسسات الدولة. والإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد أن استوفوا مدة العقوبة. وكذا شهدت التراجع عن مطلب ملح ألا وهو عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى النشاط السياسي مثل ما كان في السنوات الأولى من الأزمة[23]. وتمضي الدراسة في مايلي إلى تسليط بعض الضوء على الملفات التي تقع في بؤرة اهتمام ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .

1) ملف حاملي السلاح.

صرح رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أن قوات الأمن الجزائرية تمكنت من القضاء على(17ألف) إرهابي منذ بداية الأزمة الأمنية في البلاد عام 1992، مشيراً الى أن(1250) عنصراً إرهابياً، تم القضاء عليهم بعد الشروع في تطبيق الميثاق، مما يؤكد أن "مكافحة الإرهاب لم تتوقف[24]."

وذكر نفس المصدر أن"(81) بين أمير وعضو في مجلس قيادة الجماعات المسلحة، سلموا أنفسهم الى السلطات، أبرزهم أمير الجماعة السلفية للدعوة والقتال **حسن حطاب**، ورئيس اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أبو **العباس**، واسمه الحقيقي **تواتي عثمان**[25]، وقائد اللجنة الطبية لتنظيم قاعدة المغرب الإسلامي مقدم **لونيس**، والملقب **بأبو نعمان** ، وأمير مجموعة "**الفاروق**" التابعة لتنظيم القاعدة **منصوري أحمد** المدعو **عبد الجبار**. وذلك للاستفادة من تدابير المصالحة الوطنية، وعلى رأسها المحاكمة العادلة[26].

2) ملف المفقودين.

استهدف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية [27]:

1- تتولى الدولة على عاتقها مصير كل الأشخاص المفقودين، في سياق المأساة الوطنية، وتتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع.

2- تتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة، لتمكين ذوي حقوق **المفقودين** من حقوقهم وبالتالي تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة.
3- اعتبار الأشخاص المفقودين ضحايا للمأساة الوطنية، ولذويهم حقوقهم "الحق في التعويض"[28].

3) ملف عائلات الإرهابيين.

عالجت اللجان الولائية منذ سنة 2006، حوالي(11ألف) ملف خاص بعائلات الإرهابيين، الذين قُضِيَ عليهم في الجبل، إلى جانب تسوية مائة ملف، خاص بالأطفال المولودين في الجبال، مع معالجة (6500 ملف) خاص بعائلات المفقودين، عداً تلك الملفات التي أصرت العائلات ذات الصلة بها، كشف الحقيقة كاملة.

وقد استطاعت خلية المساعدة القضائية من تسوية ملفات المفقودين، من خلال تمكين **عائلاتهم** من رفع دعاوى قضائية لدى المحاكم المختصة، بغرض استصدار أحكام بالوفاة، والحصول على التعويضات، وفي نفس الوقت هناك ملفات أخرى تنتظر الفصل فيها لدى الجهات المختصة، فيما تصر بعض العائلات، على رفض مباشرة الإجراءات القانونية والحصول على التعويضات المالية، بحجة ضرورة معرفة الحقيقة كاملة بشأن مصير أبنائها. ويؤكد **رئيس خلية المساعدة القضائية** بأن هذه الملفات العالقة وقعت رهينة بين أيدي بعض الجمعيات، التي تريد المتاجرة بها بالتنسيق مع التنظيمات الدولية[29].

وفيما يتعلق **بملفات الإرهابيين** الذين قضت عليهم قوات الجيش في الجبال، والبالغ عددهم (17ألف) شخص، فقد تمت معالجة ما لا يقل عن (11ألف) ملف، وذلك بفضل خلية المساعدة لدى اللجان الولائية التي كانت ترفض تسليم التعويضات للأسر التي يزيد دخلها عن الأجر الوطني المضمون، بحيث يتم تعويض الجميع تماشياً مع ما ينصص عليه قانون المصالحة الوطنية[30]،

كذلك تلقت خلية المساعدة لوحدها، (100ملف) خاص بالأطفال المولودين في الجبال، ويتراوح أعمارهم ما بين (5 و12) سنة، ومكنت أصحابها من رفع دعاوى قضائية، واستطاعت إلى غاية الآن إثبات نسب(40 طفلاً)، بعد ترسيم الزواج العرفي، ويتوزع أغلب هؤلاء الأطفال على ولايات: **العاصمة، والشلف، وجيجل والبويرة، وباتنة، والوادي**، واقترحت خلية المساعدة القضائية اللجوء إلى تحليل الحمض النووي، للفصل في ملفات الأطفال الذين توفي آباؤهم[31].

هذا ولا يزال ملف معتقلي الصحراء عالقاً، وعدد المعنيين به يفوق(18ألف) شخص، بسبب عدم وجود قرارات قضائية بالحجز، وهو ما يتطلب في تقدير **رئيس خلية المساعد القضائية**، ضرورة اتخاذ حل سياسي لمعالجتها، يضاف إليهم ضحايا الحبس المؤقت، وعددهم يفوق(1000شخص)، تم حبسهم لمدة تتراوح ما بين 6 أشهر و5 سنوات[32]، إلى جانب الملفات المتعلقة برد الاعتبار، لتبييض صحيفة السوابق العدلية، بالنسبة للأشخاص الذين صدرت في حقهم أحكاما قضائية، وقد تلقت الخلية لوحدها(15ملفا)[33].

4)- ملف المتورطين في دعم الإرهاب.

حصيلة ستة سنوات من المصالحة الوطنية، أن" (7540مسلح) من عناصر الجماعات المسلحة، ونشطائها في الداخل والخارج، استجابوا لنداء المصالحة الوطنية، وأعلنوا توبتهم عن العمل المسلح، ويقضي ميثاق السلم والمصالحة الوطنية وقف المتابعات القضائية، ضد المسلحين الذين يوافقون على تسليم السلاح والنزول من الجبال، والعودة الى أحضان المجتمع، والعفو عن المسلحين وعناصر شبكات دعم الإرهاب، الذين كانوا في السجون، وقدر عددهم بـ: (2200شخص) فضلاً عن إقرار تعويضات مادية ورعاية اجتماعية لضحايا الإرهاب[34].

5)- ملف ضحايا المأساة الوطنية.

قدرت السلطات الجزائرية عدد ملفات العائلات التي تطلب التعويضات من حوادث إرهابية، في إطار قانون المصالحة الوطنية بنحو(45 ألف) طلب، لم يتم حتى الآن تعويض سوى (10آلاف) عائلة منها[35].

وقال **رئيس خلية المساعدة القضائية** لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أن العائلات المعنية بالتعويض وفق ما أوضحته تدابير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، هي **عائلات المفقودين** و**العائلات المحرومة للإرهابيين**، الذين تم القضاء عليهم في إطار محاربة الإرهاب، والمفصولين عن العمل لأسباب سياسية، وأوضح أن مدة منح المحاضر من طرف الضبطية القضائية أو مصالح الشرطة، للعائلات المعنية حُدِدَتْ بعام واحد. فُتح بعده الباب أمام العائلات فترة ستة أشهر، لرفع الدعوى القضائية لإثبات الفقدان أو الوفاة، وفق ما تنصص عليه تدابير الميثاق الوطني، ذكر أن خليته تسلمت ملفات عديدة، تخص حالات مختلفة، مشيراً على سبيل المثال، إلى أنه تم إحصاء (800 ملف) خاص **بعائلات المفقودين وعائلات الإرهابيين**، الذين تم القضاء عليهم في إطار مكافحة الإرهاب، وتسلم(40ملفاً) خاصاً بالأطفال المولودين بالجبال، من أجل تسجيلهم في الحالة المدنية،فضلاً عن تَسلُم ملفات لفئات غير مدرجة في الميثاق، وتنظر التسوية كملف (معتقلي الصحراء الجزائرية)، وكذلك ملف(ضحايا عمليات التمرد في السجون)[36].

ثانياً: مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

ميَّزَ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بين 06 فئات المستفيدة من العفو وهي[37]:

1) الأشخاص: الذين سلموا أنفسهم إلى السلطات أثناء الفترة الممتدة من 13 يناير(كانون الثاني) 2000 وحتى تاريخ نشر المرسوم التنفيذي للميثاق.
2) الأشخاصغير المتورطين في ارتكاب المجازر الجماعية، والذين يَمْثُلونَ طوعاً أمام السلطات في أجل أقصاه 06 أشهر.
3) المطلوبون: الذين لم يتورطوا في المجازر الجماعية، وسلموا أنفسهم للسلطات في نفس الأجل.
4) الأشخاص:المحكوم عليهم غيابياً، وغير المتورطين في المجازر الجماعية.
5) الأشخاص:المنتمين إلى شبكات الدعم، الذين يمْثُلون أمام نفس السلطات في نفس الأجل.
6) الأشخاص:المحبوسون وغير المحكوم عليهم نهائياً .

وقد أوضح **المرسوم التنفيذي للميثاق**[38] القواعد الإجرائية لانقضاء الدعوى العمومية، والواجب الالتزام بها وإتباعها، وبيان السلطات المختصة، التي يُمَكِنُ للأشخاصْ المعنيين المثول أمامها. كذلك فقد اعتمد المرسوم ستة (06) **إجراءات أساسية**، ترقى إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني، عن طريق اجتثاث أسباب ومظاهر المأساة الوطنية من جذورها، على أن تُستبدل بها إجراءات تحفظ أمن واستقرار البلاد، ومن هذه الإجراءات: إعادة إدماج من تم تسريحهم من العمل لأسباب ذات الصلة بالمأساة الوطنية في عالم الشغل من جديد، ومنع أي شخص مسئول من الاستعمال المغرض للدين، كذلك حظر ممارسة النشاط السياسي على كل من شارك في أعمال إرهابية، وكل من يحمل صفة **ضحية** المأساة الوطنية فإنها تخول له الحق في أن يحصل بموجب حكم قضائي على حق الاستفادة من تعويض تدفعه الدولة، والتكفل بالأسر المبتلاة بضلوع أحد أقاربها في الأفعال الإرهابية. فيمنع بموجب هذه الإجراءات التمييز إزاءهم، حيث تم إقرار حكم جزائي يعاقب عند الاقتضاء لكل متسببٍ في مثل هذه الوضعية. إضافة إلى عدم جواز متابعة أفراد قوى الدفاع والأمن للجمهورية بجميع أسلاكها، وعدم قبول أي إبلاغ أو شكوى ضد أي منهم[39].

ثالثاً: المعارضون لميثاق السلم والمصالحة.

ثمة صنف من الناسيشكك دوماً في المشاريع الآتية من السلطة. و**هناك صنف آخر**يُتَضرِرٌ من المصالحة لأنه يقتات سياسياً ومادياً وإعلاميًا من الأزمات، فيما يوجد **نوع ثالث** يؤجر لسانه وقلمه وموقفه وعنوانه السياسي لمن يمارس المعارضة في الدهاليز والكواليس بلا عنوان[40].وليس بخافٍ أن الميثاق يحتاج إلى جملة من الترقيات والتطويرات، تصاحبه إلى مسارات الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والثقافي، لتجعل من المصالحة الوطنية مشروعاً سياسياً تنتهي عنده مختلف التشنجات السياسية والفكرية والاجتماعية، ولا يجب أن

تُخْتزَلَ المصالحة في مجموعة من الإجراءات والتدابير القضائية والقانونية والأمنية[41] أو تُحوَلَ إلى ملف قضائي أو أمني فقط مجرد من كل ما يجعل من المصالحةمشروعاً حضارياً، في عملية إعادة بناء التلاحم الوطني، وربط كل الوحدات الأساسية في استقرار الهوية الوطنية والسيادة للوطن، مع إعادة النظر في منهجية التعاطي السياسي[42]، من خلال فتح المجال السياسي، والبعد عن التأسيس للأحادية بأي شكل من الأشكال[43] ولو بصورة التحالف، وفسح المجال لوسائل الإعلام لتمارس مهمتها بكل حريةونزاهة، بعيداً عن كل الضغوطات والمساومات والتهييج مع ضبط المجال التعددي في المجتمع بما يحفظ الديمقراطية وممارستها، ويحمي الدستور من كل الخروقات والتجاوزات، وترسيم **حقيقة التداول على السلطة**، من خلال انتخابات عامة دورية حرة ونزيهة[44]، وتوجه كل الجهود السياسية والفكريةالنضالية إلى أَخْلَقَةِ العمل السياسي، بميثاق شرف تنخرط فيه كل الهيئات الدستورية، والأحزاب السياسية، والتنظيمات المجتمعية، فيكون لهم بمثابة خريطة سير في الساحة، أساسها التعايش واحترام الثوابت الوطنية،[45] والدستور وقوانين الجمهورية والوحدة الوطنية[46].

فضلاً عن تحرر المجتمع من الوظيفية والتبعية والإدارية، وتخليه عن سياسة أصداء الأجراس، مع السعي نحو البناء التكاملي، مع بقية الفعاليات في إرساء التعددية والفعل الديمقراطي. لاشك أن المصالحة الحقيقية تنحو نحو الشمولية والبشرية والجغرافية في التنمية الاقتصادية، مع الشفافية ومواجهة الفساد المالي، المستشري في مختلف المؤسسات، الإدارية والاقتصادية والمالية، وترشيد النفقات، من خلال رؤية اقتصادية متكاملة في كل القطاعات والدوائر، واجتناب سياسة تسكين الأوجاع الاجتماعية، بقرارات نرجسية واستعلائية، أو إغراءات ترغيبية ظرفية تمليها الاستحقاقات الانتخابية[47].

وهذا المخطط (رقم: 06) يبن إقرار آلية المصالحة الوطنية[48]:

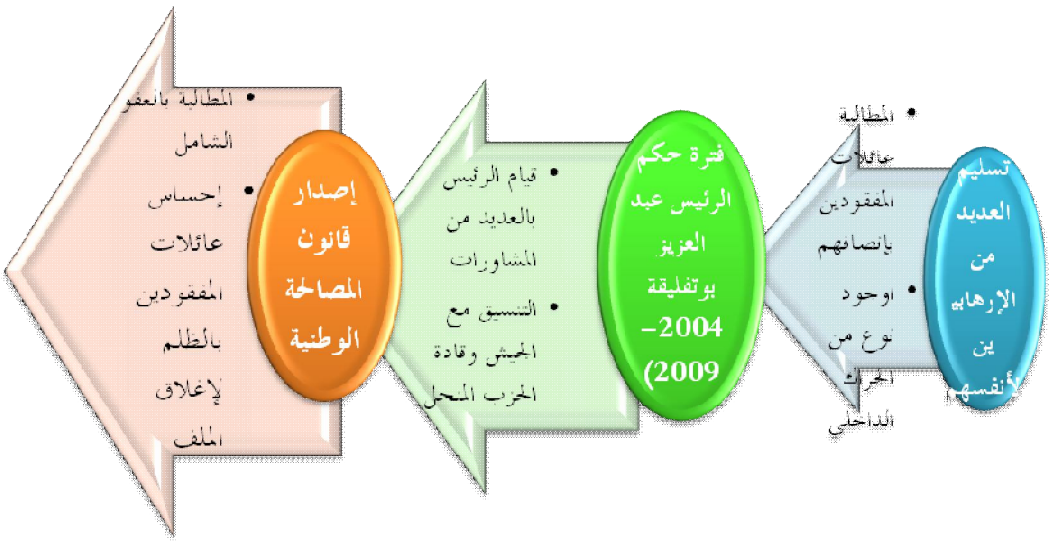

رابعاً : مستقبل المصالحة الوطنية (الحظوظ والعوائق).

إعمالاً لميثاق السلم والمصالحة الوطنية، أصدرت السلطات العمومية إلى سفارات الجزائر بالخارج وكل المصالح القنصلية، إضافة إلى النواب العامين ووكلاء الجمهورية، ومصالح الدرك الوطني، تعليمات لاستقبال المسلحين أو عناصر شبكات الدعم والإسناد، وبإمكان الإجراءات والتدابير، التي جاء بها الميثاق أن تضع حداً لأعمال العنف،كونها تقتضي العفو على الجناة، وإيقاف الدعوى العمومية، وتمنحهم ضمانات تمكّنُهم من الاندماج مرة أخرى في المجتمع[49].

وإذا كان الميثاق قد عالج وضعية بعض الفئات، التي أسماها بضحايا المأساة الوطنية، والتي حصرها أساسا في **أسر المفقودين، وأسر الضحايا، وأسر الأعضاء المنخرطين في التنظيمات المسلحة**[50]، إلى أنه أغفل بذلك العديد من الشرائح الاجتماعية، التي كانت هي كذلك ضحية المأساة الوطنية وأهمها: **الشباب البطال** الذي تناسته الدولة في إطار سياسة التشغيل لاهتمامها بالوضع الأمني في تلك الفترة. **والأسر الجزائرية الفقيرة** التي ازدادت فقراً خلال الأزمة، سيما التي كانت تقطن الجبال والأرياف، والتي عانت من اضطهاد قوات الأمن من جهة والجماعات المسلحة من جهة أخرى.

لقد وفر هذا الميثاق عرض السلم لأزيد من(1600) مسلح، لمختلف الجماعات الإسلامية المسلحة، وأبرزها الجماعة السلفية للدعوة والقتال[51]، ولنحو(7000)سجيناً، صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية، بتهم الإرهاب. أو يوجدون رهن الحبس المؤقت في انتظار استكمال التحقيق القضائي[52].

وإذا كانت المصالحة الوطنية قد عالجت الوضع الأمني، معرجة على بعض الملفات التي أُغْفِلَتْ في المبادرات التي سبقتها، يبقى أن مشروع مجتمع جزائري، ينشغل بتحقيق السلم والحفاظ عليه، عبر توفير بيئة ملائمة لنموه وازدهاره[53]. من أهم **عناصرها: تأمين حرية النقاش السياسي، وترتيب العلاقة بين السياسي والثقافي، واحترام قواعد الحوار الديمقراطي، واحترام التعدد والاختلاف والانتماء الثقافي، وحسم العديد من القضايا السياسية الكبرى كالأمازيغية والهوية**[54].

وإذا كان الهدف الأساسي من المصالحة الوطنية، إعادة الأمن والاستقرار إلى المجتمع، بعدما غاب عنه حقبة من الزمن، فإنه ثمة عقبات تقف حائلاً أمام تحقيق هذا الهدف يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1) انتشار الفساد في الجزائر بشكل غير مسبوق، إذْ تشكلت خلال سنوات الأزمة، مافيا فساد مالي وسياسي وإداري ضخمة، تعمل على استمرار وضع الأزمة، لأن استقرار الوضع من شأنه أن يقود إلى تفعيل المحاسبة والشفافية ومراقبة المال العام، وهذا لن يكون في صالحها[55].

2) إمكانية عرقلة تفيذ إجراءات المصالحة الوطنية، من قبل الجهاز البيروقراطي، نظراً لتعقد الإجراءات الإدارية وضخامتها.

3) كثرة عدد الضحايا وبشاعة المجازر والجرائم التي اُرْتُكِبَتْ خلال سنوات الأزمة، وارتفاع **عدد المفقودين**، الذين لا يزال أهاليهم يطالبون بمعرفة مصيرهم، ويرفض أغلبهم الطريقة التي تم بها علاج هذا الملف.

4)-انتشار الفقر والبِطالة، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، مما يشكل بيئة تجعل الحركة صعبة، ولأن الوضع الاجتماعي المتأزم كثيراً، أسهم في ظهور العنف والسخط على الأنظمة الحاكمة، فمن المتوقع أن يتسبب في تعكير جو الاستقرار النسبي الذي تعيشه الجزائر اليوم[56]. وإذا كانت حالة الرخاء المالي التي تميز الخزانة العامة، إلا أنه يبقى على الدولة إيجاد السبل والخطط الكفيلة بترشيد استخدام الإيرادات العامة بمشاريع تفيد المجتمع[57].

وبالرغم من كثرة العوائق التي تواجه المصالحة الوطنية، فإنها تظل الخيار الوحيد، من قبل السلطة لإخراج البلاد من أزمتها، وعلى الرغم من أن الأزمة مفتوحة وليست ذات بعد أمني فقط، إلا أن استمرار المصالحة الوطنية، وبالتالي استمرار الاستقرار الأمني، يقتضي بالضرورة علاج أبعاد الأزمة الأخرى، حتى يتم استئصال شأفة جذور وأسباب العنف السياسي، وفي مقدمتها الوضع الاجتماعي شديد الاختلال[58]. وكمحصلة لاستصدار القوانين رأى الباحث تقديم مخطط يختصر كل ما سبق، لتبيان عمل السلطة للقضاء على العنف السياسي.

مخطط(رقم -07-) يبين مسار استصدار القوانين لمعاجة الأزمة الجزائرية([59]).

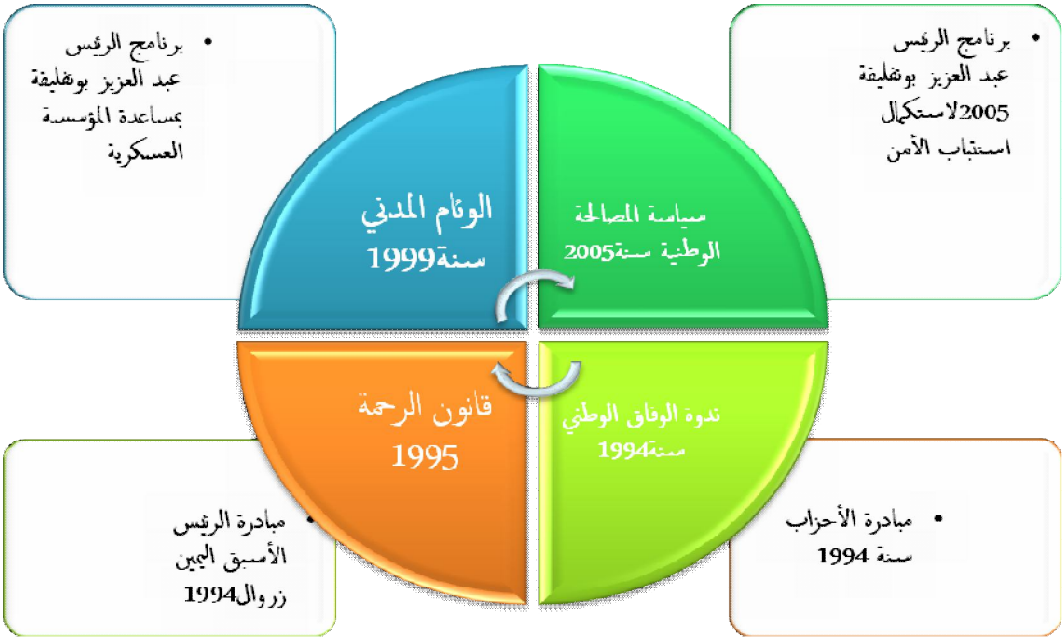

الهوامش:

[1])- ابن منظور: **لسان العرب**، المرجع السابق، ص4161.
[2])-سورة **الحجرات**: الآية 9.
[3])-سورة **الأنفال**: الآية 1.
[4])-سورة **النساء**: الآية 128.
[5])-سورة **المائدة**: الآية 32.
[6])- غازي حيدوسي: **الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**." في الأزمة الجزائرية: **الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص23.
[7])-نصر محمد عارف: **إبيستيمولوجيا المقارنة السياسة**)، ص227.1998والتوزيع، والنشر للدراسات الجامعية (القاهرة: المؤسسة
[8])- نصر محمد عارف: المرجع السابق، ص 228.
[9])- عز الدين بندي عبد الله: **الوئام المدني ضرورة وفريضة** (الجزائر: شركة زاعياش للطباعة والنشر، ديسمبر(كانون الأول) 1999)، ص37-38.
[10])-د. محمد لعقاب: **من عهد الصقور إلى هذيل الحمام**، (الجزائر: دار النور، ط1، سنة2005)، ص160-161.
[11])- نبيلة بن يوسف: **إدارة الأزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر سنة 2008، ص102.
[12])- نور الدين حتحوت: "**المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994- 2005**"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص60.
[13])- نبيلة بن يوسف: **إدارة الأزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص105.
[14])- عبد الرحمان سعيدي: **المسار السليم لإنهاء الأزمة**.(الجزائر: دار الشهاب، الطبعة الأولى، (ب، س،ن))، ص21.
[15])- نور الدين حتحوت: المرجع السابق، ص81.
[16]) - Roberts Mortimer: **State and Army in Algeria: The "Bouteflika Effect**, op cit, p 5.
[17])- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،"**استفتاء المصالحة الوطنية** "، نقلا عن موقع الأنترنت:
(www.porgar.org/arabic/governs/2005/issue3/algeria.html.:http//)
[18])- إيزابيل وبريلنفيز: **بين الدمج والقمع: رد الحكومة على الحركة الإسلامي في المغرب العربي**، (ألمانيا (برلين): دراسة بحثية صدرت عن المعهد الألماني للشؤون الدولية الأمنية، ديسمبر(كانون الأول)2005)، ص23.
Between Integration and Repression. Government Responses to Islamism in the Maghreb.
[19])-د، محمد لعقاب: **من عهد الصقور إلى هديل الحمام**، مرجع سابق، ص162.
[20])- أحمد بلودين: **الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح**، مرجع سابق، ص94.
[*])- بموجب المرسوم الرئاسي رقم (05-278)، المؤرخ في 09 رجب 1426 الموافق ل 14 أغسطس (آب) 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء **المتعلق بالمصالحة الوطنية** ليوم الخميس 29سبتمبر(أيلول) 2005.

[21])- عبد الحميد مهري:"**يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية**"، نقلا عن موقع الانترنيت
http://www.algeria-voice.org/errai/errai2140/hauptteil-errai310.html).
[22])- وزارة الداخلية الجزائرية، عشية الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، 09 سبتمبر (أيلول)2005. نشر في **الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد220، بتاريخ 1أكتوبر(تشرين الأول) 2005.
[23])-Human Rights Watch:" **Impunity the Name of Reconciliation**" **Algerian President's Peace Plan Faces National Vote**.2005. op cit, P4.
[24])- نور الدين حتحوت: **المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994- 2005**، المرجع السابق، ص143.
[25])- إيزابيل وبريلنفيز: **بين الدمج والقمع: رد الحكومة على الحركة الإسلامي في المغرب العربي**، المرجع السابق، ص 45.
[26])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص106.
[27])- عبد الحميد مهري: المرجع السابق. موقع انترنيت.
[28])- البيان الصادر عن **وزارة الداخلية الجزائرية**، إجراءات دعم التكفل بملف المفقودين، 26 يوليو(تموز) 2007.
[29])- أحمد بلودين: **الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح**، مرجع سابق، ص100**.**
[30])- عبد الحميد مهري: "**يجب أن يستمر البحث عن طريق المصالحة الوطنية**"، مرجع سابق، (موقع انترنت).
[31])- أحمد بلودين: **الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح**، مرجع سابق، ص100-102**.**
[32])- **غياب المعاقبة باسم المصالحة**: خطة السلام للرئيس الجزائري موضوع الاستفتاء في 29سبتمبر(أيلول)2005.
-Human Rights Watch**: "Impunity the Name of Reconciliation", Algerian" President's Peace Plan Faces National Vote.**op cit**,** P4-7.
[33])- لطيفة بلحاج: **جريدة الشروق اليومية**.(القسم الوطني، العدد2354، تاريخ 6 يوليو (تموز) 2010).
[34])- روان عزي: **إسلام تايمز (العربية)**، الخميس 29 سبتمبر(أيلول) 2011.
(http://www.islamtimes.org/vdcbs5b89rhbgsp.kuur.html)
[35])- لطيفة بلحاج: المرجع السابق.
[36])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص110.
[37])- **غياب المعاقبة باسم المصالحة:خطة السلام للرئيس الجزائري** موضوع الاستفتاء في 29سبتمبر(أيلول)2005. المرجع السابق.
-Human Rights Watch: **"Impunity the Name of Reconciliation", Algerian President's Peace Plan Faces National Vote, Op Cit.,** P12**.**
[38])- الأمر رقم(06-01) المتضمن، **تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، التاسع والعشرين(29) سبتمبر(أيلول) 2005.
[39])-الأمر رقم (06-01)، المرجع السابق.
[40])- سميرة بلعمري: "**تحديد أجل 06 أشهر للإستفادة من أحكام ميثاق السلم** " (**الشروق اليومي**(يومية جزائرية)، العدد1617، الصادر بتاريخ 22 فبراير(شباط) 2006).
[41])- سميرة بلعمري: المرجع السابق ..
[42])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص128-129.
[43])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص132**.**
[44])- نور الدين حتحوت: **المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994- 2005**، مرجع سابق، ص97.
[45])- راجع لجنة العمل حول تطبيق ميثاق المصالحة الوطنية التي نظمتها صحيفة "**المجاهد**"يومية جزائرية تصدر باللغة الفرنسية" 15 يوليو(تموز) 2007.
[46])- أحمد بلودين: **الأزمة السياسية في الجزائر وتقييم اللجان الوطنية للإصلاح**، مرجع سابق، ص122.
[47])-د. محند برقوق: **الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب**، مرجع سابق، ص32**.**
[48])- المخطط من تصميم **الباحث** يبين تعامل الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** مع أثار الأزمة من خلال إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سبتمبر(أيلول) 2005.
[49])- نور الدين حتحوت: **المصالحة الوطنية وأثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994- 2005**، مرجع سابق، ص132.
[50])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص124**.**
[51])- محمد عمر سعيد:" **ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية**"،نقلا عن موقع الأنترنت:
(http://www.chihab.net/modules.php؛ http//)
[52])- أنيس رحماني: "**آليات وتدابير إنهاء الأزمة الدامية**"، **الشروق اليومي** (يومية جزائرية)، (العدد1621، الصادر بتاريخ 27 فبراير(شباط) 2006).
[53])- محمد لعقاب: **من عهد الصقور إلى هديل الحمام**، مرجع سابق، ص 162-165.
[54])- بكي بن عامر: "**ماذا بعد الاستفتاء**_"، **الأحرار الثقافي** (يومية جزائرية)، (العدد06، الصادر، بتاريخ 15 سبتمبر(أيلول) 2005).
[55])- نور الدين لعويدي:"**المصالحة الوطنية حظوظها وعوائقها**"، نقلا عن موقع الأنترنت:
(http://: www.aqlamonlrie.com/archives/nce 12/nceur12-algeri-html)
[56])- نبيلة بن يوسف: **إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر(1992-2008)**، مرجع سابق، ص126.
[57])- أنيس رحماني: "**آليات وتدابير إنهاء الأزمة الدامية**"، مرجع سابق، مقال صحفي.
[58])- محمد عمر سعيد: "**ما مدى صلاحية مراسيم المصالحة الوطنية لحل الأزمة الجزائرية**، مرجع سابق، ص 1.
[59])-المخطط من تصميم **الباحث** مسار إستصدار القوانين لمعاجة الأزمة الجزائرية عبر كل مراحلها.

العـوامل السياسيـــة للثـــورات العربيـــة

أ ـ حدرباش لوهاب
أستاذ مساعد أ
جامعة تيزي وزو ـ الجزائر.

مقدمة:

تعتبر اتفاقية سايكس بيكو سنة 1916 إعلانا عن انهيار الإمبراطورية العثمانية في البلاد العربية، والتي صارت على إثرها خاضعة للسيطرة الغربية، بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد واكب الاحتلال والانتداب الاستعماريين الغربيين للمنطقة العربية إدخال الأنظمة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية والسياسية والقانونية الحديثة، حيث عمد إلى إضعاف العلائق والروابط والصلات الاجتماعية القديمة، وتدمير المقومات الاقتصادية الذاتية، والتحكم بالتطور اللاحق للولايات العربية، التي حولها إلى دول قطرية متعددة عملت على تحقيق استقلالها، وإنهاء التخلف والتبعية، وتحقيق التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي، إلى غيرها من الأهداف التي سطرتها لنفسها.

والواقع، أن عملية بناء الدولة القطرية مثلت أصعب تحد واجهته المجتمعات العربية بعد تحررها من الاستعمار، إذ كان من اللازم تشكيل سلطة عليا تتولى تنظيم شؤونها، وتجسيد أحلام شعوبها التي ناضلت من أجلها، غير أن الجماهير الوبية التي أذاقها المستعمِر مرارة الاستعباد والإقصاء، والتي كانت تسعى إلى مستقبل أفضل في إطار دولة عصرية تساهم في بنائها على مختلف المستويات والمجالات لن يتحقق لها ذلك بنفس الطريقة التي ساهمت بها بالأمس في تحرير أوطانها، تخضع لسلطانها وتلتزم بواجباتها مقابل تمتعها بحقوقها.

واليوم، بعد مضي أكثر من نصف قرن عن استقلال معظم الدول العربية، مازالت العديد منها غير قادرة على بناء الدولة، كـ"إستراتيجية مخططة ومتكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، لإكتساب شرعية واقعية تقوم على اعتراف مواطنيها بسلطة الدولة[1]"، وهو ما أوضحته ما سمي بثورات الربيع العربي بكل جلاء، حيث أظهرت تلك الأحداث أن "عملية تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاندماج الاجتماعي، ونقل الولاء إلى الدولة والأمة"[2]، لازالت بعيدة المنال. ففي الوقت الذي يتطلب بناء الدولة العربية وضع مؤسسات قادرة على التعامل مع واقعها إجتماعي والثقافي (الإثني والطائفي واللغوي)، وعلى توفير إطار مستقر للتفاعلات التي تضمن انتقال الدولة من مرحلة اجتماعية- سياسية إلى مرحلة أكثر تقدما[3]، مازالت العديد من الدول القطرية العربية تعاني من مجموعة أزمات أو تهديدات[4]، منها التفتت الداخلي والتطرف الديني أو الطائفي، والإختلالات الإقتصادية، وتزايد الفجوة بين المجتمع والدولة، إلى حد القطيعة بين الشعب والنخبة الحاكمة.

إن الإشكالية التي تطرح نفسها، والتي يمكن تقديمها على شكل السؤال تكمن في: ما هي أسباب هذا الوضع؟ أو بتعبير أكثر دقة: ما هي معوقات بناء الدولة في البلاد العربية؟

سيعالج هذا البحث مجموعة المعوقات السياسية التي عرقلت بناء الدولة القطرية العربية، علما أنّ بناء الدولة على المستوى السياسي يتم "بوضع دستور يجسد إجماع المواطنين حول النظام السياسي، وتبني مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع السلطة، وتحكم المؤسسات المدنية في إدارة المؤسسات الأخرى (العسكرية)، ووضع أجهزة ذات كفاءة لتمكين الدولة من احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، وكذا تشكيل وإقامة قنوات الربط والاتصال بين السلطة والمواطن"[5]. وهذه هي العناصر التي سيتم اختبارها في الواقع العربي فيما سيأتي.

1- عملية وضع الدساتير في الدول العربية:

يعتبر الدستور "وثيقة أو مجموعة وثائق تظهر أكبر عدد ممكن من المبادئ الأساسية والقواعد الخاصة لإرساء أسس بناء النظام السياسي[6]"، وعلى العموم، فهو وثيقة تتضمن حقوق المواطنين وواجباتهم.

وتعتبر عملية وضع الدستور في دولة، أهم خطوة عند الشروع في بنائها، فهي ترمز إلى العقد الاجتماعي والسياسي المبرم بين الحكام والمحكومين، مما يقتضي إشراك جميع طبقات المجتمع وأطيافه في صياغته وعدم جواز احتكار هيئة معينة أو فئة ما انجاز هذا المشروع الوطني، ليعكس مضمونه تاريخ الأمة وكذا مصالح كل الشعب وتطلعاته فيما يتعلق بالكيفية التي يريد أن يُحكم بها، وطبيعة الحكومة التي يرغب فيها، والصلاحيات التي ستتمتع بها وحدودها[7]. وتعتبر الطريقة الديمقراطية هي المثلى في إشراك الشعب في تحرير الوثيقة، حيث تكون ثمرة جمعية تأسيسية منتخبة أو بواسطة لجنة منبثقة من البرلمان[8].

ونظرا للأهمية التي يحتلها الدستور فإن إلغاء نص دستوري أو تغييره يتطلب مناقشة نواب الشعب وتصديقهم له ليكتسب الشرعية، دون أن يمس هذا التعديل كل بنوده تبعا لمصالح ممثلي الأحزاب السياسية المسيطرة على البرلمان، وإنما يجب أن تمس نصوص محددة لمسايرة تطورات العصر، دون المساس بحقوق المجتمع ومستقبل أجياله وثوابته الوطنية[9].

وبخصوص الدول العربية فقد تبنت بعض الدول العربية دساتيرا منذ القرن التاسع عشر، إذ اعتمدت تونس أول دستور لها عام 1861، والذي سمي آنذاك " بقانون الدولة[10]"، حيث نص على تشكيل مجلس أعلى يتكون من الأعيان، يضطلع بمهام تشريعية وإدارية وضرائبية إلى جانب الباي، وهيئة قضائية مبدؤها عدم جواز عزل القضاة، كما نص على مسؤولية الوزراء أمام المجلس الأعلى والباي، وحتى وإن علق هذا الدستور في عام 1864 إلا أنه ترك أثرا عميقا لدى التونسيين، الذين سموا حزبهم الطلائعي الذي حررهم من الاستعمار بـ "حزب الدستور ".

كما عاشت مصر بدورها تجارب دستورية في تلك المرحلة، فقد برز الاتجاه نحو النظام الدستوري في أواخر مرحلة الخديوي إسماعيل باشا[*] في مشروع دستور 1879، مما أثر فيما بعد على صياغة دستور 1882 باعتباره نقطة تحول في التنظيم الدستوري المصري الحديث، من حيث طابعه شبه الديمقراطي الذي استند إلى النظام البرلماني بالأخذ ببرلمان منتخب من الشعب ووزارة مسئولة أمام مجلس النواب، ووجود رقابة متبادلة بين السلطتين[11].

أما فترة ما بعد الاستقلال فقد قامت الدول العربية القطرية سواء بإلغاء الدستور القائم ووضع دستور جديد، كما فعل الضباط الأحرار في مصر سنة 1952، و فرض وثيقة (كتاب أخضر)كما حدث لليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، أو بصياغة وثيقة (ميثاق–إعلان) جديدة كما حدث في تونس والجزائر بعد استقلالهما.

وما يلفت الانتباه عند دراسة الدساتير العربية هو محاولة استنساخ الأنماذج الغربية خاصة الدستور الفرنسي، مما أوحى للوهلة الأولى بأن الشعوب العربية ستعيش في ظل نظام ديمقراطي يحفظ لها كرامتها ويحررها من الاستبداد والاضطهاد[12]، حيث أكدت ديباجة مختلف دساتير الدول العربية الناشئة عن وجود إرادة لبناء مستقبل زاهر لشعوبها التي عانت من ويلات الاستعمار، هذه الأخيرة التي استعادت سيادتها على السلطة*.

غير أن واقع الأمر عكس ذلك، حيث لم تُحترم منذ البداية الآليات التي تعتمدها الأنظمة الديمقراطية لإعداد الدستور، حيث سارعت الحكومات العربية القائمة آنذاك إلى التدخل في عمل اللجان المعينة لهذا الشأن، أو المجالس التأسيسية المنتخبة قصد التأثير عليها ووضع وثائق دستورية تتماشى وطموحاتها ورغباتها الشخصية، ففي تونس مثلا كان دستور 1959 من إملاء الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، لكون المجلس التأسيسي كان تحت رئاسته وسيطرة حزبه، فنتج عن ذلك تبني دستورا يعكس تصوراته الشخصية وتوجهاته وليس رغبات شعبه[13]، ونفس الأمر حدث لدستور مصر لعام 1956، الذي لم ينج من تأثير رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر، الذي ألغى مباشرة بعد ثورة الضباط الأحرار دستور 1923 بتاريخ 10 ديسمبر 1952، وعيّن لجنة خاصة عام 1953

لإعداد دستور جديد وعرضه على الشعب للتصويت، ليرفض في عام 1955 العمل المقترح من قبل اللجنة ويقوم باستبدالها بأخرى أملى عليها مسبقا توجيهاته[14]، فكان النظام الدستوري المصري ووثائقه الخمس[**] تعبيرا عن ثقل ومركزية موقع رئيس الجمهورية في النظامين الدستوري والجمهوري[15].

ولم يتوقف التعدي على الدستور عند صياغته فقط، بل تحول إلى وسيلة أو أداة في خدمة سياسة الحفاظ على السلطة والاستمرار فيها، وتثبيت شخص الرئيس في الحكم[16]، فإذا كان تعديل بعض نصوصه أمرا مشروعا ومطلوبا- في نفس الوقت لمسايرة التطور في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد[17]، فإن الأمر مختلف تماما عند الجمهوريات العربية، إذ يجرى التعديل بصفة آنية وفورية كلما احتاجت الجهات الفاعلة إلى ذلك للاستمرار والبقاء في السلطة، خاصة فيما تعلق منها بعدد العهدات الرئاسية أو تحديد سن الترشيح للانتخابات، أين شهدت معظم دساتير الأنظمة الجمهورية في البلدان العربية تعديلات في هذا الموضوع[*].

وعليه، فإن هذه الممارسات قد حولت رؤية الجماهير العربية للدستور وصارت تعتبره مجرد إطار شكلي لإضفاء مسوغ دستوري على سلطة رئيس الجمهورية شبه المطلقة، والذي سيطر على النظام السياسي في مختلف الأنظمة الجمهورية العربية، ومن بين الأسباب التي أفقدت الدساتير العربية برمتها فاعليتها ما يلي[18]:

- النظرة الأمنية (العسكرية) للدستور والقانون باعتبارهما أداتين للضبط والربط وفرض السيطرة على المواطنين.
- تكريس صلاحيات دستورية واسعة لرئيس الجمهورية، الذي يعتمد على القوة الواقعية التي يستمدها من المؤسسات الأمنية، مما أدى إلى شخصنة السلطة و"بولسة" (أمنية) الدولة.
- تدهور مبدأ الفصل بين السلطات وتركيزها حول موقع رئيس الجمهورية في معظم الفترات.
- وضع دساتير وإخضاعها للتعديلات على مقاس رئيس الجمهورية.
- وجود فجوة بين روح الدستور ونصوصه، التي عكست الإيديولوجية التسلطية ذات التوجه الشمولي (الاشتراكي).

2- الوصول إلى السلطة في الوطن العربي.

عرف تاريخ المجتمعات البشرية وسيلتين لاستلام السلطة، تتمثل الأولى في الوسيلة السلمية كالانتخابات التي عرفتها المجتمعات الغربية، والبيعة التي اشتهرت بها الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين، وتتمثل الثانية في وسيلة العنف، وذلك باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، كالانقلابات العسكرية والثورات الشعبية وإغتيالات الحكام، وفيما يتعلق بمظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية وبالخصوص منذ سنة 1950 إلى غاية 2010 وهي الفترة التي تم فيها إحصاء واحد وتسعون (91) حالة نقل للسلطة[19]، منها واحد وستون (61) حالة في الدول الجمهورية، منها ثمانية وخمسون (58) حالة لها علاقة بالعنف، مقارنة بثلاثين حالة في الأنظمة الوراثية، أي بزيادة تقدر بالثلثين.

وانطلاقا مما سبق، تتضح الرؤية عن الكيفية المسيطرة لاعتلاء كرسي الحكم، حيث لم تكن بوسائل ديمقراطية في أغلب الحالات، فوفقا للتقرير السنوي المتعلق الحرية لم يصنف أي بلد عربي كبلد حر خلال مرحلة 1976-2006، في حين يصنف مؤشر نظام الحكم الأنظمة العربية في مقدمة الدول الاستبدادية الأكثر قمعا، ففي سنة 2005 على سبيل المثال سجل متوسط مؤشر الحكم (7,8-) بالمقارنة مع (5,2-) للأنظمة غير العربية. [20]

ويمكن تقسيم الفترة الممتدة من فترة الاستقلال إلى بداية أحداث الربيع العربي، إلى مرحلتين:

أ- مرحلة هيمنة الحزب الواحد:

وهي المرحلة التي أعقبت فترة الاستعمار وبداية تأسيس الدولة، وقد تأثرت بالبيئة الدولية التي ميزتها الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وبحكم أن الاستعمار كان ينتمي إلى القطب الرأسمالي فإن

جل النخب المسيطرة على الوضع في العالم العربي فضلت تبني النمط الاشتراكي عن نظيره الرأسمالي[21]، ومن دعائمه السياسية نظام الحزب الواحد، والاعتماد على الديكتاتوريات الثورية للوصول إلى السلطة، وتصحيح مسار النظام السياسي، أو إرساء نظام جديد يتيح الازدهار للحرية والمساواة[22].

ففي مصر وهي الدولة العربية الأولى في الوطن العربي التي عرفت تحولا من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وذلك عن طريق انقلاب عسكري في 23 جويلية 1952، قادته مجموعة من الضباط الأحرار برئاسة اللواء محمد نجيب الذي ترأس فيما بعد مجلس قيادة الثورة، ليزيحه فيما بعد جمال عبد الناصر عن الحكم بانقلاب سياسي، ليتولى رئاسة الجمهورية منذ 14 نوفمبر 1954 إلى غاية موته بتاريخ 28 سبتمبر 1970 [23].

وبنفس الطريقة أزاح رئيس الوزراء التونسي الحبيب بورقيبة الملك على محمد الأمين باي من عرشه عام 1957، ليتحول إلى رئيس مؤقت بعد إعلان تونس جمهورية بقرار من اللجنة الدستورية بتاريخ 25 جويلية 1957، لينتخب رئيسا للجمهورية ثلاث مرات متتالية ختمها برابعة مدى الحياة بعد إدخال بند جديد على المادة 74 من الدستور عام 1974 يتيح للرئيس البقاء رئيسا مدى الحياة، ما دام ليس مريضا أو عاجزا[24].

ولم يختلف الأمر في اليمن عن غيرها من الدول العربية السابقة، حيث نالت استقلالها كليا عن الأتراك عام 1918 [25]، وانتهجت النظام الملكي منذ عام 1926 إلى غاية 1962، وخلال هذه الفترة كانت سمة العنف هي المسيطرة على عملية نقل السلطة، فباستثناء حالة الوفاة الطبيعية للملك احمد بن يحي فالباقي كلهم أزيحوا عن العرش عن طريق العزل بالقوة أو القتل أو بهما معا[26]. وقد وضع عبد الله السلال (1962-1967) حدا للحكم الملكي بتأسيس الجمهورية اليمنية عن طريق ثورة 26 سبتمبر 1962 على رأسها مجلس عسكري يضم بعض العناصر المدنية، وقد تعاقب على النظام الجمهوري اليمني - اليمن الشمالية[*]- بعد عبد الله السلال أربعة رؤساء آخرهم علي عبد الله صالح (1978-2011)، وصلوا كلهم إلى السلطة عن طريق العزل بالقوة أو الاغتيال كما حدث لإبراهيم الحمدي (1974-1977)، وأحمد الغشمي (1977-1978) [27].

أما في ليبيا، فقد وضعت مجموعة من الضباط حدا للنظام الملكي عام 1969 بعد عزل الملك محمد إدريس السنوسي (1951-1969) وتحوّل ليبيا إلى النظام الجمهوري[28]، ليعتلي الرئيس الراحل معمر القذافي سدة الحكم منذ ذلك الحين إلى غاية القضاء عليه عام 2011 . وفي سوريا، فقد شهدت الفترة (1946-1970) وقوع واحد وعشرون (21) انقلابا وانقلابا مضادا، إلى أن سيطر حافظ الأسد (1971-2000) على السلطة بعد انقلاب غير دموي داخل الحزب، عرف باسم الحركة التصحيحية[29].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال هذه المرحلة لم تشهد الساحة السياسية إلا حزبا سياسيا واحدا، يدعى بحزب النظام، أقرّه الدستور في العديد من الدول مثل سوريا والجزائر[**]، ويعد الحزب في الأنظمة الجمهورية العربية عنصرا من العناصر التي قام عليها النظام الديكتاتوري، إلى جانب الجيش والشعب، فكانت نشأة الحزب استجابة لحاجة السلطة إلى " تنظيم سياسي يوفر لها الاتصال مع الجماهير الشعبية، ويسمح لها بتنشيط النظام الجديد[30]".

ب- مرحلة التعددية الحزبية المقيدة:

تختلف نظرة الدول العربية للتعددية الحزبية فهي تعد من "المحرمات" عند دول الخليج، وليبيا التي تعتبر التعددية خيانة عظمى تصل عقوبتها إلى حد الإعدام[31]، كما تم تقييدها في أكثر من نصف الأقطار الأخرى، إذ لا تزيد في جوهرها عن قبول النظام السياسي مبدأ التعددية السياسية، في شكل أحزاب سياسية وفي إطار قيود وضوابط معينة تحد من إمكانية التداول على السلطة، وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها في النظم الديمقراطية التعددية، مما أدى بالبعض إلى وصف هذه المرحلة بأنها استمرار لنظام الحزب الواحد في قالب تعددي، ما دام لم يترتب عن الوضع الجديد أي تطور ملموس في اتجاه بناء الديمقراطية في هذه الأقطار، ولم تنجح في اختراق الوضع السلطوي القائم فيها جميعا[32].

ولم يف رؤساء هذه الحقبة بالوعود التي قدموها لشعوبهم، وسرعان ما اتضح أنها مجرد خطب شكلية تهدف إلى كسب الولاء والطاعة، ففي تونس وبعد وصول زين العابدين بن علي إلى الحكم بتاريخ 7 نوفمبر 1987 لامس الشعب من خطابه الموجه للأمة أن أبواب قصر قرطاج ستفتح في وجوه النخبة، وأن عصر الانفتاح قد أقبل[33]، غير أن ذلك سرعان ما اتضح للتونسيين أنه مجرد وعود، حيث وصفت فترة حكمه بحكم الحديد والنار، بعدما استولى على السلطة، وأبعد كل من بإمكانه أن يعيقه في مساره، حيث لم يبق في الساحة إلا الرئيس وحاشيته[34]، فكان المترشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية المنظمة سنتي 1989 و1994، ليترشح إلى جانبه مرشحي الظل[*] سنة 1999، أين فاز عليهم بنسبة كبيرة.

ونفس الشيء شعر به المصريون بعد تولي حسني مبارك السلطة سنة 1981، حيث تعهد عند أدائه لليمين الدستوري بتحقيق إصلاح اقتصادي واسع لصالح الفقراء، والشروع في الانفتاح السياسي والاقتصادي وإصلاح ما أفسده النظام السابق، غير أن ذلك أم يتحقق وأدرك الشعب أنه غير مستعد لترك السلطة[*].

أما الرئيس السوري بشار الأسد فقد استشعر منذ الوهلة الأولى أنه لا بد من خدعة لكسب السند الشعبي له، وذلك نظرا للطريقة التي وصل بها إلى السلطة، فذهب يقدم وعودا بالخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد، ومنها الاعتراف بالمعارضة[35].

3- التدوال على السلطة:

لقد أظهرت الممارسات السياسية العربية أنّ فكرة التداول على السلطة غير واردة في أذهان الحكام العرب المتشبثين بمراكزهم، فقد جرت العادة أن يغادروها بالوفاء أو مرغمين على ذلك، لهذا حاول العديد منهم خصخصة الجمهوريات وتحويلها إلى "جملكيات[**]". فقد سعى مختلف رؤساء الجمهوريات العربية جعل السلطة ملكا للعائلة، وذلك بوضع أبنائهم وأقاربهم على رأس الدولة.

ويعد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد أول من استطاع تجسيد ذلك في أرض الواقع، فحسب رواية نائبه عبد الحليم خدام[36] فإن عملية تحضير بشار الأسد لخلافة والده بدأت قبل وفاته، وقبل دفنه أعلن حزب البعث عن اتخاذه لقرارين هما تعديل الدستور، وترشيح بشار الأسد للرئاسيات، وهذا ما حدث بحيث قام البرلمان بتعديل المادة المحددة لسن الترشيح للرئاسيات، الذي كان محددا وفق المادة 83 من الدستور السوري. بأربعين سنة ليتماشى وسن الابن ليصبح أربعة وثلاثين سنة.

في مصر، وبعد أن استقر القرار على خلافة جمال مبارك لوالده[37] بدأ التفكير في الطريقة المثلى لسد الطريق أمام أي منافس محتمل، وانتهى الأمر بإدخال أربعة وثلاثين تعديلا على الدستور المصري الذي عرض للاستفتاء سنة 2007[38]، والتي تهدف إلى تقليص الحريات وسد الطريق أمام الأحزاب "الاسلاموية"، وتحضير خلافة الابن لوالده. ومن بين ما حمله التعديل منع ترشيح الأحرار والأحزاب التي لا تملك 3% من مقاعد البرلمان، كما أوكلت مهمة مراقبة الانتخابات إلى لجنة متخصصة تتشكل من موظفين تعينها السلطة بعدما كانت من اختصاص القضاء حسب نص المادة 88 من الدستور[39]، وعلى إثر ذلك تم التخلص من ترشح الإخوان المسلمين للرئاسيات لكونهم يعتبرون أحرارا، ولا يملكون حزبا سياسيا.

وفي ليبيا، فإن أولاد معمر القذافي لم يكونوا بحاجة إلى أي تعديل دستوري[*]لترتيب إجراءات نقل السلطة إليهم، باعتبار ليبيا وثرواتها ملكا لهم، وكان سيف الإسلام يتصرف بصفته وريثا شرعيا للجماهيرية. ويتضح ذلك في تنقلاتهم إلى الخارج حيث عانى كثيرا وزراء الخارجية من مطالبهم بتوفير برتوكولات تليق بمقامهم[40].

وسلك الرئيس اليمني علي عبد الله الصالح نفس المسلك بشأن ابنه أحمد، الذي ترقى بسرعة إلى رتبة عميد كلّف بقيادة قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، في الوقت الذي قبع زملاؤه في الدفعة عند رتبة رقيب

أو رائد[41]، كما عبّد له الطريق لربط العلاقة بالمسئولين الأمريكيين المختصين في محاربة الإرهاب، مما أثار حفيظة اللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية وأكبر منافسي أحمد على السلطة، وقد حاول الرئيس التخلص منه عام 2009 بتكليفه بقيادة الجيش اليمني ضد الحوثيين قصد إضعافه أو التخلص منه، بتقديم معلومات عن مقره للقوات الجوية السعودية لقصفه[42]، وبمجرد الإفصاح عن نية علي عبد الله الصالح في ترك منصبه لابنه سارع أولاد الشيخ عبد الله الأحمر إلى الإعلان عن معارضتهم لهذا المسعى وبداية المقاومة.

4- دعم المؤسسات الأمنية لأنظمة الحكم العربية:

لعبت المؤسسة العسكرية في الأنظمة الجمهورية العربية دورا في تحويل نظام الحكم من نظام ملكي إلى جمهوري، مما جعلها تلقب بوكيلة التغيير[43]، فقام بهذه العملية في مصر مجلس قيادة الثورة المعروف بالضباط الأحرار، وفي اليمن المجلس العسكري، وفي ليبيا مجموعة من الضباط الشباب، وكان كل الرؤساء الذين حكموا هذه الدول بعد الجيل الأول من هذه المؤسسة، مما فتح الطريق للعسكر ليسيطروا على مختلف مؤسسات الدولة[44]، ففي مصر مثلا " أعطى النظام الذي أقامه عبد الناصر للجيش دور الجزء الذي لا يتجزأ من الدولة، فتولى ضباطه المناصب الحكومية والدبلوماسية والأجهزة الاستخباراتية والأمنية ووسائل الإعلام التي جرى تأميمها[45]، فتحول المجتمع إلى مجتمع عسكري[46].

والواقع أنّ الجيوش العربية قد حظيت بعد الاستقلال باهتمام كبير من قبل السلطة، وكانت تخصص لها ميزانية ضخمة تعد الأكبر في العالم الثالث[47]، لكن مع بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم حدثت هناك تحولات في توزيع الأدوار، حيث عاد الجيش إلى ثكناته في معظم الدول العربية، بعدما أقامت أنظمتها السياسية نظامها القمعي على مبدأ توازن القوى الموازي[48]، وذلك بتنويع المؤسسات الأمنية لحماية نفسها من أي انقلاب مرتقب من الداخل، وتشجيع سياسة التنافس بين الشرطة والجيش من جهة، وفيما بين مؤسسات الجيش من جهة أخرى، بالفصل بين الاستخبارات و الميليشيات وباقي أركان الجيش، حيث أدى هذا الإجراء إلى سحب الدور المركزي الذي كان يلعبه الجيش في حماية النظام القائم من الأعداء الداخليين[49].

فقد سعت جل الأنظمة العربية إلى إيجاد بديل عن الجيش[50] لحماية نفسها، ففي تونس وضع بن على الجيش تحت الرقابة المستمرة، وأصبح النظام يعتمد على الشرطة التابعة للوزارة الداخلية، ولعل هذا ما دفع بالجيش إلى عدم الاستجابة لأوامر السلطة القاضية بمقاومة ضغط الجماهير أثناء انتفاضتهم ضدها، وفضل حماية الأمة والجمهورية والضغط على الرئيس بضرورة التخلي عن السلطة[51].

أما في ليبيا، فبعد تأسيس اللجان الشعبية قام معمر القذافي بحل الجيش النظامي رسميا سنة 1977، وتوجه أفراده إلى الوظائف المدنية في الوزارات والإدارات، أما في سوريا فكان النظام يعتمد لحمايته على القوات الخاصة، التي ينتمي أفرادها إلى السلالة العلوية، وتم الاستغناء عن الجيش الذي يشكل فيه أهل السنة الجزء الكبير، ونفس الشيء في اليمن حيث اعتمد علي عبد الله الصالح على الحرس الجمهوري الذي يترأسه ابنه أحمد، بدلا من الاعتماد على الجيش، الذي يتحكم أخوه علي محسن الأحمر في أكثر من 50% تعداده.

تلتقي أكثرية الأنظمة العربية الحاكمة في نقطة محورية في مجال تأمين بقائها واستمرارها على رأس السلطة، وهي تعيين أكثر الناس قرابة لرئيس الدولة على رأس قوات الأمن المكلفة بحمايته، ففي سوريا وبعد تولي حافظ الأسد أمور الدولة عين أخوه رفعة الأسد على رأس الحرس الجمهوري، وبعد مجيء بشار الأسد عين كل من أخيه وخاله وزوج أخته في المناصب الحساسة، مما وفر له الحماية الدائمة من أي محاولة انقلابية[52]، أما في اليمن فقد تكفل أحمد ابن علي عبد الله صالح بحماية والده، وعيّن على رأس الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، ونفس الشيء حدث في ليبيا حيث تولى أبناء القذافي قيادة الوحدات الخاصة والمليشيات المكلفة بحماية النظام[*]، في حين استعاض نظام حسني مبارك عن القاعدة الاجتماعية بجهاز أمن

وتغلغل في أعماق المجتمع، وكان قويا وطاغيا باطشا[53]، حيث اعتبر ضباطه أنفسهم " أنصاف آلهة أقاموا مملكة الرعب باستخدام أحدث أدوات التعذيب ضد الشعب المصري"[54].

وهكذا، يتبين سبب مكوث الأنظمة العربية في السلطة لعقود دون حدوث تغيير، حيث اعتمدت نواة السلطة على نموذج العصبية أو القبلية، مما أدى إلى سيادة التضامن الميكانيكي القائم على علاقات الدم والقرابة، حيث يسيطر الإخوة والأعمام والأبناء والأخوال وحتى الزوجات على الوظائف المدنية والعسكرية، ويتحكمون جيدا في الجهاز البيروقراطي عن طريق تحكمهم في الحزب الحاكم[55].

5- علاقة السلطة العربية بمواطنيها

تتحدد علاقة السلطة في الدول العربية بمواطنيها من خلال متغيرين أساسيين هما الحقوق والحريات التي يتمتع بها المواطن العربي، والواجبات ومستوى المشاركة السياسية.

أ- **الحقوق والحريات الأساسية:**

يتمتع المواطنون في الوطن العربي- نظريا- بمختلف الحقوق والحريات، التي يتمتع بها المواطن في المجتمعات الديمقراطية، كما وقعت معظم الدول العربية على مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تتضمن في طياتها الحق في الحياة والحرية، مما استلزم ضرورة تكييف قوانينها الداخلية لتتماشى وروح هذه الاتفاقيات[56]. لهذا تضمنت مختلف الدساتير العربية بابا كاملا للحريات والحقوق والواجبات العامة، ومن بين هذه الحقوق السياسية يمكن ذكر: حق التعبير[57]، وحق الاجتماع[58]، وحق الانتخابات[59]، وهي كلها تجتمع في موضوع المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الحقوق الفردية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى على رأسها السلامة الجسدية للمواطن، لكن هل يتمتع بها المواطن العربي فعليا في حياته اليومية؟.

ويمكن القول، أنّ الحكم في حالة الطوارئ ظاهرة عربية، حيث عاشتها العديد من هذه الدول لمدة طويلة[*]، وكان الهدف منها حماية نظام الحكم من المعارضة، لكونها " تعطي للسلطات الحق في الكثير من الصلاحيات غير المحدودة، التي تمس صميم الحياة اليومية لملايين المواطنين، منها الحجز دون عرض المحتجز على جهات التحقيق، والتوقيف لمجرد الاشتباه، ومنع المظاهرات والإضرابات، مصادرة الصحف أو الوسائل التي من شأنها الإضرار بالدولة من وجهة نظر السلطات الحاكمة كقنوات التلفزيون والمطابع[60]".

وهكذا انعكست حالة الطوارئ سلبا على واقع حقوق الإنسان في الوطن العربي،حيث تم سن ترسانة من القوانين تمنع الفرد من أي حركة من شأنها تهديد نظام الحكم، ففي السودان مثلا تم إصدار قانون الأمن الوطني في ديسمبر 2009 منح صلاحيات واسعة لجهاز الأمن الوطني والمخابرات في القبض والاحتجاز وتفتيش الأشخاص من دون مساءلة أو محاسبة[61].أما في تونس، فقد عُدّل قانون العقوبات " ليُحرم ويعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين 5 إلى 20 سنة الأشخاص الذين يتعمدون الاتصال بوكلاء لدولة أجنبية أو مؤسسة أو منظمة أجنبية للتحريض على الإضرار بالمصالح الحيوية لتونس وبأمنها الاقتصادي[62]"، والغاية من ذلك عرقلة المنظمات الحقوقية ومنع نشاطها على المستويين الدولي والإقليمي، بعد تبني بعض دول الاتحاد الأوروبي لمبدأ الاشتراط السياسي[*] في تعاملها مع الأنظمة المتسلطة. أما في مصر، فقد نصت المادة 3(1) من قانون الطوارئ على حق ضباط مباحث أمن الدولة بناء على أمر شفوي أو كتابي من وزير الداخلية اعتقال كل فرد يعتبر مصدر تهديد للأمن القومي، دون توجيه أي تهمة له بالضرورةأو تقديمه إلى المحاكمة مطلقا، وقد قُدّر عدد الأفراد الذين اعتقلوا استنادا إلى نص هذه المادة بالآلاف، حيث مُنحت صلاحيات واسعة لهؤلاء الضباط في تقرير من يلقون القبض عليه[63].

يضاف إلى ما سبق انتشار المحاكم العسكرية عبر مختلف الأقطار العربية، وهو ما يعتبر تجاوزا لقاعدة العدالة الطبيعية ومساسا لمبدأ المحاكمة العادلة. ونتج عن ذلك وجود فارق شاسع بين النصوص الدستورية والممارسات الميدانية حول حقوق الفرد وسلامته الشخصية[64].

ب - المشاركة السياسية:

تعبر المشاركة السياسية عن طبيعة العلاقة التي تربط المواطنين بالسلطة السياسية، والدور الذي يلعبونه في المجال السياسي، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل[65] تقوي فعاليتها أو تضعفها، تتعلق بعضها بالنظام السياسي الحاكم، وأخرى بشخصية الفرد ومدى توفره على استعدادات أولية ووعي وثقافة سياسية مما يؤثر سلبا أو إيجابا على اهتماماته بالشأن السياسي، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة داخل المجتمع. ويختلف نظر السلطة إلى المشاركة السياسية باختلاف النظام السياسي الحاكم، ففي الوقت الذي تعتبرها الأنظمة الديمقراطية ركيزة لاستمرارها ومصدرا لشرعيتها، تنظر إليها الأنظمة الاستبدادية بأنها مصدر قلق وإزعاج لابد من تشديد الخناق عليها.

أما في الدول العربية فلم يبق للجماهير العربية إلا المشاركة في الانتخابات التي تعرف نتائجها مسبقا، إذ لا يمكن أن تصور انتخابات حرة ونزيهة في ظل سيطرة السلطة التنفيذية على أدوات التأثير في الرأي العام، ويحدد الحزب الحاكم للأحزاب المنافسة المدة والطريقة التي يطلون بها على الناخبين من خلال وسائل الإعلام كما حدث في مصر[66]. فرغم وجود انتخابات إلا أنها تشتكي من غياب المصداقية لعدم شفافيتها، وتعرضها للتزوير والترتيب حتى تسمح بتحقيق النسبة التي تسمح للحزب المسيطر ضمان استقلالية الحكومة[67]، لهذا يُسجل دائما حزب المقاطعين الأغلبية الساحقة مقارنة بحزب المصوتين عند كل موعد انتخابي، قد تصل النسبة في بعض الأحيان 80 % [68]. وهناك عدة تفسيرات لهذا العزوف، تكمن أهمها في[69]:

- عزوف موقفي، مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومراهناته السياسية والاجتماعية، ويمس شرائح لها حس سياسي وثقافة سياسية واجتماعية موجهة.
- عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة، مثل الانشغال بثقل الأعباء اليومية.
- عزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية، كالجهل والفقر والعوائق الجغرافية.
- عزوف لا مبال ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية، وهو المسيطر خاصة عند فئة الشباب التي لا تهتم كثيرا بالانتخابات، إذ كثير منهم لا يملك بطاقة التصويت.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذا البحث أن هناك مجموعة من المعوقات السياسية التي عرقلت بناء الدولة القطرية العربية، حيث تم التركيز عبره على الدول التي عرفت الثورات العربية، وعلى مجموعة العوامل التي رآها المحللون سببا فيما آلت إليه الأوضاع خلال هذه الثورات (أو ما يسمي كذلك)وبعدها. كما أن العمل بعيدا عن القوانين رغم وجودها، إلى جانب عسكرة الأنظمة السياسية، وحرمان الفئات الواسعة من الجماهير من حقها في المشاركة السياسية، قد أسهمت في إفقاد الأنظمة في تلك الدول للشرعية، التي صارت تبحث عنها في النصوص الدينية، أو بمساندة المؤسسات العسكرية والأمنية لها.

والواقع، أنّ هذه العوامل لم تكن لوحدها السبب في (الثورات العربية)، لكنها شكلت لها القاعدة الأساسية التي انطلقت منها، دون نكران ما للظروف الاجتماعية والاقتصادية من تأثير على المواطن العربي و دون إغفال العوامل الخارجية التي وجد أصحابها الفرصة سانحة لتنفيذ سياساتهم في المنطقة العربية ككل، وهو ما جعل كل هذه العوامل تساهم في فصل هذا الموطن عن أنظمته، وصارت هذه الأخيرة بعيدة من أن تحتكر غير العنف غير الشرعي الذي زاد من سخط الجماهير وانقلابها حين سنحت لها الفرصة بذلك، ولكن في إطار إنفلات غير مسبوق سيزيد من التحكم في طموحات الشعوب. وسيطيل من مؤشرات الازمة ويؤجل الحل المنشود الى حين.

الهوامش:

[1]- عادل مجاهد الشرجبي: " بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية** المنعقد في 20 و21 مارس 2013، **www.dohainstitute.org**، 2014.11.01.

[2]- فرانسيس فوكوياما: **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام، ط .1، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007، ص. 11.

[3]- ميشيل شيحة: " إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22، العدد 1، 2006، ص. 312.

[4]- **نفس المرجع**، ص. 315.

[5]- عادل مجاهد الشرجبي: **مرجع سابق.**

[6]- صاحب الربيعي: **رؤية في مؤسسات الدولة والمجتمع**، دمشق: صفحات للدراسة والنشر، ط. 1، 2011، ص. 47.

[7]- مارتن فان فيليب وآخرون: **عمليات الإصلاح الدستوري والأحزاب السياسية**، لاهاي: المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب، جويلية 2012، ص. 5.

[8]- علي الدين هلال، نيفين مسعد: **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص. 304.

[9]- صاحب الربيعي: **مرجع سابق**، ص . ص. 47-48.

[10] Abderrachid Abdessamde : « La constitution et son instrumentalisation par les gouvernants des pays arabes « républicains » : le cas de la Tunisie, de l'Egypte et de l'Algérie », Jus politicum, N°9, **http://www. Juspoliticum.com/ la constitution- et son. Html**, 12.11.2014, 07 :19.

[*]- حكم مصر من 18 جانفي 1863 إلى غاية 26 جوان 1879، تأثر بالحضارة الأوروبية مما دفعه إلى إدخال العديد من الإصلاحات الإدارية والقضائية والنيابية خلال فترة حكمه.

[11]- نبيل عبد الفتاح : **النخبة والثورة الدولة والإسلام السياسي والقومية والليبرالية**، القاهرة: دار العين للنشر، ط.1، 2013، ص. ص. 97-98.

[12]- أحمد مجاهد: **الدساتير المصرية نصوص ووثائق 1866-2011**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012، ص. 277.

[*]- نصت كل دساتير الدول التي عرفت أحداث الربيع العربي على أن السلطة للشعب، فقد نصت المادة الثانية من دستور مصر لسنة 1956 بأن السيادة للأمة، كما نص الفصل الثالث من دستور تونس لسنة 1959 بأن الشعب التونسي هو صاحب السيادة، كما ورد في المادة الأولى من الإعلان الدستوري الليبي الصادر في سنة 1969 بأن السيادة فيها للشعب، ونصت المادة الثانية من دستور سوريا لسنة 1950 بأن السيادة للشعب لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها.

[13]- Abderrachid Abdessamade : **0p.cit.**

[14] - **Ibidem.**

[**]- الإعلان الدستوري لعام 1953، دستور 1956، الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، الإعلان الدستوري المؤقت لعام 1964، والدستور الدائم 1971.

[15]- نبيل عبد الفتاح : **مرجع سابق**، ص. 105.

[16]- Pierre Actet : « La désacralisation progressive de la constitution de 1958 », dans Mélange Pierre AVRIL : **La République**, Paris : Montchrestien, 2001, pp. 389-390 .

[17]- حسان حميد المفرجي وآخرون: **النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق**، بغداد: مطابع التعليم العالي، 1990، ص. 254.

[*]- يمكن ذكر بعض الأمثلة عن التعديلات التي طرأت على الدساتير العربية بخصوص هذا الشأن: تعديل المادة 39 من الدستور التونسي سنة 2002 المتعلقة بعدد العهدات حيث حددت في الماضي بعهدتين لتصبح غير محدودة " ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام انتخابا عاما، حرا، مباشرا..."، ونفس الأمر حدث للمادة 77 خلال التعديل الدستوري المصري لسنة 1980 " ... يجوز انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى " بعد أن كانت عهدة واحدة فقط، وكذا التعديل الذي طرأ على المادة 83 من دستور سوريا بموجب قانون رقم 09 الصادر بتاريخ 2000.06.11 الذي حدد سن الترشيح للرئاسيات بأربعة وثلاثين سنة بعدما كان أربعين سنة ليتماشى وسن بشار الأسد.

[18]- نبيل عبد الفتاح: **مرجع سابق**، ص. 106-108.

[19]- صلاح سالم زرنوقة: **أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية)**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2012، ص.15.

[20]- عبد الوهاب الأفندي: " الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي "، في **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، إبراهيم البدوي وسمير المقدسي (محرران)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، جانفي 2011، ص ص.62-63.

[21]- وصف الغرب تحول مصر إلى الاشتراكية بعد ثورة ضباط الأحرار بالمغامرة الطائشة خاصة بعد إعلان جمال عبد الناصر استقلاله عن القوى الغربية وتوجهه نحو الاتحاد السوفيتي وإبرام صفقات التزويد بالسلاح السوفييتي، للمزيد أنظر:

- جان بركنسي: **التاريخ السري للأمبراطورية الأمريكية**، ترجمة حسين علي، سوريا: دار الطليعة الجديدة،ط.1، 2010، ص. 180.

[22]- موريس دو فيرجيه: **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط.2، 2014، ص.411.

[23] - صلاح سالم زرنوقة: **مرجع سابق**، ص. 212.

[24]- لطفي طرشونة: **مرجع سابق**، ص.52.

[25] - François Burgat, Laurent Bonnefoys : **Le Yémen : entre intégration politique et spirale de la (contre-) violence**, Madrid : Rapport publié et traduit en espagnol par Casa Arabe, 2009, p.8.

[26]- لطفي طرشونة: **مرجع سابق**، ص.221.

[*]- توحدت اليمن الشمالية مع الجنوبية في ماي 1990، ودخلت في حرب أهلية في عام 1994. للمزيد أنظر:

- ثناء فؤاد عبد الله: **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011، ص.224.

[27]- **المكان نفسه**.

[28]- رمزي المنياوي: **رجل من جهنم: الرجل الذي وصف نهايته في روايته وأشهر فضائحه السياسية والنسائية**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط.1، 2012، ص.76.

[29]- رائد صفدي وآخرون: "دعائم الحكم الأوتوقراطي في سوريا: صراعات المنطقة والنفط ونقص الحرية الاقتصادية"، في **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، إبراهيم البدوي و سمير المقدسي (محرران)، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط.1، يناير 2011، ص.227.

[**] - المادة 8 من الدستور السوري لسنة 1973:" حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع..."، المادة 23 من دستور الجزائر 1963: " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر".

[30]- موريس دو فيرجيه: **مرجع سابق**، ص.421.

[31]- Antoine Basbous : **Le Tsunami Arabe**, France : Fayard, 2001, p.45.

[32]- عبد الغفار شكر: التعددية الحزبية وجهة نظر مختلفة، **digital.ahram.org.eg/articles.aspx ?Serial=798754**، 2014.11.30، 20:55.

[33]- مجدي كامل: **ثورة الياسمين**، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط.1، 2011، ص.85.

[34]- لقد تمت تزكيته على مرتين في 1989 و1994، ونظم لأول مرة انتخابات تعددية سنة 1999 كانت نتائجها محسومة سلفا لصالحه، واستطاع المواصلة في السلطة إلى غاية الإطاحة به عام 2011 بعد إجراء تعديل دستوري سنة 2002 مس المادتين 39 و40 من الدستور المتعلقتين بتحديد العهدات الرئاسية وسن الترشيح للرئاسيات. أنظر:

- **نفس المرجع**، ص ص.88، 93.

[*]- أطلق عليهما (محمد بلحاج عمر أمين عام حزب الوحدة الشعبية، وعبد الرحمان التليلي أمين عام الاتحاد الوحدوي) اسم مرشحي الظل لدرايتهما المسبقة بالدور الموكل إليهما في هذه الانتخابات وهي إعطاء صورة انتخابات تعددية، في حين تم الزج في السجن بكل من ترشح أو نوى الترشح خارج إرادة الرئيس بن علي، وهو ما حدث لمحمد المنصف المرزوقي والمحامي عبد الرحمان هاني في انتخابات 1994. للمزيد أنظر:

- وكالات:" رئاسة تونس.. تسونامي الترشحات ومزاعم تزوير التزكيات"، شبكة الإعلام العربية، **moheet.com/2014/1O**، 2014.12.07، 11:15.

[*] - تم إعادة انتخابه رئيسا للبلاد في استفتاءات 1987، 1993، 1999، وفي عام 2005 أعلن عن إجراء انتخابات تعددية فكسح منافسيه إبراهيم أيمن نور والدكتور نعمان جمعة اللذين سجنا بعد الانتخابات لجرأتهما في منازلته في الحملة الانتخابية. للمزيد أنظر:

- عادل الجوهري: **آخر الحكام الفراعنة**، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط.1، 2011، ص ص.9-10.

[35]- عبد الغفار شكر: **مرجع سابق**.

[**]- استعمل هذا المصطلح لأول مرة من قبل عالم الاجتماع المصري سعد الدين ابراهيم سنة 2000، وكان يقصد بذلك تحول الأنظمة الجمهورية إلى أنظمة ملكية بسبب محاولات توريث السلطة. للمزيد أنظر: - Antoine Basbous : **Op.cit**, pp. 29-30.

[36]- **Ibid,** p.32.

[37]- مجدي كامل: **مبارك.. والخطايا العشر**، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط.1، 2012، ص ص.253-254.

[38]- Claude Guibal, Tangi Salaun : **L'EGYPTE DE TAHRIR Anatomie d'une révolution**, Paris : éd. du Seuil, 2011, p.101.

[39]- وحيد عبد المجيد: " نهاية الإهانة: ثورة 25 يناير ضد النظام الهش في مصر"، **السياسة الدولية**، مصر: مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص ص.62-65، (64).

* - لم يكن لليبيا بعد تأليف معمر القذافي للكتاب الأخضر أي دستور.

[40]- Antoine Basbous : **Op.cit**, pp. 34-35.

[41]- محمد ثابت: **الحكام العرب كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج**، القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع، 2011، ص.118.

[42]- **نفس المرجع**، ص.119.

[43]- نزيه ن. الأيوبي: **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط.1، 2010، ص.517.

[44]- **نفس المرجع**، ص.509.

[45]- موريال ميراك- فايسباخ: **مهووسون في السلطة: تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط.1، 2012، ص.73.

[46]- Philippe Droz-Vincent : « QUEL AVENIR POUR L'AUTORITARISME DANS LE MONDE ARABE ? », **Revue française de science politique**, 2004/6 Vol. 54, pp. 945-979, (951).

[47]- بلغت نفقات المؤسسة العسكرية سنة 1985 في دول الشرق الأوسط 11% من الناتج المحلي الإجمالي و8،5% في دول شمال إفريقيا مقارنة بـ 4،4 % في الدول النامية الأسيوية، و1،3% في جنوب الصحراء الكبرى. المصدر: - نزيه ن. الأيوبي: **مرجع سابق**، ص.512.

[48]- Vincent Geisser et Abir Krafa : « L'uniforme ne fait plus le régime, les militaires arabes face aux révolutions », Armond Colin (ed.) : dans **Revue internationale et stratégique**, N°83, 2011/3, pp. 93-102, (96-97).

[49]- **Ibid**, p.97.

[50]- Jean-François Daguzan : **Op Cit,** pp. 4-5.

[51]- Eberhard Kienle et Laurence Louer : « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », **Critique internationale**, N°.61, 2013/4, pp.11-17, (15).

[52]- **Ibid**, p.5.

*- هناك شبكة من الأجهزة التي عملت على إطالة عمر القذافي واستمراره على رأس السلطة أطلق عليها اسم الثالوث الارهابي، تكونت من حركة اللجان الثورية، وهيئة أمن الجماهيرية، وكتائب الأمن، هذه الأخيرة تعد من أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة، حيث أسسها القذافي لحماية حكمه من أي انقلاب عسكري، وهي الفكرة التي سيطرت عليه بعد أن نجح في قمع عدد من الانقلابات العسكرية، ونجا من 15 محاولة اغتيال في الفترة الممتدة من 1976-1985، أغلبها كانت من قبل عناصر من قواته المسلحة. للمزيد من المعلومات أنظر:

- زياد عقيل: " عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية "، **السياسة الدولية**، مصر: مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص ص 70-73، (71).

[53]- وحيد عبد المجيد: **مرجع سابق**، ص.62.

[54]- مجدي كامل: **مرجع سابق**، ص.12.

[55]- Philippe Droz-Vincent : **Op cit**, (948-949).

[56] - P.N.U.D : **Rapport arabe sur le développement humain 2007**, p .7.

[57]- المادة 38 من دستور سوريا، المادة 47 من دستور مصر، الفصل 8 من دستور تونس.

[58]- المادة 39 من دستور سوريا، المادة 45 من دستور مصر، الفصل 8 من دستور تونس.

[59]- المادة 54 من دستور سوريا، المادة 62 من دستور مصر، الفصل 20 من دستور تونس.

* - فرضت سوريا حالة الطوارئ سنة 1963، الجزائر سنة 1992، السودان سنة 1992، مصر من 1967 إلى 1980 ثم منذ 1981 إلى غاية الإطاحة بحسني مبارك، اليمن بعد اندلاع الحرب الأهلية سنة 1994.أنظر:

- عصام الدين محمد حسن: " ماذا بقى من قوة الدفع لمبادرات الإصلاح إطلالة على وضعية حقوق الإنسان خلال العام الحالي"، سالي سالمي (تقديم): في **أفاق الاصلاح السياسي في العالم العربي**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط.1، 2011، ص.26.

[60]- فعلى سبيل المثال، منحت المادة السادسة من قانون الطوارئ المصري سلطات واسعة للسلطة التنفيذية لوضع القيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة، والقبض على المشتبه فيهم أو الخطيرين على الأمن، واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجزائية ويعد ذلك خرقا صارخا لما نص عليه الدستور في المواد 45، 48، 49 والتي تتعلق على التوالي بحرمة حياة المواطنين الخاصة، وحرية الصحافة والطباعة، وحرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي. للمزيد أنظر: حسام سلامة: "الطوارئ... في عالمنا العربي"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11833، 2011.04.22، classic.aawsat.com، 2014.12.12، 18:05.

[61]- عصام الدين محمد حسن:**مرجع سابق**، ص.27.

[62]- **المكان نفسه.**

[*]- يعني الاشتراط السياسي قيام دولة أو منظمة دولية بربط مكاسب متصورة لدولة ما كالمساعدات بتوفير شروط ذات علاقة بحماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية. أنظر:

- كارن إي. سميث: " الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان والعلاقات مع بلدان العالم الثالث"(سياسة خارجية) ذات بعد أخلاقي"، كاري إي. سميث و مارغوت لايت (محررتان): **الأخلاق والسياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005، ص ص. 299-326، (305).

[63]- مارتن شاينين: **تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب**، الجمعية العامة للأمم المتحدة: مجلس حقوق الإنسان، الدورة 13، 2009.10.16، ص 11.

[64]- P.N.U.D : **Rapport arabe sur le développement humain 2007**, p .9.

[65]- محمد سيد عتران: **دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة:كلية الإعلام، 1991، ص 5.

[66]- جهاد عودة وآخرون: **مرجع سابق**، ص.40.

[67]- Jean-Noël Ferré : **Op cit**, p.19.

[68]- مصطفى محسن: " المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات"، **المجلة السياسية** العربية، العدد 17، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2008، ص.11.

[69]- **نفس المرجع**، ص.12.

واقع المنطقة العربية في عصر العولمة.

أ – زايدي بوعلام

أستاذ مساعد

جامعة الجزائر – 3.

مقدمة

لقد أثرت العولمة و النظام الدولي الجديد في صياغة السياسة العالمية و بناء قائمة أولويات جديدة، تستجيب لمصالح الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي الجديد. وقد اختلفت اهتمامات القوى الفاعلة من منطقة إلى أخرى، وذلك بسبب الأهمية الجيوسياسية والإستراتجية للمنطقة محل الاهتمام،وفي هذا الإطار تأتي المنطقة العربية بكونها خزانا للطاقة و القيم، و سوقا للمصالح الرأسمالية.

ونظرا للأهمية التي تحظي بها المنطقة العربية في الإستراتجيات العالمية في ظل نظام عولمي، فإن الإشكالية المطروحة في هذا البحث تتمحور حول السؤال التالي: ما هي تأثيرات القوى العولمية في المنطقة العربية؟ وما هي دوافعهاو مصالحها؟ وما هي انعكاساتها على الأبنية و الأوضاع و السلوكات؟ وهل مثلت العولمة فرصا للنظام الإقليمي العربي أو قيودا عليه ؟ وستتم الإجابة عن هذه المشكلة في التصميم التالي :

أولا: مجالات الدراسة

أ- **المجال الزمني:** يتعلق الوضع بالنظر إلى الموضوع في بعده الزماني الفترة من 1990 إلى 2015.

ب- المجال المكاني: يشمل البحث في محيطه المكاني المنطقة العربية(الشرق الأوسط و شمال إفريقيا).

ج- المجال الموضوعي: و يتناول البحث أهمية المتغيرات ذات العلاقة والتي من أهمها المتغيرات السياسية و الاقتصادية و الأمنية وبالذات المتعلقة منها المتعلقة بالأجندة والأنظمة القائمة في الوقت الحاضر.

ثانيا: صياغة الفروض العلمية.

هناك ارتباط بين سلوكات الأنظمة الفرعية، و طبيعة النظام الدولي السائد.

تتوقف مخرجات الأنظمة الإقليمية على مستوى ميزان القوى بين القوى الفاعلة في صياغة النظام الدولي

ثالثا:الأهمية العلمية و العملية لهذه الدراسة

تساهم هذه الدراسة في تبيان طبيعة تأثير ظاهرة دولية، كالعولمة في تشكيل النظام الدولي عامة، و الأنظمة الفرعية خاصة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدراسة تفيد الممارسين و المقررين في إدراك تأثيرات هذه الظاهرة الكونية، و طبيعة المصالح التي تختفي خلفها، حتى تتمكن من التعامل معها.

رابعا: المقاربة المنهجية و النظرية المستخدمة في الدراسة.

تستخدم هذه الدراسة منهج دراسة الحالة و أسلوب التوثيق لجمع البيانات و و صفها و تحليلها، كما تستخدم نظرية النظام العالمي (إمانويل والرستين) Immanuel Wallerstein، و التي ترى أن النظام الدولي و قواه الفاعلة التي تمركز القوى المالية و الصناعية و التكنولوجية، تمتلك صياغة عمل النظام الدولي، و تمثل وحدة صناعة القرار الأساسية فيه، و ينعكس فعلها في سلوك الوحدات و الأنظمة الفرعية التابعة[1].

ويوجد حسب (إمانويل والرستين) عالم واحد مرتبط بشبكة علاقات تبادل اقتصادية معقدة، وبتعبير اخر يطلق عليه مصطلح :اقتصاد-عالم أو نظام-عالم، ويؤكد أن التخلف الذي تعاني منه دول الجنوب، هو نتاج مكانتهم ضمن النظام الاقتصادي العالمي، ولما كانت الدول معولمة، والاقتصاد العالمي يتميز بالمركز وشبه

المحيط والمحيط، وتشكل القوى الكبرى في هذه المعادلة مركز الاقتصاد العالمي،في حين تتواجد الدول النامية في المحيطهذا المركز.

خامسا: المفاهيم الأساسية:

- العولمة و خصائصها:

الملاحظ، أن مصطلح العولمة أصبح يتداول في كل مكان، ويحمل عدة معان، كما يحمل عدة قيم متناقضة، وحسب **(دلفوس) DOLFUS**، تشمل العولمة كظاهرة كلية، الجانب الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإستراتيجي، والاجتماعي في علاقات داخلية خاصة لكل ميدان، ويؤكد على أن العولمة هي حقيقة حديثة (في شكلها الحاضر) تتجاوز الأنظمة والإيديولوجيات، حتى ولو أنها ترمز لواقع القوة، والأفكار، والأنظمة التقنية السائدة[2].

ويعتبر (دانيال كولار)**DANIEL COLARD** أن العولمة هي نتاج تعدد مستويات التبعية بين الدول والشعوب والأفراد في كافة المجالات، وبالتالي فالعولمة بمنظار العلاقات الدولية هي ظاهرة تشمل الاقتصاد والسياسة والإستراتيجية والجانب الاجتماعي والثقافي، إنها نتاج ظاهرتين الاعتماد المتبادل والعبرقومية **(L'interdependance et la transnationalité)** [3].

في حين يرى **محمد عابد الجابري**، أن العولمة تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي فهي تعني القمع والاغتصاب لكل ماهو خصوصي. كما اعتبر العولمة كإرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته[4].

ويرى **الحبيب الجنحاني** أن العولمة هي نمط سياسي، واقتصادي، و ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده، لعولمة الأخر بغية تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر.كما يعتقد أن ظاهرة العولمة تتمثل في توجهات ذات بعد مستقبلي، وتدور حول القضايا الديمقراطية والليبرالية الغربية واقتصاد السوق الحر.وفي كثير من الأحيان يجعل العولمة مرادفا للبنك الدولي وتفكك الدولة القومية[5].

ويذهب آخرون إلى اعتبار العولمة هي محاولة تسييد **(القوة)** بمفهومها الشامل، الاقتصادي، والسياسي، والتقني، والإعلامي، والثقافي، وهي بالتالي الأساس الذي سوف يصنع أو يضع شكل المنظمات الدولية في القرن الواحد والعشرين[6].

و يستنتج من هذه التعاريف بعض الخصائص والأبعاد العامة للعولمة ، يمكن حصرها في العناصر التالية:

- أنها ظاهرة كلية، تشمل الجانب الاقتصادي، والسياسي، والثقافي، والإستراتيجي.
- أنها نتاج تعدد مستويات التبعية بين الدول والشعوب والأفراد في كافة المجالات.
- أنها تمثل إرادة الهيمنة وبالتالي إرادة لاختراق الآخر وسلبه خصوصيته.
- أنها نمط سياسي، واقتصادي، وثقافي لنموذج غربي.
- أنها مرادف لتفكك الدولة القومية.
- أنها محاولة تسييد **(القوة)** بمفهومها الشامل.
- أنها نموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الأخر.

كما أن للعولمة جوانب ومظاهر، يمكن حصرها في التالي:

1- **العولمة كثروة تكنولوجية إجتماعية :** يمثل هذا الاتجاه (بيار جاكي) **Pierre Jacquet** و (فريدريك ساش ولد) **Frederique SACH-WALD** حيث يؤكدان أن العولمة مرتبطة أساسا بالتقدم التكنولوجي[7].

2- **العولمة كهيمنة للقيم الأمريكية :** وتمثل العولمة بالنسبة (لجون ماري قيهينو) Jean Marie Guehenio ، الانتصار الدائم لأمريكا، وبالتالي فعملية العولمة ما هي في واقع إلا أمركة العالم، إنها هيمنة عسكرية،

واقتصادية، وتكنولوجية، وإعلامية، وثقافية واجتماعية، حيث بروز (هوليود، والسأنان ومكروسوفت، ووال ستريت وماك دونالد) Well street Microsoft , CNN et Hollyood ، التي تمثل جانبا من هذا التفوق الأمريكي، وهو الذي جعل وزير خارجية فرنسا السابق، (هـيبرت فدرين) Hubert Vedrine[8]، يصف الولايات المتحدة، بالقوة المفرطة (Hyper puissance).

3- **العولمة كحقبة تاريخية :** ويعتبر البعض، أن العولمة هي حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية، أو إطار نظري، وهي- في نظر هؤلاء- تبدأ بشكل عام مع ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي أنداك، إلى أن انتهى الصراع، والذي يرمز له بانهيار حائط برلين، في نهاية الحرب الباردة[9].

4- **العولمة كمجموعة ظواهر اقتصادية :** ويمثل هذا الاتجاه، صادق جلال العظم، حيث يعتبر أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمالية الإنتاجية وقوى إنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله[10].

وأخيرا، لقد حاول السيد ياسين إعطاء تعريف جامع يأخذ في عين الاعتبار العناصر السابقة الذكر، فالعولمة عنده هي حقبة تاريخية، وتجل لظواهر اقتصادية، هي في الوقت الراهن على الأقل هيمنة للقيم الأمريكية، وهي أخيرا ثورة تكنولوجية و اجتماعية[11].

سادسا: السمات العامة للنظام العربي

النظام الإقليمي العربي، نظام له **سمات** تميزه عن باقي الأنظمة الأخرى وهذا ما يجعل منه نظاما فريدا من نوعه أو بالأحرى قائم على منواله. وهذه السمات هي كالتالي :

1- **مقومات الرابطة القومية:** يتوفر النظام الإقليمي العربي على ما يسمى بمقومات الرابطة القومية، وعلى رأسها اللغة الواحدة التي عملت بالفعل كأساس للاتصال الفكري والإعلامي الكثيف بين أرجاء العالم العربي، إضافة إلى آثـار التاريخ والدين المشترك، وقد دفع هذا الـواقع، بعض المحللين للقول: إن النظام الإقليمي العربي لا يستند على الجوار الإقليمي بقدر ما يستند على توجه سياسي وتجانس ثقافي، هذا التوجه مكن من إرساء إحساس عميق بالوحدة الثقافية.
2- **وجود قضايا مشتركة (فلسطين):** يختلف النظام الإقليمي مع الأنظمة الإقليمية في العالم، وذلك بسبب بوجـود ما يمكن تسميته رصيد مشاعرتجاه قضايا معينة، وبالتحديد القضية الفلسطينية.
3- **مسألة العضوية :** يقوم النظام الإقليمي العربي على دول ذات سيادة، ولم يضع شروطا لعضويته سوى اللغة العربية وقبول ميثاق الجامعة العربية.
4- **المستوى الاقتصادي والإستراتيجي:** تنتمي الأقطار العربية كافة وبدرجات متفاوتة إلى معسكر الدول التابعة اقتصاديا في النظام الاقتصادي الدولـــي، غير أن النظام العربي يتميز على غيره من النظم الإقليمية، بمكانته في إنتاج البـترول وتصديره، والذي تبلغ نسبة الإنتاج العربي العالمي منه 28,8 %كما تبلغ نسبة الاحتياط العربي من كل الاحتياط العالمي 70% [12]. وتتسم الوضعية الإقليمية للعالم العربي بالأهمية، بالنظر إلى وضعية العالم العربي الإستراتيجية، حيـث يربط كل من القارات : أسيا وإفريقيا وأوروبا، مع امتلاكه مراكز اتصالات دولية متنوعة. إضافة إلى هذا، يلاحظ أن النظام العربي يتكون من عدة دول متوسطة وصغيرة الحجم، مع تفاوت في عدد السكان، والقوة الاقتصادية لكل دولة، فهناك من يعتمد بشكل أساسي على الزراعة، وهناك من يعول على البترول، وهناك من وصل إلى درجة متوسطة في التصنيع. وهناك تـــفاوت كبير من حيث توزيع السكان والثروة بين هذه الدول، الشيء الذي أدى إلى تعطيل عمليات التنمية وإفراز روابط التبعية للعالم العربي، ومن ثم عدم الاستقرار في المنطقة العربية. وقد ساهم النفط في زيادة الخلل وفقدان التوازن بين الدول العربية، وبالتالي تعتبر

دول المجلس الخليجي أغنى دول العالم العربي، حيث كانت ودائعهم قبل حرب الخليج تقدر ب 750 مليار دولار، وفي نفس الوقت بلغت مديونية المجموعة العربية 250 مليار دولار أي أن مدخرات دول الخليج المودعة بالخارج كانت أكثر ثلاث مرات من حجم المديونية[13]، و وفـر الجانب الإيجابي على المستـوى الاقتصادي وفي بعض الحالات ورقة الضغط على قمـة النظام الـدولي مـن وقف أو تخفيض إنتاج وتصدير إنتاج البـترول، كما سمحـت هـذه الوضعية من الحصول على فوائض مالية من خلال ارتفاع أسعار البترول، حيث وظفـت في تمويل التنميـة و بـناء عناصر القوة لعدد من الأقطار العربية.

5- **غياب مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان** يتميز النظام الإقليمي العربي عن أنظمة إقليمية أخرى بأمرين، الأول: هـو أنه لم يـضع على جدول أعماله قضايا داخلية مـثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات. الأمر الثاني: هـو عكس الأول ويتمثل فـي أن النظام العربي لم يعمد إلى تبني إيديـولوجية اجتماعية محددة أو زوال أيديولوجية ما، باعتبار ذلك من أهدافه مثلما هـو عـليه الحال فـي أنظمة إقليمية أخرى كنظام مجموعة دول شرق أسيـا (الأسيان) الذي نـشاء في سياق العداوة للشيوعية، ومنظمة الدول الأمريكية التي نشأت لـمنع أوروبا من التـدخل فـي شـؤون القارة الأمريكية الجنوبية.

سابعا: أثار التحولات الدولية على النظام العربي.

لقد أصبح النظام العربي، برغم تمتعه بمؤسسات وآليات متعددة، يتميز خلال عهد العولمة بالجمود والركود[14]. ويتجلى ذلك من خلال الأزمات التي تشهدها عدة دول عربية، كالعراق، وليبيا، وسوريا والسودان، واليمن تحت تبريرات مختلفة. في حين صار التعامل مع القضية الفلسطينية يسير بما يـــخدم مصالح الولايـات المتحـدة الأمـريكيـة وإسرائيل، وكان ذلك بسبب المبادرة الدبلـــوماسية التي انطلقت خلال مؤتمر مدريد والحلقـات التي تبعته بالرغم من توقف هذا المسار مؤخرا.

ويمكن معالجة الوضع العربي بالعودة إلى خلفيته مع حقبة العولمة باستعراض جملة من وحداته للتدليل على ذلك،:

1) حالة العراق :

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الغـزو العراقي للكويت في أوت 1990، تعبئة معظم حكومات العالم خلفها، مستندة في ذلك إلى تغطية قانونية وشرعية بإصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن دون أن تلقى معارضة من الأعضاء الدائمين. والجدير بالذكر أن حالة العراق تعتبر التطبيق الأول والنموذجي للشرعية الدولية كما تراها أمريكا في ظل العولمة.

وانطلاقا مـن هـذا الـتصور، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من أن تستغل مواد الفصل السابع من ميثـاق الأمـم المتحدة وأن تكتل كافة الأعضاء الدائمين في مجلـس الأمـن، حيث قامت بتفويض مـنه، بتشكيل تحـالـف عـسكري ضد العـراق. مع أنه لا يمثل قـوة عـسكرية للأمم المتحدة نفسها، بل قوة عسكرية خارج نطاقها[15]. و للإشارة، انه لم يستطع مجلس الأمن من قبل تفويض هذا الإجراء لأية دولة طيلة وجوده و منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945 إلى غاية صدور القرار الخاص بالعراق عام 1990.

وقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، عـــلى المستوى السياسـي، من كسب تعاون كـل من الـصين وروسيا لإضفاء الشرعية الدولية، إلى جانب المـشاركة الفعالة لكـل من بـريطانيا وفـرنسا ودول أخـرى من أجل تحقيق هدفها. كما تمكنت، على المستوى الإقليمي، من إقناع الدول العربية بضرورة مواجهة العراق واحتواء دوره الإقليمي. [16]

والدرس المستخلص من حرب الخليج الثانية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك القدرة العسكرية وقوة التأثير والنفوذ فحسب، بل لديها أيضا الإرادة والتصميم على استخدام هذه الإمكانيات من أجل حماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، وهو ما خولها لعب دور هام في القضايا المرتبطة بالسياسات النفطية.

وبشكل عام، فقد أدت حرب الخليج الثانية إلى خلق وضعية إستراتيجية جديدة انفردت فيها الولايات المتحدة بالهيمنة المطلقة، مما ساهم في تكريس تبعية جزء كبير من العالم العربي للولايات المتحدة الأمريكية[17].

وتظهر جليا في حالة العراق، استغلال ازدواجية الموقف الأمريكي للشرعية الدولية عبر التطبيق الاختياري لقرارات مجلس الأمن حيث يلاحظ من جهة أولى، سعيها في الحصول على تزكية دولية قصد تشكيل تحالف عسكري ضد العراق، ومن جهة أخرى عملها على تعطيل كل المساعي الرامية إلى تنفيذ قرار رفع الحظر عن العراق، وباختصار، يمكن القول إن الشرعية بهذا المفهوم لا تمثل -من المنظار التقييمي- سوى "قوة الأمر الواقع"، أي أنها شرعية توافق المفهوم الأمريكي مادامت تخدم مصالحها.

كما اتسم تعامل النظام الإقليمي العربي اتجاه قضية العراق بالعجز، وعدم القيام بأي عمل إجابي تجاهه. بل قامت أطراف عربية بأعمال تركت تأثيراتها السلبية على الحالة العراقية. لقد كان الأجدى التفريق بين سلوك الحكومة العراقية و المجتمع العراقي. حيث كانت كلفة الحرب على المجتمع العراقي باهظة. وتعرضت دولة العراق لدمار منظم مس البنية التحتية و كل عناصر القوة فيه. وهكذا مثلت الحالة العراقية صورة واضحة عن فشل النظام الإقليمي العربي. فلم يتمكن من إخراج القوات العراقية من الكويت ولا توقيف الحرب على العراق.

ولا يزال العراق، برغم من انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق و وجود مؤسسات منتخبة، يعاني من مخلفات التدخل لاسيما مع التدخلات الإقليمية، وتفاقم الاختلافات المذهبية والعرقية التي أدت بدورها إلى عدم الاستقرار الأمني وتوطين التنظيم الإرهابي في هذا البلد، بشكل كبير، والذي أصبح يمثل مصدر خطر على عدة دول عربية، وذلك بتصديره مشاريع إجرامية على غرار التنظيم المسمى "بالدولة الإسلامية"/داعش .

2) حالة ليبيا :

وتمثل حالة ليبيا النموذج الثاني في العالم العربي من حيث تطبيق مفهوم الشرعية الدولية كما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها الغربيين الذي يرتبط أشد الارتباط بمصالحها الذاتية في المنطقة.

وقد استغلت واشنطن، في المرحلة الأولى، **مسألة لوكربي** لإضفاء الشرعية عـلى التحرك الأمريكي قصد تحجيم الدور الليـبي. وهـذا ما نلاحظه خلال الـقرارات رقم 731 (الصادر في جانفي 1992)، و718 (الصادر في31 مارس 1992) و883 (الصادر في نوفمبر 1993).

ويلاحظ أن العمل الأمريكي في محاصرة ليبيا مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: إقرار مجلس الأمـن الدولي بمقتضى القرار رقم 731، بالدور الليبي المزعوم في حادثة لوكريي و مطالبته بتسليم الشخصين المتورطين في الحادثة دون أن ينص صراحة على التسليم لأمريكا أو بريطانيا أو غيرها[18].

والمرحلة الثانية: سعت أمريكا إلى اتخاذ إجراءات عقابية محددة لإرغام ليبيا على تنفيذ القرار رقم 731، وبالـفعل فقد صدر القرار رقم 718 ليحدد هذه الإجراءات من قبيل الحظر الجوي وحظر استيراد الأسلحة[19].

بعد ذلك جاء القرار883 يتضمن فرض قيود على كيفية التصرف في عائدات صادرات النفط الليبي.

ويلاحظ أنه حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية المؤيد للموقف القانوني الليبي بشأن محاكمة المواطنين المتهمين، استمر التشدد الأمريكي الذي عارض التحرك العربي الإفريقي المشترك عبر مجلس الأمن بصدد "قضية لوكربي"[20].

إضافة إلى ذلك، إن الموقف العربي تجاه الأزمة، لـم يـؤثر على مسارها لعدم صرامته، مما دفع المسئولين الليبيين، آنذاك، إلى اتخاذ قرار **إلغاء وزارة الـوحدة العربية** وإعطاء الأولوية لتوجهاتها الإفريقية[21].

وتطور الموقف الليبي اتجاه النظام الإقليمي العربي فيما بعد إلى درجة إعلان النظام السابق لليبيا إمكانية انسحابها من الجامعة العربية خلال انعقاد اجتماع المؤتمر الشعب العام "البرلمان الليبي"، بمناسبة إعلان قيام الجماهيرية، **حيث وصف فيها العرب "بالحقراء"**[22].

ويمكن القول إن قضية لوكربي، قد كشفت النقاب عن ضعف سياسي عانى منه النظام الإقليمي العربي، وأنه لا يتمتع بسياسة واضحة المعالم، بل على أدنى فاعلية فيما يتعلق بأمن أعضائه، كلهم أو بعضهم[23].

ويرى المهدي المنجرة أن قضية لوكربي برهنت عن انهيار عدد كبير من المؤسسات مثل إتحاد المغربي العربي الذي لم يسجل أي تحرك مسئول منه "كمؤسسة" اتجاه ما حدث في ليبيا، ذلك الوقت[24].

ويمكن اعتبار قضية لـــوكربي، امتداد لحرب الخليج. فالهدف الإستراتيجي الأول هــو فصل المغرب العربي عــن المشرق العربي بخلق دولـة عازلة[25].

وتجلى هذا واضحا بعد سيناريو التدخل العسكري الدولي ضد نظام معمر القدافي في 2011 تحت الغطاء ألأممي لحماية المدنيين بالاعتماد على قوة الأفريكوم (AFRICOM) الأمريكية في المرحلة الأولى ثم الحلف الأطلسي في مرحلة ثانية.

وأصدر مجلس الأمن، يوم 27 فبراير 2011، قرار يضم إجراءات ردعية ضد النظام الليبي منها تجميد الودائع و منع سفر القدافي و عائلته و مقربيه.كما قامت محكمة الجنايات الدولية بطلب من مجلس الأمن بإجراءات أولية بهدف ضبط مسؤوليات القادة الليبيين بتهمة الجريمة ضد الإنسانية.

هذا السلوك أثر في مجرى الصراع بسقوط النظام الحاكم. وأدى التدخل إلى خلق "لفوضى خلاقة" بكل الموصفات التي سطرها الغربيون لهذا البلد دون أدنى تفكير في مصيره و العواقب التي تنجر عنها على المحيط الإقليمي.

ولعبت الجامعة العربية دورا مهما في عملية فرض منطقة الحضر الجوي و استجلاب أطراف خارجية للمنطقة على ضوء النزاع الليبي.

وبالتالي فمحـــاصرة بـعض البلـدان العربية، لم يكن من باب الصدفة بـل هو ذو هدف مقصود، و يمكن استخلاصه من خـــلال وثيـــقة **Regional Cooperation in The Middle East** ، التي شارك فـــي إعدادها ثمانية وزارت أمريكية وعشرة مراكز أبحاث، أشـــرفت عليها وكالة التنمية الدولية الأمريكية وقدمت للكونغرس الأمريكي عام 1979، حيث طرحت الوثيقة كيفية فصل شمال إفريقيا عن المشرق العربي.

وتـشير الوثيقة إلى بناء منظومة إقليمية تقوم على أساس اقتصادي وجغرافي(وظيفي)، وليـس عـلى أساس سياسي. ولكي ينجح هذا التصور، حسب دعاة أصحابها، لابد من تعميـق فكرة فـشل النظام الإقليمي العربي القائم على أساس سياسي[26].

كما نالت المنطقة العربية حيزا من الاهتمام في مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أصدرتها، في فبراير 2004، إدارة بوش الأصغر، و هذا في إطار عملية احتلال العراق، و الهادفة أساسا إلى إعادة تقسيم العالم العربي الإسلامي وفق معايير الانتماء العرقي و المذهبي، تحت غطاء الإصلاحات السياسية و الديمقراطية.

3) حالة سوريا :

تعيش سوريا نفس سيناريو الحالتين المذكورتين، و هذا منذ يوم 18 من شهر مارس 2011، أين عرف هذا البلد في البداية، بروز مظاهرات عنيفة ضد النظام الحاكم، يطالب فيها أصحابها إجراء إصلاحات سياسية، و دستورية، و اجتماعية، و اقتصادية.

و انطلقت البوادر الأولى لهذا التحرك عبر الدعوات التي قام بها الشبان المعارضون عبر الفايسبوك بداية من 15 مارس 2011، مطالبين الشعب السوري بتنظيم مظاهرات للتغيير في سوريا على غرار ما جرى في تونس و مصر تحت اسم شبه "الثورات الربيعية".

أمام تنامي المعارضة، ألقى الرئيس بشار الأسد، يوم 30 مارس 2001، خطاب أمام البرلمان السوري يرجع أحداث سوريا إلى مؤامرة خارجية. و تطور الوضع إلى نزاع مسلح بين النظام الحاكم والمعارضة. هذا

الوضع سعد في انتشار الجماعات الإرهابية في البلاد بشكل فضيع، حيث فاق عدد المتطوعين الأجانب كل التوقعات والأرقام المتواجدة في المعاقل الإرهابية التقليدية: أفغانستان، و باكستان، و اليمن.

وسمح هذا الوضع الجديد بفتح مجال لأطراف متناقضة المصالح، إقليمية (تركيا و دول مجلس الخليج وإيران وإسرائيل و لبنان عبر حزب الله) ودولية (الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين و روسيا) للتدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة مما عقد من إمكانية التهدئة أو إيجاد تسوية للنزاع السوري.

4) القضية الفلسطينية:

والحالة الرابعة لهذه الهيمنة الأمريكية، تتجلى في فرض التصور الأمريكي لتسوية القضية الفلسطينية ، بمراعاتها لمحادثات السلام التي توجت بتوقيع في واشنطن، في سبتمبر عام 1993، على الاتفاق الجزئي بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية وممثل عن الحكومة الإسرائيلية والذي سمي باتفاق "غزة وأريحا". وحضر مراسيم التوقيع كل من **إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي و المرحوم ياسر عرفات، بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك**

وينص الاتفاق على إقامة حكم ذاتي في كل من غــزة وأريحا على مساحات جغرافية متفق عليها[27].

كما انفردت منظمة التحرير الفلسطينية في التفاوض مع إسرائيل بعيدة عن المسارات التفاوضية العربية الأخرى، أو بالتنسيق معها مما ترك أثرا سلبيا على محادثات السلام.

وفي نفس الإطار، وقعت الأردن مع إسرائيل معاهدة سلام منفردة في وادي عربة في جنوب الأردن، يوم 26 أكتوبر1994، بحضور **الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير الخارجية الروسي أندري كوزيروف[28]** .

والملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من هاتين الاتفاقيتين هو الدور الأمريكي الرئيسي في إدارة هذه العملية، والتي لم تخضع لأي تقويم عربي موحد كما كان الشأن في قضايا أخرى ولم تواجه مقاومة منهجية رسمية فاعلة، ويعود سبب ذلك إلى غياب تصور عربي مشترك من جانب وضغوط أمريكية من جانب آخر"[29].

و تعمد الإستراتيجية الأمريكية من خلال تورطها في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي إلى تهميش النظام الإقليمي العربي وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وفق التصورات الأمريكية الإسرائيلية[30].

كما تهدف الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة إلى التوصل إلى ترتيبات أمنية و سياسية من خلال عملية مشروع التسوية تساهم في الحفاظ على مصالح أمريكا في المنطقة، وتدعيم مكانة إسرائيل كحليف إستراتيجي، والمحافظة على مصادر الطاقة، وحماية الأنظمة الموالية وذلك بالسعي لأخذ موقف موجه ومركزي في النظام السياسي الإقليمي.

وبالتالي يندرج مشروع تسـوية الـنزاع الشـــرق الأوسطي من منظور أمريكي في سياق محاولاتـها إحكام سيطرتها علـى المنطقة وتعزيز وضعها الاقتصادي من جهة، وتكريـس هيمنتها على النظام الدولي من جهة آخري، ومـواجهة القوى الصاعدة ألمانيا وفرنسا و روسيا في أوروبـا، واليابان والصين في أسيا ومن ثم يصبح من السهولة معرفة الهدف الأسـاسي وراء عمـل الولايات المتحدة الأمريكية وإسـرائيل بربط قضية **"السلام"**أو تحديـد تسوية الصراع بين العرب وإسـرائيل بمسألة التعاون الاقتصادي[31].

وبالتالي فقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بزعامتها للعالم الغربي ؛ يتطلب بالضرورة وضع يدها على المادة الحيوية التي تغذي الصناعات الغربية والشمالية الأخرى، وهي النفط من المنابع إلى الممرات، وهي وسيلة ضرورية لبسط هيمنتها على توجهات النظام الدولي قيد التشكل.

و استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن تظهر بعد الحرب بأنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الإقليمي الخليجي.

إلى جانب صورة ضامن الاستقرار، هناك أيضا صورة الطرف الوحيد القادر على تنشيط تسوية عربية إسرائيلية[32].

و تجدر الإشارة إلى أن عمليـــة التسوية تتم بضمانات أمريكية لإسرائيل المعبر عنها بالإمداد الـمستمر بالســلاح المتـــطور، وتعهد أمريكي بالامتناع عن تقديم أي مقترحات سيـاسية إلا بتشاور مسبـق مع الحكومة الإسرائيلية، و اتفاق إسرائيلي أمريـكي علـى أنه : ***لا عودة إلى حدود مـا قـبل 1967 تحت أي ظرف و لا مساس بالمستوطنات القائمة***. وأن لا تستخدم أية ضغوطات علـى إسـرائيل لقبول مقترحات لا تناسبها.

وبالمقابل تقيد أمريكا انطلاق الأنشطـة الذرية العـربية فـي الاتجاه العسكري، ومساعدة إسرائيل للتغلب على أزمتها الاقتصادية بما فـي ذلك تعويضها عن الخسائر التي ستلحق بها نتيجـة الانسحاب من الأراضي المحتلة إضافة إلى ضـمان تدفق القروض إلى إسرائيل لحل مشكلة الهجرة[33].

و تؤكد الرؤية السلمية الإسرائيلية في نطاق أية تسوية شاملة، أنه لابد أن تتم خلال فترة سنوات يتم فيها الانسحاب الإسرائيلي على مراحل مقابل تنازلات عربية تتضمن تطبيع العلاقات معها.

ولا يخفى أن لإســرائيل أهدافا وراء عملية السلام وتتمثل في خلق تجمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيـئة مـركزية منتجة ومصممـة على غرار الجماعة الأوروبية و قد أشار إلى هذه الغاية شيمون بيريز هذه الغاية أشار إليها **شيمون بيريز**[34] من خلال **كتابه:**"الشرق الأوسط الجديد 1993"، حيث يذكر أن السلام بين إسرائيل وجيرانها يؤدي إلى خلق مناخ لإعادة تنظيم لمؤسسات الشرق الأوسط وإلى نوع جديد من التعاون.... وأن أهداف إسرائيل هي خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئة مركزية منتجة ومهمة على غرار الجماعة الأوروبية [35] .

وبالمقابل فإن التسوية الحالية لا تـــقدم أية ضمانات مـرضية للتطلـعات العـــربية ، بـل لم يكن للنظام العربي أي صـلة أو وجود عملي عنـد اتخاذ القرارات الكبـرى الخاصة بالتفاوض حول التسوية السلمية للصراع مع إسرائيـل.

وقد حصلت إسرائيل، في مباحثاتها حول السلام مع العرب، على تنازلات مهمة فيما يتعلق بصيغة مؤتمر السلام وصلاحياته تمثلت في غياب الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية عنه. كما تـم إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 16 ديسمبر 1991، المتضمن إدانة الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية[36].

وقد تم تجاهل عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث اقتصرت المباحثات على القرارين 242 و338 كأساس للتفاوض بين العرب وإسرائيل التي تحتفظ بتفسيراتها الخاصة لهما [37].

و في حقيقة الأمر، إن تطور الموقف العربي جاء قبل مؤتمر مدريد للسلام، حين اتخذ مجلس جامعة الدول العربية في دورته السادسة والتسعين المنعقدة، في سبتمبر 1991، قراره رقم 5092 الذي رحب بالمساعي الرامية لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. وأكد مساندته للدول الخمس العربية المشاركة في مفاوضات السلام : سوريا ولبنان وفلسطين و الأردن ومصر، أي تزكية المفاوضات الثنائية والتي تعمل لغير صالح العرب[38].

وتبين هذه الحالات التي تم عرضها بشكل واضح أن الجامعة العربية قد شل دورها الأساسي إلى حد بعيد وأقتصر عملها على مجرد مشاهدة الأحداث، وهذا نتيجة عدة تطورات طرأت على الساحة العربية ولم تجد الولايات المتحدة الأمريكية أية صعوبة لإقناع الأطراف العربية المؤثرة بالتخلي عن الموقف التاريخي الذي تشكل فـي إطار مؤسسات النظام العربي حيال صيغة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دون تقديم ضمانات تجعل هذه التسوية مستجبة للتطلعات العربية.

والمستخلص مما سبق هو أن النظام العربي يظل عاجزا عن اتخاذ موقف إزاء الدور الأمريكي في المنطقة العربية، بل إن بعض وحدات النظام العربي تدعم هذا الدور سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و

ذلك لارتباط كثير من مصالح الأنظمة العربية الحاكمة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. و حاليا مع إدارة أوباما لا يوجد أي تغيير جوهري بالمقارنة مع سياسات الإدارات السابقة، بل يلاحظ أنه ينتهج نفس السياسة إزاء الكيان الإسرائيليوأكثر من ذلك، انه يشدّد على يهودية دولة الكيان الصهيوني والاعتراف بها "وطناً قومياً لليهود".و يلاحظ أن مواقفوأباما اتجاه الوضع العربي بعامّة والوضع في كلٍ من ليبيا واليمن والبحرين وسوريا يكرس سياسة الأمر الواقع و هذا ما نلتمسه من خطابته لاسيما خطابه الموجه للعالم الإسلامي من القاهرة، يوم 4 جوان 2009، واقتصرت مواقف إدارة أوباما على مطالبة إسرائيل بوقف بناء مستعمرات جديدة و دعوة الطرفين في إعادة بعث المفاوضات.

وفيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من إفرازات العولمة على المنطقة العربية كانت ومازلت هي ذات عواقب وخيمة خاصة مع إرساء مبدأ التدخل العسكري كما حدث في العراق، وليبيا، واليمن، وسوريا. وأدت التأثيرات الأولية للعولمة إلى تحطيم البنى التحتية لبعض الدول العربية، وهي تعمل على تفكيكها وتدميرها.

ويستنتج كذلك أن النظام الإقليمي العربي، رغم تمتعه بمؤسسات وآليـات متعددة، فإنه يخضع في تطوره لتغيير البيئة العالمية المحيطة به أي أنه يظل تحت تأثير و سيطرة الأطراف الفاعلة و القوية دوليا.

وأخيرا يمكن القول ن العولمة تعد " نظاما محكما" تسـتعمله القوى الدولية الفاعلة والمؤثرة والتي شكلت الصياغة العولمية في تحقـيق مصالحها على حساب البلدان.

الهوامش:

[1] Immanuel Wallerstein, *Comprendre le monde. Introduction à l'analyse des systèmes-monde*, Paris, La Découverte, 2006

[2] Olivier Dolfus, *la mondialisation* (Paris: Presses de la Fondation Nationale de Sciences Positives, 1997),p7.

[3] Daniel COLARD , *la societé Internationale apres la guerre froide*,(Paris: Edition Armond collin , 1990) p140.

[4] محمد عابد الجابري "العولمة والهوية الثقافية، *عشر أطروحات" في المستقبل العربي*، السنة 20، العدد 228، فبراير1998، ص 17.

[5] خفاجي، "ملاحظات حول ندوة العولمة والدولة، العرب والعولمة"، في *العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي*، المستقبل العربي، (مصر: مكتبة مدبولي 1999) ، ص 31.

[6] حسين معلوم، " التسوية في زمن العولمة " ، *التداعيات المستقبلية لخيار العرب الإستراتيجي*، في ندوة العولمة والتحولات الإجتماعية (مصر : مكتبة مدبولي، 1999) ص117.

[7] Pierre Jacquet et Frederique sachwald, "mondialisation: La vraie rupture du xxe siècle" , in *Politique Etrangère*, 3/ 4 -2000 . p 597.

[8] Jean Marie Gueheninio, "Americanisation du monde ou mondialisation de L'Amérique" ? *Politique Etrangère*, Printemps 1999, IFRI, p.70.

[9] السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 4 . نقلا عن صادق جلال العظم، "ماهي العولمة" تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1996.

[10] السيد ياسين، "نحو خريطة معرفية للعولمة" التقريرالإستراتيجي العربي 1998، (القاهرة : مركز الأهرام للبحوث والدراسات الإستراتيجية 1998)، ص 29.

[11] المرجع نفسه، ص 31

[12] المهدي المنجرة، مستقبل الحرب الحضارية الأولى، الماضي وماضي المستقبل، (الجزائر: شركة الشهاب، 1991 ،ص57.

[13] المكان نفسه.

[14] يسري مصطفى عبد المجيد، "*النظام الإقليمي العربي في العرب و التحولات الدولية*"،ص 387 .

[15] محمد عبد الشفيع عيسى، "كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي"، في العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، اكتوبر 1999)، ص 272.

[16] حميدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وأثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي"، رؤية عربية، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 258 اوت 2000)، ص7.

[17] المكان نفسه.

[18] محمد عبد الشفيع عيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة : من البعد القانوني إلى البعد السياسي، في العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، اكتوبر 1999)، ص 274

[19] االمكان نفسه .
[20] حال الأمة 1997 ، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر الثامن، في المستقبل العربي، عدد 232، جويلية 1998ص 63.
[21] *التقرير الإستراتيجي العربي* لسنة 1998 القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، يناير 199) ص 156.
[22] صابر أيوب، "القذافي يعلن انسحاب ليبيا من الجامعة العربي"،*الخبر*، عدد 344، 03 مارس 2002، ص 1-2.
[23] صالح بشيـــر، "الإتحاد المغاربي أم الامتحان العسير"، *السـياسة*، العدد2، 20 ديسمبر1991، ص 35.
[24] المهدي المنجرة، مرجع سابق.
[25] وليد عبد الحي، "لوكربي ليست في مقالي"، *الخبر*، عدد 455، 3 أفريل 1992 ، ص 4.
[26] المكان نفسه.
[27] علي ناصر محمد، " إستراتيجيات الدفاع العربي، التـجربة والخــطأ والبدائـل " *في الأمن العربي والتحديات الراهة والتطلعات المستقبلية*، (باريس: مركز الدراسات العربي، الأوروبي، اعـمال، دورة من 9 إلى 11 جانفي 1998)، ص 152.
[28] علي ناصر محمد، نفس المرجع، ص 152،.
[29] المكان نفسه.
[30] المكان نفسه.
[31] حسن معلوم ، "التسوية في زمن العولمة"، *التداعيات المستقبلية لحياد العرب الإستراتيجية*، في ندوة العولمة والتحولات الاجتماعية، مصر: مكتبة مدبولي 1999.، ص 124.
[32] محمد حسنين هيكل، محمد حسنين هيكل، " العرب على أعقاب القرن الواحد والعشرين، في العرب وتحديات النظام العالمي، (بيروت : مركز الدراسات العربية، سنة 1997 ، ص 315.
[33] زكي حنوش، أفاق السلام العربي - الإسرائيلي بين الماضي والحاضر"، في *تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الثانية، 1992، أعمال المؤتمر الدولي الثاني الـذي نظمـه مركز الدراسات العربي–الأوروبي من 5 إلى 27 جانفي 1994 القاهرة، ص 552-553.
[34] ماهر الطاهر، "*النظام الإقليمي العربي في مواجهة الإستراتيجيات المضادة، في العولمة وتدعيات المستقبل*،(مصر. مكتبة مدبولي)، ص5.
[35] ناصف يوسف حتى، " التحولات في النظام العالمي والمناخ القاري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي"، في *العرب والتسوية في زمن العولمة*، مرجع سبق ذكره، ص 183.
[36] قرار الجمعية العامة لأمم المتحدة، رقم 86/46.
[37] عبد العليم محمد، "اجتياح الكويت وحرب الخليج، نموذج لأزمة ما بعد الحرب الباردة"، *شؤون الأوسط* ، العدد 11، 1992، ص 14-15.
[38] أحمد عصمت عبد المجيد، "دور جامعة الدول العربية لتحقيق الأمن العربي بمفهومه الشامل"، في *تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية*، مرجع سبق ذكره ص 43.

التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن

زاوشي صورية
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر – 03

لقد أدى (ما يسمى) بنهاية الحرب الباردة إلى تراجع العامل العسكري في تحديد بشكل كلي مخرجات السياسة الدولية، وتقدمت أبعاد أخرى سيطرت على اهتمامات صناع القرار والفواعل المختلفة المشكّلة للنظام الدولي. وكنتيجة لهذه التطورات، طرحت فكرة إعادة مناقشة خاصيات التهديدات التي تواجه الأمن الدولي في سياق المراجعات الكبرى لمفهوم الأمن ونظرية العلاقات الدولية بشكل عام التي تم تضمينها في كتاب "نظرية العلاقات الدولية اليوم International Relations Theory Today.[1] بناءً على الخلفية النظرية لتراث المراجعات النظرية والتطورات اللاحقة في العلاقات الدولية، يتم مناقشة هذا الموضوع من خلال نقطتين أساسيتين هما: التهديدات الأمنية الجديدة وإعادة مفهمة الأمن.

التهديدات الأمنية الجديدة

1- القابلية الشديدة للعطب

لقد ظهر مصطلح "القابلية للعطب Vulnerability"، كأحد أكثر المصطلحات تعبيرا عن خاصية التهديدات الأمنية الراهنة وذلك كنتيجة للانتشار الواسع لمصالح الأطراف الدولية عبر العالم من جهة، وبسبب طبيعة التطورات التكنولوجية التي تجري في المجتمعات الحديثة، حول مسائل الاتصال والنقل والاقتصاد والانفتاح الديمقراطي من جهة ثانية، والمثير للاهتمام أن القوى العظمى ذات الإمكانيات الكبيرة هي أكثر الأطراف قابلية للعطب والحساسية لأي تهديدات، حتى ولو كانت وهمية أو ضمن حملة دعائية، وذلك بسبب وجود صف هائل من المصالح المتدفقة عبر إقليم الوطن وعبر العالم، فعلى سبيل المثال، كان لمحاولة الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب تفجير الطائرة الأميركية عشية أعياد الميلاد عام 2009، مضاعفات كبيرة على الإستراتيجيات الأمنية والمواقف السياسية التي انعكست في اتخاذ إجراءات أمنية، من شأنها استنفار موارد كبيرة وتعبئة مستمرة، في مطارات الولايات المتحدة والمطارات العالمية الأخرى، وباقي خطوط النقل الجوي.

وعليه فإذن، عملية بسيطة من تنظيم القاعدة قد كلّفت القوى الكبرى رزمة من الأعمال والإستراتيجيات الأمنية وبناء أنظمة الأمان لحماية مصالحها داخل الوطن وعبر العال، وهي نتيجة طبيعية متعلقة بالجوانب السيكولوجية لمن يملك امتيازات كبيرة، مما يجعله يميل دائما إلى تضخيم قدرة العدو الضعيف في الوصول إلى أهدافه واختراق شبكاته الأمنية، و في حقيقة الأمر، فإن هذا التضخيم هو مشتق من حجم

الامتيازات والمصالح التي يملكها الطرف المستهدف وليس مشتقا من قدرة الخصم الذاتية الفعلية، وهو ما يجعله يتحول تدريجيا عبر التأثيرالإعلامي المستمر وضغط المنافسين السياسيين، إلى أن يصبح الطرف المستهدف رهينة للعدو الضعيف من حيث لا يشعر بذلك، وبسبب خاصية المجتمعات الحديثة ذات أشكال القوة اللينة المنتشرة بشكل مكثف داخل الوطن وعبر العالم، أصبح مفهوم "القابلية للعطب" ملازما للمضمون الأمني لهذه المجتمعات.

2- شيوع الحرب غير المتكافئة

يعتبرضعف الخصم واستخدامه للأدوات الأكثر تخلفا في النزاع من ضمن أحد أشكال التهديد الجديدة للأمن، وهومما أوجدت صعوبة في التعامل معها بفعالية، عبر الأدوات الأكثر تعقيدا، العنصر القوي في جانب الخصم (خاصة الجماعات المسلحة) هو التحرر من الخوف والقدرة على تحويل حياة الطرف القوي المسيطر

إلى حياة غيرآمنة بشكل متزايد جراء الضغط النفسي والإعلامي، ولذلك يعتقد بريزنسكي[2] أن قوة الضعف تتمثل في عدم التكافؤ السياسي، الذي يسميه الإستراتيجيون "بالحرب غير المتكافئة". ويتجسد ذلك من الناحية العملية، في أن الثورة وغيرها من أشكال التمرد والعنف في الشؤون العسكرية تؤدي بالطرف المسيطر إلى زيادة استخدام القوة الفيزيقية إلى حدها الأقصى، في مقابل الزيادة الهائلة في حجم قابليته الاجتماعية للتعرض للعطب، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة درجة الخوف لديه إلى مستوياتها العليا؛ وهنا تكمن قوة الضعيف من الناحية الإستراتيجية.

من ناحية أخرى، هناك مجموعة من المتغيرات أو العوامل التي يعمل الطرف الضعيف على استغلالها في مجابهته للطرف أو الأطراف القوية، كما هو شأن تنظيم القاعدة مع القوات الأطلسية في أفغانستان وباكستان، وهي كالتالي:

1- سهولة الوصول إلى أهداف الخصم وإحداث أضرار بليغة بوسائل بسيطة، ونشر الخوف والهلع في وسط مواطنيه، بشكل ينعكس سلبيا على السلطة السياسية، وعلى سلوك وزارة الخارجية والدفاع، حول تبني الخيارات الملائمة في احتواء مثل هذه التهديدات على أراضي الدولة، أو عبر العالم.
2- استغلال ظرف الهجرة العالمية المتزايدة بمستويات عالية، وسرعة الاتصال بين معظم مناطق العالم، بشكل أدى إلى فقدان الحدود والأبعاد الجغرافية لقيمتها الإستراتيجية، ليس أمام الحرب التقليدية فحسب؛ ولكن أيضا أمام نشاط الخلايا السرية المناهضة للقوى العالمية ولدولها، وحسّن من قدراتها على التخطيط والتنسيق فيما بينها بفعالية كبيرة.
3- استغلال التسهيلات التي تمنحها الديمقراطيات الحديثة، المتمثلة في القابلية الكبيرة لنفاذ واختراق الجماعات الأجنبية للمجتمعات الديمقراطية، وحرية التعبير عن الآراء المتشددة وحرية الممارسة الشخصية للحياة وحرية الاتصال، وحتى الحصول على الجنسية في كثير من الأحيان، وهي كلها امتيازات ساعدت الجماعات السرية على جمع الأموال وتجنيد المتطوعين والتخطيط، وما إلى ذلك.
4- استغلال نقطة ضعف الأنظمة الحديثة، والمتمثلة في الحساسية الشديدة نحو التمزق الاجتماعي، والحرص على الاعتماد المتبادل النظمي والسوسيولوجي، فتعمد هذه الجماعات إلى تصعيد التمزق الاجتماعي، خاصة في المجتمعات الهشة في عالم الجنوب(العالم الثالث- سابقا) والمتسمة بتعدد الأعراق، بشكل يؤدي إلى تفكك هذه المجتمعات، ونشوب الصراعات الأهلية وانهيار بنيتها الأمنية، أو على الأقل تراجع فعاليتها، وكلها خاصيات رئيسة للبيئات التي تساعد الجماعات السرية على زيادة أنشطتها.

بالإضافة إلى أن،، هناك تعارض شديد في إستراتيجيات كل طرف، وبالخصوص تلك التي يتبناها في مواجهة الآخر، فالطرف الضعيف يميل إلى تبني الإستراتيجيات البسيطة، ويفرط في تبسيط العمل العسكري لديه كخاصية جوهرية لقوته، في حين لا يستطيع الطرف القوي أن يتمادى في تبسيط إستراتيجياته أو مخاوفه، لأن ذلك سوف يؤدي به نحو ضعفه وتضرره من الخصم، وتصبح حياته تحت الخطر بسبب الحجم الهائل من المصالح المنتشرة عبر العالم، ولهذا فإن المأزق الذي يواجهه الأمن الدولي هو الفوضى الأمنية العالمية، والثغرات الكثيرة في جسمه، بحيث أصبح النفوذ والقوة وحدهما ليسا كافيين للاحتفاظ بالعالم هادئا، والمصالح آمنة، لأن الخصم هو متحمس للقتال وأقل ارتباطا بالحياة.

5- تآكل النظام البيئي

لقد فرض التطور التكنولوجي للاقتصاديات الحديثة والاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية، تهديدا من نوع جديد، يتعلق بالفقدان المتصاعد لمقومات المناخ الطبيعي المرتبط بصحة الإنسان وبقاء الكائنات الحية والتنوع البيئي، ويكمن التهديد البيئي في النسب المتسارعة لانهيار مقومات الحياة البيئية، بسبب تزايد النشاط الإنساني على حساب أمن البقاء البيئي الصحي، وأن مواجهة مثل هذه التهديدات تكون على قاعدة التعاون بين كل فواعل

النظام الدولي(الدول وغير الدول، أو على الأقل من قبل معظمها)، من خلال مراقبة تغير المناخ وخفض نفث الغازات في الهواء، وحماية طبقة الأزون من التآكل، والحفاظ على التنوع البيئي، وحماية المناطق الخاصة، مثل مناطق الأمازون، وحماية أعالي البحارغيرها.[3]

يتحدد الشكل الآخر للتهديد البيئي في اتساع التآكل الحضري، وإزالة الغابات والتصحر وجفاف البحيرات والتعرية من الغطاء النباتي وندرة المياه النظيفة، بالإضافة إلى التهديدات الناجمة عن توسع الصناعة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الضعيفة والفقيرة، والناجمة عن التوترات داخل وبين الدول، والنزاعات الأهلية المؤدية إلى تزايد تدفق اللاجئين، وتوسع القطاع الصناعي في هذه الدول هو مرتبط بالصناعات والشركات الاقتصادية في المجتمعات الصناعية المتطورة، التي غالبا لا تنضبط بقيود المحافظة على البيئة، إذ تسببت مثل هذه الأنشطة في إحداث صف من المشاكل البيئية، مثل الاستهلاك المتزايد للطاقة غير المتجددة ونضوب الموارد الطبيعية وتدمير الوقاء البيئي، مضافا إليهاالمشاكل الناجمة عن العلاقة بين الفقر وضغط عدد السكان والانحطاط البيئي.[4]

ولقد امتد الانحطاط البيئي إلى كل مناطق العالم، وذلك عبرتعرض معظم بحاره ومحيطاته لعمليات صيد مفرطة وعشوائية، وازدياد نسب التلوث عبر كل الأقاليم، وتقلص الغابات الاستوائية بأكثر من 50 %، وهذه كلها ظواهرمستمرة وبدون توقف، وكنتيجة لذلك، من المحتمل أن تصبح عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات عرضة للإنقراض في كل سنة، إضافة كذلك إلى التهديدات الناجمة عن قلب نفايات المنتجات الصناعية في البحر والبر بدون خضوعها للمعالجة الصديقة للبيئة، كما أن كميات ضخمة من النفايات- بما في ذلك الكيمياويات المضرة والحديد الثقيل والمواد الإشعاعية- تقلى في البحر سواء بطريق مباشر أو تحمل بواسطة الأنهار، مياه الصرف الصحي وتدفق النفط، كلاهما سبّبا أضرارا بليغة لبيئات البحر والبرك؛ والبحار المغلقة هي أكثر عرضة لمثل هذه الأضرار. بالرغم من أن المصادر الأولية لهذه التهديدات هي ذات خاصية محلية أو وطنية، إلا أن الآثار المأساوية تأخذ الشكل الكوني، إذ ساهم انبعاث كربونات الكلوروفليورو Chlorofluoro-Carbons في الهواء، في المشكل الكوني المتعلق بتآكل طبقة الأزون.، ومن منطلق أن هذه الآثار هي كونية، فإنه يجب أن تكون معالجة مثل هذه المشاكل عبر التعاون على المستوى العالمي، كما يمكن أن يكون التهديد البيئي ذي خاصية إقليمية، بحيث أن انبعاث ثاني أكسيد الكبريت Sulphur Dioxide من إحدى الدول سيحمل بواسطة الرياح ويتسبب في سقوط المطر الحامض على البلدان المجاورة، ورمي النفايات في بحر مغلق أو شبه مغلق يؤثر على كل الدول المحاذية له.[5]

6- الإرهاب

لم يعرف مصطلح "الإرهاب" شهرة بالمعنى السياسي إلا خلال الثورة الفرنسية في عام 1789، وذلك بسبب ارتباطه بالدولة، والعامل الذي زاد المصطلح شهرة أكثر هو ارتباطه بتنفيذ اغتيالات ضد قادة الدول* والخاصية التي تجمع بين العمليات الإرهابية في هذه الفترة هي أنها كانت تنفذ ضد المسؤولين الكبار في الدولة وليس ضد السكان الأبرياء.[6]

لكن عند تحليل ظاهرة الإرهاب في العلاقات الدولية الذي عرّفه كل من بول فيوتي Paul R. Viotti ومارك كوبي Mark V. Kauppi[7] الإرهاب بأنه: "عنف مدفوع سياسيا وموجه ضد غير المقاتلين ومصمم لبث الخوف في الجمهور المستهدف". فهو عملة بدون جنسية يستخدم من قبل كل المنظمات والجماعات التي تفضل العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف، التي ليست بالضرورة أن تكون سياسية في كل الحالات، ولهذا فإنه يتم تركيز الانتباه على الدوافع الخلفية وراء الظاهرة، وتحديدها سوف يكون لاحقا مكونا أساسيا في إستراتيجية احتواء تأثيراته، وكذلك وضعها في الاعتبار عند صياغة الإستراتيجية الأمنية، لأنه بدوره يمثل جزءً من إعادة مفهمة الأمن. فعلى سبيل المثال، يعتقد كارل دويتش أن العنف الممارس بشكل ممنهج ومستمر من قبل

الحكومات التسلطية ضد مواطنيها هو إحدى الدوافع الرئيسة في إنتاج السلوك الإرهابي، وهناك أمثلة في تاريخ العلاقات الدولية موثقة لهذا الادعاء، منها ممارسات الحكومة المصرية خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين ضد جماعة الإخوان المسلمون التي أدت إلى ظهور الثقافة الإسلامية المتطرفة وتكفير المجتمع وتدفق هذا الفكر عبر الحدود، حتى شمل كل العلاقات الدولية في 11 سبتمبر 2001، مما يعني بطريقة أخرى أن الثقافة السلمية وطريقة التغيير السلمي داخل المجتمعات هي إحدى المضامين المهمة في صياغة المفهوم الجديد للأمن، وفي نفس الوقت يمكن تصنيف سلوك الحكومات تحت خانة العمل الإرهابي، كما فعل كارل دويتش بالنسبة لعمل الحاكم العسكري الشيلي السابق الجنرال أوجستو بينوشي Augusto Pinochet، التي أدت سياسته القمعية إلى قتل أكثر من 20 ألف شخص، من الذين كانوا يتظاهرون في الشوارع، يضاف إلى ذلك سياسات النفي للسياسيين المعارضين، والملاحقة الأمنية للعناصر المعارضة في الخارج وتصفيتهم، مثل قتل اورلاندو ليتيليي Orlando Letelier في واشنطن، من قبل عميل حكومة بينوشي، الذي قبض عليه واعترف بذلك.

وربما الأساس الإمبريقي الذي يقوم عليه عنصر الإرهاب كمكون للمضمون الجديد للأمن، يكمن في أن تاريخ العلاقات الدولية قد سجّل لحد الآن حدثين إرهابيين أديا إلى شن حربين عالميتين كبريين مع الاختلاف في الشكل بينهما، الحادث الأول هو قتل الأمير النمساوي فرانز فيردناند Franz Ferdinand في 28 جوان 1914 في سراييفو من قبل أحد الطلبة القوميين من الصرب اسمه جافريل برانسيب Gavril Princip. لقد أدت هذه الحادثة إلى تصعيد النزاع بسبب اعتقاد النمسا-المجر أن هذه الحادثة هي مدعمة من قبل جهاز الاستخبارات الصربية، فأعلنت بذلك الحرب على صربيا. وما هي إلا ستة أسابيع من مجريات العمليات العسكرية بين الطرفين، حتى توسعت الحرب إلى كامل أوربا من نفس السنة، وأصبح يصطلح عليها في تاريخ العلاقات الدولية بالحرب العالمية الأولى.[8]

أما الحادثة الثانية فهي هجمات 11 سبتمبر 2001 في قلب الأراضي الأمريكية من قبل 19 فردا من "تنظيم القاعدة"، التي أدت إلى إعلان الولايات المتحدة عن الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتم بموجبها شن حربين إقليميتين ضد أفغانستان والعراق، ناهيك عن التدخل العسكري عبر القصف الجوي لكثير من الأهداف في عدد من دول الشرق الأوسط وإفريقيا، لقد وضعت أحداث 11 سبتمبر معظم العالم في جانب بقيادة الولايات المتحدة، والجماعات الإرهابية في الجانب الآخر، وحتى بعض الدول وجماعات المقاومة في الشرق الأوسط وجنوب أسيا، تحت الشعار الذي رفعه الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش الابن "من ليس معنا فهو ضدنا".

ويعود السبب في تصنيّف الإرهاب ضمن التهديدات الجديدة إلى أنه حوّل حياة ملايين من الناس إلى شقاء، ودفع بالحكومات الوطنية إلى إنفاق مليارات الدولارات على الحرب ضد الإرهاب، وبناء الإستراتيجيات الأمنية العالمية وتنشيط الدبلوماسية الكونية لاحتوائه سياسيا، ففي العلاقة بمفهوم إعادة مفهمة الأمن، تعبّر ظاهرة الإرهاب العابر للحدود عن فيض المشاعر التي قُمعت عبر أدوات القهر السياسي والأمني، والإحباط الذي تصاب به النفس البشرية، فيتجلى ذلك في انفجار غير محدود من العدوانية، التي في غالب الأحيان لا تتقيد بقيود العقلانية، وإنما تكون مطلقة العنان في التعبير عن إرادة الانتقام داخل النفس، كما يمكن أن يعكس الإرهاب حالة الأنانية وحب الذات والخوف المفرط من الآخرين، إلى مستوى الشعور الشديد بالاضطهاد، وعندئذ يكون المضمون الإستراتيجي الذي يستوعب الخاصيات الجوهرية للظاهرة محددا في السياسات التي تقلص من هذه المشاعر السلبية، وتغير مناخ الحياة السياسية والاقتصادية والنفسية.

وعليه فإن أطروحة أنصار نظرية السلم الديمقراطي مفيدة كإستراتيجية لامتصاص هذه المشاعر سلميا، والتعبير عنها عبر الأدوات الديمقراطية.[9]

ولقد ظل المعنى المفاهيمي الخاص بظاهرة الإرهاب، الذي فرض نفسه كمكون في المضمون الأمني الجديد، مرتبطا كظاهرة بالتحولات العميقة الاقتصادية والسياسية، التي تجري في الساحة الدولية، أو في الساحة المحلية للمجتمعات والدول، لكن تكون أكثر احتمالا في الحدوث عندما تجتمع عليها العوامل المحلية والخارجية، وهي- في نفس الوقت- انعكاس بطريقة أو بأخرى لحالة عدم التوازن داخل المجتمعات الإنسانية المحلية، وكذا المجتمع الدولي ككل. ويتجسد عدم التوازن في الفجوات العميقة بين الفئات الاجتماعية في امتلاك الثروة أو السيطرة على الحكم.

يعتقد كارل دويتش[10] من جهته، أن موجة الإرهاب مرتبطة بالعامل الزمني الذي تمر به العلاقات الدولية، إذ خلال القرن العشرين تكررت الحوادث الإرهابية خلال السبعينات والثمانينات، وهي فترة تحوّل في الخاصيات الجوهرية للنظام الدولي، من الحالة التجزيئية وأهمية الجماعة والدولة، أو أهمية الوحدة، إلى الحالة الكلانية أين تسيطر الكتلة وعلاقات الاعتماد المتبادل والشركات المتعددة الجنسيات وزيادة تركز الثروة في أيدي قلة من سكان العالم، ففي فترة الثمانينات عرفت الساحة الدولية موجة من العنف، تم خلالها إغتيال الكثير من القادة السياسيين*، ونفس الشيء خلال مرحلة التسعينات من القرن العشرين التي كانت مرحلة حاسمة في الانتقال إلى العولمة بشكل مكثف، والأحادية العسكرية والتنافس الاقتصادي الجهوي، وقد رافقت هذه التطورات عمليات عنف قاسية، مارستها الجماعات ضد بعضها البعض، بشكل إرهابي ومميت داخل الدول في أوروبا وإفريقيا وأسيا.

ولهذا فإن، التعديل الذي يجب أن يدرج ضمن المفهمة الأمنية، هو إعطاء الأهمية للعناصر غير الأمنية في السلوك الإنساني والتوازن السوسيولوجي داخل المجتمعات، لأنه لا أحد ينكر أن فترة الإرهاب العنيفة في تسعينات القرن العشرين في الجزائر كانت مترافقة بشكل وثيق مع التحولات الاقتصادية العميقة داخل المجتمع والآثار السلبية لمثل هذه التحولات، كوجود عدد كبير من العمال في صفوف البطالين ووجود عددهائل من الشباب بدون أمل في المستقبل، يحميهم من الانهيار في مستنقع اليأس والإحباط.

5- الجريمة فوق وطنية

ولقد أدى ظهور الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمترافقة مع التحولات العميقة في نمط العلاقات الدولية إلى إعتبارها إحدى التهديدات الجديدة التي طرحت تحديا جديا على الاستقرار الأمني الخاص بالمستويات الثلاثة (المحلي، الإقليمي والدولي)، ويكمن الجانب الجديد في هذا التهديد هو أنه في السابق كان دائما ينظر للجريمة المنظمة على أنها مشكلة محلية أو وطنية، لكن فيما بعد "الحرب الباردة" أصبحت تشكل تحديا أمنيا يخترق الحدود الوطنية بشكل مأساوي، إحدى الأمثلة المستشهد بها في التحليلات الأمنية هي كارتل ميدلين الكولومبي لتجارة المخدرات The Colombian Medellin Drug Cartel الذي شن حملة اغتيالات لشخصيات سياسية وقصف المقرات الحكومية بهدف تغيير سياسة الحكومة حول تبادل تسليم المتهمين؛ وكذلك الأمر بالنسبة لمافيا صقلية بإيطاليا والمنظمات الإجرامية في روسيا والمناطق الأخرى من الاتحاد السوفياتي المفكك؛ ومنظمات غسل الأموال ومنظمات تجارة المواد النووية، إضافة إلى مجال المخدرات، حيث توجد المنظمات الكولومبية وغيرها التي تعد مسؤولة عن إغراق معظم مجتمعات العالم بالمخدرات.

ويرجع السبب الرئيس لعبور الجريمة المنظمة الحدود الوطنية وجعلها تتفاعل على مستوى ما فوق وطني، إلى نهاية "الحرب الباردة" قد كسرت الحواجز الاقتصادية والسياسية بين دول الكتلتين الشرقية والغربية، وهوالوضع الذي ساعد منظمات الجريمة على الاستفادة من التسهيلات الملازمة لانفتاح الأسواق على بعضها البعض، ومظاهر العولمة الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال، حيث استطاعت المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية المختلفة التأقلم مع وضع العلاقات الدولية الجديد والعمل على المستوى العالمي.

وبقدر ما أدت العولمة إلى فتح الأسواق على بعضها البعض وخلق الأسواق الحرة الكبرى عبر العالم، بقدر ما أدت أيضا في نفس الوقت بجماعات الجريمة المنظمة ، إلى توسيع أسواقها لتمتد إلى معظم مناطق العالم، إذ أصبحت تقدر قيمة مبيعات المخدرات ما بين 180 إلى 300 مليار دولار.

والجانب الأكثر إثارة للاهتمام، هو ظهور إمكانية عالية لقيام جماعات الجريمة المنظمة بعقد تحالفات عبر إقليمية وعبر عالمية مع نظرائها التي تمتهن نفس الأنشطة في الدول المختلفة، وفي ظروف أخرى تتحالف جماعات الجريمة مع جماعات التمرد والإرهاب، والأمثلة المطروحة في هذا الصدد تحالف كارتلات المخدرات الكولومبية مع جماعات التمرد الماركسية، التي تقوم بدورها بتأمين مرور المخدرات لجماعات الجريمة الكولومبية عبر المناطق التي تسيطر عليها، في مقابل الاشتراك في نسبة من الأرباح التي تجنى من المبيعات في الأسواق الأمريكية. نفس الوضع مطروح بين جماعات المافيا المختصة في تهريب وتجارة البشر والرقيق الأبيض عبر العالم، مثل التحالف بين جماعات التهريب المكسيكية وجماعات الجريمة المنظمة الصينية لتهريب الصينيين إلى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، والأبعد من ذلك، تعاون منظمات تجارة المخدرات الكولومبية مع نظيرتها النيجيرية لتسويق المخدرات في أوربا وإفريقيا، ويمكن القول أنه بسبب المنافسة الكبيرة بين منظمات الجريمة المنظمة من أجل السيطرة على أسواق المخدرات وتجارة السلاح والجنس عبر العالم، تلجأ إلى عقد التحالفات عبر إقليمية وعبر عالمية.[11]

وتشتق الإستراتيجية الأمنية في هذا الصدد من الخاصيات الجوهرية للتهديدات القائمة، وأخص صفة تميز تهديدات منظمات الجريمة المنظمة هي التفاعل الكثيف بين مصادر الإنتاج ونقاط التسويق أو مراكز التزود والطلب عبر إقليمية وعبر عالمية، فإذا أخذنا حالة القارة الأمريكية، فإننا نجد أن الولايات المتحدة في حربها على المخدرات، قد ركزت على تدمير محاصيل المخدرات وتشجيع الفلاحين على الزراعات البديلة، وتشديد إجراءات حظر إدخال المخدرات إلى البلاد، لكن مثل هذه الإجراءات لا تكون فعالة ما لم تأخذ خاصيات عملها من طبيعة التهديدات التي هي عبر إقليمية، ومن ثم تقتضي التنسيق والتنفيذ على المستوى الإقليمي في كل الخطوات وطرق العمل.

لذلك قامت الولايات المتحدة بمهام التنسيق بين جيوش كل من البيرو وبوليفيا وكولومبيا بهدف احتواء تهديد تدفق المخدرات عبر إقليمي ومنع وصولها إلى الشوارع الأمريكية، لكن طرحت مثل هذه الإستراتيجية العديد من التحديات، التي من بينها انتهاكات حقوق الإنسان، والصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول، جراء تحول العدد الكبير من الذين كانوا يعملون في مزارع المخدرات إلى عاطلين، وهوما أدى إلى ظهورتباعد في المصالح بين دول المنطقة والولايات المتحدة، بحيث أصبحت مصلحة هذه الأخيرة هي احتواء تهديدات المخدرات القادمة من الجنوب؛ في حين مصالح دول المنطقة هي الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولقد حاولت كولومبيا التأقلم بين الانخراط في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الإقليمية والاستجابة للضغوط الداخلية لجماعات مافيا المخدرات، بسبب الوضع الأمني الذي فرضته حرب هذه الأخيرة في عام 1989 على الحكومة، التي ذهبت ضحيتها أكثر من 400 ضابط شرطة و100 قاض و11 صحفي في عام واحد، هذه المخرجات الأمنية جعلت الحكومة تضع تمييزا بين إرهاب المخدرات وتجارة المخدرات، وذلك كخطوة لعزل كارتل مادلين عن صف من المزارعين في القرى والجماعات التي لا تمارس العنف، مثل كارتل كالي Cali cartel. نتيجة لضغوط عدم الأمن التي فرضتها جماعات الجريمة فوق وطنية، وكان التساؤل المطروح هو: كيف يمكن للحكومات الوطنية مقاتلة المنظمات الإجرامية فوق قومية؟

ولقد تمثلت إحدى الاقتراحات المطروحة في"تحسين تحالف الاستخبارات والجهود التحليلية، عبرفهم جيد للمنظمات الإجرامية فوق وطنية وشبكاتها، وأدوات عملها."[12] ويستلزم تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية وجود عمل أمني فوق وطني يتضمن الاشتراك في المعلومات والاستخبارات بين الدول المتضررة، وصولا إلى التنسيق عبر الحدود والاشتراك في عمليات التعقب والمطاردة دون المرور بالإجراءات الرسمية، بالإضافة إلى القيام بعمليات التدريب المشترك وتوحيد المهارات وأساليب العمل الأمني عبر عدد من الأطراف المعنية.[13]

6- انتشار الأسلحة والمواد المشعة

يمكن الجانب المثير في الاهتمام بانتشار الأسلحة النووية والمواد المشعة في الخوف من وقوعها في أيدي الجماعات المسلحة المناهضة للحكومات الوطنية، خاصة عندما نعرف أن انهيار الاتحاد السوفياتي قد خلف وراءه ما يقدّر بـ 33000 رأس نووي تقريبا، بالإضافة إلى عشرات المصانع والمخابر التي تحتوي المواد المشعة والإنشطارية التي تزيد من حالات الفوضى الأمنية، والتي يمكن أن تقع في يد الجماعات المسلحة، أو مافيا تجارة الأسلحة.

صحيح، أنه لحد الآن لم يحدث أن وضعت جماعة متمردة أو إرهابية يدها على سلاح دمار شامل، إلا أن الاحتمال مازال قائما، وخاصة في الدول التي تعيش عدم استقرار أمني، مثل جنوب شرق أسيا والشرق الأوسط، ولقد زاد من تصعيد المخاوف الأمنية عاملا آخر وهو القابلية للعطب التي تغشى جميع دول العالم، خاصة القوى الكبرى التي لديها مصالح حيوية منتشرة عبر العالم، والتي تخصص نفقات ضخمة لحمايتها، وتلجأ إلى تحالفات عبر عالمية من أجل تبادل المعلومات والتنسيق الأمني وتفعيل الإستراتيجيات الأمنية.

وعلى العموم تظل المشكلة الأمنية النووية هي أكثر المآزق الأمنية خطورة مضافا عليها المواد المشعة والانشطارية، المبعثرة في مخازن الجمهوريات السوفياتية السابقة، ووجود عدد كبير من المنشآت النووية عبر العالم، لا تتمتع بأنظمة الأمان الضرورية، فبالرغم من أن المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أدت إلى الاتفاق على التخلص من 60 إلى 70 بالمائة من الرؤوس النووية الحربية قبيل عام 1991، لكن كانت المشكلة قائمة حول طريقة وأعباء التخلص تقريبا من ستة أطنان من البلوتونيوم وثلاثين طنا من اليورانيوم المخصب، خاصة وأن الدولة الوحيدة التي تمتلك الإمكانيات التكنولوجية للتخلص من هذه المواد هي الولايات المتحدة. وجود هذه المواد في مواقع لا تتمتع بإجراءات أمان كافية، يشكل تهديدا جديا للأمن الدولي، خاصة مع وصول هذه المواد إلى تلك المناطق التي تشهد اضطرابات أمنية مثل منطقة الساحل والصحراء.

ويعتبر الجانب الأكثر خطورة في هذه القضية الأمنية هو وجود عدةأطراف يرغب في حيازة هذه المواد المشعة، سواء لدوافع مالية أو إيديولوجية، وهذا يعني رواج السوق السوداء للمواد النووية المشعة والأنواع الأخرى من مواد أسلحة الدمار الشامل، عندئذ تواجه الإستراتيجية الأمنية الدولية مسألة كيف يمكن للدولة الوطنية مواجهة تهديدات نووية من قبل الفواعل غير الدول؟

الحقيقة، لحد الآن الخيار الأكثر جدوى هو المقترح من قبل باري بوزان وأول ويفر[14] والمتمثل في تفعيل المستوى الإقليمي والكوني في بناء الأمن، أو إنشاء الجماعة الأمنية المقترح من قبل كل من إيمانويل أدلر ومايكل بارنات.[15] حيث يوفر المستوى الإقليمي والكوني فرص التنسيق الأمني الشامل والممتد، ويسهل من عملية التعقب لأثر فقدان المواد النووية من أي مخبر أو منشأة عبر العالم، وتقليص احتمال قيام أحد الأطراف بتسريب هذه المواد للإضرار بمصالح طرف أو أطراف أخرى.

صحيح أن الوضع التقليدي للعلاقات النووية الدولية محكوم بمعاهدة عدم الانتشار النووي Nuclear Non-Proliferation Treaty لعام 1970، التي تعهدت فيها القوى النووية الخمسة (الولايات المتحدة، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي، فرنسا والصين) آنذاك بعدم تصدير الأسلحة، أو مكونات الأسلحة النووية، أو التكنولوجيا النووية إلى أي طرف في النظام الدولي، لكن الوضع الإستراتيجي المساعد على حيازة الأطراف غير الدول لأسلحة الدمار الشامل هو وجود الدولة الفاشلة، التي تملك منشآت نووية أو أسلحة نووية، بالإضافة إلى أن المعاهدة لا تمنع الدول من تطوير برامج نووية سلمية، ذات استخدامات مدنية، لكن المخاوف الدولية دائما هي مركزة حول مسألة ازدواجية استخدام التكنولوجيا النووية، وعدم التأكد من نوايا الدول في تطويرها وحيازتها لمثل هذه التكنولوجيا، وكذا إجراءات الآمان لما بعد تشييد المنشآت النووية.

التحدي الآخر المنتج للتهديدات النووية هو السياق الإقليمي المشحون بالمنافسة الأمنية بين طرفين أو أكثر، كما هي الحالة الشائعة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أسيا وجنوب شرق أسيا، حيث تشهد العلاقات الأمنية الهندية الباكستانية منافسة أمنية، امتدت إلى التطوير المتسارع والمستمر لأدوات نقل وإيصال القذائف النووية إلى مسافات بعيدة، وآخر مظاهر هذه المنافسة قيام الهند بتجريب صاروخ باليستي عابر للقارات يصل لمسافة 5000 كلم في يوم 2012/04/18، لكن الأخطر في المنافسة الأمنية الإقليمية التقليدية هو احتمال وقوع انهيار مفاجئ لنظام أمني معين، يؤدي بجماعات معينة إلى السيطرة على الأسلحة النووية، كذلك اشتداد المنافسة الأمنية وتصاعد المخاوف، ربما يؤدي إلى فقدان المكتسبات والتقهقر عن المستويات المتقدمة للتحكم في الانتشار النووي، فشعور كوريا الشمالية – على سبيل المثال-بالعزلة وزيادة مخاوفها بعد مشاهدة تجربة العراق الأمنية مع المجتمع الدولي منذ عام 1991، أدى بها إلى إعلان انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي في مارس 1993.[16]

7- تفكك النسيج السوسيولوجي

من مصادر التهديد الأخرى، وجود احتمال حدوث تمزق (طائفي، عرقي، سياسي) داخل الدول الضعيفة؛ كما هي الحالات المنتشرة في إفريقيا (تشاد والسودان مثلا) وفي الشرق الأوسط (العراق واليمن ولبنان مثلا) وأوربا (يوغسلافيا سابقا)، فهناك ثغرات في النظام الأمني لهذه الدول، كالتعرض للهجوم من قبل الدول المجاورة أو البعيدة أو على الأقل التدخل في شؤونها الداخلية وإملاء عليها مواقف لا تخدم مصالحها. وإذا امتلكت هذه الدول بعض الخاصيات الإيجابية التي - في نفس الوقت- تمثل حاجات ضرورية للدول الكبرى، (كالموارد الطبيعية مثل الكونغو الديمقراطية، ومصادر المياه مثل تركيا، أو الموقع الإستراتيجي مثل بولندا)، عندئذ يزداد الضغط الخارجي عليها، وحتى الابتزاز أو التهديد بالحرب في بعض الأحيان.

وقد وصلت المخاوف حول الانقسام المذهبي في الشرق الأوسط إلى مستوى الهستيريا الأمنية، بسبب أنها مشحونة بالمنافسة الأمنية الإقليمية وحسابات التوازن والسيطرة، ولم يخف حكام الخليج إعلانهم المتكرر حول مخاوفهم من الصراعات المذهبية داخل مجتمعاتهم، واتهام إيران بالوقوف وراء ذلك، وهو ماساهم في تطوير صيغ بنائية لاحتواء التهديدات الطائفية، منها إعلان دول الخليج قبول كل من الأردن والمغرب كأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، وإعلان حالة الاتحاد بين البحرين والسعودية في مايو 2012، وحتى الصراع على السلطة في سوريا منذ عام 2011، بدأ يأخذ طابع الصراع الطائفي بين السنة والعلويين، مما جعل الرئيس السوري بشار الأسد يهدد في 2012/05/15 بأن ما يجري في بلاده سينقله إلى دول أخرى.

ويظل الجانب الأخطر في ذلك هو وقوف أطراف إقليمية وراء تأجيج الصراعات الطائفية كجزء من المنافسة الأمنية الإقليمية. ففي الحالة السورية، وقوف دول الخليج وعلى رأسهم قطر وراء المعارضة المناهضة للنظام العلوي الحاكم، ووقوف إيران وحزب الله اللبناني وحكومة المالكي العراقية وراء الحكومة السورية.

وبناءا على توظيف"الانقسام الطائفي" كوحدة لتحليل التهديدات الأمنية الإقليمية، يتوضح أن دول الخليج الثمانية المطلة على الخليج العربي تعاني بشكل كبير من القابلية للعطب، بواسطة هذا النوع من مصادر التهديد، لذلك يمكن أن تلجأ الأطراف إلى خيارات أخرى لتخطي هذه الانقسامات، وهي افتعال أزمة أو شن حرب، طالما أن هناك سابقة في المنطقة في ثمانينات القرن العشرينن فالعراق عام 1980 عندما وجد نفسه مهددا بواسطة الزحف الشيعي القادم من إيران الثورة، أقدم على المبادرة بشن الحرب لاحتواء تهديدات الثورة الشيعية آنذاك، أو ما كان يعرف بفكرة "تصدير الثورة"، والافتراض العام الذي تقوم عليه هذه الفكرة موجود في النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة[17]، الذي يقول أن الدول تلجأ إلى خلق أزمات خارجية وحروب من أجل تحقيق التلاحم الوطني، أو تجاوز الأزمات الداخلية.

وفي غالب فإن الصراعات الطائفية تقود إلى تهديدات أمنية خطيرة، تهدد البقاء الأمني الوطني للوحدات السياسية، وبالخصوص عندما تترافق أو تكون مشحونة بالعواطف الدينية والآراء الفقهية المتطرفة، والمحرضة على العنف والمؤججة للكراهية داخل النفوس، وبسبب مبدأ التخومية والاختراق لدى باري بوزان وأوول ويفر،[18] فإن مثل هذه التهديدات بإمكانها اختراق الحدود الإقليمية للدول بحكم التقارب الجغرافي (التخومية)، وبحكم الامتداد عبر قومي للطوائف والمذاهب بحيث نجد المذهب الشيعي منتشرا في عدد من الدول، وكذلك الأمر بالنسبة للمذهب، السني؛ وبذلك تتفاعل التهديدات المذهبية والطائفية عبر الامتدادات السوسيولوجية.

ونفس التحليل يمكن سحبه على التهديدات العرقية والإثنية خاصة في إفريقيا، بحيث نجد إثنية معينة ممتدة سوسيولوجيا في عدد من الدول القومية، بشكل يصبح النزاع الإثني في أي دولة يمكن أن يخترق الحدود إلى المناطق الأخرى، ومن الأمثلة المطروحة في هذا الصدد الميول الانفصالية لدى إثنية التوارق في دول ومن الساحل والصحراء، خاصة عند إعلان التوارق في شمال مالي الانفصال في أبريل 2012 عن الدولة المالية، الذي قوبل بشجب إقليمي ودولي، وهددت الأطراف الإقليمية بالتدخل العسكري لاحتواء النزعة الانفصالية في المنطقة.

ولعل أكثر الصراعات المذهبية والطائفية في تاريخ العلاقات الدولية مأساوية هي ما شهده العراق في عام 2006، إذ كانت تحصد الحرب الطائفية ما يقارب 3000 قتيل شهريا، واختطاف ما يقدر بـ 40 عراقي في المتوسط يوميا، والذين كانت تشاهد جثثهم في شوارع بغداد كل صباح، مع وجود حوالي 30 ألف سجين عراقي، ناهيك عن السجناء في السجون السرية، والغريب في الأمر أن لغاية مايو 2012 مازالت السجون السرية موجودة في العراق، وفق ما أعلنته منظمة هيومن رايت وتش لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى التهجير القسري لسكان بغداد على وجه الخصوص، والمدن الكبرى الأخرى داخل البلاد وخارجها، الذي وصفته منظمات الأمم المتحدة بأنه أكبر ترحيل قسري منذ نكبة فلسطين.[19]

8- ظهور الدولة الفاشلة

لقد كان ظهور الدولة الفاشلة (أو المفشلة) كأحد المميزات للفترة الحالية، من خلال ضعف الحكومة المركزية في السيطرة على صراع الجماعات المختلفة في منطقة البلقان، أو فقدان أدوات السيطرة والتحكم وانعدام موارد بناء الأمن، كما كانت الحالة منتشرة في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، وينظر لظاهرة "الدولة الفاشلة" كمصدر للتهديد الأمني من ناحيتين: الأولى هي أن الظاهرة في ازدياد وليس في تراجع في العلاقات الدولية، والناحية الثانية هي إمكانية سيطرة الجماعات شبه العسكرية على القدرات العسكرية الموجودة واستخدامها في تغذية مصادر تهديد أخرى، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وصراع الإثنيات العرقية، وأكثر البيئات الإستراتيجية خطورة والناجمة عن وضع الدولة الفاشلة هو وجود احتمال سيطرة الجماعات المختلفة على أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها.

لقد تم طرح هذا التهديد بجدية في عام 2007 في باكستان، كنتيجة لتصاعد الصراع المسلح بين الحكومة العسكرية هناك والجماعات المتطرفة والقبائل في الشمال، وربما هذا هو الدافع الذي جعل الرئيس الأمريكي بارك أوباما في مؤتمر الأمم المتحدة حول الانتشار النووي في نيويورك عام 2011 يقول أن احتمال نشوب نزاع مسلح نووي بين الدول قد تراجع إلى مستوياته الدنيا، لكن ازدادت إمكانية استخدام الجماعات الإرهابية لمثل هذه الأسلحة. واليوم تواجه دول الساحل الإفريقي منذ عام 2012 تهديدات أمنية جدية، كنتيجة للنزاع الإثني في شمال مالي، بسبب الخوف من انهيار الوضع الأمني كلية، وتنامي نشاط الجماعات الإسلامية المسلحة (جماعة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد، وجماعة الموقعون بالدم، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي)، والجريمة المنظمة.

وهو الوضع الذي حدث بالفعل في يناير 2013 عندما سيطرت الجماعات المسلحة على معظم الإقليم المالي. وهو نفس الوضع القاسي الذي واجهه النظام الأمني الإقليمي الخليجي عقب سقوط بغداد في أبريل 2003، وانهيار المؤسسات الأمنية الذي أدى إلى انتشار النزاع الطائفي عبر الحدود، وصحوة الخلافات المذهبية المتعصبة، التي انتقلت إلى اليمن من خلال نشوب صراع دام بين قوات الحكومة التي تدعمها القبائل والحوثيين ذوي المذهب الشيعي في عام 2009. وكذلك الأمر بالنسبة لحالة الصومال التي تحولت إلى دولة فاشلة منذ عام 1993، وأصبحت مصدرا رئيسيا لتصدير الإرهاب وتجارة البشر والهجرة غير الشرعية إلى منطقة الخليج العربي، وتغذية نشاط القرصنة في البحر الأحمر، فعلى سبيل المثال، أعلنت السعودية في عام 2009 على خلفية المشاركة في احتواء تهديدات الحوثيين على حدودها الجنوبية، أن التحقيقات التي أجرتها مع أسرى النزاع بينت مشاركة أفارقة وصوماليين إلى جانب الحوثيين في القتال.

والعنصر الآخر في "الدولة الفاشلة" كمصدر للتهديد الأمني هو الإمكانية العالية لأن تتحول إلى ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، والمصادر الأخرى من التهديدات الإضافية، كما كانت الحالة شائعة في أفغانستان، وموجودة الآن في الصومال ومالي، هذه الأخيرة التي ازداد النشاط الإرهابي فيها عقب الانقلاب العسكري والانفلات الأمني، ونشوب الحرب الأهلية في الشمال في مارس 2012، وكانت إحدى ضحاياها اختطاف القنصل الجزائري وبعض معاونيه، فإذن وجود الدولة الفاشلة يعني بالضرورة تحول البيئة الإستراتجية إلى بيئة رخوة قابلة للعطب الشديد، وإذا أردنا تشخيص هذه البيئة ، فيمكن القول أنها تتميز بغياب البنيات البيروقراطية والأمنية، التي تفرض السيطرة على الوضع، وتنامي الأفكار المتطرفة وحتى السياسة المتطرفة، التي تتمثل في الاستخدام المفرط للعنف في معالجة المشاكل من قبل الجماعات المختلفة، وتسييس الاختلافات الدينية والمذهبية لتتحول إلى صراعات مسلحة دموية، تغذيها الندرة في الإمكانيات الاقتصادية والافتقار إلى الشروط الحياة الطبيعية للبشر.[20]

إعادة مفهمة الأمن

انعكست جهود إعادة مفهمة الأمن في ظهور عدد من المصطلحات الأمنية البديلة عن مصطلح "الأمن الوطني"، والتي أصبحت توظف على نطاق واسع في تحليل القضايا الأمنية.

1- الأمن الكوني

تكمن الخلفية الإمبريقية لهذا المفهوم في التطورات المأساوية في أدوات الاتصال، وتراجع أبعاد الجغرافيا أمام التقنية والتكنولوجيا المعقدة، سواء تعلق الأمر بالأدوات اللينة (اتصالات، مواصلات..) أو الأدوات الصلبة (أسلحة وأدوات تدمير)، التي غيرت من نمط العلاقات الدولية، وعلى وجه أدق غيرت من نمط العلاقات المختلفة بين الشعوب والجماعات على كوكب الأرض، بحيث أن القضايا التي كانت تعتبر في السابق شأنا داخليا للدولة والمجتمع ولا تترتب آثارها على المجتمعات والدول الأخرى البعيدة عنها، أصبحت في العالم المعاصر ذات صلة وثيقة بالحياة الخاصة للمجتمعات والدول الأخرى، وليست متعلقة فقط بالشكل العام للعلاقات الدولية، فعدم الاستقرار اليوم في الصومال واليمن وليبيا يؤثر بشكل سلبي على أمن مجتمعات بعيدة عنها في القارة الأمريكية، ولقد بينت الأحداث الدولية في عام 2010 كيف أن جماعة صغيرة في اليمن أرسلت طرودا مفخخة نحو أهداف داخل الأراضي الأمريكية، تم اكتشافها قبل وصولها. وفي عام 2009، جنّد تنظيم القاعدة في بلاد الحجاز شابا نيجيريا، ليقوم بعملية تفجير داخل الولايات المتحدة، الجانب المميز في هذين الحادثين: أن عملية التنسيق فوق قومي بين عدد من الأطراف الدولية هي التي ساعدت على احتواء مثل هذه التهديدات الأمنية، وفي نفس الوقت العمل –أيضا- على أخذ شكل التنسيق شبه كوني.

والأمر لا يتعلق فقط بالمسائل العسكرية والأمنية التقليدية فحسب، وإنما ينسحب أيضا على القضايا الأمنية الجديدة مثل الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة، فالتهديدات اللينة أو الهادئة التي تواجه

المجتمعات مثل المخدرات وغسل الأموال والجريمة هي ممتدة عبر عدد من الدول بحيث أصبحت العصابات بإمكانها تنظيم نشاطها عبر العالم، بواسطة تسهيلات تكنولوجيا الاتصال، دون الحاجة لتنقل الأشخاص وإمكانية التعرض لكشف الهوية أو الاعتقال من قبل قوات الأمن.

والمثير، أن التهديدات الأمنية التقليدية والجديدة التي تواجه الدول - اليوم- هي أيضا ذات طابع كوني وليس محلي، بحيث ساعدت تكنولوجيا الاتصال على امتداد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية بين الجماعات المختلفة بغض النظر عن الجنسية أو الانتماء الإقليمي، وتسهيل عملية التنسيق والعمل، فعمل تنظيم القاعدة المناهض للحكومات العربية والغرب، عموما، هو منظم على المستوى الكوني وليس المحلي، واستطاع أن يوجد ممثلين له في مناطق شتى من العالم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأسيا وأوربا، وهناك إمكانية عالية للتنسيق بين الجماعات المسلحة التي لديها أهداف سياسية والعصابات التي لديها أهداف اقتصادية، خاصة تلك الجماعات المتخصصة في تجارة الأسلحة والمخدرات.

2- الأمن المنظم

إن طرح مصطلح "الأمن المنظم" كبديل عن مصطلح "الأمن الوطني"، جاءعلى خلفية توسيع مفهوم الأمن ليشمل مصفوفة من الأجندة والاهتمامات الأمنية، على افتراض أن المصطلح الأول هو أكثر دقة في التعبير عن المضامين الأمنية الموسعة، ويوسع من أجندة السياسة الدولية، وربما يجيب عن كثير من التساؤلات حول ما جرى ويجري في منطقة الشرق الأوسط منذ ديسمبر 2010، مثل: هل ما اصطلح عليه في وسائل الإعلام ودرج على ألسنة الخبراء والمحللين "بالربيع العربي" هو حالة مصطنعة، مدعومة من القوى الخارجية كما يعتقد أنصار التفسير المؤامراتي، أم هي حالة طبيعية لأسباب ومقدمات منطقية؟ لماذا انهارت أنظمة معروفة بسطوتها وهيمنتها الأمنية التقليدية بواسطة الاحتجاجات الشعبية في الشوارع؟

والمقصود بالأمن المنظم هوتوفيرالرابطة الوثيقة بين المستويات الثلاثة للأمن (المحلي، الإقليمي، والدولي)، بدون تمييز في الأولويات فيما بينها، بحيث أن زيادة شرطي في الشارع لا يكون له فعالية في تحقيق الأمن ما لم توجد إلى جانب ذلك وظيفة لعاطل عن العمل، وما لم يتوفر المناخ الذي يشعر فيه المواطن بالأمان من التهديدات الفيزيقية، كالخوف من فقدان وظيفة أو الإصابة بالمرض أو فقدان البيت الذي يسكنه. لكن المشكلة التي تواجه الأمن المنظم هي تحدي مدخلات المستوى الدولي، كزيادة مطالب المؤسسات المالية الدولية في التخلي عن القطاع العام، أو هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الفوائض الاقتصادية الوطنية، وتحويلها إلى الخارج حيث المناطق الآمنة.

وتمثل هذه الاعتبارات التي تحدث عنها كثيرا أنصار النظرية التبعية [21] في تحليل العلاقات الدولية. وكذلك بالنسبة لدول منطقة الشرق الأوسط، نوعا من التحدي للأمن المتمثل في إمكانية تحالف الفواعل الاقتصادية المحلية مع الفواعل الدولية بشكل يؤثر على البنية الاقتصادية المحلية الهشة أو غير المستقرة، وطرح هذه التحديات لا يعني البقاء خارج المستوى الثالث في بناء الأمن، وإنما يجب التفكير في الطريقة التي تكون فيها مدخلات ومطالب المستوى الدولي فعالة ووظيفية في بناء الأمن، لأن الغاية النهاية لأنصار النظرية الكونية[22]هي جعل المستويات الثلاثة في بناء الأمن مندمجة، أو في حالة اعتماد متبادل ووثيق التداخل والترابط – كالوصف الذي طرحه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز[23]- حول شكل تحقق مفهوم ومحتوى الأمن المنظم.

والجدير بالذكر أن طرح مفهوم "الأمن المنظم" يعمل باتجاه إثراء التحليل الأمني، بما يجعله أكثر تنظيما وأكثر عمومية وقابلية للتطبيق، ويجعل الاقتراحات الإستراتيجية في بناء الأمن وتثبيت الاستقرار أكثر قبولا وإقناعا لمعظم صناع القرار عبر العالم، سواء في حكومات القوى العظمى أو حكومات العالم النامي، التي تشكل معظم دوله، وفي بعض الأحيان يبدو أن أطروحة الواقعية الجديدة حول الأمن غير مقبولة وبالخصوص في ظل التطورات الجديدة للعولمة، وظهور ما يسمى "بالمجتمع المدني العالمي Global Civic Society"[24]، الذي

ينظر لقضية الأمن بعيون مغايرة لما هو مطروح لدى الواقعيين الجدد، والملاحظ أن هناك تركيز متزايد على القضايا التي تهم سكان العالم جميعا، وليس فقط البحث عن حلول لمشاكل التسلح وآثار الحروب، والنظرة الذاتية الأنانية المركزة على المصلحة الوطنية المطروحة بشكل خاص من قبل هانس مورجنتو[25].

وتعني فكرة المجتمع المدني الكوني – بالضرورة- إعادة مفهمة قضية الأمن، من خلال التأكيد على معنى أن الأمن الوطني قضية غير قابلة للتقسيم، وليست خاصة بطرف دون آخر، وإنما هي قضية متكاملة تبدأ من الجماعة المحلية ثم الوطنية ثم الإقليمية ثم العالمية، وعند اقتراح أن الأمن قضية غير قابلة للتقسيم فهذا يعني من الناحية العملية أن أمن الدولة هو جزء من القضية وليس كلها، وأن اعتبارات سيادة الدولة الصارمة غير مفيدة في توفير بنية آمنة فعالة في تثبيت الاستقرار العالمي، وتصبح هناك ضرورة متزايدة لخلق آليات جديدة للتفاعل بين الأطراف الدولية، قائمة على خاصية العلاقات "ما فوق قومية Transnational" أو "ما فوق عالمية Trans-World".

وعلى افتراض أن هناك تغير في شكل العلاقات الدولية المعاصرة، إحدى تجليات هذا التغير، أنه من الممكن وجود قوة عظمى مهيمنة على العلاقات الدولية نفسها، بحاجة إلى دولة ضعيفة لمساعدتها على احتواء تهديدات معينة داخل أراضيها. بل إن التغير قد امتد حتى إلى أدوات الأمن وعدم الاستقرار، بحيث لم يعد هدف الإضرار بالخصم يحتاج إلى أسلحة ضخمة أو جيوش أو ما إلى ذلك، وإنما تكفي أجهزة تفجير تحمل في حقيبة صغيرة، يتم تفجيرها في ساحات عامة والتي ترتادها وسائل الإعلام العالمية، لتحدث ردود فعل كبيرة، وذلك بسبب خاصية المجتمعات الحديثة التي تحدث عنها زبيجينو بريزنسكي[26]، وهي "القابلية للعطب"، باختصار، الميزة الأساسية للأمن المنظم هي توسيع دائرة الفواعل والقضايا والاهتمامات، لتشمل جميع حاجات الأفراد والجماعات والوحدات، من جهة، وتجميع القدرات والجهود في شكل متفاعل من أجل الغايات الأمنية، إنه الأمن المنظم القائم على الشكل المتعدد في الفواعل والقطاعات أو شبكة صفوف الاهتمامات[27].

3- الأمن المشترك

تظهردوافع الأطراف نحو الأمن المشترك بأن المصالح الوطنية ليست هي في المقام الأول كما هوالشأن بالنسبة للتفسير التقليدي لقضايا الأمن، وإنما هي مشتقة من إملاءات التكنولوجيا الحديثة لأنظمة الدفاع/الهجوم الصاروخي، التي يتطلب استخدامها التكامل بين مجموعة متعددة من الأنظمة المنتشرة على أراضي عدد من الدول، على افتراض أن فعالية أي إستراتيجية ردع صاروخي متوقفة على التكامل في المعلومات والرصد المشترك وعملية صناعة قرار عليا، يشترك فيها عدد من الفواعل المعنية بالأمن المشترك، عبر الدفاع الصاروخي، وبدون تلاحم هذه العناصر، تكون الإستراتيجية عديمة الجدوى في بناء الأمن، مهما بلغت وتراكمت وفرة معداتها وأجهزتها الدقيقة وترسانتها الصاروخية، وتصبح غير قادرة على التخلص من تهديدات الصواريخ الباليستية.

والواقع أن مفهوم الأمن المشترك يصطدم مع كثير من العوائق، التي على رأسها حساسية الدول نحو القضايا الأمنية الوطنية، وكذا مسائل الريبة وفوضى النظام الدولي والمساعدة الذاتية والمآزق الأمنية، وهي القضايا التي أثارها الواقعيون الجدد[28]، ويضاف إليها المشاكل الفنية المتعلقة بالأعباء المالية وتكاليف الدفاع وحساسية انتقال التكنولوجيا عالية التعقيد إلى الدول الأخرى، وحقوق الملكية ومخاوف وقوع مثل هذه التكنولوجيا في يد العدو، وكذا مسألة توحيد العقيدة العسكرية، وعليه، يتطلب مفهوم "الأمن المشترك" بهذا المعنى حوارا طويلا وتنسيقا أمنيا مستمرا لنضوج الوعي حول أهميته وفوائده وتقسيم تكاليف الردع الصاروخي، بين الأطراف الإقليمية ونظيرتها الكونية، كما يتطلب عنصرا آخر مهما وهو التعاون من أجل تحسين المهارات البشرية في تشغيل أنظمة الردع الصاروخي ومرونة التعامل مع المعدات عالية التقنية، كطريقة مغرية للأطراف المترددة أو التي تعاني من حساسية تجاه مسائل أمنها الوطني.

ويعد استكمال الشروط السابقة من أهم الخطوات الممهدة لمرحلة جعل مفهوم "الأمن المشترك يعمل بنفسه"، أي حدوث التفاعل بشكل ذاتي، دون العبور على القيود والرسميات الوطنية، أو ما يسميه ريتشارد ريتر وديفيد مارتين "بقابلية العمل المشترك Interoperability".ولقد عرّفا هذا المفهوم بأنه: "قدرة الناس والمنتجين والمعدات والأجهزة على العمل معا بفاعلية وكفاءة في ظروف المعركة كافة"[29]، من خلال هذا التعريف، يتبين أن الأمن المشترك ضمن إستراتيجية الردع الصاروخي في بناء الأمن يتجاوز مستويات التنسيق والتعاون بالمفهوم التقليدي، بحيث يشمل عمليات التدريب على تشغيل الأنظمة الدفاعية عالية التقنية وفهم النواحي التكتيكية وتطوير المهارات الفردية التي تجعل المجموعات غير المتماثلة، تشارك في العمل بشكل جماعي والاتصال مع بعضها البعض بشكل فعال.

4-الأمن الإقليمي

يرجع الفضل في طرح هذا المصطلح إلى باري بوزان[30]، الذي أشار إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية؛ لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، ولا شك أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي، في اعتبار الدول أطرافا أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة، فالدول الضعيفة أو التي تعاني من انقسامات قومية حادة أو صراعات داخلية، تكون فضاءً لتنافس القوى الخارجية المختلفة والمجاورة لها على وجه الخصوص، وتكون أقل تشبثا بالسيادة وأكثر عرضة للعطب بواسطة التهديدات الخارجية، وبشكل عام، تكون بيئتها الأمنية أكثر هشاشة وأقل استقرارا.

الخاتمة

من خلال معالجة هذا الموضوع تبين أن الدول ما بعد الحداثة، عادة هي دول القلب الرأسمالي التي عرفت مجتمعاتها طفرة نوعية في التطور التكنولوجي وأدوات الاتصال والاندماج والتكامل، وأن دول الحداثة فهي تلك الدول التي اقتربت كثيرا من دول القلب من حيث التصنيع والتحديث الاجتماعي والنظمي، وتميل إلى تحقيق الأمن في الداخل والخارج. أما دول ما قبل الحداثة، فهي تلك الدول التي تعاني من حالة التخلف في جميع القطاعات، وتقع على هامش التطور الاقتصادي العالمي، وهناك بعض التباينات بين هذه الفئات الثلاث، مثل المرونة حول الخاصيات الجوهرية كالسيادة والهوية الوطنية والحدود الجغرافية، فدول ما بعد الحداثة هي أكثر انفتاحا وتسامحا حول حرية التفاعلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعددية، وتقلص أهمية الحدود القومية أمام هذه القضايا، وبذلك، لم تعد تعاني من التهديدات التقليدية للأمن، لكن في نفس الوقت ظهرت لها تهديدات من نوع جديد مثل تصاعد حساسية مجتمعاتها نحو المهاجرين والهوية، ومشاكل البيئة ونظافة المحيط واستقرار النظام الاقتصادي العالمي وأسواق المال والوظائف، وتعتبر أمريكا الشمالية وأوربا الغربية واليابان أكثر تمثيلا لمفهوم الأمن الإقليمي الذي يضم دول ما بعد الحداثة؛ وهي في نفس الوقت قلب النظام الدولي، في مناطق أخرى من العالم في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، يوجد عدد من الدول التي يمكن أن يطلق عليها اسم دول الحداثة تسيطر عليها أجندة أمنية لا تتشابه تماما مع تلك الشائعة في دول القلب، أما دول ما قبل الحداثة عادة هي موجودة في صحراء إفريقيا وباقي أطرافها والتي تعاني من صعوبات أمنية قاسية، بالنسبة لبوزان وزميله، ومثل هذه التباينات في الأولويات والتفضيلات هي المسؤولة بشكل كبير عن إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية، وتحدد السمات الرئيسية للبيئة الأمنية المعاصرة وتساعد على عقد المقارنات والتناظرات بين مركبات الأمن الإقليمية، وهذا التطور هو الذي يدفع في عالم اليوم- إلى العمل المشترك، بإعتباره الأساس في تفعيل إستراتيجية الردع – التي تنطلق من مفهوم الأمن المبني على إعادة الصياغة والترتيب بما يتماشى مع الواقع المعيش، وعلى الأمن المشترك بالمعني المحترف.

الهوامش:

[1] Ken Booth and Steves Smith, International Relations Theory Today (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 16-120.

[2] Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 43-47.

[3] Andrew Hurrell, "International Political Theory and the Global Environment," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 130.

[4] Ibid., pp. 131 - 32.

[5] Ibid., pp. 3 88 - 89.

[*] مثل رؤساء فرنسا وإيطاليا والملك البرتغالي والإيطالي والوزير الأول الإسباني والإمبراطورة النمساوية في تسعينيات القرن التاسع عشر.

[6] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 161 -66.

[7] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, International Relations and World Politics: Security, Economy, Identity (New Jersey: Prentice Hall, Upper Saddle River, 1997), p. 161.

[8] Karl W. Deutsch, Op. Cit., pp.193-94.

[9] بنجامين باربر، "الديمقراطية والإرهاب في عصر الجهاد ضد عالم ماك،" في عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تح. كين بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد الحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص ص. 319 -40.

[10] Karl W. Deutsch, Op. Cit., p.197.

[*] مثل رئيس وزراء إيطاليا ألدو مورو، واللبناني بشير جميل، والرئيس المصري أنور السادات، ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي، والسويدي أولاف بالم.

[11] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Op. Cit., pp. 173 -76.

[12] هارلان أولمان وجيمس بي. ويد، "الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية: التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع،" في دراسات عالمية، ع. 31 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 57 -61

[13] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Op. Cit. , pp. 176 -78.

[14] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

[15] Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03-06.

[16] Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, Po. Cit., pp. 178 -82.

[17] John Mearcheimer, "Strategies for survival," in Perspectives on World politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 69 -78.

[18] Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, Sào Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 22-28.

[19] عبد الله الشايخي، "الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي،" في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص ص. 33-34.

[20] أشرف سعد العيسوي، "أمن الخليج: تحديات ومخاطر جديدة،" السياسة الدولية 171 (يناير 2008): 70-71.

[21] Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), pp. 06 - 07.

[22] Ian Clark, " Globalization and The Post-Cold War Order," in The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2th ed. (New York : Oxford University Press Inc., 2001), pp. 643-48.

[23] ريتشارد كليز وآخرون، نظرية الثقافة، تر. علي سيد الصاوي، مر. وت. الفاروق زكي يونس (الكويت: مطابع الرسالة، 1997)، ص ص. 99-295.

[24] Jan Aart Scholte, «Global Civil Society,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 237-44.

[2525] Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace, 5th ed. (New York: Alfred A Knof, 1978), pp. 4-15.

[26] Zbigniew Brzezinski, The Choice : Global Domination or Global Leadership (New York: A Member of the Perseus Books Group, 2004), pp. 40-47.

[27] Barry Buzan, People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations (London: A Member of The Harvester Press Group, 1982), pp. 245-52.

[28] Hans Mouritzen, “Kenneth Waltz: a critical rationalist between international politics and foreign policy,” in The Future of International Relations Masters in the Making?, ed. Iver B.Neumann and Ole Wæver (London, New York: Routledge, 1997), pp. 71- 90.

[29] ريتشارد ريتر وديفيد مارتين، "الدفاع الصاروخي الإقليمي في منطقة الخليج العربي: الاعتبارات المتعلقة بالإنذار المبكر والاستطلاع وإدارة المعارك والقيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات،" في الدفاع الجوي الصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، تح. جاكلين ديفس، شارلز بيري، وجمال سند السويدي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص ص. 118 -19.

[30] Barry Buzan, Op. Cit., pp. 73-75.

« L'enjeu économique du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud »

BOULANOUAR Messaouda
Doctorante

Depuis la fin de la rivalité Est-Ouest qui a opposé pendant plus de quarante ans les deux blocs idéologiques, le paysage stratégique et technologique du monde a changé de manière significative avec la décomposition interne du camp soviétique. Les usages des technologies ont eux aussi été affectées par ces profonds bouleversements des rapports de force au sein du système international.

Une grande partie des études menées sur la question des transferts des technologies duales (technologies à double usage ou technologies sensibles)[1], après la guerre froide, a souvent conduit à percevoir la menace, essentiellement dans une direction Sud- Nord. Cette menace constitue sans doute, selon les analystes, une de ces nouvelles lignes de clivages qui traversent les analyses des relations Internationales [(2)].

La question du contrôle des transferts des technologies duales vers les pays du Sud se trouve ainsi propulsée au premier rang des mesures de prévention contre la menace potentielle de prolifération des Armes de Destruction Massive.

Le contrôle revêt donc une importance particulière et une justification sécuritaire se basant sur le fait que les technologies sensibles étant identifiées comme la clé du développement d'un arsenal militaire, leurs transferts compromettraient, de fait, l'avance technologique militaire des pays du Nord, qui ne pourraient plus faire respecter l'ordre international si nécessaire [(3)].

La question qui se pose dans ce contexte est de savoir si le contrôle est vraiment mis en œuvre pour répondre à une menace réelle contre la sécurité internationale ? Ou plutôt l'argument sécuritaire est-il mis en avant pour dissimuler d'autres raisons stratégiques voire économiques ?

Pour répondre à ce questionnement, il est nécessaire d'abord de comprendre : quel est l'enjeu de la maitrise des technologies duales ? Pourquoi ces technologies suscitent- elles, aujourd'hui, un tel intérêt ?

Cet article se propose donc, après un aperçu de l'intérêt de la maitrise des technologies duales et du cadre multilatéral régissant le contrôle de leurs exportations, d'examiner ensuite un des enjeux de ce contrôle, à savoir l'enjeu économique principalement.

1- Les technologies duales

Dans le contexte de relations internationales, les responsables civils et militaires de l'industrie de défense des pays occidentaux renvoient souvent la question des technologies duales à une problématique non technologique. En effet, le terme ''technologie duale'' ou ''technologie à double usage'' est souvent connoté comme un terme politique renvoyant à des sous-entendus ou tactiques de la part de celui qui l'emploie [(4)].

En effet, la maîtrise des technologies sensibles notamment les technologies duales est un enjeu majeur. Le lien entre recherche militaire et innovation civile a toujours été l'objet de débats. Or, à l'ère des retombées du militaire sur le civil a succédé une période où le mouvement semblait avoir définitivement changé de sens, en raison des progrès fulgurants du secteur civil dans les technologies de l'information et de la communication.

Tout au long de la guerre froide et jusqu'au milieu des années 1980, les technologies ayant des applications militaires étaient le plus souvent développées par le secteur de défense - c'est-à-dire par les entreprises de défense financées par les gouvernements pour être ensuite transférées et adaptées aux marchés commerciaux (*spin off*).

Cependant, depuis les années 1980, et plus encore après la guerre froide, les dépenses de R&D du secteur commercial ont progressivement dépassé celles des gouvernements. C'est ainsi que le centre de gravité s'est déplacé de la recherche menée par l'Etat vers le secteur commercial privé. Le secteur commercial a dépassé ainsi celui de l'industrie militaire en matière de développement des technologies de pointe.

Aussi, dans le nouvel environnement géopolitique engendré par la fin de la guerre froide, les technologies duales acquièrent-elles plus que jamais une importance croissante pour les Etats occidentaux. La réduction des budgets de défense et la croissance constante des coûts des nouveaux systèmes d'armement, associées aux taux d'innovation des hautes technologies dans le secteur civil ont contribué à une dépendance croissante des armées vis-à-vis des technologies développées commercialement. Le secteur civil est désormais capable de produire beaucoup plus rapidement et à des coûts moindres des technologies de pointe et celles-ci sont ensuite intégrées et adaptées pour des applications militaires : C'est le passage du ''spin-off'' au ''spin-on''.

Cette évolution a eu un impact important sur la diffusion des technologies à l'échelon mondial notamment dans les opérations de transfert des technologies duales vers les pays du Sud. En effet la notion de dualité est devenue ainsi liée aux préoccupations de sécurité et justifie par conséquent l'utilisation de mesures de contrôle au transfert de ces technologies. La question qu'on pourrait se poser serait alors de savoir si la technologie est duale dans son essence ?

La réponse ne peut pas être tranchée. Elle peut être négative, car la dualité est un partage de connaissances et d'application de technologies dans les domaines civils et militaires. De ce fait, le caractère dual d'une technologie peut évoluer dans le temps en fonction des organismes qui le recensent et de l'évolution de la demande. Elle peut être aussi positive car les problèmes inhérents à toutes les proliférations sont la conséquence de l'emploi de certaines technologies et non pas les avancées technologiques elles-mêmes. En définitive, il n'existe pas, en fait, de domaine technologique qui soit définitivement dual ou non dual [(5)]. Ce qui témoigne de la complexité du contrôle de leurs exportations et des conséquences qu'il peut engendrer sur les pays qui le subissent.

Le passage à une situation dans laquelle ce sont les progrès dans le secteur commercial qui sont le moteur principal du processus d'innovation technologique et qui créent de nouvelles applications militaires a pu avoir, à notre sens, au moins, deux conséquences majeures :

D'une part, les technologies duales sont devenues liées au risque de la prolifération et aux préoccupations de sécurité et justifie par conséquent, pour les pays du Nord, l'utilisation de mesures

de contrôle au transfert de ces technologies, d'autre part, la libre commercialisation de ces technologies, qui sont initialement issues du secteur commercial civil, est compromise en raison du contrôle aux exportations exercé par les pays détenteurs. Ce qui est de fait pénalisant pour le développement économique des pays du Sud.

2- <u>Le contrôle des transferts de technologies duales</u>

Certes ce contrôle n'est pas nouveau. Il a été exercé durant la guerre froide, notamment depuis 1949, contre les pays de l'Est à travers le ''Committee for multilaterals controls'' communément appelé Cocom[6]. Il a concerné non seulement les matériels militaires mais aussi tous les produits à usage civil susceptibles d'être détournés à des fins militaires. Il était stratégique dans la mesure où il visait à réduire la menace militaire directe des pays communistes à l'encontre de l'alliance occidentale. Sa finalité était donc bien militaire et le moyen utilisé était l'embargo stratégique.

A la fin de la bipolarité, des bouleversements économiques et politiques ont eu lieu, en particulier dans les pays d'Europe centrale et orientale ainsi que dans les anciennes républiques soviétiques, qui étaient les principaux États visés par les mesures de contrôle des exportations des technologies duales. Certains d'entre eux sont même devenus membres des régimes de contrôle qui, d'ailleurs, n'est plus exercé par les pays de l'Ouest contre les pays de l'Est mais plutôt, par les pays du Nord contre les pays du Sud, considérés comme source de menaces pour différentes catégories d'intérêts des pays occidentaux.

Les dispositifs existants de contrôle se regroupent en deux catégories principales à savoir : les régimes multilatéraux de contrôle et les instruments conventionnels de désarmement et de non-prolifération [(7)].

Tous ces instruments ont apparemment le même objectif qui est celui de contrôler les transferts des technologies sensibles. Pourtant, il existe une différence fondamentale dans l'approche des moyens entre les deux. Les premiers sont des associations de pays fournisseurs qui s'entendent pour contrôler leurs exportations par une gestion de l'offre des technologies sensibles. En revanche, les seconds visent à réaliser le même objectif, mais par une approche universelle. Dans ce dernier cas, tous les Etats, y compris ceux du Sud, ont vocation à adhérer à des normes qui sont en général négociées dans des enceintes à la représentativité plus large que celle des régimes multilatéraux.

Au-delà des instruments de contrôle suscités et allant dans le sens du durcissement du contrôle vers les pays du Sud, certains Etats ont, même recours aux mesures unilatérales de contrôle en matière d'exportation des technologies sensibles. C'est le cas notamment des Etats-Unis qui appliquent unilatéralement à des produits, qui ne sont pas soumis au contrôle par les régimes multilatéraux, des mesures de contrôle qui visent, selon leur perception, à garantir la stabilité régionale et internationale surtout si cette dernière va dans le sens contraire à leurs intérêts nationaux. C'est dire toutes les entraves que peuvent rencontrer les pays qui sont dépourvus de la maitrise des technologies de pointe notamment les pays du Sud.

Parmi les différents régimes multilatéraux de contrôle des exportations, coordonnés entre les Etats détenteurs de technologies sensibles, nous présenterons, dans cet article, l'Arrangement de Wassenaar qui concerne le contrôle des armements conventionnels et de biens et technologies duales pouvant servir à leur fabrication et nous tenterons une comparaison avec le Cocom auquel il a succédé.

L'Arrangement de Wassenaar :

L'Arrangement de Wassenaar, l'un des régimes multilatéraux de contrôle à l'exportation[8], est un régime multilatéral de contrôle des exportations mis en place par une quarantaine d'États afin de coordonner leurs politiques en matière d'exportations d'armements conventionnels et de biens et technologies à double usage servant à leur fabrication.

Il a été institué en 1996 pour succéder au COCOM, régime qui assurait, pendant la Guerre froide, le contrôle des flux d'armes et de technologies en destination de l'Union soviétique. Cependant, un certain nombre de différences distinguent le régime de Wassenaar du COCOM, des différences qui nous permettent de mieux saisir le mode de fonctionnement du régime actuel.

La première différence réside dans l'absence de cibles précises de contrôle. La Guerre froide était marquée par une bipolarité évidente permettant d'identifier clairement l'Union soviétique et ses alliés comme les principales cibles du régime (Cocom). Or, tel n'est pas le cas dans l'ordre multipolaire actuel, et, en ce sens, le régime de Wassenaar ne vise aucun État en particulier [9]. La deuxième différence, c'est que contrairement au COCOM qui disposait d'un mécanisme de supervision multilatérale permettant aux membres d'opposer un véto sur certains transferts, l'arrangement de Wassenaar s'appuie plutôt sur la discrétion nationale c'est-à-dire, il revient à chaque Etat membre de décider comment il va implémenter et sanctionner le contrôle des exportations de technologies à usage double.

Les contrôles vers les pays de l'Est, à travers le Cocom, sont dits stratégiques dans la mesure où ils visaient à réduire la menace militaire directe des pays communistes à l'encontre de l'閃lliance occidentale. Il s'agissait, en quelque sorte, de ne pas armer indirectement l'adversaire naturel désigné.

A l'inverse, les contrôles que l'on peut imaginer, à travers l'Arrangement de Wassenaar, pour parer à la prolifération de technologies à double usage ont par essence un objectif plus vaste et d'apparence plus désintéressé : éviter qu'un transfert technologique inconsidéré ne conduise à une déstabilisation locale ou régionale et ne mette en péril la paix mondiale. Ces deux objectifs ne sont pas nécessairement contradictoires mais le second est clairement beaucoup plus vaste et difficile à réaliser que le premier du fait que les véritables raisons de son exercice sont plus ambigües et souvent non dévoilées.

Enfin, l'arrangement de wassenaar ne prévoit pas la règle dénommée ''*no- undercut rule*'' telle que l'avait le COCOM. Cela signifie qu'il n'est pas interdit à un Etat membre d'exporter un produit contrôlé vers une destination particulière qui a déjà été refusée par un autre Etat membre [10].

Cette apparente souplesse dans les directives de ce régime multilatéral des groupes fournisseurs ne doit pas nous faire croire que le contrôle est moins efficace que le Cocom, ni nous faire oublier deux points essentiels :

- D'abord, le caractère légitime des instruments conventionnels[11], ne peut être occulté comparé aux régimes multilatéraux de contrôle créés par les Etats fournisseurs des technologies sensibles. Car contrairement aux premiers, il est clair que lors des discussions au sein des régimes multilatéraux des groupes fournisseurs, qui s'entendent pour limiter le risque de prolifération par une gestion de l'offre de technologies duales, les pays du Sud ne peuvent pas y faire valoir leurs points de vue.

- Ensuite, au-delà du problème de représentation des pays du Sud, la question des mesures de restriction imposées par les régimes multilatéraux de contrôle serait en outre contraire aux obligations internationales de non prolifération qui reconnaissent aux pays du Sud le libre accès à la technologie pour une utilisation pacifique à des fins de développement économique.

Il reste, au demeurant, qu'au-delà des considérations sécuritaires, la problématique du contrôle des transferts des technologies sensibles prend de l'ampleur avec les évolutions technologiques qui s'avèrent indispensables, en grande partie, au développement économique des pays et suscitent par conséquent une course à leur préservation.

La maîtrise de ces technologies de pointe, est, à ce titre, un enjeu qui révèle toute la complexité du contrôle des transferts des technologies duales en particulier dans ses raisons non dévoilées. Car si la préoccupation sécuritaire commande en apparence l'ensemble des opérations de transfert, l'aspect économique est loin d'être négligé par les Etats détenteurs.

3- L'enjeu économique du contrôle

Au-delà du caractère sensible lié à la sécurité, le transfert des technologies sensibles est plus complexe encore. Il est à l'image du monde, c'est-à-dire un lieu de confrontation et d'échanges, générateur de coalitions et de rivalités économiques entre les Etats, particulièrement dans le domaine des nouvelles technologies dont les applications s'avèrent prometteuses de plus en plus ce qui rend leur maîtrise un enjeu de convoitises et de rivalités internationales (12).

Pour les Etats occidentaux, les exportations de ces technologies sont en effet confrontées à un dilemme plus vivement perçu depuis la fin de la guerre froide. D'une part, le transfert de ces technologies est sujet aux mécanismes de contrôle en prévention de risques qui peuvent découler de leur utilisation à des fins militaires ; Mais d'autre part, les Etats détenteurs sont tentés de compenser par les marchés d'exportation la contraction de la demande interne et de créer une compétitivité pour leurs entreprises.

Les Etats occidentaux sont appelés ainsi à exercer un arbitrage qui doit se faire constamment entre, d'un côté, leurs intérêts économiques et de l'autre les implications militaires des transferts de technologies sensibles, à savoir le risque sécuritaire supposé, ce qui pourrait justifier, selon eux, une volonté de maintenir un écart technologico-militaire avec les pays du Sud.

La politique du contrôle des exportations de technologies duales se situe ainsi à la frontière de ces deux enjeux.

3-1 Le contrôle soumis aux soucis de sécurité et aux intérêts économiques

La fin du XX^{e} siècle a été marquée par une accélération technique sans précédent dans l'histoire du monde. Cette évolution se poursuit et modifie les termes des équilibres stratégiques.

En matière militaire comme dans le domaine civil, la force et les succès économiques dépendent de la vigueur de la recherche, des inventions technologiques et de leur industrialisation. Il n'y a pratiquement plus que des technologies duales, dont les applications sont à la fois civiles et militaires. les interactions qui existent entre la recherche civile et la recherche militaire sont donc permanentes et à double sens (13). Aussi, les Etats s'engagent-ils, aujourd'hui, dans la course à la technologie et à la

compétitivité entre les industries militaires, soutenant par des politiques adaptées leur base industrielle et technologique de défense et plus particulièrement, les avantages relatifs de leur économie.

Face à cette évolution et en raison du lien étroit qui existe entre les contrôles des exportations des technologies sensibles et les intérêts sécuritaires et économiques de l'État exportateur, les gouvernements, selon certains économistes(14), semblent adapter leur politique à une sorte de guerre économique en se basant sur deux argumentaires : l'argument d'un ''protectionnisme défensif '' et l'argument d'un ''protectionnisme offensif''. Ce dernier étant un argument plus mercantile, donc il se trouve moins justifiable publiquement, et se manifeste par la création d'avantages comparatifs pour assurer la compétitivité à long terme de l'économie nationale.

Désormais, lorsqu'il y a antagonisme entre pays industrialisés, il trouve son expression pour l'essentiel sous des formes économiques.

L'enjeu de la maîtrise de l'avance technologique notamment les technologies duales est donc double pour les avantages économiques des Etats :

- d'un point de vue purement militaire, il participe à une sorte de course qualitative aux armements dont on est sûr que si on a l'avantage, on l'a non seulement sur un théâtre d'opération mais également en termes commerciaux à l'exportation donc une garantie pour des avantages économiques certains ;
- d'un point de vue plus économique, il est couplé avec un travail de fonds sur la dualité et les possibilités d'adapter des technologies militaires et/ou civiles à des usages militaires et/ou civils.

Il s'agit dans ce cas d'une véritable politique industrielle qui n'en porte pas réellement le nom et qui peut parfois utiliser le prétexte sécuritaire pour se justifier. En effet, si les Etats doivent combiner les intérêts sécuritaires et économiques, il n'en demeure pas moins que les considérations économiques sont primordiales dans l'appréciation du contrôle des transferts et des exportations de biens et technologies à double usage, surtout dans ce monde en train de devenir global où les intérêts politiques des nations se soumettent de plus en plus à leurs intérêts économiques.

Par ailleurs, la nécessité d'arbitrer entre les intérêts économiques liés à l'exportation des technologies à double usage et les implications militaires de transferts des technologies sensibles à des adversaires voire des concurrents potentiels est une caractéristique commune dans l'élaboration de la politique de contrôle de tout pays. La politique des Etats Unis, en la matière, en est l'exemple le plus élaboré.

A titre d'exemple, l'entreprise européenne ''EADS'' , pour ne citer que ce cas parmi tant d'autres, s'est vue refuser par l'administration américaine l'utilisation d'une technologie issue du missile de croisière ''Tomahawk'' américain qui aurait permis la mise au point d'un missile européen. Par ce refus, les Etats Unis ont réussi à différer l'arrivée sur le marché d'un produit concurrent de ceux de leur industrie (15).

La dimension économique s'impose, ainsi, de plus en plus et l'impact de ces contrôles se fait sentir sur l'économie même des Etats occidentaux. Ainsi estime-t-on, « alors que 95% des biens contrôlés semblent servir à un usage civil la performance des contrôles ne peut ni être uniquement mesurée à l'aune de la sécurité elle-même, ni même à celui de la compétitivité des industriels de

défense, mais à l'aune de l'impact économique sur l'ensemble des secteurs industriels ou services utilisant des biens et technologies à double usage pour un usage civil »[(16)].

Cet état de concurrence économique exacerbé entre les pays industrialisés conforterait, de fait, l'idée que les impératifs de sécurité sont donc souvent mis en avant pour masquer un certain souci de protectionnisme de la part du pays détenteur de technologies et que de leur part, il y a une volonté de conserver une maîtrise technologique afin d'éviter de créer de nouveaux concurrents parmi les pays émergents du Sud ce qui remettrait en cause leur position dominante déjà acquise.

Le renforcement des mesures de contrôle des transferts des technologies vers ces derniers, serait alors l'un des moyens pour préserver leur avance technologique. Ce qui placerait de fait les technologies duales dans une position de levier réellement stratégique.

Leur maîtrise et leur contrôle donneront autant un avantage concurrentiel aux pays détenteurs que des implications contraignantes aux pays demandeurs en particulier les pays du Sud, sous prétexte qu'ils se trouvent soupçonnés de vouloir les acquérir uniquement à des fins militaires.

3-2 La dualité, une arme commerciale

La dualité est souvent comprise comme la simple utilisation par les entreprises, pour leurs produits civils, des technologies obtenues dans le cadre des développements militaires. C'est là une vue réductrice d'un processus plus profond, qui mérite qu'on explore sa vraie dimension.

D'abord, la R&D dans le domaine de la défense est un impératif pour une nation souhaitant conserver ou acquérir son autonomie de décision en matière de capacités de défense à caractère stratégique. A défaut, de nombreux pays doivent faire appel pour leur défense à des technologies qu'ils ne possèdent pas eux-mêmes.

D'autre part, la recherche de l'avantage stratégique ou tactique conduit à vouloir conserver une avance technologique. Les progrès qui en découlent n'auraient probablement pas vu le jour, ou pas assez vite, sans l'aide des programmes de défense. Il est certain que les avancées obtenues bénéficient à terme aux matériels civils et profitent à toute l'industrie. A l'inverse, le marché civil apporte à son tour aussi des avantages dont bénéficient les militaires. Ainsi, « les deux domaines d'activité se nourrissent des améliorations technologiques qui se croisent et s'additionnent» [(17)].

Cette imbrication est stratégique à l'ère où les marchés sont totalement ouverts à une rude compétition internationale où seuls les meilleurs survivent. Aussi, les entreprises qui sont leaders sur les marchés civils sont-elles performantes et capables d'appliquer leur savoir faire en matière de compétitivité aux matériels de défense.

Plusieurs exemples témoignent des apports mutuels entre le civil et le militaire dont celui de la percée stratégique réussie par les sociétés Général Electric et Snecma avec les moteurs CFM56. Ce dernier, initialement conçu pour des avions commerciaux (les B737 et A 320), s'est trouvé parfaitement adapté pour les avions ravitailleurs (KC-135 de l'US Air Force) [(18)].

Un autre exemple de dualité stratégique est celui de la biométrie. Au début des années 80, le besoin initial est venu des forces de police pour identifier les empreintes digitales des criminels, ensuite cette technologie a induit le développement de technologies logicielles qui ont permis des applications aux systèmes d'accès sécurisés et les solutions d'identité dont la société ''Sagem

Sécurité ‘’est le leader mondial. Les applications militaires de la biométrie n’ont été envisagées que récemment, elles bénéficieront ainsi des investissements réalisés et de l’expérience acquise dans les domaines de la police et du civil.

Le contrôle des transferts de ces technologies peut se révéler, ainsi, comme une arme économique quand il est manipulé par un Etat détenteur qui refusera leur transfert sous couvert d’un risque supposé de prolifération. Les Etats-Unis, sont à cet égard un exemple éloquent. Ces derniers, selon le professeur Jean-François Daguzan, savent parfaitement utiliser le contrôle des technologies duales comme une arme commerciale dans la guerre économique qu’ils mènent contre leurs alliés, partenaires et concurrents, à tel point que son utilisation est inscrite dans la politique générale américaine de ‘’suprématie économique’’ (19).

La gestion de la dualité par l’Etat et par l’entreprise étant au cœur de la compétitivité économique de demain ; il reste évident, à ce titre, que le contrôle des transferts des technologies duales signifie :

- d’une part, un déni de la revendication légitime pour l’indépendance économique et stratégique, du pays demandeur ;

- et d’autre part, le refus d’un partage de la supériorité technologique, du pays détenteur, lui conférant une puissance économique.

Conclusion

A la lumière de ce qui précède, il est clair que l’imbrication des deux domaines d’activités, civil et militaire, souligne l’importance de l’enjeu de la maîtrise des technologies duales pour l’économie de l’Etat détenteur et justifie sa volonté de le préserver.

Le contrôle des transferts des technologies duales, qui représente au demeurant une arme économique manipulée par les pays détenteurs, a des répercussions certaines sur le développement économique des pays du Sud qui deviennent de plus en plus dépendants technologiquement donc économiquement donc politiquement des pays du Nord. La raison sécuritaire s’appuyant sur l’argumentaire d’un risque fondé sur la menace de la prolifération des armes de destruction massive semble incertaine. Il s’agit plutôt d'une construction qui, à la fois dissimule la compétition économique et la course à une suprématie stratégique de la part des pays du Nord.

Cette équation ne se résoudra, à notre sens, qu’à la condition de définir la limite entre finalité militaire classique et finalité civile pacifique. Dans ce cadre, les critères sécuritaires et les critères économiques doivent être associés afin de déterminer un système de contrôle plus juste envers les pays du Sud dont les transferts des technologies duales conditionnent pour partie leur développement économique.

Références

[1] Les technologies duales ou technologies à double usage sont des technologies sensibles, susceptibles d’avoir une utilisation tant civile que militaire. Dans la littérature anglo-saxonne, le terme civil est remplacé par « commercial ». Elles peuvent être développées à des fins militaires pour être ensuite appliquées commercialement ou vice versa.

[2]- Didier Bigo, « L'idéologie de la menace du Sud », in **Cultures & Conflits** Editorial n°2, 1991, pp. 3-15, source électronique www.conflits.org,

[3]- Damien Romestant, **commerce et sécurité, les exportations sensibles dans la mondialisation**, édition l'Harmattan, Paris, 2003, p. 118.

[4] Jean-François Daguzan, « Recherche appliquée et technologie duales : quelles stratégies pour la France ? », novembre 2000, source http://www.frstrategie.org/barreCompetences/DEFind/Techno_duales_armement.pdf

[5]- Général Michel Asencio, « prolifération nucléaire et technologie», in **Annuaire stratégique et militaire 2005**, édition Odile Jacob, 2005, p.60.

[6] Le Cocom ou Le Coordinating Committee for Multilateral Export Controls (*Comité de coordination pour le contrôle multilatéral des exportations)*, a été fondé en pleine guerre froide en janvier 1950

[7] Le Traité de Non-prolifération nucléaires (TNP) pour les armes nucléaires, la Convention sur les armes biologiques et à toxines (CABT) pour les armes biologiques et la Convention d'Interdiction des Armes Chimiques (CIAC) pour les armes chimiques.

[8] Les autres régimes multilatéraux de contrôle sont : le Groupe Australie (technologies chimiques et biologiques) , le MTCR (la technologie des missiles), Le Groupe des fournisseurs nucléaires ou « Nuclear Suppliers Group » et Le Comité Zangger (technologies nucléaires).

[9] Les Etats-Unis souhaitaient que le régime vise certains États, comme l'Iran, l'Irak, la Lybie et la Corée du Nord. Cependant, cet objectif ne fut pas retenu lors des négociations par les autres membres.

[10] Au lieu d'une *no-undercut rule* – qui existe dans d'autres régimes internationaux tels que le Régime de Contrôle de la Technologie des Missiles (MTCR) et le Groupe des Fournisseurs Nucléaires (NSG) – les Etats membres de Wassenaar ont une obligation d'information

[11] Le TNP, la CABT et la CIAC.

[12] Bertrand Warusfel, « Nouvelles technologies et relations internationales », in **Annuaire Français des Relations Internationales**, 2005, Vol VI, p 112.

[13] Jean-Dominique Giuliani, « comment relancer l'Europe de la défense ? », in **Défense nationale et sécurité collective**, février 2008, p. 41.

[14] Gilles Le Blanc et Matelly Sylvie, « Vers de nouveaux régimes de contrôle des exportations d'armements : le cas du Royaume-Uni », **in Revue Ares, No 53, 2004, volume XXI, p. 13**Ibid.

[15] Damien Romestant, Op.Cit., p.20

[16] Cédric Paulin, « Les exportations et transferts européens et technologies à doubles usage **»**, in **Annuaire stratégique et militaire,** Fondation pour la Recherche Stratégique, 2005**,** Paris, Odile Jacob, 2005, p. 14.

[17] Jean-paul Herteman, « la technologie : un impératif stratégique pour la France », in **Défense Nationale et sécurité collective**, Avril 2008, p136.

[18] Ibid, p.137

[19] Jean-François Daguzan, « technologies duales et défense entre politique et management », source: http://www.frstrategie.org/test/barreCompetences/DEFind/Techno_duales_armement.pdf